

الفِئْقَةُ

كَلَامُهَا فِي الطَّبَائِبِ

الْحَيْضِ الْأَوَّلِ

آيَةُ اللَّهِ الْخَاصَّةُ
اِحْتِجَاجُ الرَّبِّ مُحَمَّدِ أَحْمَدِ بْنِ الشَّيْبَانِيِّ
أَمَّ طَبِّهَا



کتابخانه و اسناد ملی ایران

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007371014

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

الفِقْهُ

وهو شرح استدلالى على كتاب (العروة الوثقى) لاية الله الفقيه
السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى (قده)

كتاب الطهارة

الجزء الأول

آية الله المجاهد
أستاذ الشريعة محمد حسين الشيرازي
دام ظلّه

(Arab)

BP194

:2
:T4,54

1970z

[Vol. 2]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين
ولعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين .
وبعد هذا هو الجزء الاول من كتاب (الفقه) قسم (الطهارة) وهو شرح
على كتاب (العروة الوثقى) لاية الله السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي قدس سره.
والله المسؤول ان يوفقني للاتمام ، وينفع به طلاب العلوم الدينية ، و
يجعله ذخيرة ليوم لا ينفع مال ولا بنون ، وهو المستعان .

محمد كربلاء المقدسة

٦ / ربيع الاول / ١٣٧٧ هـ

كتاب الطهارة

فصل

فى المياه

الماء امامطلق او مضاف .

(فصل فى المياه) جمع ماء (الماء امامطلق او مضاف) الاولى ان يجعل المقسم كل مائع سيال حتى يكون صدقه على الماء وغيره حقيقة ، اذ اطلاق الماء على المضاف مجاز ، لصحة السلب وعدم صحة الحمل .

واعلم : ان اللازم جعل المقسم بنحو عموم المجاز ، حتى يشمل المعنى الحقيقى والمعنى المجازى ، كما ان اطلاق الماء المضاف على ما يريد منه هنا ايضاً بنحو عموم المجاز ، اذ شموله لنحو ماء الرمان وماء العنب ونحوهما مما فيه لفظ الماء ، مضافاً كان الى الجسم ، او كان مضافاً اليه الجسم ، كما فى الفارسى قد يقال : آب انگور ، وقد يقال : گلاب ، حقيقة ، وشموله لنحو الخل والزيت ونحوهما مجاز .

والاولى جعل المقسم المائع ثم تقسيمه الى ثلاثة اقسام : ما لا يصدق عليه الماء . وما يصدق بالاطلاق ، او الاضافة ، والخطب سهل بعد معلومية المراد .

ثم ان الماء المطلق غنى عن التعريف ، لكونه من اوضح المفاهيم العرفية .
نعم قد يقع الشك فى بعض المياه لشبهة مفهومية ، كما لو شك فى ان المياه الزاجية ونحوها مطلق ام لا ، اولشبهة مضداقية ، كما لو علم بان الماء

كتاب الطهارة

كالمعتصر من الاجسام، او الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق اسم الماء، و المطلق، اقسام: الجارى والنابع غير الجارى، والبثر،

المطلق ماء، وعلم بان ماء الورد ليس بماء، وشك فى ان هذا المائع ماء او ماء ورد.

ولا يخفى ان مثل هذين المشتهين يقع فى كل مفهوم مبين عند العرف، اذ قلما ينفك مفهوم عرفى، عن ان يكون له موارد مشتبهة، وحينئذ فالمرجع الاصول الموضوعية او الحكمية.

ثم ان الماء المطلق كما عرفه جملة من القدماء والمتأخرين، هو الذى يستحق عرفاً اطلاق اسم الماء عليه بلاضافة: بان يكون العرف يطلق عليه الماء بدون مسامحة، والمراد بعدم الاضافة عدم الاضافة الى مقوم له بنظره، اما الاضافة الى ما ليس بمقوم بنظر العرف فليس بضار، كما يقال ماء الشط وماء البثر، فان الاضافة اليه لا يضر بالاطلاق، اذ ذلك لتعيين الشخص لتعيين المقوم للفرد بخلاف مثل ماء العنب كما هو ظاهر.

والمراد بالمضاف فى هذا المقام: ما ليس بمطلق وان لم يصدق عليه الماء المضاف كالحل.

ثم ان ما ليس بمطلق على قسمين:

الاول: ما يصدق عليه الماء باضافة (كالمعتصر من الاجسام) كماء العنب. (او الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق اسم الماء) المطلق كماء الورد الممتزج باجزاء وردية، والماء الممزوج بالسكر ونحوه.

الثانى: ما لا يصدق عليه اسم الماء اصلاً: كالحل ونحوه وحيث ان جميع هذه الاقسام لا تختلف فى الحكم عند المشهور لم يبال بالتقسيم (و) ذلك بخلاف (المطلق) فانه حيث يختلف حكم كل قسم منه عن حكم القسم الاخر قسم على (اقسام) ستة (الجارى والنابع غير الجارى) كالنيز والعين الواقعة (والبثر) المأخوذ فى

والمطر، والكر، والقليل، وكل واحد منها، مع ملاقاته النجاسة طاهر مطهر من الحدث والخبث،

مفهومها عمق ووقوف (والمطر) ولم يذكره بعض القدماء في المقسم، كما لم يذكر النابع، بل قسموا المطلق الى جار. ومحقون وماء بشر لملاحظات، والامر سهل، (والكر والقليل) والمراد بهما ما يقابل تلك الاقسام الاربعة المتقدمة، وهناك اقسام اخر كالمستعمل او السور ونحوهما، وسيأتي احكامها.

(وكل واحد منها) اي من اقسام الماء المطلق وسيأتي حكم المضاف (مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر مطهر من الحدث والخبث) بضرورة دين الاسلام. واستدلوا لكونه مطهر بعد كونه طاهر آيات:

الاولى: قوله تعالى «وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان ويربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام».

والمشهور انها نزلت في بدر بسبب ان الكفار سبقوا المسلمين الى الماء، فاضطر المسلمون، ونزلوا الى تل من رمل سيال لا تثبت فيه اقدامهم، واكثرهم خائفون لقلبتهم وكثرة الكفار فباتوا تلك الليلة على غير ماء، فاحتلم اكثرهم، فتمثل لهم ابليس، وقال تزعمون انكم على الحق وانتم تصلون بالجنابة وعلى غير وضوء، وقد اشتد عطشكم ولو كنتم على الحق ما سبقوكم الى الماء، واذا ضعفكم العطش قتلوكم كيف شاؤوا، فانزل الله عليهم المطر، وزالت تلك العلة، وقويت قلوبهم ونزلت الاية ظاهراً على تطهير ماء المطر للحدث والخبث، فالمراد بقوله تعالى ليطهركم، التطهير من حدث الجنابة وخبثها، والمراد بقوله تعالى: ويذهب عنكم رجز الشيطان، الجنابة فانها من فعله، والمراد بالربط على القلوب، ازالة تلك الوسوسة التي اوقعها الشيطان في قلوبهم، والمراد بثبيت الاقدام، تثبيتها على الرمل الذي ما كان تستقر أرجلهم فيه هكذا ذكره المفسرون، ويؤيده ظاهر الاية وهذه الاية صريحة في كون ماء المطر مطهر.

الثانية قوله تعالى: «وانزلنا من السماء ماء طهوراً» واشكل على الاستدلال

بها بامور :

الاول: ان الاية اشتملت على كلمة الطهور، وهي تحتمل معاني اربعة :

الاول: المطهريّة .

الثاني: الطاهر المطهر .

الثالث: ان تكون صيغة مبالغة كالصبور والحسود .

الرابع: ان تكون صيغة آلة: اي ما يتطهر به كالسحور اي ما يتسحر به، والقطور، والغسول والوقود، وحينئذ فلا يمكن حمله على احدها الاقرينة ولاقرينة فى اليبين .

نعم استعمال الطهور بمعنى المطهر ايضاً كثيرة فى الاخبار: كقول النبي (ص) جعلت لى الارض مسجداً وترابها طهوراً، فانه لو اريد به الطاهر لم يثبت المزية لهذه الامة وقوله (ص) وقد سئل عن الوضوء بماء البحر: هو الطهور ماؤه الحل ميتته، ولولم يرد كونه مطهر لم يتم الجواب .

وقوله (ص) طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعة الى غير ذلك .

الثاني: ان ماء نكرة فى سياق الاثبات ولا تفيد العموم .

الثالث: ان منتهى الامر دلالة الاية على مطهريّة ماء المطر، اما ساير المياه فلا. والجواب اما عن الاول: فبان الطهور ولو كان مشتركاً بين المعانى المذكورة الا ان الظاهر منه فى المقام هو المطهريّة للتبادر مضافاً الى انه لو كان المراد منه الطاهر لم يكن وجه للامتنان، اذ عامة الاشياء طاهرة الا الاعيان النجسة، فهو كما لو اجلس المضيف ضيفه فى الصحراء على بقعة منها، ثم قال اجلسك على مكان طاهر فى مقام الامتنان فانه مما يضحك منه .

واما عن الثانى: فان النكرة فى سياق الاثبات لا تفيد العموم اذا لم تكن فى

مقام الامتنان ، والاية في مقامه فتفيد العموم ، اذلا امتنان على البشر بطهارة ماء مجهول .

فالاية: مثل قوله تعالى: «انزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً» .
واما عن الثالث: فان المراد بالانزال . ان كان انزال تقديره نحو: انزلنا الحديد ونحو: انا انزلنا اليكم ذكر آرسولا ، فالعموم واضح اذ جميع مياه الارض انزلت من السماء انزال خلق وتقدير كما قال الله تعالى «وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم» ، وان كان الانزال الخارجى الحقيقى .
فنقول: ان جميع مياه الارض من السماء بدليل قوله تعالى: «الم تر ان الله انزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع» وغيرها .

واما الاشكال في الاية الكريمة: بان المطهريه المستفاد منها انما هو مطهرته عن القذارات العرفية ولادلالة فيها على المطهريه عن القذارات الشرعية ، ففيه ما لا يخفى .

الثالثة قوله تعالى : «ان الله يحب التوابين ، ويحب المتطهرين» بضميمة ان اظهر افراده التطهر بالماء . ويؤيده ما عن الصدوق فى الفقيه ، قال : كان الناس يستنجون بالاحجار ، فاكل رجل من الانصار طعاماً فلان بطنه فاستنجى بالماء ، فانزل الله سبحانه : ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ، فدعا رسول الله (ص) : فخشى ان يكون نزل فيه امر يسوئه فلما دخل قال له رسول الله صلى الله عليه وآله : هل عملت فى يومك هذا شيئاً؟ قال : نعم يا رسول الله (ص) اكلت طعاماً فلان بطنى فاستنجيت بالماء . فقال له ابشر ، فان الله تعالى ، قد انزل فيك الاية .

فان هذه الاية تدل في الجملة على مدح التطهر من الاقذار ، ولا سيما بالماء ، وقد روى عن الباقر والصادق عليهما الصلوة والسلام انهما نزلت في اهل قبل الجمعهم فى الاستنجاء من الغائط بين الاحجار والماء وروى لاستنجائهم بالماء .

واما الروايات الدالة على مطهريه الماء ، او طهارته فى نفسه فهى

على قسمين :

الاول : ما تدل على المطهريّة مطلقاً .

وهي روايات : الاولى . ما في الوسائل ، عن جميل بن دراج ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : ان الله جعل التراب طهوراً ، كما جعل الماء طهوراً ، ودلائلها واضحة ، اذ لو كان المراد بالظهور كونه طاهراً في نفسه لم يكن وجه للتخصيص والتمثيل ، اذ كثير من الاشياء طاهر .

الثانية : وفيه ايضاً قال الصادق (ع) : الماء يطهر ولا يطهر .

الثالثة : وفيه ايضاً . عن مسعدة بن اليسع . عن ابي عبد الله (ع) قال على (ع)

الماء يطهر ولا يطهر .

الرابعة : وفيه ايضاً ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن ابي عبد الله (ع) عن

آبائه (ع) عن النبي (ص) مثله .

الخامسة : ما في المستدرک ، عن الجعفریات بسنده ، قال رسول الله (ص) :

الماء يطهر ولا يطهر .

السادسة : وفيه ايضاً عنه (ص) قال : الصلوة تنظرو ولا تنظريها والماء يطهر

ولا يطهر .

السابعة : وفيه ايضاً ، عن الراوندي باسناده الى محمد الاشعث مثله .

الثامنة : وفيه ايضاً عن دعائم الاسلام ، باسناده عن رسول الله (ص) مثله .

التاسعة : وفيه ايضاً عن ارشاد القلوب بسنده ، عن امير المؤمنين (ع) ، انه

قال : في ذكر فضل نبينا (ص) وامته على سائر الانبياء واممهم ان الله سبحانه رفع نبينا الى ساق العرش فاوحى اليه فيما وحي . كانت الامم السالفة ، اذا صابهم

اذى نجس قرضوا من اجسادهم وقد جعلت الماء طهوراً لامتك من جميع الانجاس

والصعيد في الاوقات .

العاشرة : ما في الوسائل ، عن ابي عبدالله (ع) ، قال : كان بنو اسرائيل

اذا اصاب احدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم باوسع ما بين السماء والارض ، وجعل لكم الماء طهورا ، فانظروا كيف تكونون . هذه جملة من الروايات الدالة على مطهريه الماء مطلقا ، وهناك روايات اخرى دالة على طهارة الماء فى نفسه كقول الصادق (ع) الماء كله طاهر حتى يعلم انه قدر ، وغيره وقد اضربنا عنها .

تنبيهان : الاول : انه قد يناقش فى الروايات المتقدمة المعبرة بان الماء يطهر ولا يطهر سندا ودلالة .

اما السند فبانها بين كونها من الدعائم والجعفرىات الضعيفين ، وبين كونها محذوف السند وبين كونها عن السكونى ونحوه وهم من الضعاف . وفيه ان الدعائم والجعفرىات حجة كما لا يخفى ذلك على من راجع تمة المستدرك والسكونى ليس بضعيف بل هو من الثقات وحذف السند فى بعضها بعد كثرتها و شهرتها فى كتب الاخبار ، والاستدلال وعمل الفقهاء بها ، او بما يابطها غير ضار ، بل لو قيل بان هذه الاخبار فى اعلى درجات الوثاقة لم يكن مجازفة .

واما الدلالة فمن وجهين :

الاول : ان كلمة الماء الواقعة في هذه الروايات مفرد محلى باللام وهو لا يفيد العموم كما ثبت فى موضعه ولا اطلاق له ، لانه ليس فى مقام الاطلاق بل من قبيل فلان يحكم ، ولا يحكم عليه ، الذى هو بصدديان ما هو اظهر خواصه لافى صدد بيان انه يحكم على كل احد وبكل شىء ، ومن قبيل الصلوة تنهى عن الفحشاء الذى هو بصدد بيان ان هذه الطبيعة كذا ، لان كل صلوة كذا .

والحاصل ان هذه قضية مهملة لا يمكن التمسك بهافى مقام الشك .

الثانى : ان قوله يطهر ولا يطهر مجمل يمكن ان يقرأ نحاءا لا اقل من احتمال كونه يطهر بصيغة المجرد هذا ، ولكن لا يخفى عليك ان شيئا من الوجهين غير قابل لكونه وجهاً للخدشة فى الرواية ، اما عدم افادته العموم والاطلاق ، ففيه ان الحكم

اذا ثبت للطبيعة ثبت للأفراد بطريق اولى اذ الطبيعة موجودة فى الافراد قطعاً، فلو قال: الماء سيال، يستفاد منه ان كل ماء سيال الا اذا منع منه امر خارجى، وكذا لو قال الشارع: احل الله البيع فهم منه ان كل بيع حلال، ومثله حرم الربى، والفرق بين المعاملات وغيرها بلا فارق، الا ترى انه لو قال المولى لعبده: الكلب نجس، ثم استعمل العبد مع كلب الصيد بالطهارة، كان مستحقاً للعقاب عند العقلاء، ولم يسمع منه ان يعتذر بان لفظة الكلب فى كلام المولى لم يكن له عموم ولا اطلاق.

واما النقص بقوله فلان يحكم فليس مما نحن فيه اصلاً لان الكلام فيما كان المفرد المحلى باللام الذى هو مرآت الطبيعة فى الكلام، ومنه يعلم عدم صحة النقص بمثل الصلوة تنهى اذ الموضوع فى قضيتنا امر خارجى يعرف العرف حدوده، وخصوصياته الاماخذ من الشبهة المفهومية او المصادقية، بخلاف قضية الصلوة تنهى التى كان الموضوع فيها امر مجعول شرعى، بل يمكن ان يقال: ان النقص لنا لاعلينا، الا ترى انه يستفاد من هذه الجملة: ان كل ما تصدق عليه الصلوة ولا يصح سلب الصلوة عنه ينهى عن الفحشاء.. ولا يصح ان يقال: يحتمل ان يكون المراد بها صلوة الظهر فقط، ونحوها.

وكيف كان فليس فى استفادة العموم من جملة الماء يطهر ولا يطهر نقص يوجب عدم امكان التمسك به فى موارد الشك.

واما اجمال يطهر ولا يطهر، فان ادعاء الاجمال فيه خلاف الظاهر، اذ لا يستقيم من الاحتمالات الاقراءة كليهما مزيداً، من باب التفعيل الاول معلوماً، والثانى مجهولاً، فالمعنى انه: يطهر كل شيء ولا يطهر بشيء غيره والنقص بمثل الماء النجس الذى صار بولا احيوان، وتتميم الماء كراً ونحوهما لا يعبأ به، مع انه لو كان هناك شيء لا يطهره الماء، او ماء يطهره غير ماء فهو تخصيص، فهذا

العموم لا يضر بالاستدلال، والقول بانه آب عن التخصيص بمراحل من الواقع .
والحاصل ان الرواية تامة سنداً ودلالة يصح التمسك بها فى كل مورد الا
ماخرج بالدليل .

التنبية الثانى : ربما اورد على الرواية التاسعة، والعاشره بامر من الاول : انه كيف
يمكن كون تنجس البدن فى الامم السابقة، موجباً لقرض لحومهم، مع انه يلزم منه
العسر والحرج، مضافاً الى التشويه فى الخلقة والمثلة .

الثانى : ان الدم ايضاً نجس . فلو كان قرض النجس لازماً ليق لهم لحم، لانهم
حيث قرضوا محللا ظهر الدم، فيلزم عليهم قرض ثان، وهكذا .

اقول : اما الاشكال الثانى . ففى غاية السقوط، اذ لعله لم يكن الدم نجساً
فى شرعهم او كان هذا معفوفاً ، كما اشار اليه المجلسى (ره) .

واما الجواب بانه لم يكن يظهر الدم فرجم بالغيب .
واما الاشكال الاول ففيه انه استبعاد محض ، اذ لعل لحومهم كانت كجلد
باطن الارجل ، ومن البديهي اختلاف الحضرى والبدوى فى الجلد واللحم ،
فكيف بالزمان السابق، هذا مع احتمال ان يكون القرض مجازاً عن ذلك الشديد
ونحوه، وان كان بعيداً والله العالم .

هذا كله فى القسم الاولى وهى الروايات المطلقة الدالة على مطهريه الماء .
اما القسم الثانى : اى الروايات الخاصه الدالة على مطهريه الماء فى
الموارد الخاصه ، فهى اكثر من ان تحصى ، كما يظهر ذلك لمن راجع الوسائل
والمستدرک والبحار وغيرها فى ابواب المياہ وباب غسل الجنابة وغيرها
فراجع .

ثم لا يخفى ان الاصل فى كل ماشك فى طهارته ونجاسته الطهارة، اذ الطهارة
والنجاسة والغسل ونحوها، مما يتعلق بهذا الباب كلها امور عرفية كالبيع والشراء
والربا وغيرها . فكما ان الشارع لو قال يحل البيع كان مقتضاه صحة كل بيع

مسئلة-١- الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر.

عرفى الامانى عنه كذلك لوقال: اغسله او طهره كان مقتضاه كفاية الطهارة العرفية الامايينه من شروط وموانع .

فالحاصل ان الامور التى لم تكن مخترعة للشارع ، بل كانت قبل الشرع ايضاً نحكم فيها ببقائها على ما كانت عليه ما لم يرد من الشارع خلافه، فاذا ورد نظر الى مقدار ماغيره الشارع فيؤخذ به ويبقى الباقي ، كما كان، وهذه قاعدة مطردة عند كافة العقلاء حين تغيير الشرائع والقوانين .

والقول بان العلم الاجمالى يقتضى التوقف والاخذ بالمتيقن مردود ، بما ذكره فى الاصول من انحلال العام الاجمالى باليقين التفصيلى والشك البدوى . والحاصل ان الاصل فى جميع ابواب العقود والايقاعات والطهارات والنجاسات ونحوها ، هو الصحة ، وكفاية الاتيان بمايكتفى به العرف الا ان يدل دليل على الفساد، وبهذا تبين ان جعل الاصل فى هذه الابواب عدم الطهارة والفساد ليس فى محله . ولعله سيأتى لهذا مزيد توضيح انشاء الله تعالى .

نعم فى باب المجعولات الشرعية كالصلوة ونحوها مما ليس ثابتاً فى العرف ، لزم الرجوع الى الشرع فى كل ماشك فى ثبوته وعدمه ، وكيف كان فالماء المطلق مطهر من الحدث والخبث وهما عبارة عما ذكره فى مصباح الفقيه .

بقوله : والمراد بالحدث الاثر الحاصل عند عرض اسبابه ، المانع عن الدخول فى الصلوة المتوقف رفعه على النية والخبث النجاسة بمعناها المعروف عند المتشرعة انتهى .

والمعنى المعروف هو المستفاد من الاخبار المتفرقة فى باب النجاسات اذ بين النجاسات العرفية والشرعية عموم من وجه ، فالكافر التنظيف ليس عند العرف نجساً وان كان عند الشرع كذلك على المشهور والقذارة الكثيرة غير الامور المذكورة فى باب النجاسة ليس عند الشرع نجساً وان كان عند العرف كذلك .

(مسئلة -١- الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر) مع طهارة اصله ،

لكنه غير مطهر لامن الحدث ولا من الخبث ولو فى حال الاضرار.

وذلك: لان الاصل فى الاشياء الطهارة (لكنه غير مطهر لامن الحدث ولا من الخبث ولو فى حال الاضرار) وفى هذا المقام مطالب ثلاثة:

الاول: انه ليس مطهراً من الحدث .

الثانى: عدم الفرق بين حال الاختيار والاضطرار .

الثالث: انه ليس مطهراً من الخبث . اذا عرفت ذلك فنقول :

المطلب الاول: فى ان الماء المضاف لا يرفع الحدث مطلقاً .

واستدلوا لذلك بالكتاب والسنة والاجماع والاصل .

اما الكتاب: فقوله تعالى، «فان لم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً» فان الامر بالتيمم عند فقدان الماء المتبادر منه الماء المطلق، يدل على عدم التطهير بالماء المضاف، والالم يكن الحكم بوجوب التيمم عند فقدان الماء المطلق، بل اللازم ان يقال: فان لم تجدوا ماءً، ولما مضاف فتيمموا .

والقول: بان عدم الفصل بينهما لقلة الماء المضاف ونحوه خلاف الظاهر من الترتيب .

وربما يستدل لذلك بايات طهورية الماء، قال: فى المصباح فى عداد الادلة: ومادل منها (اى من الاخبار) ومن الكتاب العزيز على ان الله تعالى خلق الماء طهوراً، الواردة فى مقام الامتنان المشعرة بانحصار الطهر فيه .

اقول: اثبات الشىء لا ينفى ماعداه، فان بيان كون الماء طهوراً امتناناً لا ينافى كون شىء آخر طهوراً .

ان قلت: لو كان شىء آخر ايضاً طهوراً لزم بيانه لانه مقام الامتنان الذى يعد فيه كل منة، ولذا ترى ان الشخص اذا كان فى مقام الامتنان عد كل نعمة على غيره .

قلت: فرق بين كون المقام مقام عد المنن، وبين كون المقام مقام بيان

المنة من جهة، ولذا ترى ان الله تعالى يذكر في الكتاب الحكيم نعمة واحدة، حيث كان في مقام الامتنان من جهة واحدة، كقوله تعالى: «لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا» .

وكيف كان : فيشهد لما ذكر عدم ذكر الشمس والنار وغيرهما من سائر المطهرات في الآية .

واما السنة فهي روايات :

الاولى: رواية ابي بصير، عن ابي عبدالله (ع)، في الرجل معه اللبن، أيتوضأ منها للصلوة؟ قال: لا، انما هو الماء والصعيد .

الثانية: رواية عبدالله بن المغيرة، عن بعض الصادقين (ع)، قال: اذا كان الرجل لا يقدر على الماء، وهو يقدر على اللبن، فلا يتوضأ منه، انما هو الماء والتميم .

الثالثة: ما عن الفقه الرضوي: كل ماء مضاف او مضاف اليه، فلا يجوز التطهير به، ويجوز شربه مثل ماء الورد وماء القرع ومياه الرياحين والعصير والخل، ومثل ماء الباقلي وماء الخلق وغيره مما يشبهها. وكل ذلك لا يجوز استعمالها الا الماء القراح او التراب .

اقول: الظاهر ان المراد ان التراب بمتزلة الماء في التطهير، او يراد الاماء التراب كماء الشطوط والانهار ونحوهما .

الرابعة: ما عن العلل، عن ابي عبدالله (ع) في بيان كيفية التيمم الى ان قال: ان الله فرض الطهور بالماء، فجعل غسل الوجه واليدين الخ، وهذا يدل على عدم طهورية غير الماء لمفهوم التحصر، الى غير ذلك من الاخبار الامرة بالغسل و الوضوء بالماء .

واما الاجماع فقد ادعاه غير واحد .

واما الاصل فهو اصاله عدم حصول الغسل والوضوء الا بما ورد من الشرع

حصولها به ، اذ هما امران مخترعان يلزم الوقوف على موضع النص ، وقد عرفت ان النصوص تضمن التطهر بالماء .

ثم انه قد خالف في هذا الحكم جماعة ، فعن الصدوق في الفقيه انه قال : لا باس بالوضوء والغسل من الجنابة والاستياك بماء الورد .

وعن الشيخ في الخلاف انه حكى عن جماعة من اصحاب الحديث منا ، انهم اجازوا الوضوء بماء الورد .

وعن ابن عقيل مطهرته من الحدث مطلقاً في حال الاضطرار ، كما سيأتي في المطلب .

الثاني : وقد استدلل للصدوق بخبر محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابي الحسن (ع) ، عن الرجل يغتسل بماء الورد ، ويتوضأ به للصلاة . قال : لا بأس به .

وقد اورده عليه اولاً باعراض الاصحاب ، حتى ان المحكي عن الشيخ (ره) في التهذيب ، انه خبر شاذ شديد الشذوذ ، وان تكرر في الكتب والاصول ، فانما اصله يونس ، عن ابي الحسن (ع) ، ولم يروه غيره ، وقد اجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره ، وعن الشهيدان قول الصدوق مسبوق بالاجماع ، وملحوق به ، فلا يعبأ به .

وفيه ان الاعراض غير مسقط عن الحجية والاجماع لادليل على اعتباره كما ثبت في الاصول .

وثانياً : بانه معارض للاخبار الامرة بالوضوء والغسل بالماء وفيه انه انحص من تلك فيقدم عليها .

وتالثاً : ان الاية الكريمة تنزل من الماء الظاهر في المطلق الى الصعيد وفيه انه لو ثبت كان موسعاً لدائرة الماء المذكور في الاية فلا تنافيه .

ورابعاً : بضعف السند ، وفيه انه ليس المعترف في الحجية الصحة ، بل يكفي مثل هذا السند ولذا عمل بما هو اضعف منه ، والعمدة في الجواب ما ذكره ، من ان المحتمل

ان يكون الورد بكسر الواو. اي ما يورد منه الدواب، وعليه فهو اجنبي عن المقام، و
بعدهذا الاحتمال لامجال اصلا للعمل به، ولو كان في اعلى درجة الشهرة والصحة
كما لا يخفى، اما القول بجواز الوضوء والغسل بماء الورد، لانه ليس بمضاف .
فهو خلاف الوجدان والعرف مضافاً الى انه لو تعارض هذا مع الرضوى المتقدم
كان اللازم العمل بذلك لعمل المشهور فتأمل .

المطلب الثاني عدم الفرق في عدم ازالة المضاف للحدث بين حال الاختيار
والاضطرار وخالف في ذلك ابن ابي عقيل ويمكن ان يستدل لذلك بامور .
الاول: الاصل اذ الاصل البرائة عن شرطية الاطلاق في حال الاضطرار
وفيه مع ان الاصل مثبت انه لامجال له بعد انحصار المطهريه في الماء والصعيد
في الكتاب والسنة .

الثاني: قاعدة الميسور

وفيه: اولاً: ان المضاف ليس بميسور الماء عرفاً .
وثانياً: ان القاعدة تدل على ان التكليف هو الميسور من الأمور به في الميعين
الشارع غيره في ظرف عدم التمكن من الأمور به، واما اذا عين غيره
فلا مسرح للقاعدة وفي المقام كذلك اذ الشارع بين وجوب التيمم عند عدم
التمكن فلامجال للقول بان المضاف ميسور فيقدم على الصعيد وانه الى هذا
ينظر الفقيه الهمداني (ره) حيث يقول: وفيه ما عرفت من النص والاجماع على انحصار
الظهور بالماء والصعيد فعند فقدان الماء يجب التيمم .

الثالث: جملة من الروايات فمنها ما دل على الوضوء بالنيذ بضميمة عدم الفرق
بينه وبين غيره، ووجه التخصيص بالاضطرار دلالة بعض رواياته عليه ففي ذيل الرواية
المتقدمة من بعض الصادقين (ع) فان لم يقدر على الماء وكان نيذ، فاني سمعت
حريزا يذكر في حديث ان النبي (ص) قد توفضاً بنيذ ولم يقدر على الماء، ورد
هذه الرواية بالشذوذ واجماع العصابة على ترك العمل بمضمونها.

وصاحب الوسائل ردها بمعارضته للنصوص المتواترة والاجماع وموافقته
لاشهر مذاهب العامة، وهناك محمل آخر ذكره في الوسائل وغيره من حمله على النبيذ
المعهود في زمان النبي (ص) الذي لم يكن خارجاً عن الاطلاق .

ففي رواية عن علي عليه السلام قال : كنا ننتقع لرسول الله (ص) زيباً او
تمرراً في مطهرة في الماء لنحليه له ، فاذا كان اليوم واليومين شربه ، فاذا تغير
امربه فهرق .

وعن جعفر بن محمد (ع) انه قال : الحلال من النبيذ ان تنبذه وتشربه من يومه
ومن الغد ، فاذا تغير فلا تشربه الحديث .

وعنه (ع) قال : كانت سقاية زمزم فيها ملوحة ، فكانوا يطرحون فيها تمرراً
ليعذب مائها .

وعن الكلبي النسابة انه سئل ابا عبد الله عن النبيذ ، فقال : حلال ، فقال :
انا نبذه ، فنطرح فيه العكر وما سوى ذلك فقال : شهشه تلك الخمرة المنتنة ، فقلت :
جعلت فداك فاي نبيذ تعني ؟ فقال : ان اهل المدينة شكوا الى رسول الله (ص) تغير
الماء وتغير طبائعهم ، فامرهم ان يبنذوا وكان الرجل يأمر خادمه ان يبنذله ،
فيعمد الى كف من تمر فيقذف به في الشن ، فمنه شربه ومنه طهوره ، فقلت :
وكم كان عدد التمر الذي في الكف ؟ قال : ما حمل الكف ، قلت : واحدة
او اثنتين ؟ فقال : ربما كانت واحدة وربما كانت اثنتين ، فقلت وكم كان يسع
الشن الماء ؟ فقال : ما بين الاربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك ، فقلت : باي الا-
رطال ، فقال : ارطال مكيال العراقي .

وعن محمد بن علي بن الحسين ، قال : لا بأس بالنبيذ لان النبي (ص) قد توضأ به
وكان ذلك ماء ، قد نبذت فيه تميرات وكان صافياً فوقها فتوضأ به .

وهذه الروايات كماتراها ظاهرة الدلالة في عدم خروج الماء
عن الاطلاق .

ومن الروايات الدالة على مطلوب ابن ابي عقيل في الجملة ، ماورد في غسل الميت بالسدر والكافور بضميمة عدم الفصل الاماثت .
وفيه اولا : ان القاء السدر والكافور في الماء الى حديخرجه عن الاطلاق محل كلام ، كما سيأتى انشاء الله .

وثانياً : على فرض الجواز هناك فانما هو ثابت بدليل خاص ، وحمله غيره عليه قياس بعد اطلاق الاية والرواية على ان المطهر بعد الماء هو الصعيد . ومن الروايات المؤيدة لمطلوبه ، رواية ماء الورد المتقدمة عن الصدوق تنزيلا لها على صورة الاضطرار ، وفيه ما تقدم من الاجوبة ، وكيف كان فالقول بعدم كفاية المضاف ، سواء كان ماءً ام غيره في ازالة الحدث هو المتعين .
المطلب الثالث : في عدم ازالة المضاف للخبث ، وقد اختلف فيه على اقوال :

الاول : عدم الازالة مطلقا وهو الاشهر بل المشهور ، بل ادعى عليه الاجماع .

الثاني : الجواز وهو اختيار المفيد والمرتضى (ره) والكاشاني في الجملة .
الثالث : التفصيل بين حال الاضطرار فيزيل ، وعدمه فلا يزيل ، وهو المحكى عن ابن ابي عقيل كما في البحار .

الرابع : التفصيل بين البصاق فيزيل الدم فقط ، وبين غيره فلا يزيل شيئاً وهو المحكى عن ابن الجنييد .

استدل المشهور بامور :

الاول : الاجماع . وفيه ان الاجماع غير موجود في المسئلة لمخالفة هؤلاء الاعلام مع انه لو فرض عدم المخالف لم يكن حجة ايضاً .

الثاني : الاصل قال شيخنا المرتضى (ره) ولاستصحاب حكم النجاسة

المتفق عليه بين الكل حتى الاخباريين ، بل عد مثله المحدث الاستر ابادى من ضروريات الدين انتهى .

فان الاثر الحاصل في الملاقى بملاقة النجس لا يعلم زواله الا بالماء ، فالاستصحاب قاض ببقائه ولو زالت العين بالمضاف ، وكأنه ينظر الى هذا من جعل الاصل عدم الدخول في الصلوة ما لم يزل النجاسة بالماء المطلق .

وفيه ما سياتى في المذهب المختار من ان الاصل عدم حصول اثر في الملاقى بحيث لا يزيله الا بالماء ، بل المتيقن هو حصول اثر عرفى يزيله زوال العين .

الثالث : اطلاق الاخبار الامرة بالغسل بضميمة ان المنصرف من الغسل هو الازالة بالماء المطلق .

وفيه ان الانصراف بدوى من جهة كون الماء للفرد الغالب او المنحصر في اغلب الأوقات ، وذلك غير موجب لتعيين الماء ، الا ترى ان العرف غير المشرع لو امر بالغسل لم يفهم منه الازالة القذارة وكان فهم كون مراده بالماء من باب انحصار المطهر به او غلبته حتى لو فرض ان هناك شىء آخر يزيل القذارة بحذافيرها وازاله العبد بذلك كان بنظر العرف مطيعاً الامر بالغسل .

والحاصل : ان انصراف ادلة الغسل بالغسل بالماء غير موجب لتعيين الماء لكونه بدوياً ، ومثله الحكم بالقصر والافطار حين الضرب في الارض الذى كان منصرفاً الى المشى او الركوب على الحيوانات ، انصرفاً لا يكاد يسبق الى الذهن خلافه .

ومع ذلك نقول : بعدم لزومه وكفاية مطلق البعد ولو بالالات الحديثة ، وكذا كثير من الاطلاقات التى كانت منصرفه الى شىء خاص لانحصاره او غلبته ، ومع ذلك يقولون بكفاية غيره .

ان قلت : الغسل معناه الغسل بالماء لانه منصرف منه .

قلت : ليس كذلك ويدل عليه مشتقاه ، كما يظهر ذلك لمن راجع القاموس

وغيره، ولهذا كان اطلاق هذه المادة على غير الماء حقيقة مشتقاً كان ام جامداً أو سيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح فى ادلة السيد انشاء الله .

الرابع: الاخبار والتي يمكن الاستدلال بها خمسة:

الاول: ماورد من انه لايجزى من البول الا الماء، هكذا رواه فى الجواهر والمصباح، والظاهر انه نقل بالمعنى .

والذى وجدته فى الوسائل هكذا:

عن محمد بن اسمعيل بن بزيع، قال: سئلته عن الارض والسطح يصيبه البول وما شبهه، هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: كيف يطهر من غير ماء، ولذا ذكر الشيخ فى كتاب الطهارة بلفظ الرواية، فقال فى عداد الادلة: وقوله: كيف يطهر الشمس من غير ماء، انتهى .

وعلى هذا فالرواية اجنبية عن المقام، اذهى فى مقام بيان الاحتياج الى الماء فى تطهير الشمس، ولذا قال فى الوسائل يمكن ان يراد بالماء رطوبة وجه الارض، اشارة الى عدم طهارته اذا طلعت عليه الشمس جافاً فى مقام انحصار المطهر فى الماء حتى يدل على عدم مطهريته المضاف .

مضافاً الى ان الرواية مضمرة، وان المراد بهما لو كان عدم طهارة البول الا بالماء، لم تكن معمولاً بها حتى فى موردها، لان الفقهاء يقولون بطهارة الارض المبال عليها اذا جففتها الشمس، بل يكون خلاف ظاهر الرواية المعمول بها:

فعن زرارة قال: سئلت ابا جعفر (ع) عن البول يكون على السطح او فى المكان الذى يصلى فيه؟ فقال: اذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر. ومثلها غيرها، وعلى تقدير كونه رواية فليس ذلك عاماً لكل النجاسات بل يختص بمورده، كما لا يتعدى مطهريته الاحجار الى غير محل الاستنجاء على مبنى الفقهاء .

الثانى: ما فى المصباح ايضاً. قال فى عداد الادلة ما لفظه: ويدل على المشهور مضافاً الى الاطلاقات الاخبار التى لاتنص على كثرة الاسرة بغسل الثوب

والبدن والاناة وغيره من المتنجسات بالماء، الى ان قال: وفى فضل الكلب اغسله بالتراب اول مرة، ثم بالماء انتهى .

ولا يخفى ان هذه الرواية دلالتها على التطهير بالماء والتراب على حد سواء .

مضافاً الى ان استنباط القاعدة الكلية منها فى انحصار التطهير بالماء فى غاية الاشكال للعلم بالفرق بين الولوغ وغيره، خصوصاً وان الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً .

واما سائر الروايات الامرة بالغسل بالماء، فان اريد بها العمل بها فى مواردها، فلامضايقه من ذلك، وبها يقيد المطلق، الامر بالغسل فى نفس ذلك المورد وان اريد التعدى منها الى غيرها، فنقول ان التعدى على ثلاثة اقسام:

الاول: التعدى من مورد الرواية الشخصى الى مورد آخر شخصى مشابه له فى الجزئية، كما لو سئل زرارة عن الامام (ع) عما اذا وقع قطرة من بوله فى اناة الماء الذى كان فى داره، فقال الامام (ع): بوجوب الاجتناب عنه، فتعدى عن ذلك المورد الى كل قطرة بول وقعت فى كل ظرف ماء .

الثانى: التعدى من مورد الرواية الى كلى الاشباه، والامثال، كما لو تعدى عن ذلك المورد الى ان بول الانسان مطلقاً، اذا وقعت فى المائع مطلقاً وجب الاجتناب عنه .

الثالث: التعدى الى كلى اعم من ذلك، كان يحكم بان كل واحد من البول والدم، والكافر، والخنزير، والكلب وغيرها اذا اصاب جسماً رطباً وجب الاجتناب عنه .

ولا يخفى ان التعدى فى القسم الاول، بل فى كثير من القسم الثانى قطعى ولذا لا يزال الفقهاء يتعدون من الموارد الجزئية، ويفهمون الاحكام الكلية من القضايا الشخصية .

واما القسم الثالث: وبعض افراد القسم الثاني ، فالتعدى فيه اشبه شىء بالقياس ، مع كثرة الاختلاف فى احكام هذه النجاسات الواردة فى الروايات ، كما لا يخفى على من راجعها، وسيأتى نقل كلام الفقيه الهمداني (ره) فى جواب الكاشاني وما فيه .

والحاصل ان من يحصل القطع من هذه الاخبار المختلفة الامرة بالغسل بالماء على انحصار المزيل بالماء، فلا كلام معه .

واما من لم يحصل له القطع فلا يمكنه القول بالانحصار .

الثالث: من الاخبار التى استدلووا بها على انحصار المطهر فى الماء المطلق المفيد لعدم مطهريه غير الماء، والخبر التاسع والعاشر المتقدمان فى مبحث مطهريه الماء المتضمنين لقرض بعض الامم السابقة لحومهم اذا اصابتهم قطرة بول، وقد وسع الله على هذه الامة باوسع مما بين السماء والارض وجعل لهم الماء طهوراً، وغاية ما يدل عليه هذان الخبران توقف تطهير البول على الماء، فلا يفيد العموم والحصر الذى هو مدعى المشهور .

الرابع: الادلة الدالة من الكتاب والسنة على مطهريه الماء الواردة فى مقام الامتنان، فان كون المقام فى بيان الامتنان يقتضى عدم مطهريه غيره، وقد تقدم الجواب عنه .

الخامس: ما تقدم عن الفقه الرضوى : كل ماء مضاف او مضاف اليه، فلا يجوز التطهير به الخ، بضميمة ان عدم جواز التطهير اعم من ازالة الحدث والخبث .

وربما يورد عليه مضافاً الى ضعف السند عدم ظهور الدلالة لاحتمال ان يراد من التطهير الوضوء والغسل لا الغسل فتأمل .

ثم ان الفقيه الهمداني (ره) قال ما لفظه: ثم ان قلنا بان قصر الحكم على الماء فى مقام الامتنان يدل على انحصار المطهر به فهو المطلوب، والافتقار :

عدم ثبوت وصف المطهرة لغير الماء كاف فى الحكم بالعدم، ولولم نقل باستصحاب النجاسة، بل لقاعدة الاشتغال بالنسبة الى الامور المشروطة بالطهارة انتهى .

وفيه : اما كون بيان الشىء فى مقام الامتنان يفيد الحصر، فهو غير مستقيم، لما عرفت من ان هذا المقام قد يكون لاجل بيان كل نعمة، وقد يكون لاجل بيان نعمة خاصة والثانى الذى مانحن فيه منه ولا يفيد الحصر .

واما قاعدة الاشتغال فهى ساقطة بما تقدمت الاشارة اليه، ويأتى من ان يكون النجاسة، بحيث لا يزيلها الا الماء مشكوك فيه، بل القدر المسلم انها القذارة العرفية التى يمكن ازالتها بكل ما يراه عرف العقلاء مزيلا، فلامجال لقاعدة الاشتغال ونحوها .

ثم ان بعض المعاصرين انتصر للمشهور بوجه فى غاية الوهن، فاستدل لعدم ازالة النجاسة بغير الماء باذهان اهل الشرع، فانهم لا يشكون فى عدم الزوال الا بالماء، بل يرون الزوال بغيره خلاف المقطوع به .

وفيه انه دور، اذ لم يثبت حجية اذهان المتشعبة، وحينئذ فيتوقف حجية الاذهان على الادلة المستفاد منها ذلك، فلو كان الاذهان من الادلة، لزم الدور واما الاستدلال لحجية الاذهان بقوله تعالى: «ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى» الاية .

ففيه مضافاً الى ان غير سبيل المؤمنين ما خالف سبيل جميعهم الذى من جملتهم المعصوم، ان الاية هى: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع» الاية، ومن المعلوم انها فى مقام بيان مخالفة الرسول الملازمة لاتباع غير سبيل المؤمنين، لان اتباع غير سبيل المؤمنين بما هو محرم، والكلام حول الاية طويل، لانه قد استدل بها العامة لاثبات خلافة ابي بكر بالاجماع، فمن اراد التفصيل فليرجع الى كتاب حقائق الاصول الذى الفه احد تلامذة الشيخ الانصارى (ره) .

ثم انه قد يستدل للمشهور بامرین آخرين :

الاول: مافى الجواهر من الاجماع على نجاسة سائر المايعات بملاقاة النجاسة، فتنجس حينئذ بملاقاتها للثوب، ولم يثبت هناكون الانفصال مثلاً قاضياً بطهارة مابقى منها على الثوب والماء خرج بالاجماع ونحوه .

وفيه ان التطهير ليس الازالة عين النجاسة وطهارة الماء ونجاسته بالملاقاة لامتدخلية له فى الازالة، فاذا ازيت طهرت، ولذا لا نقول باحد الاجماعين فتأمل .
الثانى: مافى الحدائق ما لفظه، اقول: ومن الادلة ايضاً ان يقال: ان الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان، لا مدخل للعقل فيهما بوجه كسائر احكام الشرع، فما علم من الشرع كونه منجساً يجب قصر الحكم بالنجاسة على ملاقاته، وما علم من الشرع كونه رافعاً للنجاسة وموجباً للتطهير يجب قصر الحكم بالطهارة عليه، ولعل هذا اقوى دليل فى المقام انتهى .

وفيه عدم تسليم كونهما حكمين شرعيين، بل هما امران عرفيان، تصرف الشارع فى بعض خصوصياتهما زيادة ونقصية، وحيث لم يعلم ان الشارع تصرف فى هذه الجهة، والاصل بقائهما على اصلها العرفى، فتأمل جيداً، هذا تمام الكلام فى ادلة المشهور .

واما ادلة القول الثانى المحكى عن المفيد والمرضى والكاشانى فى الجملة فأمور .

الاول: ما استدل به السيد المرضى (ره) من اجماع الفرقة المحقة على ذلك . اقول: والذى وقفت عليه من عبارة السيد انه قال فى المسائل الناصرية بعد قول جده الناصر: لا يجوز ازالة النجاسة بشيء من المايعات ما لفظه عندنا: انه يجوز ازالة النجاسة بالمائع الطاهر، وان لم يكن ماء الخ . وهذا كما تراه ليس ادعاء للاجماع، وكيف كان فقد اشكل عليه بعدم الاجماع .

والمحكى عن المحقق الاعتذار عنه بما لفظه :

واما قول السائل كيف اضاف السيد والمفيد ذلك الى مذهبنا، ولانص فيه .

فالجواب اما علم الهدى فانه ذكر فى الخلاف ، انه انما اضاف ذلك الى مذهبنا ، لان من اصلنا العمل بالاصل ، ما لم يثبت الناقل وليس فى الشرع ما يمنع الازالة لغير الماء من المايعات الخ .

اقول : ولو سلم وجود الاجماع قبل السيد وفى زمانه ، فهو لا يفيد شيئاً بعد عدم حجية الاجماع مطلقاً ، الا الدخولى الذى لم يحرز وجوده فى المقام .
الثانى : اطلاق الامر بالغسل من النجاسة فى كثير من الاخبار من غير تقييده بالماء انتهى .

ثم انه لما كان هنا مظنة اشكال وهو ان يقال : بانصراف الغسل الى المتعارف من الغسل بالساء .

اجاب عنه السيد (ره) بما حاصله : ان مثل هذا الانصراف لو اوجب قصر الحكم الى الافراد المتعارفة ، وجب المنع عن غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، ولما جاز ذلك اجماعاً ، علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وان المراد ما يتناوله اسمه ، واجاب عن ذلك الفقيه الهمداني بما لفظه :

وفيه : اولاً : ان ثبوت الحكم لبعض الافراد النادرة لدليل آخر ، لا يدل على ارادته من المطلق ، حتى يعم تمام الافراد .

وثانياً : سلمنا دلالة على ذلك ، ولكنه لا يستلزم ارادة صرف الطبيعة من المطلق ، حتى يتسرى الحكم الى سائر الافراد النادرة ، خصوصاً فى مثل المقام المعلوم اشتراك الفرد النادر الداخلى مع تمام الافراد الشائعة فى جنس قريب اخص من صرف الطبيعة وهو كونه ماءً مطلقاً ، فالعلم بارادة الغسل بماء الكبريت لا يدل الاعلى ارادة الغسل بجنس الماء مطلقاً ، لا مطلق الغسل مطلقاً .

وثالثاً : فبالفرق بين الانصرافين فالانصراف عن ماء النفط والكبريت ليس الاندرة هذا القسم من الماء بحسب الوجود وآل الغسل به متعارف فانصراف الذهن عنه منشأ الغفلة ، وعدم التفاته اليه تنصيلاً . وذلك نظير انصراف ذهن السامع

عن الغسل بهاء غير المياه الموجودة في مصره . ومن المعلوم ان مثل هذه الانصرافات انصرافات بدوية لاتنصر في التمسك بالاطلاقات .

واما الغسل بغير الماء كاللبن والخل وغيرهما فليس لندرة وجودها، بل لعدم تعارف الغسل بها بحيث لو فرض وجودها عند السامع لا يلتفت الى الغسل بها اصلا، حتى لو لم يكن عنده الماء ، وهذا النحو من الانصراف هو المضر في مقام الاستدلال .

هذامع ان الاخبار المقيدة كافية في ابطال الاستدلال بالمطلقات ودعوى ان القيد فيها وارد مورد الغالب المتعارف، مع انها بعيدة عن مساق بعضها، ليست باولى من دعوى تنزيل المطلقات على ذلك، بل الثانية اولى جزماً، وكيف لا وقد ادعى غير واحد ان الغسل لا يطلق حقيقة على الغسل بغير الماء .

هذامع ان قيام الاحتمال كاف في عدم جواز رفع اليد عن المقيد وتحكيمه على

الاطلاق انتهى

اقول: اما ايراده الاول: ففيه ان شمول الحكم لهذا النحو من المياه ليس للدليل آخر فقط، بل لشمول اطلاق الغسل، ولذا لا يشك احد ممن على اطراف تلك المياه في حصول الغسل بها . نعم الغسل منصرف عندنا عن تلك بانصراف بدوى لا يضره بالاطلاق .

واما ايراده الثانى: فلان الكلام في فهم العرف من هذه الالفاظ، الغسل مطلقاً، او الغسل بالماء مطلقاً، او الغسل بالمياه المتعارفة . وكلام السيد (ره) انه كما يشمل هذا اللفظ تلك المياه لصدق الغسل عرفاً، كذلك يشمل مطلق المايعات المتعارفة المزيلة لصدق الغسل عرفاً، فان ثبت عدم شمول الغسل عرفاً على الازالة بالمعايعات ثبت خلاف مقصود السيد، والافلا .

واما ايراده الثالث، المتضمن لعدم تعارف الغسل بسائر المايعات

للانصراف المصّر .

فيه ان: ذلك ليس الالعدم منظفية ناك الامثلة المذكورة في الابراد من الخلل واللبن وماء الورد بضميمة ان العرف يفهم في معنى الغسل المنظفية فلو فرض ان هناك ماء ورد مسلوب الرائحة بحيث يراه العرف منظفا او شبه ذلك من سائر المضافات لرأى صدق الغسل حقيقة .

واما عدم تسليمه ان القيد وارد مورد الغالب .

فيدل على صحته العرف العادى، فان العرف لايزالون يقولون: اغسل بالماء، مع ان المقطوع انهم لا يرون خصوصية للماء، وانما هو لكون المنظف القريب التناول هو الماء، حتى انه لو فرض شيء نظف مثل الماء كبعض المايعات في هذه الازمنة الاخيرة لم يروا مستعمله مخالفاً لقول القائل: اغسله بالماء وسيأتى لهذا مزيد توضيح انشاء الله .

واما ما ذكره من ان الغسل لا يطلق حقيقة على الغسل بغير الماء، ففيه ما ذكره في الجواهر، في جواب كلام الذكرى، القائل بان الغسل حقيقة شرعية في استعمال الماء ما لفظه: لكنه في غاية البعد، كدعوى الحقيقة اللغوية لصدق العرف على الغسل، مثلاً بماء الورد انه غسل حقيقة وعدم صحة السلب .

الثالث: من الادلة الدالة على كفاية المضاف في الازالة، ان الغرض من الطهارة ازالة عين النجاسة، كما يشهد به رواية حكم بن حكيم الصيرفي، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: ابول فلا اصيب الماء وقد اصاب يدي شيء من البول، فامسحه بالحائط والتراب، ثم تعرق يدي، فامسح وجهي، او بعض جسدي، او يصيب ثوبي، قال: لا بأس .

ورواية غياث بن ابراهيم، عن ابي عبدالله (ع)، عن ابيه (ع)، عن علي (ع)، قال: لا بأس ان يغسل الدم بالبصاق .

اقول: ويمكن الاستشهاد لذلك بعدة اخرى من الروايات الواردة في مطهريه الارض ونحوها .

فعن المعلى ، قال : سئلت ابا عبد الله (ع) عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق ، فيسيل منه الماء امر عليه حافياً ، فقال : اليس ورائه شيء جاف ؟ قلت : بلى ، قال : فلا بأس ان الارض يطهر بعضها بعضاً الى غير ذلك ، بل بعض الروايات مطلقة من حيث الارض .

فعن حفص بن عيسى انى وطئت على عذرة بخفى ، ومسحته حتى لم ارفيه شيئاً ، ماتقول فى الصلوة فيه ؟ فقال : لا بأس ، وهذه الرواية كما تراها مطلقة لم يذكر فيها المسح بالارض فيكفى المسح بكل شيء على ظاهرها ومثلها ما عن زرارة ، قال : قلت لابي جعفر (ع) رجل وطىء على عذرة فساخت رجله فيها ينقض ذلك وضوئه وهل يجب عليه غسلها ، فقال : لا يغسلها الا ان يقدرها ولكنه يمسحها حتى يذهب اثرها ويصلى .

والظاهر منها كفاية المسح بكل شيء ، وانما المناط هو ذهاب العذرة . ومنها الروايات الدالة على مطهارة الارض بقول مطلق ، كقول النبي (ص) : جعلت لى الارض مسجداً وترابها طهوراً . وقوله الاخر (ص) قال : اعطيت خمساً لم يعطها نبي قبلى الى ان قال : وطهور الارض .

ومنها الاخبار الدالة على كفاية الاحجار فى الاستنجاء . ومنها الاخبار المعبرة عن النجاسات بالقذارة التى ظاهرها ، انها قذارات عرفية الموجبة لرفعها برفع اثرها عرفاً ولو بالمضاف ونحوه .

ومنها الاخبار الدالة على ان بعض الاشياء لا يطهر الا بالغسل المفيد لطهارة غيره بغير الغسل كما عن الفقه الرضوى ما وقعت عليه الشمس من الاماكن التى اصابها شيء من النجاسة مثل البول وغيرها طهرتها . واما الثياب فلا تطهر الا بالغسل .

ومنها ما دل على ان مجرد بيس الموضع موجب لظهره ، فعن على (ع) اذا بيست الارض طهرت .

ولا يخفى ان هذه الروايات وامثالها، مما يجدها المتنبع في باب الطهارة والنجاسة شاهدة على كفاية ازالة العين ، وانها المقصود من الطهارة فيكفي المضاف فتأمل، وان اجيب بأن بعضها ضعيف السند وبعضها ضعيف الدلالة قيل بمثل ذلك في اخبار الغسل فتأمل .

الرابع: ما عن المفيد (ره) من انه بعد تجويزه التطهير بالمضاف ، ادعى ان ذلك مروى عن الائمة (ع) . واورد عليه في المصباح : بانه لم يصل الينا الا خبر غيـث .

ثم نقل الخبر، وقال : وقد اعرض الاصحاب عنه، فيجب طرحه، او تأويله بما لا ينافي الادلة المتقدمة انتهى وفيه تأمل لا يخفى .

الخامس: ما احتج به السيد (ره) ايضاً في محكي كلامه من قوله تعالى وثيابك فطهر، حيث امر بتطهير الثوب ولم يفصل بين الماء وغيره .

ثم اعترض على نفسه بالمنع من تناول الطهارة للغسل بغير الماء .

واجاب بان تطهير الثوب ليس باكثر من ازالة النجاسة عنه، وقد زالت بغير الماء مشاهدة .

وقد اجابوا عنه باجوبة، اجودها ان ليس المراد بالتطهير في الاية ازالة النجاسة عنه، بل المراد تسميرها.

ففي الكافي عن الصادق (ع)، قال في تفسير الاية: اي فشمس، و مثل ذلك روايات اخرى.

اقول: ولو استدلل السيد (ره) بقوله والرجز فاهجر بتقريب ان هجران الرجز عبارة عن ازالة العين اعم من كون الازالة بالماء او بغيره لكان اجود، هذه جملة من ادلة القائلين بكفاية المضاف في التطهير، و سيأتي كلام المحقق الكاشاني (ره).

واما المذهب الثالث المحكى عن ابن ابي عقيل المفصل بين حال

الاختيار، فلا يجوز الازالة بالمضاف، و بين حال الاضطرار فيجوز، فلم يذكر له دليل، ويمكن ان يستدل له بامرين: الاول: الاصل فانه يقتضى براءة الذمة عن اشتراط الاطلاق في حال الاضطرار.

ان قلت: تقدم في الادلة المذكورة في باب ازالة الحدث، ان الاصل مثبت. قلت: فرق ما بين هنا وهناك، اذ المشكوك حينئذ هو تأثير النجاسة اكثر من القدر الذى يزول بالمضاف. هذا بضميمة ان المنصرف من الغسل الوارد في بعض الاخبار هو حال الاختيار، وفيه ما لا يخفى.

الثاني: قاعدة الميسور، ولا يرد عليها ما تقدم في مسألة ازالة الحدث من انحصار الطهور في الماء والصعيد، لعدم ورود دليل هنا. ان قلت: لا يعلم ان المضاف ميسور الماء.

قلت: لكن من المعلوم ان الازالة بالمضاف ميسور الازالة بالماء وهو كاف في المطلب.

ان قلت: النجاسة من الامور التى لا يمكن فيها النوض، والرفع لانها من الاحكام الوضعية، وقاعدة الميسور انما يرفع ما يمكن فيه الرفع.

قلت: هذا مجرد اصطلاح، اذ كل شئ يجب بحكم الشارع يمكن رفعه سواء اصطلح عليه بالامور الوضعية او التكليفية، ومن البديهي - بناءً على كون النجاسة من الامور الشرعية - امكان جريان قاعدة الميسور فيها هذا تمام الكلام في المقام.

اقول: لا يبعد ما اختاره الكاشاني في المسئلة، حيث قال في محكى المفاتيح: يشترط في الازالة اطلاق الماء على المشهور، خلافاً للسيد والمفيد، فجوزا بالمضاف - بل جوز السيد تطهير الاجسام الصيقلية بالمسح، بحيث تزول العين لزوال العلة، ولا يخلو عن قوة، اذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب اعيان النجاسات، اما وجوب غسلها بالماء من كل جسم فلا، فكل ما علم زوال

النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره، الا ما اخرج بدليل حتى اقتضى فيه اشتراط الماء، كالثوب والبدن .

ومن هنا يظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين مضافاً الى نفى الحرج .
ويدل عليه الموثق وكذا اعضاء الحيوان المتنجسة غير الادمى، كما يستفاد من الصحاح انتهى .

واجاب عنه الفقيه الهمداني (ره) بما حاصله : ان مقتضى هذا الكلام عدم تأثير النجاسات في نجاسة ملاقيها ، حتى يكون حالها حال فضلات غير مأكول اللحم في دوران الحكم مدار وجود عينها ، وهذا مخالف للقاعدة المسلمة المغروسة في اذهان المتشرعة: من ان ملاقة النجس برطوبة مسرية سبب لتنجيس ملاقيه ، وانه لو بنى على حكم كل واحد واحد من النجاسات على متابعة النص لاستلزم تأسيس فقه جديد وللزم التفكيك بين آثار النجاسات ، حتى في الثوب والبدن والاواني وغيرها انتهى ملخصاً .

اقول : وانت خبير بعدم ورود شيء من هذه الايرادات عليه امام مخالفة ما ذكره الكاشاني للقاعدة المغروسة .

ففيه ان ذلك ليس الالعدم زوال النجاسة الملاقية رطباً عن الملاقي ، فروية المتشرعة نجاسة ما وصل اليه البول لكون اجزاء البول في الثوب ونحوه .

ويدل على هذا مشاهدة عرف غير المتشرعة ، فانهم اذا اجتنبوا عن السم مثلاً، ثم لاقى السم الرطب جسماً ، فانهم انما يحكمون بغسله بالماء لوجود اجزاء السم في الملاقي ، لا للتباعد ، وكذا حال سائر ما يرونه واجب الاجتناب .

ويدل على هذا : ان العرف العادي لا يرى كون زوال النجاسة عن الباطن الذي هو سبب لطهارته عند المتشرعة شيئاً مخالفاً لمعلوماته الاولى بخلاف العكس الذي يرى ان الامر بالغسل مع الزوال شيئاً مخالفاً لها .

ثم ان المركوزية في اذهان المتشرعة ليست من الحجج الشرعية لاستنادها

الى فتاوى العلماء، ولذا كان المركوز في اذهان المتشرعة المتقدمين نجاسة
البرمع ان المركوز فعلا خلافاً، ومثل هذا الحكم غيره من سائر الاحكام التى
تخالف فيه القدماء والمتأخرون كالمعاطاة وغيرها .

والمعتبر انما هو الدليل مضافاً الى ان القول بنجاسة الشىء بالملاقاة ،
بحيث يحتاج الى الماء، ليس باقل تخصيصاً من العكس، وهو الحكم بعدم النجاسة
الابالقدر العرفى العادى، اذ الاول يحتاج الى تخصيص بواطن الانسان وظواهر
الحيوان ومحل الاستنجاء وبواطن القدم ونحوها مما تزول نجاستها بالارض،
وكل شىء نقول بطهارته بالشمس التى غير ذلك مما هو معدى المطهرات،
وليس ذاك الا لاجل ذهاب العين، وانما الاحتياج الى الماء بخصوصه، يحتاج
الى دليل فتأمل .

واما استلزام فقه جديد، فمع انه استبعاد محض وقد وقع مثله فى حكم البثر
والمعاطاة وعدم مثبتية الاصول، فلم يستلزم فقهاً جديداً، يرد عليه : ان جعل
النجاسات كلها بحكم واحد، حتى انه لو ورد فى الخمر دليل تعدى الى الكلب الذى
لا جامع بينهما عقلاً ولا نقلاً، من ابين افراد القياس، وهذا الاطراد اوجب طرح
بعض الاخبار او حملها على خلاف ظواهرها ، كما اوجب تعدى بعض الاحكام من
موضوع الى موضوع بلا جامع قطعى وملاك معلوم .

واما التفكيك بين آثار النجاسات فهو شىء يلتزم به الكل ولذا تراهم
يفتون باختلاف حكم الثوب والانية فى التعفير وعدد الغسلات وغيرها، بل يمكن
ان يقال ان الفرق فى حكم النجاسة بالنسبة الى بول الكبير والرضيع ، واختلاف
كيفية التطهير بالجارى والراكمن الشواهد على انها من الاصول العرفية التى
زاد الشارع ونقص فيها كالمعاملات .

وكيف كان فما ذكره الكاشانى (ره)، وحكاه عن السيد - وان اشكل الفقيه
الهمداني (ره) فى الحكاية ايضاً - قريب احتمالاً وان كان الخروج عما فهمه اساطين

وان لاقى نجساً تنجس، وان كان كثيراً، بل وان كان مقدار الف كره، فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة، ولو بمقدار رأس ابرة فى احد اطرافه فينجس كله .

الفهاء مشكل جداً، فالاحتياط لا ينبغي تركه قطعاً .

(وان لاقى نجساً تنجس، وان كان كثيراً، بل وان كان مقدار الف كره، فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة، ولو بمقدار رأس ابرة فى احد اطرافه فينجس كله) .

واستدل لذلك بامور:

الاول: الاجماع المنقولة المستفيضة، بل المتواترة المعتمدة بعدم نقل الخلاف فى المسئلة .

وفيه مع عدم حجية المحصل لو لم يعلم بدخول المعصوم (ع) فيه فكيف بالمنقول، ان هذه الاجماع محتملة الاستناد الى ما ذكره من ادلة الانفعال، وبعد هذا الاحتمال تسقط عن الحجية كما قرر فى الاصول، مضافاً الى ان الاجماع لا يشمل مثل الف كره.

الثانى: ان المضاف ليس باقوى من المطلق فى العصمة، فكما ان المطلق ينجس بالملاقة، ينجس المضاف به .

وفيه مع انه قياس يحتاج الى الدليل عدم معلومية نجاسة المطلق بالملاقة كما سيأتى الكلام فيه انشاء الله تعالى .

الثالث: ما علم من تتبع الادلة : ان ملاقة النجس برطوبة مسريه سبب للتنجيس مطلقاً .

وفيه ان المعلوم هو نجاسة القدر الذى سرت النجاسة اليه لامطلقاً، اذ لم يرد دليل على ان ملاقة المائع للنجاسة سبب لنجاسته حتى يؤخذ باطلاقه، والقول بان المائع موضوع واحد فلا يعقل اختلاف حكمه مع النقص بالجامد، غير تام، اذ لم

يقم دليل على ذلك، بل عدم بيان الشارع لكيفية التنجس دليل على انه لم يزد على الطريقه المألوفة لدى العرف من تبعية النجاسة للسرية وسيأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى في الماء القليل .

الثالث : بعض الاخبار :

الاولى : مارواه السكوني ، عن الصادق (ع) ان امير المؤمنين عليه السلام سئل من قدر طبخت ، فاذا فأرة في القدر ، قال يهراق مرقها ، ثم يغسل اللحم ويؤكل .

الثانية : رواية زكريا بن آدم ، عن ابي الحسن (ع) : عن قطرة خمر او نبيذ مسكرة قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير ، قال : يهراق المرق او يطعم اهل الذمة او الكلب . واللحم اغسله واكله .

الثالثة مارواه زرارة ، عن ابي جعفر (ع) ، قال : اذا وقعت الفأرة في السمن ، فماتت ، فان كان جامداً فالفها وما يليها ، وكل ما بقى وان كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به والزيت مثل ذلك .

الرابعة : رواية عمار الساباطي ، عن الصادق (ع) ، عن رجل ، يجدفى انائه فأرة وقد توضأ من ذلك الاناء مراراً او اغتسل منه او غسل ثيابه وقد كانت الفأرة متسلخة ، فقال : ان كان رأها الى ان قال : فعليه ان يغسل ثيابه ، ويغسل كل ما اصابه ذلك الماء - فان عموم ما اصابه يشمل حتى المضاف الذي اصابه هذا الماء - .

الخامسة : عن عمر بن شمر ، عن جابر ، عن ابي جعفر (ع) قال : اتاه رجل فقال : وقعت فأرة في خابية فيها سمن او زيت ، فماترى في اكله؟ قال : فقال ابو جعفر (ع) لا تأكله ، فقال الرجل : الفأرة هون على من ان اترك طعامي من اجلها ، قال : فقال له ابو جعفر (ع) انك لم تستخف بالفأرة وانما استخففت بدينك ، ان الله حرم الميتة من كل شى .

السادسة: عن جعفر بن محمد (ع): ان علياً (ع) سئل عن قدر طبخت فاذا فى القدر فارة مية، فقال على (ع): يهراق الماء ويغسل اللحم فينقى حتى ينقا، ثم يؤكل .

السابعة: عنه (ع)، عن على (ع) قال: فى الخنفساء والعقرب والصراد اذامات فى الادم فلابأس بأكله، قال: وان كان شيثامات فى الادم وفيه الدم فى العسل او فى الزيت او فى السمن، فكان جامداً جنب ما فوقه وماتحته، ثم يؤكل بقيته وان كان ذائباً فلا يؤكل يستخرج به ولا يباع .

الثامنة: عنه (ع)، عن على (ع)، انه سئل عن الزيت يقع فيه شىء له دم فيموت، قال: الزيت خاصة يبيعه لمن يعمله صابوناً .

التاسعة: عنه (ع) عن على (ع) فى الزيت والسمن اذا وقع فيه شىء له دم، فمات فيه استسرجوه، فمن مسه فليغسل يده، واذا مس الثوب او مسح يده فى الثوب او اصابه منه شىء فليغسل الموضع الذى اصاب من الثوب، او مسح يده فى الثوب يغسل ذلك خاصة .

العاشرة: عن النبى (ص) فى حديث ان بعض الاصحاب جاؤ اليه بخبز ملتف بسمن ولبن، فقال (ص): من اى شىء كان هذا. قال: فى عكة صب، قال: ارفعه .

الحادية عشرة: انه سئل امير المؤمنين (ع) عن الدواب تقع فى السمن واللبن (١) والزيت، فتموت فيه، قال: ان كان ذائباً اريق اللبن واستسرج بالزيت والسمن .

الثانية عشرة: وعنهم (ع) اذا خرجت الدابة حية ولم تمت فى الادم لم ينجس ويؤكل، واذا وقعت فيه فماتت، لم يؤكل ولم يبيع ولم يشتر، الى غير ذلك من الروايات المرتبطة بالمقام التى منها اطلاق روايات السور .

١- فى الرواية مكان اللبن العسل والظاهر انه غلط بقريئة الجواب - منه .

ووجه الاستدلال بهذه الروايات ان نجاسة السمن والزيت والمرق والعسل واللبن بملاقاة النجاسة، التي هي عبارة عن الدابة الميتة ذات الدم، او قطرة الخمر او النبيذ، ليس الا لاجل ان المضاف ينجس بملاقاة النجاسة مطلقاً، اذ لخصوصية لخصوصيات الملاقى، والملاقى مع ان المرق ماء مضاف، فلا يلزم التعدي من الجسم المايح، الى المضاف كما توهم بعض.

والحاصل ان في المقام تعديين:

الاول: من هذه الموارد الى مطلق المضاف.

ومن الثاني: الميتة ونحوها الى سائر النجاسات وليس تعدي ثالث وهو التعدي من المائع غير الماء المضاف الى الماء المضاف لان المرق ليس مائعاً غير مضاف.

وقد اشكل على ذلك باشكالات:

الاول: ان الاجتناب لعله كان من اجل حرمة الميتة والخمر، لامن اجل

النجاسة.

و يدل عليه قول ابي جعفر (ع) في الرواية الخامسة ان الله حرم الميتة من

كل شيء.

وفيه ان الظاهر من بعض تلك الروايات النجاسة كالرواية التاسعة و

روايات المرق ورواية الساباطى الامرة بغسل الثوب و اليد واللحم مع

معلومية ان الميتة لم تصب الاولين، مع انه لو كان التلازم بين الحرمة و النجاسة

في مثل هذه الاشياء - كما قيل - كفت الرواية الخامسة وحدها للمطلوب فتأمل.

الثاني: ان وجوب الاجتناب لعله كان من اجل تلاشى الميتة كما في

المرق. وتفرق اجزاء الخمر. و رواية عمار الساباطى شاهدة له لان التسليخ

موجب لتلاشى الاجزاء.

قلت: من المعلوم ان الميتة لا تتلاشى في السمن والعسل والزيت بحيث

تخلط بجمعها، فلو كان الاجتناب لاجل حرمة اكل الميتة لم يلزم الامام (ع) بالاجتناب في تلك الروايات فالامر بالاجتناب وغسل الملاقى كاشف عن النجاسة .

الثالث: ان غاية ما يستفاد من هذه الاخبار النجاسة اذا لافت الخمر او الميتة للمضاف، اما النجاسة بملاقاة المنى والدم وغيرهما فلا، بل ورد في بعض النصوص عدم النجاسة بالدم.

ففي صحيح سعيد الاعرج، عن الصادق (ع) سئلته عن قدر فيها جذور وقع فيها قدر اوقية من دم ايوكل، قال: نعم، فان النار تأكل الدم.

وفى خبر زكريا بن آدم، سئل الرضا عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم و مرق كثير، الى ان قال قلت: فان قطره الدم، قال: الدم تأكله النار انشاء الله، وقد عمل بهذين الخبرين جماعة كثيرة كالمفيد والشيخ والديلمي والتقى بل عن الاخير الحاق سائر النجاسات بالدم، و على هذا فلا اولوية لحمل ما لم يرد فيه نص على الميتة على حمله على الدم.

وفيه عدم عمل كثير من الاصحاب بالخبرين مضافاً الى عدم الفرق عرفاً بين النجاسات وانما خرج الدم لوقيل بخروجه بالدليل ولذا ورد الدليل في باب سؤاليهودي والنصراني الشامل للمضاف و ان كان فيه ما لا يخفى. ويمكن ان يستدل ايضاً لعدم نجاسة المضاف بملاقاة النجس، بمادل على طهارة بصاق شارب الخمر، مع ان البصاق مضاف، لاقى الشفة النجسة بالخمر.

فعن ابي الديلم، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام، رجل يشرب الخمر فيبصق، فاصاب ثوبي من بصاقه، قال: ليس بشيء . وفيه انه محتمل لوجوه .

الرابع: انها بين ضعيفة السند او الدلالة. وفيه اما ضعف الدلالة، فقد تقدم وجهه والجواب عنه، وضعف السند لو فرض فهو في بعضها مضافاً الى انه مجبور بالاجماع المتقولة وعمل الاصحاب الامن شذ هذا بعض الكلام في اصل تنجس

المضاف بالملاقاة .

ولكن قد استشكل غير واحد من المعاصرين او من قارب عصرنا في تنجس الكثير منه بالملاقاة فعن مصباح الفقيه ما لفظه :

ثم لا يخفى ان استفادة انفعال الكثير من هذه الاخبار في غاية الاشكال، لان المتبادر الى الذهن من موارد ما ليس الا القليل، فالعمدة في المقام انما هو الاجماع، الى ان قال بعد كلام طويل: فانضح لك انه لا دليل معتد به في اثبات الحكم للكثير الا الاجماع، والقاعدة المغروسة في اذهان المتشرعة انتهى .

وقال في المستمسك عند قول المصنف (ره) : وان كان مقدار الف كـر، ما لفظه : كما يقتضيه اطلاق معاقد الاجماع والكلمات ، لكنه لا يخلو من تأمل ، لعدم السراية عرفاً، في مثله نظير ما يأتي من عدم السراية الى العالي الجارى من السافل ، والنصوص الواردة في السمن والمرق ونحوهما غير شاملة لمثله ، وثبوت الاجماع على السراية في الكثرة المفرطة غير ظاهر، ومن هنا يسهل الامر في عيون النفط المستخرج في عصرنا، المعلوم غالباً مباشرة الكافر له بالرطوبة المسرية انتهى .

وقال في فقه الصادق: ولكن الحكم بعدم تنجس المضاف كله اذا كان كثير أبان كان مقدار الف كـر مثلاً ولا في احد اطرافه مع النجاسة، لا يخلو من قوة، لان ثبوت الاجماع في الفرض ممنوع، والخبر انما يدل على نجاسة خصوص موضع الملاقاة وما تسرى اليه النجاسة والسراية في الفرض غير ظاهرة، بل عدمها ثابت عرفاً .

وما ورد في المرق، اذا وقعت فيها نجاسة كالقارة، لا يشمل الكثير الملاقى مع النجاسة باحد اطرافه انتهى .

اقول: وهذا القول هو الاقوى لان دليل نجاسة المضاف بالملاقاة ان كان هو الاجماع، فحيث انه دليل لبي يلزم ان تأخذ بقدره المتيقن في موضع الشك

نعم اذا كان ، جارياً من العالى الى السافل ولاقى سافله النجاسة لا ينجس العالى منه ، كما اذا صب الجلاب من ابريق على يدكافر فلا ينجس مافى الابريق وان كان متصلاً بمافى يده .

- على تقدير حجيته - وليس ذلك الامثلاً اذا لاقى النجس لقدر القدر والخابية و نحوهما ، وان كان هو التنظير بالمطابق . فمع ما تقدم من الاشكال فيه ان ذلك انما يفيد نجاسة الاقل من الكر من المضاف كما هو حكم الممثل به فيبقى الكر خالياً من هذا الدليل ، وان كان هو الاخبار فهي ليست الا فى الموارد التى يقطع بقلتها ولاقل من الشك ، فاصالة عدم النجاسة الا المقدار الملاقى وما تسرى اليه النجاسة محكمة . وان كان القاعدة المغروسة فى اذهان المتشرعة - كما ذكره الفقيه الهمداني (ره) ففيه عدم معلومية مغروسة النجاسة فى اذهان المتشرعة باكثر من السراية فيمثل هذه الموارد ، وسأتى فى مسألة عدم نجاسة العالى بالسافل ومسئلة انفعال القليل ما يفيد المقام .

نعم يشكل الفرق بين القليل والكثير المتقاربين بالقول بنجاسة الجميع فى الاول دون الثانى ، والاقرب انه كلما علم شمول الروايات له نحكم بنجاسته وكلما شككنا ، فالاصل فى غير موضع الملاقاة وما تسرى النجاسة اليه ، محكم والله العالم .

ثم ان الشيخ المرتضى (ره) ذكر وجهاً للتعدى من موارد النصوص الى مطلق المضاف ولو كان كثيراً ، وبينه الفقيه الهمداني (ره) بما لا مزيد عليه ، واشكل عليه ، وحيث لم يتم ما ذكره (ره) فالاولى احالة من اراد الى كتابهما .

(نعم اذا كان) المضاف (جارياً من العالى الى السافل ، ولاقى سافله النجاسة لا ينجس العالى منه ، كما اذا صب الجلاب من ابريق على يدكافر فلا ينجس مافى الابريق وان كان متصلاً بمافى يده) كما هو المشهور ، بل لم ينقل الخلاف الا من

السيد في المناهل، وكيف كان فما يمكن ان يستدل به على المطلوب امور:
 الاول: الاجماع، واورد عليه بعض: بان الاجماع مختص بالماء
 فلا يجرى في سائر المائعات. وسواء صح هذا الاجماع ام لم يصح، فلا يمكن الاستناد
 اليه لما تكرر من عدم حجية مثله.

الثاني: ان كيفية التنجس موكول الى العرف، لعدم السدليل على كيفية
 التنجيس، فلا بد حينئذ من الرجوع الى العرف في الكفية، وحيث انهم لا يشكون
 في عدم نجاسة العالي من السافل، فاللازم: القول به، الا اذا ثبت دليل تعبدى، والفرض
 عدم وجوه فيما نحن فيه.

ان قلت: ادلة النجاسة بالملاقاة كافية في المطلوب. قلت: بعد تسليم ان الكيفية
 موكولة الى العرف.

نقول: ان العرف لا يفهمون نجاسة العالي من حكم الشارع بنجاسة المائع
 بالملاقاة، بل حال النجاسة الشرعية عندهم حال النجاسة العرفية.

والحاصل ان نجاسة غير الجزء الملاقى يتوقف على احد امرين: اما شهادة
 العرف بكونه معروضاً للنجاسة، واما دليل تعبدى، وحيث لا يوجد شيء منهما
 فيما نحن فيه، فاصالة الطهارة محكمة، وسيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح في ادلة
 انفعال الماء القليل.

ثم ان وجه عدم شهادة العرف بالنجاسة ليس الا عدم السراية، ولذا نرى انه
 لو فرض قوة النجاسة بحيث سرت الى العالي مع جريان العالي - كما لو كان في
 السافل حالة نش بسببها ارتفع بعض الاجزاء الى العالي - فلا شبهة في لزوم
 القول بالنجاسة - واما من منع كون السبب السراية، فسيأتى الكلام فيه
 انشاء الله تعالى.

ثم ان المناطق في النجاسة لما كان احد الامرين من شهادة العرف او التعبد،
 فاللازم القول بطهارة المضاف الذي له دفع وقوة - اذا لاقى طرفه المدفوع للنجاسة -

مسئلة: ٢- الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن اطلاقه، نعم لوه زج معه غيره
وصعد كما ماء الورد يصير مضافاً. مسئلة: ٣- المضاف المصعد مضاف .

فلا يفرق فى الحكم العلواً التسنيمى والتسريحى، بل حتى العكس وهو ما اذا كان الدفع
من السافل الى العالى كالفوارة .

اما لو كان فى كعب الابريق، او القربة او سائر الظروف، ثقبه يخرج منها
الماء بحددة ودفع ويتصل بالسطح النجس، ففيه اشكال وان كان الاقوى طهارة
ما فى الظرف بناءً على ما ذكرنا من كون المدار احد الامرين المفقودين هنا .
ولذا افتى الفقيه الهمدانى (ره) بالطهارة بلا اشكال فى القربة التى يخرج من ثقبها
الماء ويتصل بالسطح النجس .

(مسئلة: ٢ - الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن اطلاقه) وذلك لبقاء صدق
الماء عليه .

نعم لو فرض زوال الصدق كأن صار له طعم ولون وخاصية جديدة - كما ربما
لا يبعد فيما يصعد مراراً - خرج عن الاطلاق ولحقه حكم الاضافة .

والحاصل ان المعيار هو صدق الماء عرفاً عليه بعد التصعيد .

(نعم لو مزج معه غيره وصعد كما ماء الورد يصير مضافاً) ولا يخفى ما فى اطلاقه
اذ ربما يوجب التصعيد اطلاقه كما هو الغالب فى الماء الممتزج بالملح - ولذا
يصعدون ماء البحر فى السفينة لذهاب الملح منه - والمعيار هو الصدق العرفى
كما تقدم .

(مسئلة: ٣- المضاف المصعد مضاف) ان لم يخرج بالتصعيد عن الاضافة
بان صدق عليه الماء المطلق عرفاً، والا فلا وجه للحكم بدون الموضوع، والحاصل
انه ان اراد بيان الموضوع فى كليته تأمل، وان اراد بيان انه محكوم بالاضافة وان
لم يصدق عليه المضاف - بل صدق الماء المطلق - ففيه انه لا دليل لبقاء الحكم بعد
انتفاء الموضوع .

مسئلة: ٤- المطلق او المضاف النجس يطهر بالتصعيد لاستحالة بخاراً ثم ماءً .

(مسئلة: ٤-) الماء (المطلق او المضاف النجس يطهر بالتصعيد لاستحالة بخاراً ثم ماءً) والاقرب ان يقال: ان المضاف بعد التصعيد ان صدق عليه عنوانه السابق، وكان بنفسه من النجاسات ، كالبول والخمر ونحوهما ، كما لو صعد البول والخمر ، وبعد التصعيد صدق عليه البول والخمر ، فلا شبهه في بقاء النجاسة كبقاء الحرمة ، وان صدق عليه عنوانه السابق ولم يكن بنفسه من النجاسات ، كما لو صعد الجلاب والماء المتنجس ففي الطهارة اشكال ، اذ غاية ما يقال في وجه الطهارة: هو ان الاستحالة الى البخار موجبة لمغايرته لسابقه عرفاً على نحو لا يجري معه استصحاب الحكم لتعدد الموضوع ، فتجرى اصالة الطهارة - حال كونه بخاراً - بلا معارض ، فاذا استحال البخار ماءً كما كان لم يكن مجال لاستصحاب النجاسة فكان المرجع اصالة الطهارة ، لاستصحابها حال كونها بخاراً لما عرفت من المغايرة .

وفيه ان البخار بعد اجتماع اجزائه وصيرورته ماءً ليس موضوعاً غير الموضوع الاول بل الثانى عين الاول ، وانما تخلل بينهما تفرق الاجزاء اذ البخار ليس الاجزاء مائية متفرقة فى الهواء متصاعدة بسبب الحرارة .

والحاصل: ان ذرات الماء فى حالته الاولى كانت مجتمعة ، ثم عرضت لها التفرقة ، ثم اجتمعت ، فالاجتمع ثانياً عين الماء الاول لاشىء آخر حتى يحتاج الى استصحاب الحكم الاول ، فيقال بتبدل الموضوع ، وليس مثل الماء المصعد الامثل الدقيق اذا اثير فى الهواء بحيث لم يصدق عليه الا الغبار ، ثم اجتمع اجزائه ، كما كان ، فهل يعقل القول بطهارته بعد الاجتماع ، ولو فتح هذا الباب امكن تطهير كل ما هو بمنزلة الدقيق والماء بذلك ، مع بدهاهة عدم الطهارة بمجرد تفرق الاجزاء واجتماعها . اذ لا دليل عليه اصلاً ، بل كون الثانى عين الاول مقتضى لوجود جميع احكامه ، فتحصل انه لا مجال للاستصحاب ولا لاصالة الطهارة .

مسئلة ٥- اذا شك في مائع انه مضاف او مطلق فان علم حالته السابقة اخذ بها .

ان قلت : فعلى هذا يكون حال البخار حال الماء، فاذا بال احد فارتفع منه البخار اليه، لزم القول بالتنجس، مع انه مخالف للضرورة .
قلت : انما يكون ذلك لعدم صدق البول عليه حال كونه بخاراً، والشارع رتب النجاسة على مصداق البول، واين هذا من حاله بعد الاجتماع الذي يصدق عليه، انه هو الشئ السابق بعينه، ولذا نقول : بنجاسته لو اجتمع على العضو بعد بخاريته بصورة القطرة .

ولذا اشكل على المتن غير واحد من المحشين كالسيد الوالد والبروجردى والخونسارى والاصطهباناتى وغيرهم، وان لم يصدق عليه الاستحالة بعد عنوانه السابق ففي كل مما لو كان نجساً او متنجساً اشكال، سيأتى الكلام فيهما فى الاستحالة انشاء الله تعالى .

(مسئلة: ٥- اذا شك في مائع انه مضاف او مطلق فان علم حالته السابقة اخذ بها) من غير فرق بين ان يكون حالته السابقة الاطلاق، او الاضافة، للاستصحاب الخالى عن المعارض، نعم يشترط عدم كونه طرفاً للعلم الاجمالى كما لا يخفى .

ثم ان الشبهة قد تكون صداقية . كما اذا علم مفهوم الماء المطلق والماء المضاف بحدودهما، ولكن لسبب امر خارجى اشتبه فرد خاص : انه ماء مطلق او مضاف، كما لو كان هناك ظلمة مانعة عن رؤية الماء مثلاً، وقد تكون مفهومية وهى على قسمين :

الاول : ان تكون الشبهة فى اصل المعنى كاللفظ المجمل الذى لم يعلم المراد منه اصلاً، ولا كلام لنا فى هذا القسم .

الثانى : ان تكون الشبهة فى حدود المفهوم على نحو يوجب الشك فى

صدقه على بعض الافراد، كما لو كان الماء المطاق واضحاً مفهوماً اذ يعرف معناه العرف وكذا الماء المضاف، وانما يقع الشك فى بعض المصاديق كالماء المخلوط بالطين الكثير، فان حد المطلق و حد المضاف غير واضح، ولذا يشك فى ان هذا الفرد من المخلوط بالطين مطلق او مضاف.

اذا عرفت ذلك، قلنا: هل يجرى الاستصحاب فى كلا القسمين من الشبهة، كما اختاره بعض المعاصرين بناءً منه على جريان الاستصحاب فى الشبهة المفهومية، كجريانه فى الشبهة المصداقية فلو كان هناك ماء مطلق، ثم عرض عليه ماشك فى اطلاقه و اضافته جرى اصالة الاطلاق، ام لا يجرى الا فى الشبهة الموضوعية كما اختاره فى المستمسك.

قال: اما لو كان بنحو الشبهة المفهومية للشك فى حدود المفهوم وقيوده على نحو يستوجب الشك فى صدقه على المورد اشكل جريان الاستصحاب لانه من الاستصحاب الجارى فى المفهوم المردد كالجارى فى الفرد المردد انتهى. احتمالان: و الاقرب الثانى للشك فى بقاء الموضوع، اذ المفروض انه لم يعلم ان هذا المشكوك هو المتيقن السابق لاحتمال كونه من افراد ما يصاد السابق، فكيف نجرى الاستصحاب المشترك فيه بقاء الموضوع قطعاً.

ثم قال فى المستمسك:

واما استصحاب الحكم السابق. فلا مانع منه، مثل استصحاب كونه مطهراً من الحدث والخبث. اذا علم انه كان مطلقاً. و استصحاب انفعاله بالملاقاة، اذا علم كونه مضافاً كثيراً انتهى.

وفيه تأمل، لعدم جريان استصحاب الحكم مع الشك فى الموضوع كما ذكره المعاصر دام بقاءه.

والا، فلا يحكم عليه بالاطلاق ولا بالاضافة، لكن لا يرفع الحدث والخبث، وينجس بملاقاة النجاسة ان كان قليلا، وان كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقاً والاصل الطهارة .

(والا) يعلم حالته السابقة، (فلا يحكم عليه بالاطلاق ولا بالاضافة) لعدم دليل او اصل يقتضى احدهما .
(لكن لا يرفع الحدث و الخبث) لاصالة بقائهما بعد استعمال هذا المشكوك لرفعهما .

وفى حاشية الوالد على هذه العبارة مالفظة : مع عدم الانحصار، اما معه فلا بد من الجمع بين وظيفتى، واجد الماء وفاقده انتهى . وذلك للعلم الاجمالى فيما لم يكن اصل حاكم ، (وينجس بملاقاة النجاسة ان كان قليلا) بناءً على نجاسة الماء القليل للملاقاة كما سيأتى تفصيل الكلام انشاء الله، والا كان حاله حال الكر .

(وان كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقاً والاصل الطهارة) .

وذهب شيخنا المرتضى وجماعة الى النجاسة .

نعم استدل الشيخ للمطلب بوجهين : فقال فى بيان حكم المشكوك - مالفظة فيجب حينئذ الرجوع الى الاصول، ومقتضاها انفعاله بالملاقاة، فلو كان كثيراً، لان الاصل فى ملاقى النجس النجاسة، واستدل لذلك بما هو المركوز فى اذهان المتشرعة من اقتضاء النجاسة فى ذاتها للسراية الى ان قال ويدل عليه ايضاً ان المستفاد من ادلة كرية الماء . انها عاصمة عن الانفعال فعلم ان انفعال مقتضى نفس الملاقاة، فاذا شك فى اطلاق مقدار الكرواضافته لم يتحقق المانع عن الانفعال ، والمفروض وجود المقتضى له نظير الماء المشكوك فى كربيته مع جهالة حالته السابقة انتهى .

وفيه انه اراد بذلك، ان المستفاد من الادلة اقتضاء الماء للانفعال، وان الكرمات

فمع الشك يرجع الى اصاله عدمه .

وبعبارة اخرى: ان ملاقاته النجس مقتضيه لتنجس ملاقيه واطلاق الماء ككثرته من قبيل الموانع، فلا يلتفت الى احتمال وجوده بعد احراز المقتضى .
ففيه: ان ذلك مبنى على قاعدة المقتضى والمانع التى لم يتم له دليل كما اعترف به الشيخ (ره) فى الرسائل وذلك لوضوح عدم كفاية احراز المقتضى فى الحكم بثبوت الاثر، فان اللازم احراز عدم المانع ايضاً، وان اراد اصاله عدم التخصيص لما استفيد من الادلة اللفظية الحاكمة بانفعال كل مائع .
والحاصل ان هنا عام مستفاد من الادلة اللفظية وهو ان كل مائع لاقى النجاسة تنجس، وهذا العام مخصص بالكرم من الماء، ونشك فى تخصيصه بغيره من الكرم المردد بين الماء وغيره، والاصل عدم التخصيص، وهذا الاصل حجة عقلا وعرفاً .

ففيه: انه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية . وتوضيحه بلفظ مصباح الفقيه انه لو تم فانما هو فى الشبهات الحكمية اعنى الشك فى مانعته مفهوم كلى لافى الشك فى كون الموضوع الخارجى مصداقاً لمانع معلوم، كما تقرر فى محله من عدم جواز التشبث بالعمومات فى الشبهات المصدقيه فلو قال: اكرم العلماء. ثم قال: لا تكرم فساقهم، وشك فى ان زيدا فاسق ام عادل، لا يجوز الحكم بوجوب اكرام زيد لاصالة العموم، لان اندراجه تحت عنوان الفاسق لا يستلزم تخصيصاً زائداً على ما علم حتى ينفى اصاله العموم او اصاله عدم التخصيص انتهى .

وعن المحقق النائيني (ره) موافقة الشيخ.

واستدل لذلك فى محكى كلامه بما اشار اليه المصنف فى كتاب النكاح فى مسألة الغض، من ان تعليق الحكم الترخيصى، سواء كان تكليفياً، او وضعياً على امر وجودى بالالتزام العرفى، يبدل على اناطته باحراز ذلك الامر ودخالة الاحراز

مسئلة ٦- المضاف النجس يطهر بالتصففء كما مر؁ وبلاستهلاك فى ماء عاصم
كالكراو الجارى .

فى الموضوع؁ فاذا لم يحرز المائية لا يشمله قوله (ع) : الماء اذا بلغ قدر كر لا ينجسه
شىء فىكون مشمولاً للمادل على تنجس كل شىء بالملاقاة .
وففه ما ذكره فى فقه الصادق : من انه لم يثبت لنا ان يكون هناك قاعدة
عقلائية ظاهره تقتضى ذلك .

نعم قد يقتضى الاصل انتفاء الامر المنوط به الجواز؁ وهذا غير
مادعاه (ره) .

وبالجملة : اذا لم يؤخذ العلم فى لسان الدليل دخيلاً فى الموضوع
لا يكون الحكم منوطاً به من غير فرق بين الحكم الترخيىى والالزامى
انتهى .

واستدل للنجاسة باستصحاب العلم الازلى؁ اى اصالة عدم اتصاف المائع
الخارجى بالمائيه؁ فىترتب عليه نجاسته بملاقاة النجس؁ ولو كان بقدر الكر؁ فففه
عدم صحة هذا الاصل .

وهن ذلك كله تعرف ان ما ذكره المصنف (ره) من الحكم بالطهارة مستندا
الى قاعدة الطهارة؁ كما اختاره السيدان الوالد وابن العم هو الاقرب والله
تعالى العالم .

(مسئلة ٦- المضاف النجس يطهر بالتصففء كما مر) وقد مر الكلام فى
الاشكال عليه (وبلاستهلاك فى ماء عاصم كالكراو الجارى) مقابل قول العلامة
(ره) : بطهره بمجرد الاتصال بالعاصم؁ والذى يمكن ان يستدل له؁ قوله عليه السلام :
فى مرسله الكاهلى كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر؁ وقوله (ع) : فى مرسله
المختلف : ان هذا (مشيراً الى غدير الماء) لا يصيب شيئاً الا طهره؁ واطلاقات
ادلة مطهريه الماء مضافاً الى النجاسة كما ترى؁ وتنجس المضاف كذلك

المطهر يسرى ويطهر الماء، وان لم يخرج عن الاضافة، وفي الجميع نظر لضعف المرسلتين سنداً. والدليل الاعتبارى اشبه شىء بالقياس.

واما الاطلاقات فلا يمكن التمسك بها لبشك فى كونها فى مقام الاطلاق من هذه الناحية، لكن ربما يقال: ان الاعتماد على المرسلتين بعد جبرهما بالعمل لامانع منه، والاطلاقات كافية للعمل، ولا وجه للشك، وعلى تقديره فالاصل الاطلاق، نعم الدليل الاعتبارى لا وجه له فتدبر. والمراد بالاستهلاك تفرق اجزائه، بحيث لا يبقى له فى نظر العرف وجود محفوظ، وهذا ليس فى الحقيقة تطهيراً عرفياً.

واما طهارة الماء المعتصم الواقع فيه النجاسة، فلا اشكال فيه، فلا يفرق فيه اقسام المعتصم كما لا يخفى.

نعم لو فرض جمع المضاف فهل يكون طاهراً ام نجساً؟ فصل الوالد بين الدهن المتنجس، فقال: بعدم طهره، لان الماء لا ينفذ فى ذراته خلافاً لبعض الفقهاء الذاهبين الى طهارته فيما لو اتقى فى كرماء الماء الحار وبين غيره مما يقبل نفوذ الماء فيه، كماء الورد والديبس ونحوهما لا يقال: لا ينفذ الماء فيه الاضافاً.

لانا نقول: يكفى نفوذ الماء، والاصل عدم الاضافة، ويؤيده روايات طهارة اللحم بالتنظيف.

وربما يقال: ان الروايات الدالة على طرح الزيت والسمن و نحوهما، مشعرة بعدم قابلية المضاف للنجس للطهارة والابيين الامام عليه السلام ذلك.

اقول: عدم بيان الامام (ع) ليس لاجل عدم امكان التطهير بهذا النحو بل لاجل بعده، بل للتعذر العرفى.

نعم الظاهر من روايت اراقة المضاف للنجس كالمرق ونحوه، عدم كفاية

مسئلة ٧- اذا القى المضاف النجس فى الكر فخرج عن الاطلاق الى الاضافة تنجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاك .

انصاله بالماء العاصم، والا لم فبب اراقته على الاطلاق ، وبهذا الاشعار فقفد اطلاق ماىل على ان ماء المطر والكر لا فلاقى شئناً الاطهره . اللهم الا ان فقال : ان الارافة هنا مثل الارافة فى باب الانائفن المشببهفن مع قابلفتهما النطهفر ومثل الارافة للىهن ، مع قابلفته لبعه صابوناً ، فانها كنبافة عن عىم الانففاع الفعلى .

وبهذا فظهوره ما كى عن بعض فقهاء عصرنا من انه اقنى لبعض من سئله من اهل اللىبس عن لىس كئفر ملىنجس ، بانه : فخلطه بكر من الماء بىهف فببى على اطلاقه ثم فسعمل ذلك الماء فى اللىبس اللى فرفىصنعه بعىذاك .

ثم انه : لو انقلب الماء المضاف النجس مطلقاً ، بقى على نجاسته ، الا فمما ورد اللىل على الطهارة كالخمرف ، فالمنقلبة خلا ، بناء على القول بنجاسة الخمر ، وسأئى بعض الكلام ففه فى الانقلاب انشاء الله .

(مسئلة ٧- اذا القى المضاف النجس فى الكر فخرج عن الاطلاق الى الاضافة تنجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاك) لانه ماء مضاف لاقى النجاسة وقىل تقدم : ان المضاف فنجس بالملاقة ، ثم اذا استهلكى النجاسة بعى الاضافة لم فطهر لما تقدم من ان الماء المضاف النجس ان صار مطلقاً لم فطهر .

وما ذكره بعض المىشفن من بعى الاستهلاك بعى صفرورة المطلق ، مضافاً بسببه فى ففر محلله لان بعض الاشفاء له ففورة فى اوله ، لا فببى معها صدق الاطلاق و فزول بالسرعة ، وبهذا فظهر ان ما فى حاشفئى البر وجرى والخوائى من امئناع هذا الفرض ممنوع .

ثم لو فرض تقدم الاستهلاك على الاضافة ، كما لو كان شى علا فظهر اثره الابعى ملىة ، وصببناه فى الماء فلا اشكال فى طهارة الماء ، هىامما اذا صبب المضاف فى المطلق .

وان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه ولكنه مشكل.

واما الالقى المطلق على المضاف النجس فاللازم الحكم بعدم الطهارة ، لان موضع المضاف النجس نجس فيبقى على نجاسته ، لان المضاف لا يطهره فينقل به فتأمل .
(وان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه

لكنه مشكل) ويقع الكلام هنا في مقامين :

الاول : امكان ذلك .

والثاني : حكمه على تقدير الوقوع .

اما الاول : فقد ذهب جماعة الى امتناعه وآخرون الى امكانه وثالث الى التوقف وغاية ما يستدل به اللغائين بالاستحالة مثل ما ذكره المتكلمون في كيفية المزاج ، وحاصله ان حصول الاضافة انما يكون بغلبة كيفية المضاف على كيفية المطلق والاستهلاك انما يكون بغلبة كيفية الاطلاق على كيفية الاضافة ووقوع الغلبتين في آن واحد مستحيل اذ الغلبة لا يتحقق الا بعد حفظ الشيء نفسه ، ثم تأثيره في غيره فالتأثير مرتبة بعد الحفظ - ومعنى المغلوبة هو عدم حفظ الشيء نفسه ، ثم تأثيره من غيره - فالتأثير قبل مرتبة الحفظ - فكون المطلق متأثرا معناه عدم حفظه لنفسه ، وكونه مؤثرا معناه حفظه لنفسه ، وهما متناقضان .

واجاب عنه بعض المعاصرين بانه يمكن ان يتصور تأثير شيء في الماء بان يخرج عن المائية مع انعدام نفسه ، كما يشاهد ذلك فيما يخالط الماء ، ويوجب انجماده وصورته ثلجاً فانه يؤثر في الماء ، ويخرجه عن المائية مع انعدام نفسه واستهلاكه . وعليه فيمكن ان يخالط ذلك الشيء او لامع النجس ، ثم يلقى في الماء فيوجب ذلك انجماد الماء مع استهلاكه وبذلك ظهر معقولة ان بصير الماء مضافاً بعد لقاء المضاف النجس ثم يستهلك النجس فيه انتهى .

اقول : هذا الكلام مع كون صدره و ذيله متعارضين لان معنى «ثم يستهلك» بعدية الاستهلاك مع ان صدره كونها معاً غير مستقيم ، لان المؤثر

حال التأثير اما معدوم، واما موجود لاشق ثالث لهما ضرورة، فان كان حال التأثير موجوداً كانت التأثير المقارن للتأثير فى حال وجود المؤثر، فسبقت الاضافة الاستهلاك وان كان حال التأثير معدوماً استحتم تأثير المعدوم فى الموجود.

و اما مشاهدة الثلج فلا يدل على شىء اذ لا ينعدم المؤثر بعد الثلجية كما يشاهد من بقاء ذرات فى الماء بعد الذوبان، هذا والاقرب فى النظر امكانه، اذ الاستهلاك فى المقام ليس معناه الانعدام، بل معناه تفرق الاجزاء كما تقدم، و لاستحتماله فى ان يحصل تفرق الاجزاء ان حصول الاضافة و تقريبه الى الذهن انه لو فرض شىء له تأثير فى الاضافة، ولكن لا يظهر اثره الا بعد ساعة، و كان هو بنفسه، بحيث يعدم بعد ساعة، فانه لو القى فى الماء حصل الانعدام و الاضافة دفعة بعد ساعة وللتوقف مجال واسع.

و اما الثانى: فنقول: ان لم يتغير الماء فى احد اوصافه بالنجاسة المحمولة فى المنتجس فقيه تردد من استصحاب الطهارة او قاعدتها، بل لوجه آخر ايضاً، و هو ان حال وجود المضاف كان المطلق الملاقى له معتصماً و بعد انقلاب المطلق مضافاً لا يضاف نجس كى ينجس الماء بملاقاته، و من ان عدم تنجيس الماء بالملاقات انما يكون حال الاعتصام.

والمفروض ان ملاقة النجاسة - فى المقام - فى حال عدم العصمة، اذ قاهرية الماء على النجاسة باستهلاكها، انما حصلت فى زمان اضافة لفرض تقارن الاضافة والاستهلاك، و لو قيل ان قاهرية النجاسة على الماء بصيرورته مضافاً انما كان حال الاعتصام و بعد الاضافة لانجاسة حتى يتنجس الماء.

قلنا: المفروض عدم الاطلاق حين التغالب، و هذه المسئلة شبيهة بمسئلة توارد النجاسة والكرية على الماء القليل دفعة واحدة، و يتفرع عليه مسئلة ما

مسئلة ٨- اذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين، ففي سعة الوقت يجب عليه ان يصبر حتى يصفو و يصير الطين الى الاسفل ثم يتوضأ على الاحوط .

لوزالت الكرية والنجاسة دفعة واحدة والله تعالى العالم .
ثم ان قوله المصنف (ره) لكنه مشكل يمكن ان يكون راجعاً الى الموضوع او الحكم او كليهما .
(مسئلة ٨ - اذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين) بان كانت اضافته بخلاطه لاشياء آخر (ففى سعة الوقت يجب عليه ان يصبر حتى يصفو و يصير الطين الى الاسفل) او يصفيه بمقدمات (ثم يتوضأ على الاحوط) بل الاقوى كما سيأتى منه فى فصل التيمم فى المسئلة الثالثة خلافاً لما هو المستفاد من كلام بعض، حيث ذكر ان توسيع الوقت و التخيير فيه تخيير فى لوازمه بدلالة الاشارة فان اجزاء الوقت قد يلزم بعضها الاتمام فى الصلوة لحالة الحضر و بعضها القصر لحال السفر، و بعضها الصلوة عن قعود للعجز عن القيام، و بعضها الصلوة مع الطهارة المائية لتمكنه منها، و بعضها بالتراية لعجزه عن المائية، وهكذا فالتخيير فى الصلوة بين اجزاء الوقت يستلزم التخيير بين تلك اللوازم، فكما ان المكلف الذى هو اول الوقت فى السفر يجوز له القصر، و يجوز له الصبر الى ان يحضر، فيتم كذلك من لم يجد الماء فى اول الوقت، يجوز له التيمم والصلوة و يجوز له الصبر الى حال التمكن من الماء .

اقول: فرق بين ان يكون العنوانان المأخوذان فى موضوع الحكم عرضيين كالصلوة فى الحضر و السفر و الصوم فى الحضر و الافطار فى السفر، فانه يجوز للمكلف جعل نفسه معنوئاً هذا الموضوع و يعمل على طبق حكمه و يجعل نفسه معنوئاً بذاك و يعمل بحكمه، ومثل هذا عنوان الاستطاعة فى الحج و عنوان مالكية النصاب فى الزكوة و غير ذلك، و بين ان يكونا طوليين

و فى ضيق الوقت، يتيمم .

كالاختيار والاضطرار فى جميع مواردهما، فان المولى لا يرضى الا
بالاختيارى لعدم وجود المصلحة الكافية فى الاضطرارى.
و يدل على ذلك عدم جعل الخيار للعبد ابتداءً ولو كان الاضطرار عنواناً
فى عرض الاختيار لخير بينهما، و حيث بطل التساوى بين هذين النحويين من
العنوانين.

نقول: ان المأمور به فى المقام هو الصلوة الاختيارية الجامعة لجميع
الشرائط بين الحدين، فان تمكن المكلف من الاتيان بها كذلك ولو فى جزء
من الوقت لزم الاتيان بها فى ذلك الوقت، و ان لم يتمكن من الاتيان فى
الجميع، انتقل التكليف الى المرتبة الثانية الاضطرارية.

و بهذا يظهر الجواب عن ان كلا من دليل الوقت، و دليل الاشتراط
دليل شرعى يلزم اعماله، فلا اولوية من اعمال دليل الشرط و تخصيص دليل
الوقت من العكس، و هو اعمال دليل الوقت و تخصيص دليل الشرط به، و عند
عدم الترجيح كان المرجع التخيير.

و كيف كان فموضع الكلام غير هذا المقام، و التفصيل فى باب التيمم
انشاء الله هذا تمام الكلام فى سعة الوقت.

(و) اما (فى ضيق الوقت) مع عدم التمكن من التصفية و لو بمقدمات
(يتيمم) بلا اشكال لان الامر دائر بين الصلوة خارج الوقت بالطهارة وبين
داخله مع الطهارة الترايية والمعلوم من الادلة تقدم الوقت على كل شرط و جزء
ما عدا مطلق الطهارة، فانه قد اختلف فى فاقد الطهورين كما سيأتى فى
موضعه انشاء الله.

و قيد الوالد الحكم بقوله: اذا لم يمكن تصفيته ولو بالخرقة، انتهى. و هو
فى محله لانه مع امكان التصفية ليس فاقداً للماء كما لا يخفى.

لصدق، الوجدان، مع السعة دون الضيق، مسألة: ٩- الماء المطلق باقسامه حتى الجارى منه ينجس اذا تغير بالنجاسة فى احد اوصافه الثلاثة من الطعم والرائحة واللون.

(لصدق الوجدان) للماء (مع السعة دون الضيق) و المراد الوجدان و عدمه بين الحدين الذى هو موضوع التكليف المستفاد من الاية منطوقاً و مفهوماً لا الوجدان فى اول الوقت حال عدم وجدان الماء المطلق، فلا يرد عليه ما ذكره بعض من عدم كون الوجه صدق الوجدان مع السعة دون الضيق، قال: بل لصدق عدم الوجدان مع الضيق دون السعة. و فى المسئلة روايات من الطرفين يأتى انشاء الله.

(مسئلة: ٩- الماء المطلق باقسامه حتى الجارى منه ينجس اذا تغير بالنجاسة فى احد اوصافه الثلاثة من الطعم والرائحة واللون) و يدل عليه مضافاً الى نقل الاجماع المحصل والمنقول كما فى الجواهر اخبار:

الاول: عن حريز بن عبيد الله، عن ابي عبد الله (ع) انه قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفة، فتوضاً من الماء، واشرب فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب.

الثانى: عن ابي بصير، عن ابي عبد الله (ع)، انه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب، فقال: ان تغير الماء فلا تتوضأ منه، و ان لم تغيره ابوالها، فتوضأ منه، وكذلك الدم اذا سال فى الماء و اشباهه.

الثالث: عن ابي خالد القمط، انه سمع ابا عبد الله (ع) يقول: فى الماء يمر به الرجل وهو نقيع فيه الميتة و الجيفة، فقال ابو عبد الله (ع): ان كان الماء قد تغير ريحه او طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه، و ان لم يتغير ريحه و طعمه فاشرب وتوضأ.

الرابع: عن ابي عبد الله (ع)، قال: سئلته عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد انتنت، قال: اذا كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب.

الخامس: عن العلاء بن الفضيل، قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن الحياض يبال فيها، قال: لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول .

السادس: وفي رواية، عن زرارة، عن ابي جعفر (ع) - في الفارة الميتة في الماء - الى ان قال: اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه اولم يتفسخ فيه الا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء .

السابع: عن محمد بن اسمعيل بن بزيع، عن الرضا (ع) قال: ماء البثر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير .

الثامن: عن ابن سنان، قال: سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر، عن غدير اتوه وفيه جيفة، فقال: ان كان الماء قاهراً ولا توجد منه الريح فتوضأ .

التاسع: عن محمد بن اسمعيل، عن الرضا (ع) قال: ماء البثر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه، او طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة .

العاشر: عن الصادق (ع) سئل عن غدير فيه جيفة، فقال: ان كان الماء قاهراً لها لا يوجد الريح منه فتوضأ واغتسل .

الحادي عشر: عن سماعة، قال: سألته عن الرجل يمر بالميتة في الماء، قال: يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة .

الثاني عشر: عن امير المؤمنين عليه السلام، قال: في الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم، يتوضأ منه، ويشرب منه ما لم يتغير او صافه طعمه ولونه وريحه .

الثالث عشر: عن الصادق (ع)، انه قال: اذا مر الجنب بالماء وفيه الجيفة او الميتة، فان كان قد تغير لذلك طعمه او ريحه او لونه، فلا يشرب منه ولا يتوضأ ولا يتطهر منه .

الرابع عشر: عن مجموعة ابن فهد (ره) وروى متواتراً عنهم عليهم السلام، قالوا: الماء طهور لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

الخامس عشر: عن مجموعة المقداد (ره) عن النبي (ص) قال: وقد سئل عن بشر بصناعة خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

السادس عشر: عن شهاب بن عبدربه قال: اتيت ابا عبد الله (ع) ، اسئله فابتدأني ، فقال: ان شئت فاسئل يا شهاب ، وان شئت اخبرناك بما جئت ، قال قلت: اخبرنا جعلت فداك، وساق السائل التي ان قال: جئت تستلني عن الماء الراكد الغديريكون فيه الجيفة اتوضأ منه اولاً؟ قال نعم توضأ من الجانب الاخر، الا ان يغلب على الماء الريح فيتن، وجئت تستلني عن الماء الراكد من البئر، قال: فما لم يكن فيه تغير، او ريح غالبية، قلت فما التغير؟ قال: الصفرة، فتوضأ منه و كلما غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر، الى غير ذلك من الروايات الواردة بهذه المضامين التي يجدها من اراد في باب منزوحات البثر وسيأتي بعضها في المسئلة الثالثة عشرة انشاء الله .

ثم: ان التغير اللوني، وان لم يذكر في بعض الاخبار، ولذا اشكل فيه بعض المتأخرين، الا ان شمول كثير من الاخبار المتقدمة وغيرها للون بنحو العموم ، كالخبر الثاني، والسابع، وبنحو الخصوص كالخبر الخامس والاخبار الخمسة الاخيرة كاف في المطلب ولا يعارض هذه الاخبار بعض الاخبار في الطعم والريح ، كالخبر الثالث المصرح فيه بانه وان لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ و كالخبر السادس والتاسع وغيرهما وذلك للتلازم بين تغيير الطعم واللون غالباً، ولذا قال في الجواهر تبعاً لغيره ويحتمل ان يكون ترك التعرض للتغير اللوني في كثير من الاخبار من جهة لزومه لتغير الريح والطعم لكونهما اسرع منه تغيراً .

ثم ان في الحكم عموم ان، ربما يناقش في كل منها:

الاول: عموم الحكم لكل نجاسة، مع ان المصرح به في الاخبار ليس الا اربعة منها: الميتة والبول والدم والعدرة .

مضافاً الى ما عن الفقه الرضوي: كل غدیر فيه من الماء اكثر من كرا لا ينجسه شيء ما وقع فيه النجاسات، الا ان تكون فيه الجيف، فتغير لونه وطعمه ورائحته، فاذا غيرته لم تشرب منه ولم تطهر منه . وروي لا ينجس الماء الى ذونفس سائله، او حيوان لهدم .

اقول: وهذه المناقشة في كمال السقوط اذ هذا الحديث بعد تسليم سنده يعارض تلك الروايات العامة والخاصة الكثيرة المعمول بها فشمول تلك الروايات لما لم يذكر من النجاسات كالخمر لا كلام فيه ولا اشكال و منه يظهر حكم ما لو وقف الخنزير مثلاً في الماء مدة حتى اكتسب الماء رائحة الخنزير فانه يلزم الحكم بالنجاسة لانه تغيرت رائحته بالنجس.

الثاني: عموم الحكم لكل ماء، مع ان المصرح به في الاخبار ليس الا بعض المياه كالغدير والجاري؛ مضافاً الى بعض الاخبار الدالة على عدم الحكم في المطر.

فعن علي بن جعفر، عن اخيه موسى (ع) الى ان قال: و سئل عن الرجل يمر في ماء المطر وقد صب فيه خمر، فاصاب ثوبه هل يصلح فيه قبل ان يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه ولا رجلاه، ويصلح فيه ولا بأس به.

وعن هشام بن الحكم، عن ابي عبد الله (ع) في ميزابين سالا احد هما بول و الاخر ماء المطر، فاختلفا، فاصاب ثوب رجل لم يضره ذلك.

اقول: مضافاً الى شمول العمومات المتقدمة لكل ماء انه لا دلالة في هذين الخبرين على تغير ماء المطر بالخمر او البول في احد اوصافه، فلا معارضة اصلاً.

بشرط ان يكون، بملاقات النجاسة فلا يتنجس، اذا كان ، بالمجاورة ، كما اذا وقعت مئة قريباً من الماء فصار جائفاً .

واما عموم وجوب الاجتناب عن المتغير للوضوء و الغسل والشرب و التطهير ، فلما استفاد من اخبار المنع ، عن الوضوء والشرب و الغسل من عدم الخصوصية مضافاً الى ما تضمن بعض تلك الاخبار من نجاسة المتغير كقوله (ع) لا ينجسه الا ما غير لونه الخ وقوله (ع) : وكلما غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر الدال على نجاسة العكس ، ومن المعلوم عدم جواز استعمال النجس في شيء من الامور المشروطة بالطهارة .

(بشرط ان يكون) التغير (بملاقات النجاسة فلا يتنجس) الماء (اذا كان) التغير (بالمجاورة ، كما اذا وقعت مئة قريباً من الماء فصار جائفاً) قال في الجواهر :

ثم اعلم انه قد يظهر من قول المصنف (ره) لا ينجس الا باستيلاء النجاسة الى آخره ، ان التغير لا بد وان يكون بعدملاقاة النجاسة ، فلو تغيرت احد اوصاف الماء بالمجاورة لم ينجس ، ولعله لا خلاف فيه ، بل مجمع عليه للاصل بل الاصول والعمومات ولاشمول في النبوي المتقدم ونحوه ، لظهور تبادره في الملاقاة كما هو واضح انتهى .

وقال في المصباح : ويعتبر ان يكون التغير مستنداً الى وقوع النجاسة فيه فلا ينجس الماء اذا تغير بمجاورة النجاسة ولو وقعت بعد التغير فيه لان المتبادر من الاخبار ، ان يكرن التغير مسبباً عن ملاقات النجس كما ان المتبادر الى الذهن مما دل على انفعال القليل انفعاله بملاقاة النجس لا بمجاورته انتهى .

وما ذكره اخيراً مأخوذ من كلام الشيخ (ره) حيث قال في كتاب الطهارة .

ثم ان مقتضى اطلاق بعض الاخبار وان كان كفاية مطلق التغير ولو بالمجاورة ،

مثل صحيح ابن بزيع ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا ان يتغير ريحه او طعمه وغيرها الا ان الظاهر منها ومن غيرها وقوع الاستثناء عما يلاقى الماء لاعتن كل شىء فان الظاهر المتبادر المركز فى اذهان المتشرعة من قول القائل هذا ينجس الماء، والشوب حصول ذلك بالملاقاة، ولذا لم يحتمل احد فى مفهوم اذا كان الماء قدر كر لا ينجسه شىء حصول الانفعال للقليل بمجاورة النجاسة انتهى .

اقول: قد تحصل من هذا كنهه، ان الدليل على عدم النجاسة امور:

الاول: الاجماع المحتمل، وفيه ان محصله غير حاصل والمنقول غير حجة خصوصاً بعد احتمال استنادهم الى سائر الوجوه من الانصراف ونحوه .
الثانى: الاصل وفيه انه مستند لولا الدليل وسيأتى الكلام فيه .

الثالث: تبادل التغيير بالمجاورة او انصرافه من الادلة، وفيه ان ذلك ليس الابدوياً لان الغالب فى التغيير يكون بالملاقات، والا فلوفرض ان هناك جيفة قريبة، اورثت نتن الماء بمقدار الجيفة الواقعة فيه لم ير العرف بينهما فرقاً اصلاً، ولذا لو قيل يكره الوضوء بالماء الاجن لم يروا بينهما فرقاً بالضرورة، الا ترى انه لو عرض على العرف قول ابى عبدالله عليه السلام فى الماء الاجن يتوضأ منه، الا ان تجدماءاً غيره فتنزه عنه لم يفهم من ذلك الامدخلية الريح فى الكراهة وان كانت بسبب شىء خارج عن الماء، ومن المعلوم: انه لافرق بين الكراهة بالاجن والحرمه بالجائف من هذه الجهة .

ويؤيد ما ذكرنا، انه لو قال المولى لعبده لا تشرب ما فيه رائحة ماء الورد ثم شرب ما كان فيه ريحه بالمجاورة لا بالملاقاة معتذراً بان المفهوم من كلامه هو ما فيه الريح بالملاقاة لم يعد ممثلاً، خصوصاً وان الاصل فى المطلق الاطلاق، الا اذا احرز خروج فرد، كما هو مقرر فى الاصول، ثم هل يمكن ان القول بعدم النجاسة لو فرض مستحيلاً او بعيداً تغير طعم الماء بطعم النجس بواسطة المجاورة، اولونه كذلك .

وان يكون التغيير باوصاف النجاسة .

بل ربما يؤيد المطلب اطلاق ماورد عن الرضا عليه السلام ، انه قال : ليس يكره من قرب ولا بعد بثر «يعنى قريبة من الكنيف» يغتسل منها ويتوضأ ما لم يتغير الماء ، ولذا يحكم بنجاسة البثر بهذا النحو من التغيير وان لم يعلم وصول النجاسة من الكنيف اليها، مع ان الاصل عدم الوصول وبعد هذا كله فالاحوط الاجتناب عنه .

كما ان الاحوط الاجتناب عن الماء الذى تغير بملاقة الجسم الطاهر الحامل لبعض اوصاف النجس الذى لا يضر شرعاً بالطهارة، كما لو كان هناك ثوب ابيض مصبوغ بالدم، ثم غسل فى الماء، حتى لم يبق الا اللون، ثم طرح هذا الثوب الطاهر فى الكرف فتغير لون الماء، وكذا اذا اكتسب الريح من النجس، ثملقى فى الكر، وتغير ريح الماء .

وبهذا يظهر الجواب عما ذكره الشيخ (ره) من لزوم الملاقة عرفاً فى نجاسة غير الكر- المستفاد من مفهوم ادلة الكر- فانه لو فرض تغير لون ماء القليل بالمجاورة او بالقاء جسم طاهر حامل له فيه يبعد التزام احد بالطهارة حتى الشيخ (ره) نفسه فليكن كذلك الريح .

وان قلت : ان الادلة الدالة على عدم اعتبار اللون والريح دال على عدم النجاسة فى المقام .

قلت : تلك الادلة وردت فى مورد ما ازيل العين، عن الجسم المتنجس وبقى اثره فلاربط له بما نحن فيه، والالزم القول بتخصيص ادلة تغير الماء بهما لتلك الادلة مع انه يستبعد الالتزام بذلك . وكيف كان فالقول بالنجاسة فى مفروض البحث ان لم يكن ارجح، فلاريب فى كونه احوط والله العالم .

(وان يكون التغيير باوصاف النجاسة) التى سيأتى المراد منها فى المسئلة

دون اوصاف المتنجس، فلو وقع فيه دبس نجس فصار احمر او اصفر لا ينجس

الحادية عشرة (دون اوصاف المتنجس، فلو وقع فيه دبس نجس فصار احمر او اصفر لا ينجس) كما عن المشهور، وقد نقل الخلاف عن ظاهر الخلاف والمبسوط والمعتبر والتحرير .

وربما قيل بان عبارتهم قابلة للتوجيه القريب . وكيف كان فيدل على القول المشهور امور :

الاول: انصراف الادلة عن التغيير بغير عين النجس، ويؤيده بعض الادلة الخاصة كالخبر الثاني الدال على ان اشباه الدم محكومة بحكمه . ومن المعلوم ان اشباه الدم ليست الا عين النجاسات لا المتنجسات وكالخبر المتقدم عن الفقه الرضوي المصرح بكلمة النجاسات، الظاهرة في اعيانها وكالخبر المروي، عن ابن بزيع، فان طيب الطعم قرينة على ارادة نجس العين من الموصول الى غير ذلك من الشواهد التي يجدها المتتبع في الاخبار .

واما النبوى فلا عموم فيه، لانه مسوق لبيان النجاسة بتغيير الاوصاف لالبيان النجاسة بكل تغير كما لا يخفى، مع ان هناك وجها اعتبارياً، ذكره في مصباح الفقيه، وهو ان كون التغيير بالاوصاف الاصلية التي للمتنجس مؤثراً في تنجس الماء تعدياً بعيد عن الذهن فيستبعد ارادته من المطلقات، فيمنعها عن الظهور في ارادة ما عدا اعيان النجاسات .

والحاصل ان عدم المناسبة بين التغيير باوصاف المتنجس الذي اكتسب نجاسته بملاقاة النجس وبين تنجس الماء الذي يتوقف نجاسته على منجس قوى، ولا يتفعل بملاقاة النجس مانع عن ظهور الرواية في شمول مثل الفرض، بل هي منصرفه عنه، كانصرافها عن التغير بالاشياء الطاهرة انتهى .

وما ذكر وان كان يمكن المناقشة في بعضها الا ان في المجموع كفاية خصوصاً مع اعتضاد الحكم باصالة الطهارة، قال شيخنا المرتضى (ره): وكيف

الا اذا صيره مضافا، نعم لايعتبر، ان يكون، بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لاوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس ايضاً .

كان فيكفى في الحكم بالطهارة اصالة عدم الانفعال ، ولو عورضت في بعض الموارد ، كما اذا القى مائع متنجس في الماء باصالة بقاء نجاسته رجوع بعد التساقط الى قاعدة الطهارة، كما في الماء النجس المتسم كراً بطاهر . (الاذا صيره مضافا) مع عدم استهلاك النجس، اما لو استهلك النجس قبله او معه فقد تقدم الحكم بالطهارة .

(نعم لايعتبر) في النجاسة (ان يكون) التغيير (بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لاوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس ايضاً) لاطلاق الادلة وان كان المنصرف من بعضها . والمصرح به في بعضها الاخر اعيان النجاسات المجردة، الا ان الانصراف بدوى لاينفع في المقام شيئاً، والتصريح في بعض الاخبار غايته كونه اثباتاً، والمثبتان غير متنافيين، والتعليل الذي ذكره الفقيه الهمداني (ره) من قوله .

ثم ان المعتبر انما هو تغير الماء باثر النجاسة ولو في ضمن المتنجس، لا تغير عين النجاسة للماء. لان هذا الفرض قلما يتحقق له مصداق في الخارج لان الغالب انه يفعل ما حول النجاسة منها ولا . ثم ينتشر المتنجس في ماعده الخ غير مستقيم، لان الكلام في تغيير النجاسة المحمولة جميع الماء، والتنظير انما هو في تغيير النجاسة المحمولة بعض الماء فبينهما فرق لولا الاطلاق، ويمكن ان يكون قوله : اخيراً (ره) وكيف كان فيكفى في الحكم بانفعال الماء الذي تغير بسبب وقوع النجاسة فيه، ولو في ضمن المتنجس اطلاقات الادلة انتهى . اشارة الى ضعف ما ذكره من الوجه اولاً .

ثم ان صاحب الجواهر فصل في المسئلة، فقال : مالفظه : ان التغيير بالمتنجس ان كان بصفاته الاصلية، فقد عرفت ان الاقوى عدم التنجيس .

واما اذا كان التغير به بالصفات المكتسبة من النجاسة، فمثل الماء واللبن ونحوهما من المتنجس بدم ونحوه حتى غير لونهما، ثم انها تنجس الماء الجارى او الكثير حتى تغير لونهما بذلك اى باللون المكتسب من النجاسة بالدم . ففيه اشكال، والاقوى فى نظرى انه حتى حصل التغير فى الجارى والكثير مع استناد التغير الى تلك النجاسة التى تنجس بها المتنجس نجس الماء والافلا .

اما الاول: فلدخوله تحت الادلة (ح) .

واما الثانى: فلعدم صدق تغييره مع ملاقاته عين النجاسة، اذ ليس المدار على وصف النجاسة . كيفما كان، بل لا بد من مباشرة عينها للماء، فلونها المكتسب منها بعد اضمحلال عينها واستهلاكها لا ينجس الماء - حيثئذ للاصول والعمومات والنبوى لا جابر له انتهى .

وفيه: عدم الفرق بين الصورتين، اذ اضمحلال الدم مثلا فى اللبن، مع بقاء لونه حساً، وتفرق اجزائه فيه حقيقة، لا يوجب رفع الحكم عن الماء المتغير بلون الدم بعد صب ذلك اللبن فيه . والاصول العملية والعمومات لا مجال لها بعد شمول النبوى والعلوى وغيرهما من الروايات المتقدمة المجبورة بالعمل كما لا يخفى .

فالاقوى: تساوى الصورتين فى النجاسة .

ويؤيد ما ذكرنا: انه لو فرض وقوع ميتة فى الكر حتى تغير ريحه، ثم صب هذا الكر المتغير فى كر آخر فتغير ريحه ايضاً كان اللازم الحكم بالنجاسة لعدم طهارة الماء المصبوب بملاقاته الكر لبقاء الريح - والريح فى الماء معتبر و ان لم يعتبر فى سائر الاجسام - ولا طهارة الماء الملقى عليه لا متزاجه بالماء النجس الموجب لتفرق اجزائه فلا يبقى كر عاصم متصل اجزائه مع انه يلزم على قول الجواهر الحكم بالطهارة وكذا اللون فتأمل .

بل قد تقدم: انه لو تلون جسم بلون الدم او ربح الجيفة مثلاً، ثم طهرناهما مع بقاء اللون والريح الذين لاثرها، ثم القينا هذا الجسم الطاهر الحامل للريح او اللون في الماء، فتغير الماء، لم يعد الحكم بالنجاسة، لان عدم الاعتناء باللون والريح في الاجسام بعد ذهاب العين بالتطهير، لا يوجب عدم الاعتناء بها في الماء، كما ان الفرق المذكور مسلم عند الجميع .

مضافاً الى الأدلة الدالة على ذلك، فانهم لا يرتابون في عدم بقاء النجاسة مع بقاء اللون في الجسم، مع قطعهم بالنجاسة مع بقاء اللون في الماء .
نعم يستبعد النجاسة فيما نحن فيه، بانه: كيف يمكن ان يكون فاقد النجاسة معطياً لها .

وفيه انه: لا بد من ذلك في المقام بعد تسليم اطلاق الأدلة فيما نحن فيه، وتسليم عدم لزوم ذهاب اللون والريح في الطهارة، ومن الممكن ان يكون الحكم بالطهارة، مع بقاء اللون والريح المستلزم لبقاء الاجزاء الصغار عقلاً - لما ذكروا من استحالة انتقال العرض - سهيلاً، وهو لم يلاحظ فيما نحن فيه، كما يدل عليه الاطلاق، وكم في الشرع لهذا نظائر، فان طهارة ماء الاستنجاء مع مقطوعة ان النجاسة داخله فيه، بل ربما كان الماء ليس باكثر من ضعف النجاسة، كما يدل عليه الجمع بين طهارة ماء الاستنجاء مطلقاً، وبين دليل ان اللازم في التطهير: مثلي ما على المخرج، ليس الاتبعداً محضاً وكذا نجاسة الغسالة بالملاقاة، مع تطهيره للمحل الي غير ذلك، ونحن لانريد اثبات النجاسة في ما ذكر، وانما نريد بيان اقتضاء الأدلة بظواهرها ذلك، فلا قل من الاحتياط فقد تحصل مما ذكر ان التغيير بلون النجس ونحوه قد يكون بالمتنجس الحامل لعين النجس، وقد يكون بالمتنجس الحامل لوصف النجس - عرفاً - دون عينه، وقد يكون بالظاهر الحامل لوصف النجس: فالاول لاشكال في تنجيسه، والثاني ينجس على

وان يكون التغيير حسيًا، فالتقديرى لا يضر، فلو كان لون الماء احمر او اصفر، فوقع فيه مقدار من الدم، كان يغيره. لولم يكن كذلك لم ينجس. وكذا اذا صب فيه بول كثير لالون له بحيث لو كان له لون غيره، وكذا لو كان جائفًا فوقع فيه مينة كانت يغيره لولم تكن جائفًا. وهكذا فى هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الاطلاق محكوم بالطهارة على الاقوى.

الاقوى، والثالث على الاحوط.

(وان يكون التغيير حسيًا، فالتقديرى لا يضر، فلو كان الماء احمر او اصفر، فوقع فيه مقدار من الدم، كان يغيره، لولم يكن كذلك لم ينجس، وكذا اذا صب فيه بول كثير لالون له بحيث لو كان له لون غيره، وكذا لو كان جائفًا فوقع فيه مينة كانت يغيره لولم تكن جائفًا، وهكذا فى هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الاطلاق محكوم بالطهارة على الاقوى).

قد كثر الكلام فى المسئلة، والذى يمكن ان يقال: ان الحسى له

اطلاقان :

الاول: ما يدرك بحس البصر فعلا مقابل ما لا يدرك به، كذلك وان كان مغيرًا

فى الواقع.

والثانى: ما يغير حقيقة، وان لم يدرك بالحس مقابل ما لا يغير حقيقة وعلى هذا فيبين المعنيين عموم مطلق، والذى يظهر من كلام جماعة هو اعتبار الحسى بالمعنى الاول، ومن آخرين اعتباره بالمعنى الثانى، وكلام جماعة مجمل لم يعلم المراد منه.

وغاية ما يستدل به القائلون بعدم تنجس الماء بالتقديرى ما فى مصباح الفقيه، قال: ولا يكفي فى انفعاله التغيير التقديرى - كما عن المشهور - بل يعتبر أن يكون فعليًا لاناطة الحكم به فى ظواهر الادلة، وهو عبارة عن تبديل كيفية الماء بالفعل، فلو وقع فيه مقدار من النجس، بحيث لولم يكن له موافقًا فى الصفة لانفعل، لا ينجس

من دون فرق بين ان يكون المانع عن التغير اتحادهما في الاوصاف ذاتاً بمقتضى طبيعتهما النوعية كالماء الصافي مع البول . او في خصوص شخص باعتبار صفة الاصلية كماء النفط والكبريت الموافق لبعض النجاسات في صفتها او لعارض في النجس كما لو ازيل صفة بهبوب الرياح او في الماء، كما لو صبغ بطاهر احمر فأريق فيه الدم، فالظاهر عدم انفعال الماء في جميع الصور انتهى .

اقول : لا ينبغي الشبهة في عدم نجاسة الماء اذ لم يتغير اصلاً لاحقيقه ولا حساً، وان كان على تقدير وجود شرط كحرارة الماء، او فقد مانع كبرودة الهواء . يتغير بهذه النجاسة، فلو وقع في الشتاء جيفة في الحوض، وكانت تغيره لولا البرد او وقعت فيه في الصيف وكانت تغيره، لو كان ماء الحوض حاراً بدرجة الغليان لم ينجس الماء في الصورتين، لعدم تغيير اصلاً، لاحقيقة ولا حساً .

واما في غير مثل هذه الصورة، فقد يكون وصف الماء نوعياً كالمياه المتعارفة، وقد يكون صنفياً كالمياه الكبريتية والمعدنية، وقد يكون شخصياً كما لو اريق في الماء لون احمر، او قدر من السكر، او مقدار من العطر.

وعلى كل تقدير، فالنجاسة قد تكون بلا صفة اصلاً كما لو بقي البول مدة حتى زال ريحه ولونه وطعمه، وقد تكون مع صفة موافقة لصفة الماء وقد تكون مع صفة مخالفة .

اما الصورة الاولى: وهي ما لو كان الماء بوصفه النوعي، وكانت النجاسة بلا صفة، فالظاهر عدم الخلاف، الامن العلامة (ره) في عدم تنجس الماء به و ان كان كثيراً جداً . مسالم يوجب الاضافة بشرائطه، اما عدم التنجس فلعدم شمول الاخبار اذ الظاهر منها كون التغير بنفسه موجباً للتنجيس لانه كاشف عن وجود المؤثر.

وبالحاصل التغير اخذ موضوعياً لا طريقياً، خلافاً للعلامة حيث قال: في محكي القواعد والمنتهى لو وافقت الماء النجاسة في صفاته، فالاقرب الحكم بنجاسة

الماء ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة، والافلا، ويحتمل عدم التنجيس لعدم المقتضى، وهو التغير انتهى.

وربما يستدل له بوجهين :

الاول: ان التغير اخذ طريقا الى غلبة النجاسة على الماء، كما يظهر ذلك من قوله (ع): كلما غلب الماء على ريح الجيفة الخ. وحينئذ، فالحكم دائر مدار مقدار النجاسة، فكلما حصل ذلك المقدار تنجس، والافلا.

وفيه اولا: ان الظاهر من التغير الحقيقى لانتقديرى، كما هو ظاهر كل عنوان، فاذا قيل: اكرم العالم فظاهره العالم الحقيقى، ولذا اشكل على من يقول ببطان الصلوة بالضحك التقديرى، الذى يحمر منه الوجه، ويرتعش الجسم، بانه مع كونه ليس ضحكاً عرفاً ولغة منقوض بالريح التقديرى، فكما انه ليس بمبطل، وان بلغ ما بلغ من ارتعاش الجسم. وكثرة الضغط على البدن والامعاء.

وثانياً: بان لازم هذا الكلام عدم التنجس بما كان، كم النجاسة قليلاً جداً، ولكن وصفها كثير بحيث تغير الماء من اجله، مع انه لم يقل به احد. وثالثاً: انه احالة على مجهول، اذ ذلك الكم لا طريق الى معرفته وهذه الوجوه وان كان بعضها لا يخلو عن اشكال، الا ان فى جميعها فى الجملة كفاية لبطان هذا الكلام، هذامع انه ليس من كون الحكم دائراً مدار المقدار عين ولا اثر فى الاخبار.

وقوله عليه السلام: كلما غلب مع ظهوره فى الغلبة الفعلية لا يكون دليلاً للمقدار، بل يدل على انها دائرة مدار الغلبة فقط، وفى صورة عدم الوصف لاغلبة اصلاً، والا لكان القول بغلبة النجاسة منقوضاً بغلبة الماء.

الثانى: انه لو لم نقل بكفاية التقديرى لزم ان نحكم بالطهارة، ولو فيما وقع فى الماء اضعاف الماء من النجاسة غير المغيرة.

وفيه : انا نقول بذلك : لو لم يصر الماء مضافاً على انه لو اتقى فى الماء مقداره من النجاسة لم يجز الحكم بالطهارة ، من جهة تكافى استصحاب بقاء كل من البول والماء . اذ لوجه للقول باستهلاك احدهما للاخر وستأتى تمة للكلام .

الصورة الثانية : ان يكون الماء بوصفه النوعى وتكون صفة النجاسة موافقة له ، وهذه كالصورة الاولى فى عدم نجاسة الماء به فلا يحتاج الى اعادة الكلام والفرق بين الصورتين واضح كما لا يخفى .

الصورة الثالثة : ان يكون الماء بوصفه النوعى ، وتكون النجاسة بصفة مخالفة ، فان تغير الماء ، فلا اشكال فى النجاسة ، وان لم يتغير ، فان كان لعدم تمامية المقتضى ، بان كان كمية النجاسة قليلة غير قابلة لتغيير هذا المقدار من الماء ، فلا اشكال ايضاً فى الطهارة ، كما لو وقعت قطرة من الدم فى كرم من الماء وان كان لوجود المانع الخارجى كبرد الهواء الموجب ، لعدم تفرق اجزاء الدم وانتشاره ونحو ذلك ، فلا ظهر ايضاً الطهارة لعدم تغير واقعى اصلاً . ولو فرض انه لو كان الماء حاراً لتغير .

الصورة الرابعة : ان يكون الماء بوصفه الصنفى ، وكانت النجاسة بلا وصف اصلاً ، وهذا ايضاً لا ينبغى الشبهة فى عدم تنجيس الماء ولا خلاف الامن العلامة (ره) كما تقدم ، فان ظاهر كلامه يشمل هذه الصورة ايضاً .

نعم هنا فرض ، لم يتعرضوا له . وهو ما لو كان للنجاسة جهة اوجبت انعدام لون الماء ، بحيث الحقه بلونه النوعى ، او اوجبت تقليل لونه الصنفى . فهل يوجب ذلك نجاسة الماء ام لا ؟ احتمالان : النجاسة لحصول التغيير حساً ، والحكم دائر مداره وعدمه ، لان المستفاد من النصوص ، كون التغيير بوصف حادث ، وهذا وصف قديم .

وبعبارة اخرى : ان النجاسة لم تحدث لوناً ، وانما اوجبت ذهاب لون ،

والمستفاد كون المنجس هو النجاسة المحدثة لوصف لا الذاهبة به، وهذا هو الاقوى، ومثله، لو كان للماء طعم خاص او ريح كذلك. فوجب النجاسة ذهاب ذلك الطعم، او الريح، لاحدوث طعم او ريح لم ينجس الماء.

ثم لا يخفى ان عبارة شيخنا المرتضى (ره) وان اوهم النجاسة فمثل هذه الصورة الا ان كلامه كما يظهر من آخره كون الكلام فى غيرها، قال: ثم اعلم ان المراد من صفة الماء المتغيرة اعم من صفة نوعه الى ان قال: ومن صفة شخصه كالماء الاحمر، فاذا زالت حمرة بسبب ملاقة عين النجاسة، وصار ماءً صافياً، فالظاهر نجاسته لحصول التغير عرفاً، فان هذا الصفاء هو صفاء النجاسة الواقعة فيه كالبول الصافى مثلاً انتهى. فان الظاهر كون مراده (ره) حدوث اللون لذهاب اللون الذى هو محل الكلام.

الصورة الخامسة: ان يكون الماء بوصفه الصنفى، وكانت النجاسة مع صفة موافقة للماء.

وقد اختلفوا فى طهارة الماء ونجاسته، وغاية ما استدل به القائلون بالطهارة: ما استدل به الشيخ (ره) فى جواب القائلين بالنجاسة بما لفظه لاختفاء فى امتناع تلون محل واحد شخصى بلونين.

وقد عرفت: ان تلون الماء بالنجاسة لا يكون الامع تأثيرها فيه فعلاً، وانه لو فرض ممازجة جسمين متساويين فى اللون لم يصرا احدهما منفعاً لبلون الاخر، بل كل جزء من المجموع مركب من جزئين، لكون كل منهما قائم بنفسه، غير مؤثر فى الاخر، لامتناع الترجيح بلا مرجح، فلا جد معنى لظهور وصف النجاسة، و تحقق التغير والاستيلاء.

ودعوى استتاره عن الحس لما ذكر، من انه لا بد من تأثير النجاسة اشتداداً فى لون الماء الموافق له، وقدمثلنا لك ان زيادة اللبن على اللبن لا يؤثر فى بياضه، ولا جل ما ذكرنا اعترف العلامة والشهيد (ره) فيما تقدم من كلامهما بان التغير

هناقتدبرى انتهى .

اقول: قديدى ان التغير ظاهر فى الحسى فلايشمل غير الحسى وان كان واقعياً، وقديدى: انه ظاهر فى الحقيقى، ولايشترط الاحساس به، ولكن فى المقام ليس تغيراً حقيقياً .

امالوكان المراد الاول. ففيه ان الالفاظ ظاهرة فى معناها الحقيقىة الواقعية لالحسية، اذاللفظ موضوع للمعنى، والحس لادخل له بالمعنى .

نعم فيما كان هناك تلازم بين المعنى وبين المحسوسية، كان اللازم القول به: ثم ترتب الحكم على غير المحسوس لكشفه عن عدم المعنى، ولذا لايشك احد فيما لو قال: يحرم شرب الترياك، ان المراد الترياك الحقيقى لا المصنوعى الذى يشبه الترياك فى الحس - كما هو معمول فعلا- وهكذا غيره من سائر الالفاظ، و احتمال التلازم فى مانحن فيه بين حقيقة التغير وحسبته فى غاية البطلان لضرورة انه يتغير خواص الشىء بالامتزاج لغير حقيقة وان لم يظهر للحواس، والالزم انعدام الشىء بانعدام خاصيته وهو محال، كما ذكره فى مبحث المزاج من كتب المعقول، خصوصاً فى مثل الاشياء المتباينة حقيقة كالماء الاحمر والدم .

وبهذا يبطل ما ذكره بعض المعاصرين من ان اللون من الكيف المبصر، فلا يتصور وجوده مع عدم رؤيته، اذ فيه مضافاً الى ان اللون هو الكيف المبصر فى نفسه، مع اجتماع الشرائط، وفقد الموانع، والامكن ان يقال فى الليل المظلم ليس لون لشىء لعدم الابصار، ومانحن فيه من قسم وجود المانع لافقد اللون، كما ان فى المثال من قسم عدم الشرط لافقد اللون: ان المعيار هو الغلبة على الماء كما صرح به بعض النصوص، وهو حاصل فى المقام، ولا يعتبر رؤية الغلبة .

ويشهد لذلك قوله عليه السلام: فى خبر شهاب وكلماء غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر، فان فيما نحن فيه لم يغلب عليه كثرة الماء، وانما غلب اللون

الموجود فى الماء واما لو كان المراد الثانى ، وانه لا تغيير حقيقة - كما هو ظاهر من كلام الشيخ (ره) المتقدم ..

ففيه انه اما لا منناع تلون محل واحد شخصى بلونين كما صرح به فى اول الكلام ، وذلك اخص من المدعى اذ هو عدم التغيير رأساً ، وعدم قيام لونين لا يلازمه لا مكان الاشتداد ، كما هو برهانى ووجدانى .

وامالانه : من قبيل زيادة اللبن على اللبن ، وهو لا يوجب انتقال لون احدهما الى الاخر ، وان لم يكن من باب اجتماع المثليين ، بل لعدم غلبته احد هما على الاخر لانه ترجيح بلا مرجح .

وفيه : اننا نقول بان انصباب الدم فى الماء الاحمر موجب لقيام جميع حمرة الدم بالماء ، مع بقاء حمرة نفسه ، حتى يلزم اجتماع المثليين او غلبة احد هما على الاخر بلا مرجح ، وهما محالان ، بل نقول : ان الدم والماء كما يتفاعلان فى خواصهما الذاتية ، كذلك يتفاعلان فى لونهما فينتقل قسم من لون الماء الى الدم ، وينتقل قسم من لون الدم الى الماء ، ويدل على هذا سائر الالوان عند الامتزاج ، فلو خلطنا الاصفر بالاخضر لا يلزم قيام الخضرة جميعها بمحل الاصفر حتى يلزم اجتماع الضدين ، ولا العكس ، بل ينتقل قسم من الخضرة الى محل الصفرة ، وقسم من الصفرة الى محل الخضرة ، وانما يظهر هنا لمخالفة اللونين فى الحس ، دون ما نحن فيه لتوافقهما ، وما يقال فى انتقال العرض فى اللونين ، نقول : فى اللون الواحد لا يقال فى اللونين لا يقدم بعض لون احدهما بمحل الاخر وبالعكس ، بل يصير كل ملون اجزاءً صغاراً ، و تختلط الاجزاء .

لانا نقول : هذا ضرورى البطلان لبداهة حصول التفاعل الموجب للمزاج ولذا ليس السكنجيين عبارة عن اجزاء صغار من السكر و اجزاء صغار من الخل بل حقيقة ثالثة حاصلة من تفاعلها . ويدل عليه ان خاصيته غير خاصيتهما حتى فيما

اجتمعاً في المعدة . وكيف كان فلا ينبغي الارتباب في النجاسة بهذا النحو من التغيير الواقع وان لم يظهر للحس وفاقاً للمحكى عن جماعة كثيرة منهم اصحاب البيان والمندارك والمصاييح ، بل قل في الحدائق انه قطع به متأخرو الاصحاب من غير خلاف معروف بينهم في هذا الباب .

ثم انه : ربما يورد النقض على القائلين بالطهارة ، بانه : لو فرض ان لون الماء احمر ، ثم ورد الدم عليه طبقة فطبقة بحيث يزول الحمرة عن كل جزء ويرد مكانه حمرة الدم ، لزم القول بالطهارة ، لعدم محسوسية التغيير ، ولكن لا يخفى ما فيه .

الصورة السادسة : ان يكون الماء بوصفه الصنفي ، وكانت النجاسة بصفة مخالفة ولاشبهة في انه لو تغير الماء بوصف النجس تنجس ، وقد تقدم الاشارة الى انه لو فرض ازالة النجاسة لوصف الماء النوعي ، اما جميعه ، او بعضه ، بان ازال لون الحمرة مثلاً او بعضها من دون احداث لون فيه لم ينجس قطعاً لعدم الغلبة ، ومثله الحكم في الريح والطعم كما لا يخفى .

الصورة السابعة : ان يكون الماء بوصفه الشخصي ، ولم تكن للنجاسة صفة اصلاً ولاشبهة في عدم تنجس الماء ، اذ لم يصر مضافاً ونحوه ، بسبب تكافي الاستصحابين كما تقدم في الصورة الاولى . ثم ان تغيير النجاسة لكونها بلا وصف حدة وصف الماء كتقليل لونه الاحمر او ريحه المسكى او طعمه الحلو لا يضر لما تقدم ، من انه ينجس بالاحداث لا بالاعدام .

الصورة الثامنة : ان يكون الماء بوصفه الشخصي ، وكانت للنجاسة صفة مماثلة ، بحيث لا يظهر اثره بعد اللقاء ، ويعلم حكم هذه الصورة من الصورة الخامسة ويزيدها مذهب القائلين بالطهارة بعد انه لو فرض وقوع دم كثير في كرين من الماء الصافي ، بحيث انه لو ابقى بحاله لغيره بحمرة شديدة؟ فقبل تنجس مقدار كرمه صببنا فيه لون احمر ومزجناه ، بحيث لم يظهر للحس اثر للدم في

هذا الكر الثاني، ثم مزجنا الكرين لزم القول بالطهارة، وهذا مما لا يقبله المركوز. في اذهان المتشرعة، بل يستغربه جداً وايس ذلك الالفهم نجاسة مثله من اخبار التغيير، فالشيخ (ره) والفقهاء الهمداني (ره) اللذان يعتمدان على المركوز في اذهان المتشرعة كثيراً. لفهم الاحاديث الملقاة اليهم يلزمهم القول بالنجاسة وان كان الجمود على ظاهر لفظ التغيير يورث القول بعدم النجاسة.

ولا يخفى ان بمثل هذا الاستغراب المركوز في اذهان المتشرعة، يمكن الفرق بين هذه الصورة وصورة تلون الماء بنوعه، لعدم وجود مثل هذا الاستغراب فيها، وكأنه نظر الى هذا المحقق الخونساري (ره)، حيث ذهب في محكي مشاركة الى الفرق في صورة وجدان للصفة المانعة بين كونها اصلية كالمياه الزاجية والكبريتية، وبين كونها عارضية كالمصبوغ بطاهر. فاعتبر التقدير في الثاني دون الاول.

الصورة التاسعة: ان يكون الماء بوصفه الشخصي، وكانت للنجاسة صفة مخالفة، فان ظهر اثرها ولو بما لا يحس تقدير، بان كانت مرئية لولا المانع تنجس الماء لما تقدم من البرهان، والالم ينجس كما لا ينجس باذهابها لون الماء العارضى حتى يظهر لون الاصلى للماء.

وبهذا كله تحقق: ان النجاسة لو لم تحدث وصفاً حقيقياً، ولو كان بسبب مانع، عن احداثها كالبرد الموجب لعدم نشر اللون والريح، او بسبب مانع آخر موجب لذهاب وصفها كما لو كان في الماء حالة زاجية اوجبت طيران اللون عن الدم الملقى فيه - كما هو مشاهد في المائع الكبريتي، الذي يحمى به الخط فعلا - او احدث شيئاً، ولكن ذهب الوصف للاحداث الوصف، لم ينجس الماء، وان لم يكن كل ذلك، بل احدثت النجاسة وصفاً، ولو لم يكن مرئياً تنجس الماء، ومن ذلك يظهر النظر في مواضع من كلام المصنف (ره).

ثم انه لو شك في حصول التغيير المعتبر او الاضافة بالنجس في صورة عدم

مسئلة : ١٠- لو تغير الماء بماء ادا الاوصاف المذكورة من اوصاف النجاسة مثل الحرارة والبرودة والرقوة والغلظة والخفة والثقيل .

التغير ، فالظاهر جريان استصحاب الاطلاق ، وعدم التغير ، نعم لو شك في استهلاك البول الكثير الذى لا وصف له جرى استصحاب بقائه ، فلا يمكن التطهير بالماء اذ ليس شرط تأثير البول كونه بولاً مطلقاً ، بل يكفى في ترتب احكامه وجوده في ضمن المجموع ولو بحكم الاستصحاب ، ولا تعارض بين الاستصحابيين اذ لتنافى بين بقاء البول ، وبقاء الماء بعد لقاء احدهما في الاخر .

نعم اذا علم باستهلاك احدهما لم يجر الاستصحابان لمعارضتهما للعلم الاجمالى بعدم بقاء احدهما فتأمل .

ثم انا لو قلنا بمقالة الشيخ في باب المضاف من تحديده باكثرية المضاف او بمقالة القاضى من تحديده بالتساوى ، كان الماء الواقع فيه النجس «بمقداره او اكثر منه» محكوماً بحكم المضاف .

اقول : وقول القاضى ليس بعيداً ، خصوصاً فى مسئلتنا هذه لبعض الروايات فى باب الاستنجاء .

فعن الاحول انه قال لابي عبدالله عليه السلام فى حديث : الرجل يستنجى ، فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به ، فقال : لا بأس فسكت ، فقال : اوتدرى لم صار لا بأس به . قلت : لا والله ، فقال : ان الماء اكثر من القدر فان الظاهر من التعليل : ان الماء لو كان اقل او مساوياً ، كان فيه البأس واطلاقه يشمل صورة عدم التغير ، كما لا يخفى .

(مسئلة : ١٠- لو تغير الماء بماء ادا الاوصاف المذكورة من اوصاف النجاسة مثل الحرارة والبرودة والرقوة والغلظة والخفة والثقيل) كما لو صب فى الماء البارد بول حار حتى صار حاراً ، اوصب فى الماء الحار بول بارد حتى صار بارداً ، او القى فى ماء رقيق - والمراد به القابل للتشكل بسرعة - بول غليظ

لم ينجس ، ما ، لم يصرمضافا .

حتى صار الماء غليظاً - والمراد بهامقابل الرقة - او القى فى الماء الذى كان شبره المكعب حقة مقدار من البول الذى هو اقل من الماء، حتى صار شبره المكعب حقة ورعا مثلاً - وهو المراد بالثقل - اوبالعكس . بان القى فى ذلك الماء مقدار من البول، الذى هو اخف من الماء، حتى صار شبره المكعب ثلاثة ارباع الحقة . (لم ينجس) ويدل عليه قبل الاجماع المستفيض حكايته فى كلام الفقهاء الحصر المستفاد من النبوى، والعلوى وغيرهما . ولولاها ما يمكن القول بالنجاسة لشمول بعض المطلقات، لمثل هذه التغييرات .

ثم ان القول بعدم النجاسة في هذه الصور فى (ما) اذا (لم يصرمضافا) اما لو صار مضافاً بشرطه السابق المذكور فى المسئلة السابعة تنجس .

ثم ان هنا فرعاً آخر: وهو ان ما ذكر من تنجس المطلق بالتغيير بالنجاسة فى احد اوصافه الثلاثة انما يكون اذا كان التغيير بوصف النجس، كان القى فى الماء عذرة ذات ريح متعارفة لها، حتى تغير الماء بذلك الريح .

اما لو فرض ان العذرة كانت ذات ريح غير متعارفة، كما لو اكتسبت ريح بعض المأكولات - كما هو الغالب فى مطلقى المزاج - ثم تغير الماء بذلك الريح، حتى انه يقال فى العرف: ان ريح الماء ريح ذلك المأكول، لم يبعد القول بعدم التنجس، بل هو الاقوى، وهو المستشعر من بعض النصوص المتقدمة، والمنصرف من بعضها الاخر.

ولو انعكس الفرض، بان كان لبعض الاشياء ريح العذرة مثلاً، حتى يقال فى العرف: هو هولم ينجس الماء بملاقاته المغيرة له لعدم التغيير بالنجس، وان كانت النفرة والقذارة العرفية من هذا الماء قدرهما من الماء المتغير بعين النجس، وكما لا ينجس الماء، بالاوصاف المذكورة فى المتن لا ينجس بسائر الاوصاف

مسئلة: ١١- لا يعتبر فى تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه، فلو حدث فيه لون او طعم او ريح، غير ما بالنجس، كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم تنجس، وكذا لو حدث فيه بوقوع البول او العذرة رائحة اخرى غير رائحتهما، فالمناطق تغير احد الاوصاف المذكورة بسبب النجاسة وان كان من غير سنخ وصف النجس.

غير الثلاثة كتغيير الخاصية، فلو صب فى الكر مقدار من الخمر غير المغيرة فى احد اوصافه، ولكن كان بحيث يؤثر هذا الماء على المعدة والاعصاب بعض التأثير بما لا يؤثر به الماء الخالى عنه، لم نحكم بالنجاسة، نعم لو وجد فى الماء السكر، قلنا: بحرمة و نجاسته - على القول بها - لالكونه متغيراً فى احد اوصافه، ولا لصيرورته مضافاً - لو فرض عدم صيرورته كذلك - بل لشمول ادلة الخمر له اذ اطلاقها شامل لمثل ما نحن فيه قطعاً.

وفى المقام فروع كثيرة: اضر بنا عنها خوف الاطباب والله الموفق للصواب.

مسئلة: ١١- لا يعتبر فى تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه) الذى كان متصفاً به قبل الملاقاة.

(فلو حدث فيه لون او طعم او ريح، غير ما بالنجس، كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم تنجس، وكذا لو حدث فيه بوقوع البول او العذرة رائحة اخرى غير رائحتهما. فالمناطق تغير احد الاوصاف المذكورة بسبب النجاسة وان كان من غير سنخ وصف النجس.

قال فى الجواهر: وهل يشترط فى التغير ان يكون الى لون النجاسة وطعمها ورائحتها، او يكفى التغير بها ولو الى غير وصفها المتبادر المتيقن الاول وفى المعتبر يزيد باستيلاء النجاسة ريحها على ريح الماء وطعمها على طعمه، ولونها على لونه، ويحتمل الثانى للاطلاق الذى هو كالمعموم، مع التأييد بطعم

بعض النجاسات، وبقوله عليه السلام: في جواب السئوال عن التغير، فقال: هو الصفرة من غير ذكر، انه لون النجاسة، وعليه فينجس لو حصل للماء لون باجماع نجاسات متعددة لا يطابق لون احدها ولعل الاول هو الاقوى استصحاباً للطهارة. مع الاقتصار على المتيقن انتهى .

وفيه ما لا يخفى، اذ مع الاطلاق السالم. عن الانصراف لامجال للاستصحاب والاخذ بالقدر المتيقن الذين ليس لهما مجال الامع الشك، فان الاستفادة من اكثر الاخبار اناطة الحكم بتغير الماء. وبعد هذا الاطلاق القوي لامجال للتمسك بخبر شهاب او سماعه او ابن يزيع او العلاء، المتضمنة لبعض الاشعارات باعتبار نفس الوصف، مع ان ملاحظة هذه الروايات بدقة كافية في فهم الاطلاق منها، كما لا يخفى .

مضافاً الى ان التغير بنفس وصف النجس في غاية القلة، فان الدم الواقع في الماء - مثلاً - لا يوجب تلون الماء بمثل حمرته، بل بحمرة قليلة او صفرة، ولذا قال الفقيه الهمداني (ره): ولو كان المدار على ظهور وصف النجاسة في الماء، للزم الحكم بطهارة الماء الذي وقع فيه الجيفة، او غيرها من النجاسات المغيرة للماء بالخاصية لا بتفتت اجزائها. الابد العلم بمماثلة صفة الماء والنجس، وهو غير حاصل غالباً في مثل الفرض، مما كان التغيير فيه بالخاصية لجواز تخلفها في الكيفية .

فيرجع على تقدير الشك، كما هو الغالب بالنسبة الى الطعم الى قاعدة الطهارة، مع انه لا يكاد يرتاب احد في مخالفته لما يريد من الاخبار، فضلاً عن ظاهرها، فلو حدث في الماء صفرة، لوقوع قليل الدم فيه ينجس على الاقوى انتهى .

وكيف كان، فالتغير بالنجس على اقسام خمسة .

لانه اما ان يتغير بوصف النجس قبل الالتقاء في الماء .

مسئلة: ١٢- لافرق بين زوال الوصف الاصلى للماء، او العارضى، فلو كان الماء احمر او اسود لعارض، فوقع فيه البول، حتى صار ابيض تنجس، وكذا اذا زال طعمه العرضى او ريحه العرضى .

وامان يتغير بسنخه قبل الالتقاء .

وامان يتغير بوصفه بعد الالتقاء .

وامان يتغير بسنخه بعد الالتقاء .

وامان يتغير بوصف اجنبى مثلا قد يتغير الماء بالخضرة التى هى صفة فى الحناء قبل الالتقاء فى الماء .

وقد يتغير بمرتببة النازلة من الخضرة، وقد يتغير بالحمرة التى هى وصف الحناء بعد الالتقاء فى الماء .

وقد يتغير بمرتببة نازلة من الحمرة كالصفرة مثلا، وقد يتغير بالسواد الذى ليس بوصف للحناء ولا سنخه لا قبل الالتقاء ولا بعده، والظاهر النجاسة فى الجميع لعموم ادلة لتغيير.

نعم قد تقدم انه لو غيره النجس بوصف الطاهر، كما لو كان للنجاسة ريح بعض المأكولات لبعض العوارض، لم يعد القول بعدم النجاسة هذا .

ولا يخفى ان القول بالطهارة فى ما كان التغير مستنداً الى جملة من النجاسات كما هو الظاهر من كلام الجواهر ابعده بكثير من القول بالطهارة، فيما لو استند الى وصف مخالف لوصف النجس الواحد لان المكتسب من المجموع لون المجموع لالون اجنبى، وليس هناك دليل يدل على لزوم الاستناد الى نجاسة واحدة .

مسئلة: ١٢- لافرق بين زوال الوصف الاصلى للماء، او العارضى، فلو كان الماء احمر او اسود لعارض). شخصى او نوعى (فوقع فيه البول، حتى صار ابيض تنجس، وكذا اذا زال طعمه العرضى او ريحه العرضى). وفيه نظر، تقدمت

مسئلة: ١٣ - لو تغير طرف من الحوض مثلاً، فان كان الباقي اقل من الكر تنجس الجميع، وان كان بقدر الكرى على الطهارة .

الاشارة اليه، وهوانه لو كان النجس موجياً لزوال الوصف العرضى بحيث يرجع الماء الى وصفه النوعى، كما لو صب في الماء المغلوط بالطين نجس، اوجب اجتماع الطين فى التحت حتى ظهر الماء الزلال لم ينجس الماء قطعاً، لعدم صدق الغلبة ونحوها، بل لعدم صدق التغير .

ويدل عليه انه: لو يبيض احد وجهه باللبن، ثم ازاله لم يصدق عليه عرفاً، انه غير لون وجهه، فان الظاهر من التغير احداث لون لا اذهاب لون كما تقدم، كما انه لو وقع فى الماء شىء اوجب ذهاب طعمه، فزال النجس ذلك العارض، حتى ظهر طعم الماء، لم يصدق انه غير طعمه، خصوصاً بملاحظة قوله عليه السلام: حتى يذهب الريح، ويطيب الطعم .

(مسئلة: ١٣ - لو تغير طرف من الحوض مثلاً) بالنجس (فان كان الباقي اقل من الكر تنجس الجميع) بناء على تنجس الماء القليل بالملاقاة (وان كان بقدر الكرى على الطهارة) قطعاً لادلة العصمة، مضافاً الى روايات خاصة فى المقام كرواية سماعة قال: سئلته عن الرجل يمر بالميتة فى الماء، قال: يتوضأ من الناحية التى ليس فيها الميتة .

وعن الصادق (ع): انه سئل: عن الماء الساكن يكون فيه الجيفة قال: يتوضأ من الجانب الاخر ولا يتوضأ من جانب الجيفة .

وفى خبر شهاب، عن ابى عبد الله عليه السلام، قال: جئت تسئلنى عن الغدير يكون فى جانبه الجيفة اتوضأ منه اولاً؟ قال: نعم قال: يتوضأ من الجانب الاخر، الا ان يغلب الماء الريح، فينتن، الحديث .

وعن ابى حمزة قال: سئلت ابا عبد الله (ع) عن الماء الساكن والاستنجاء منه فقال يتوضأ من الجانب الاخر ولا يتوضأ من جانب الجيفة .

وإذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ، ولولم يحصل الامتزاج على الاقوى .

ثم لا يخفى ان النهى عن التوضى عن جانب الميئة ، والامر بالتوضى من غير ذلك الجانب مع عدم ظهور الريح يستفاد منه المنع مطلقاً وهذا اخصر من ادلة المنع عن المتغير فاللازم الحكم به الا ان يستظهر ان النهى للتغير غالباً فتأمل .

(واذ زال تغير ذلك البعض طهر الجميع) لاتصاله بالعاصم (ولولم يحصل الامتزاج على الاقوى) خلافاً للذاهبين الى اشتراط الامتزاج فى الطهارة ، بل عن بعض الاعاظم انه المشهور بين من تقدم على الشهيد (ره) وان كان ظاهر الشهيد فى اللعنة واكثر من تأخر عنه ، عدم اشتراط الامتزاج بماء معتصم وكفاية زوال التغير ، وسيأتى الكلام فيه مفصلاً انشاء الله .

اقول : اللازم الذهاب الى عدم اشتراط الامتزاج فى هذه المسئلة ، وان قلنا به فى غيرها لصحيفة ابن بزيع ، عن الرضا (ع) : ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا ان يتغير ريحه او طعمه فيترج حتى يذهب الريح ويطيب الطعم لان له مادة . وجه الاستدلال انه عليه السلام عاى السعة والطهارة المقيدة من قوله (ع) فيترج الخ بان له مادة ، فيظهر منه ان العاة المستقامة للطهارة هى المادة ، فلما دخلت للامتزاج .

وربما قيل : بان محتملات التعليل اربعة ، فلا يكون ظاهراً فى المعنى المذكور .

الاول : ان يرجع الى قوله (ع) واسع بمعنى الكثرة ، فيكون اخباراً عن امر خارجى عرفى وهوان ماء البئر ليس كميته الغدران . ونحوها ، بل هو كثير لان له مادة . وهذا مع كونه خلاف الظاهر من الرواية بعيد فى نفسه اذ البيان الوارد من الشارع ظاهر فى اعطاء الحكم للبيان الامر الخارجى المعلوم ، وعليه فالمراد بالسعة السعة الحكمى الذى عبر عنه بعداً بقوله عليه السلام لا يفسده شىء .

الثانى: ان يرجع الى قول (ع) واسع لا يفسده شىء وهذا وان قواه جماعة من الاعاظم الا انه خلاف ظاهر ما ذكره فى الاستثناء المتعقب للجمل مع انه لو اريد من التعليل هذا لكان ينبغى ان يقال ماء البئر واسع لا يفسده شىء لان له مادة، الا ان يتغير ريحه الخ. اذ لوجه لتأخير العلة بجملة أجنبيه، ولا يؤيد هذا القول ماورد فى ماء الحمام، من قوله (ع) ماء الحمام لا بأس به، اذا كان له مادة، وقول الرضوى: ان ماء الحمام سبيله سبيل الجارى. اذا كان له مادة، فان الظاهر من هاتين الروايتين وان كان التعليل لعدم الفساد الا ان عليه وجود المادة لعدم الفساد هنا، لكون العلة متصلة بالمعلل بخلاف مانحن فيه مما كان بينهما جملة اجنبية صارفة لهذا الظهور.

الثالث: ان يكون علة للحكم المستفاد من الفقرة الثانية وهو ترتب الطهارة على النزع، والظاهر من العلة الاستقلال فى التأثير، فيكون المعنى ان الطهارة ليست الوجود المادة - فلادخلى للامتزاج - وهذا الاحتمال وان كان قريباً جداً لكونه القدر المتيقن، كما ذكره فى مبحث الاستثناء المتعقب - للجمل الا ان الانصاف اظهرية الاحتمال الرابع الاتى.

واما احتمال ان يكون علة لترتب ذهاب الريح وطيب الطعم على النزع كما عن الشيخ البهائى (ره) ففيه مضافاً الى انه ليس كذلك مطلقاً انه امر عرفى مخالف لظاهر مقام التشريع ونحوه، احتمال ان يكون علة لاول الكلام فيكون مفادها ان ماء البئر واسع لوجود المادة، الا ان يتغير فاذا ازيل تغيره يعود الى ما كان ولا يرد عليه ما فى المصباح من ان غاية ما يستفاد منها ان ماء البئر فى غير حال التغير طاهر ومادام متغيراً نجس.

واما ان ارتفاع النجاسة العارضة له بواسطة التغير عند زوال تغيره مسبب عن نفس زوال التغير من حيث هو من غير ان يكون للامتزاج بالماء الجديد الذى يخرج من المادة مدخلىه فى ذلك، فلا يكاد يفهم منها حيث ان كون زوال التغير

بالترح مستلزماً لذلك في العادة، لا يحتاج بيانه الى قيد زائد فلا يمكن نفى شرطية الامتزاج باصالة الاطلاق، ودعوى شهادة سياق الرواية بان الامر بالترح ليس الامقدمة لزوال التغير من حيث هو مع انها عادية عن الشاهد غير مجديه بعد تسليم كون الترح سبباً عادياً في ازالة التغير عن البثر، اذ غاية الامر انها تدل على ان الامر بالترح ليس الا لاجل زوال التغير.

واما ان الطهارة تنفرع على زوال التغير من حيث هو هو من غير مدخلية شيء آخر ملزوم له عادة فلا، انتهى .

وذلك لان اطلاق الرواية في صورة كون كثير من الابار يخرج مائها بطريق الرشح، بحيث لا يجتمع فيها الا الماء، الا بعد زمان طويل . مع كون الامتزاج مما يفضل عنه العامة، كاف في استظهار كفاية الترح الموجب لذهاب الطعم والريح في الطهارة، والرجوع الى ما كان عليه قبل التغير.

ومن البديهي انه لو كان الماء في البثر قدر الكرفالقي فيه جيفة او جنب تغيير الماء كان نرح مقدار المتغير موجباً لذهاب الريح وطيب الطعم وان لم يخرج منها ماء اصلاً .

هذا مضافاً الى كثير من الروايات الدالة على الطهارة بمجرد الترح اما بالاطلاق، واما بالنصوصية، ولو كان المزج شرطاً للزم التنبيه عليه ولو مرة واحدة .

فمن تلك الروايات ما عن زرارة، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام بشر قطرت فيه قطرة دم او خمر، قال: الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد يترح منه عشرون دلواً، فان غلب الريح نزحت حتى تطيب .

ومنها عن علي بن يقطين، عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سئلته عن البثر تقع فيها الحمامة والدجاجة او الكلب او الهرة، فقال: يجزيك ان

تنزح منها دلاء، فان ذلك يطهرها انشاء الله تعالى .

ومنهما عن سماعة، عن ادى عبدالله عليه السلام الى ان قال عليه السلام:
وان اتنن حتى يوجد ريح النتن فى الماء، نزحت البثر حتى يذهب النتن
من الماء .

ومنهما عن زيد الشحام، عن ادى عبدالله (ع) فى الفارة والسنور والدجاجة
والكلب والپير، قال: فاذا لم يتفسخ، او يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، وان
تغير الماء فخدمته حتى يذهب الريح .

ومنهما عن ادى بصير، قال: سئلت ابا عبدالله (ع) عما يقع فى الابار؟ فقال :
اما الفارة واشباهها فينزح منها سبع دلاء، الا ان يتغير الماء، فينزح حتى يطيب
الى غير ذلك من الروايات التى لا تكاد تجد فيها اشارة الى الامتراج ، بضميمة ما
تقدم من غفلة العامة عن هذا الشرط، وان كثيراً من الابار لا يخرج منها الماء بمجرد
الترج، بل بعد مدة طويلة .

مضافا الى ما سياتى انشاء الله . من انه اى فرق بين الطهارة والنجاسة حتى
صارت النجاسة تعدى بمجرد الاتصال والطهارة تحتاج الى الامتراج، وكيف
كان فالاقوى هو الاحتمال الثالث، من رجوع العلة الى الصدر والذيل معاً، فوجود
المادة دافع للنجاسة، ودافع لها .

بل ربما يقال: ان تخصيص العلة باحدهما مع احتياج كليهما اليها بلا مخصص
فتمحصل من جميع ما تقدم ان المتعين هو القول بعدم اعتبار الامتراج، بعد زوال
التغيير، بل يكفي الاتصال بالعاصم .

ثم ان هذه الروايات وان كانت فى البئر الا ان التعاميل بوجود المادة
مع معلومية ان المراد بها الماء، العاصم، بقريضة الروايتين الواردتين
فى ماء الحمام، يكشف عن كون المراد مطلق الماء العاصم، مضافاً الى ماورد
فى الغدير .

فمن العلامة فى المختلف، عن ابن ابي عقيل قال: ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل على ابي جعفر محمد بن على (ع) وكان فى طريقه ماء فيه العذرة والجيف، وكان يأمر الغلام يحمل كوزاً من ماء، يغسل به رجله اذا خاضه، فابصرنى يوماً ابو جعفر عليه السلام، فقال: ان هذا لا يصيب شيئاً الا طهره فلا تعد منه غسلاً.

وما ورد فى المطر من قوله عليه السلام: كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر فان الاصابة والرؤية تصدقان بمجرد الاتصال، ولا يرد انه يصدق عليه انه لم ير الطرف الاخر ولم يصبه اذ الرؤية، والاصابة امر عرفى، فلو كان الحوض فى وسط البيت مثلاً، ونزل عليه المطر وان لم يحصل الامتزاج بجميعة صدق عرفاً انه رآه المطر، وكذا اتصل بالغدير صدق عرفاً انه اصابه.

١- قلت: فما الفرق بين الجامد والمائع، حتى توجبون رؤية كل جزء جزء فى مثل الثوب دون مانحن فيه.

قلت: الفرق بينهما ان العرف الملقى اليه الكلام، يرى ذلك شيئاً واحداً دون الجامد، ولذا لو بقى النجاسة فى الثوب يحكمون ببقاء نجاسته دون الكر، ويحكمون بنجاسة جميع الماء لو اتصل بالنجس دون الجامد.

وان شئت قلت: ان الجسم المائع ليس مركباً من الهيولى والصورة ولا من الاجزاء الصغار المتناهية، ولا من غير المتناهية بل هو شىء واحد بسيط، قابل للتجزئة، كما حقق فى شرح التجريد وغيره، فاذا كان شيئاً واحداً صدق ان هذا الشىء الواحد رأى المطر وليس ذا اجزاء حتى يقال: انه رأى بعض الاجزاء دون بعض.

وكيف كان فنحن فى غنى عن هذا التدقيقات بعد صدق رآه المطر عرفاً على مثل الحوض المتقدم، بمجرد نزول مطر عادى عليه مضافاً الى انه لو سلم كون الجسم ذا اجزاء، فان كانت غير متناهية، كان الامتزاج الحقيقى غير ممكن، وان

مسئلة: ١٤- اذا وقع النجس فى الماء، فلم يتغير، ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى ذلك النجس، تنجس والا. فلا. مسئلة: ١٥- اذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها فى الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج تنجس.

كان الامتزاز العرفى، فلا دليل عليه، وان كانت متناهية فاللازم القول بعدم الطهارة الا بامتزاز يستغرق ساعات كثيرة حتى يحصل العلم بان كل جزء من الماء النجس لاقى بجميع اطرافه الماء الطاهر، وهذا مع كونه لا دليل عليه لا يقول به احد وسيأتى الكلام مزيد توضيح انشاء الله تعالى.

(مسئلة: ١٤- اذا وقع النجس فى الماء، فلم يتغير، ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى ذلك النجس تنجس) لاطلاق الادلة الدالة على حصول النجاسة بالتغير بالنجس، ولا مقيد لها بحيث يدل على اشتراط حصول التغير بعد وقوع النجاسة.

ولا فرق بين ما لو كان عين النجس فى الماء حين التغير وبين ما لم تكن باقية كما لو القى الميتة فى الماء ثم اخرجت وبعد ذلك تغير بما علم استناده الى تلك الميتة لما تقدم، من ان مطلق التغير، ولو كان بسبب خارجى موجب للنجاسة، فلا مجال للقول بالطهارة فى الصورة الثانية لانه حين الملاقاة لم يتغير وحين التغير لا يكون ملاقياً بضميمة استفادة اشتراط النجاسة بالملاقاة والتغير معاً.

(والا) يعلم الاستناد (فلا) يحكم بالنجاسة للاصل السليم عن المعارض، و بهذا ظهر ان اشكال بعض المحشين فى الحكم مما لا وجه له.

ولا يخفى ان الحكم لا يختص بما اذا تغير بعد مدة، بل لو حصل التغير، آن وقوع النجاسة، ولكن احتمل عقلياً، عدم استناد التغير اليه.

مسئلة: ١٥- اذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها فى الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج تنجس) اما على ما اخترناه، فالحكم بالنجاسة

واضح، حتى فيما اذا استند التغير الى الجزء الخارج فقط، كما لو وقع اذن الميتة فقط في الماء .

وصور المسئلة خمسة: لان التغير اما بالخارج فقط، او بالداخل فقط او بمجموعهما ، او بالداخل مع امداد الخارج، كما لو كان الجزء الخارج ، فى كيس يمنع عن بروز ريحه، فائثر فى الجزء الداخلى . بحيث خرج ريح الداخلى والخارج من الداخلى فقط، او العكس كما لو كان جلد القدر الداخلى غليظاً جداً بحيث لم يخرج منه ريح الماء وانما اثر الى الخارج فخرج الريحان من الخارج وتغير بسببها الماء .

ثم ان القائلين بعدم النجاسة فى صورة عدم الملاقة اختلفوا فيما كان التغير بالمجموع ولو بأمداد الخارج فذهب بعضهم الى الطهارة لاستظهاره من الادلة كون النجاسة انما يحصل بملاقة النجاسة جميعها .

وذهب آخر الى انه لو كانت الجيفة فى الخارج وبعضها اليسير فى الماء كطرف رجلها وذبها ونحوهما، لم يبعد الطهارة بخلاف غيرها هذه الصورة ، وذهب جماعة ومنهم شيخنا المرتضى (ره) الى النجاسة، قال: فى الطهارة ، ولو خرج بعض الجيفة عن الماء وعلم استناد التغير الى مجموع الداخلى والخارج فالظاهر انفعاله لصدق تغيره بما وقع فيه، ولو شك استناده الى خصوص احدهما ، فالاصل الطهارة، انتهى .

قال فى المستمسك: لاطلاق النصوص مع ان الغالب فى الجيفة التى تكون فى الماء بروز بعضها، والتفكيك بينه وبين فرض المسئلة فى الحكم بعيد عن المرتكز العرفى، والبناء على الطهارة فيهما معاً فى صورة الاستناد الى الداخلى والخارج كما ترى، انتهى .

واجاب عنه بعض المعاصرين: بان الظاهر من الادلة ان الموجب للنجاسة هو تغير الماء بسبب الملاقة للنجاسة، انتهى .

بخلاف ما اذا كان تمامها خارج الماء .

مسئلة : ١٦- اذا شك في التغير وعدمه او في كونه بالمجاورة او بالملاقاة

او كونه بالنجاسة او بطاهر ، لم يحكم بالنجاسة .

مسئلة : ١٧- اذا وقع في الماء دم وشىء طاهر احمر ، فاحمر بالمجموع

لم يحكم بنجاسته .

ولا يخفى ما في الجواب من عدم الارتباط بالدليل فتأمل .

(بخلاف ما اذا كان تمامها خارج الماء) فانه لا ينجس الماء لما تقدم

من ظهور الادلة في الملاقاة ، وعرفت ما فيه ، فلا قوى النجاسة في هذه

الصورة ايضاً .

(مسئلة : ١٦- اذا شك في التغير وعدمه او في كونه بالمجاورة او بالملاقاة

او كونه بالنجاسة ، او بطاهر لم يحكم بالنجاسة) لاصالة عدم التغير وعدم الملاقاة ،

وعدم كون التغير بالنجس ، ولكن قد عرفت انه لو تغير بالنجس ولو بدون الملاقاة

كان نجساً ، فلا ينع اصالة عدم الملاقاة في الحكم بالطهارة ، ومثل هذه الصور

الثلاثة صور اخرى كما لو شك في كون العلة هو النجس فقط او بمعونة الطاهر ،

او شك في كونه بالملاقاة فقط ، او بمعونة الخارج ، او شك في كونه بالاوصاف

الثلاثة او غيرها الى غير ذلك من صور الشك .

(مسئلة : ١٧- اذا وقع في الماء دم وشىء طاهر احمر ، فاحمر بالمجموع

لم يحكم بنجاسته) والظاهر من الاحمرار بالمجموع عدم كفاية كل واحد في

التغير ، وعليه فلا اشكال في الطهارة لعدم تغير الماء بالدم الذي كان هو المناط

في النجاسة .

نعم لو كان بعض مراتب الحمرة مستنداً الى الدم كما هو الغالب كان اللازم

الحكم بالنجاسة حتى على مذهب القائلين بالطهارة في التغير الواقعي غير المحسوس

وذلك : لان التغير هنا محسوس ، فانه لو كان في الماء ذلك الاحمر الطاهر فقط لكان

لون الماء اضعف قطعاً .

وتفصيل الكلام ان الدم والاحمر ، قد يكون كل واحد منهما علة تامة للتغير لو انفرد ، وقد لا يكون كذلك فعلى الاول ، قد لا يحصل الاشتداد - فرضاً - كالسوادين ، اذا اختلط احدهما بالآخر ، فعلى عدم التنجس بالتقديرى لا ينجس لعدم التغير بالدم .

وان قلت : يتكافى عدم التغير بالدم مع عدم التغير بالاحمر .

قلت : يكفى التكافى فى عدم التنجس لاصالة عدم التغير بالدم فتأمل .

واماعلى ما اخترناه من النجاسة بالتغير الحقيقى الواقعى وان لم يظهر للحس ، فانه ينجس وقد يحصل الاشتداد ، وعليه فاللازم القول بالنجاسة حتى على القول بالطهارة حين عدم تغير حسى ، وذلك للتغير حساً لما تقدم من انه لو كان الطاهر فقط ، لكان لون الماء اضعف ، وعلى الثانى :

فاما ان يكون احدهما علة تامة دون الآخر بحيث لو كان الآخر فقط لم يغير الماء اصلاً ، ولا اشكال هنا ، فى ان الحكم يتبع ذلك المغير ، فلو كان النجس تنجس ، ولو كان الطاهر لم ينجس .

واما ان لا يكون احدهما علة تامة ، بل كان كل واحد جزء علة بحيث لم يكن

الماء يتغير باحدهما اصلاً فالظاهر هنا الحكم بالطهارة كما فى المتن .

ولا يفرق فيه بين ان يصيبا فى الماء دفعة او تدريجاً ، سواء كان الدم اولاً

او الصبغ . لا يقال : لو صب الصبغ اولاً ثم الدم ، كان التغير مستنداً الى الدم فيلزم القول بالنجاسة . لانا نقول ليس التغير مستنداً الى الدم ، بل الى الصبغ المعد اولاً والدم ،

فان المعلول لا يستند الى الجزء الاخير من العلة بل الى العلة التامة .

نعم الجع بين الحكم بالطهارة فى هذا الفرع وبالنجاسة فى المسئلة الخامسة

عشرة المتضمنة للمية الواقعة جزء منها فى الماء - عند من يشترط الملاقة فى

الحكم بالنجاسة - وذلك لان التغير فى كلتا المسئلتين ، لا يستند الى النجاسة

مسئلة: ١٨- الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر او الجارى

لم يطهر .

الملاقاة .

اما الاستناد بعض التغير الى الخارج ، واما الاستناده الى الطاهر ، اللهم الا ان يقال : بان النجاسة فى مسئلة الميتة للعمومات بضميمة ما تقدم من غالبية خروج بعض الميتة عن الماء ، فلا يشترط الاستناد التام فى مثله وان اشترط فى مسئلة الدم والطاهر فتأمل .

وكيف كان فالاقوى هو الطهارة فى مسئلة الدم الاحمر والطاهر لعدم التغير . والنجاسة فى مسئلة الميتة للتغير لما قد عرفت من عدم اشتراط الملاقاة فى النجاسة .

(مسئلة : ١٨- الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر او الجارى لم يطهر) قال فى الجواهر عند قول المصنف (ره) : ولا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة فيه تزيل التغير عنه ، ما لفظه : وكيف كان فلم ينقل عن احد الخلاف فى عدم الطهارة فيما ذكره المصنف (ره) الا عن يحيى بن سعيد فى الجامع ، وعن العلامة فى النهاية انه تردد فى حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه خاصة ، وفى المنتهى نقل الخلاف فيه عن الشافعى واحمد ، ولم ينسبه لاحد من اصحابنا .

نعم قال بعضهم : انه لازم لكل من قال بطهارة القليل باتمامه كراً ، الى ان قال بعد كلام طويل فالمسئلة لا يخلو من اشكال ، ان لم يتمسك باطلاق بعض الادلة لكنه لا محيص عن فتوى المشهور ، ثم خرج عن المسئلة بقوله ، فتأمل .

اقول : غاية ما يستدل للقول ببقاء النجاسة امور :

الاول : ان النجاسة اذا عرضت على شىء لا تزول الابشىء آخر رافع لها .
وفيه ان قصده الاستصحاب فسيأتى الكلام فيه ، وان قصد ان الاستقراء قاض

بذلك، ففيه ان التام منه غير حاصل والناقص لا يفيد سوى الظن، وان قصد القطع به فهو حجة للقاطع دون غيره، وبهذا ظهر عدم استقامة مافى المصباح من ان الطهارة والنجاسة كالملكية والزوجية والحرية والرقية من الامور القارة التي لا ترتفع بعد تحققها الا برافع، ولذا لانكش في بقاء نجاسة الكر المتغير، لو صار قليلا قبل زوال تغيره انتهى .

وذلك لما تقدم وعدم الشك في بقاء النجاسة في المثال . لان معنى نجاسة الماء نجاسة كل جزء جزء منه ، لالكونها من الامور القارة .

الثانى : استصحاب النجاسة الى ان يثبت المزيل لها، واورد عليه بانه شك في المقتضى لانه مسبب عن الجهل بمقدار اقتضاء التغيير للتأثير، وانه هل يقتضى تنجيس الماء مطلقا، او تنجيسه مادام التغيير والاستصحاب لا يجرى مع الشك في المقتضى، واجيب : بان الاستصحاب حجة ولو كان في المقتضى .

اقول : لامجال للاستصحاب اصلا، اذ غاية ما يقال فى توجيهه مافى المصباح من ان معروض النجاسة على ما يساعد عليه العرف ، ويستفاد من ظواهر الادلة انما هو نفس الماء وتغيره علة لانفعاله، والشك انما نشأ من احتمال ان بقاء النجاسة ايضاً كحدوثها مسبب عن فعالية التغير بحيث تدور مداره او ان التغيير ليس العلة لحدوث النجاسة فبقائها مستند الى اقتضاءها الذاتى، فلا يجوز فى مثل المقام نقض اليقين بالشك ورفع اليد عن النجاسة المتيقنة الثابتة لهذا الماء الموجود بمجرد احتمال ان يكون زوال التغير مؤثراً فى ازالته، انتهى .

اقول : لما كان موضوع الاستصحاب هو الامر العرفى لم يفهم العرف من الادلة الواردة فى نجاسة المتغير الا نجاسة ما كان فعلاً متغيراً حتى يرى ان النجاسة دائرة مدار التغير و جوداً وعدمياً ولا يفهم اقتضاء ذاتى لها . وهذا يتضح بمقايضة هذا المثال بالامثلة العرفية، فلو قال يجوز شرب

الماء اذا كان ذا رائحة طيبة، ثم زالت الرائحة لم يشك العرف فى عدم جواز استعماله وكذا لو قال لا يجوز شرب الماء لو كان ذا رائحة خبيثة، وكان هناك ماء متصف به، ثم زالت رائحته، لم يشك العرف فى جواز استعماله. وكذا لو قال: لا يجوز الطبخ بالماء، اذا كان ذا لون احمر، وكان هناك ماء احمر، ثم زالت حمرة، او قال يجوز شرب الماء: الا اذا تغير بطعم السكر، فانه لو زال تغيره لا يشك العرف فى دخوله فى المستثنى منه الى غير ذلك.

والذى اظن: ان الذى اوجب اجرائهم الاستصحاب هو ما ذكر فى الدليل الاول من ان النجاسة اذا ثبتت دامت، والا فلا ينبغى الارتباب فى رؤية العرف دخالة التغير فى الموضوع بحيث يرى الماء المتغير وغير المتغير موضوعين، لا ارتباط لاحدهما بالآخر اصلا.

مضافاً الى ان الشك فى بقاء الموضوع كاف فى منع جريان الاستصحاب، بل لو قيل: بان الاستصحاب فى المقام اشبه شىء باستصحاب عدم تنجس الماء الذى كان كراً. ثم نقص منه لان الموضوع هو الماء و الكرية من الاحوال كما ان الموضوع فى المقام هو الماء و التغير من الاحوال، لم يكن بعيداً عن ما ذكره من الاستصحاب.

الثالث: ما اشار اليه و الى جوابه فى المصباح بقوله: و من الاصحاب من نفى حجية الاستصحاب مطلقاً، ولكنه تشبث به فى المقام، بدعوى ان مرجعه الى عموم الادلة الدالة على نجاسته بالتغير، فانها شاملة لتلك الحالة وما بعدها فيقف زوالها على ماعده الشارع مطهراً، وفيه انه لا اطلاق لتلك الادلة بالنسبة الى احوال الفرد، ففى موارد الشك يجب الرجوع الى الاصول، فمن لم يقل بحجية الاستصحاب يلزمه القول بالطهارة لقاعدتها انتهى .

اقول: ولا حاجة الى قاعدة الطهارة بعدشمول ادلة الطهارة خصوصاً المتضمن

منها النجاسة اذا تغير، لمثل الماء المتغير اذا زال تغيره، فقوله (ع): كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء، واشرب .

وقوله (ع): واذا كان التنن الغالب على الماء، فلا تتوضأ ولا تشرب .

وقوله (ع): لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول .

وقوله (ع): ان كان الماء قاهراً ولا يوجد منه الريح فتوضأ الى غير ذلك يشمل صورة زوال التغير بعد ما كان متغيراً، خصوصاً اطلاق ما كان فيه الميتة، فانه كثيراً يذهب ريح الميتة بحيث يغلب الماء عليها بعد ما كانت هي الغالبة .

وقد يستدل للطهارة بامور اخر:

الاول: اصالة الطهارة لو فرض سقوط الادلة اللفظية والاستصحاب .

الثاني: ادلة الاعتصام بعد كون القدر المتيقن من الخارج منها هو حالة التغير .

الثالث: قول الرضا عليه السلام في صحيح ابن بزيع حتى يذهب الريح ويطيب

الطعم بناءً على انه العلة .

الرابع: النصوص الدالة على اناطة النجاسة بالتغير بمعونة ان الظاهر

من الاناطة ما يعم الحدوث والبقاء، والاحتاج الى بيان ان المناط هو الحدوث،

فلو قال: الفاسق يهان الا اذا صار عالماً فهم اناطة عدم الاهانة حدوثاً وبقاءً بالعلم،

لان حدوثه كاف في بقاء الحكم .

الخامس: الاخبار الدالة على الطهارة بمجرد ذهاب التغير كما

تقدم جملة منها في المسئلة الثالثة عشرة، وبعد هذا كله فالتوقف في المسئلة

لولم يرجح الطهارة مجال، وقد عرفت فيما تقدم تردد العلامة، ومخالفة

الاشكال في ذهن صاحب الجواهر، وفتوى ابن سعيد بالطهارة، ومحمتم بعض

الفقهاء والله العالم .

ثم هل الحكم فيما لوزال التغير بعلاج كذلك احتمالان، لكن تقدم اختصاص

تردد العلامة بصورة زوال التغير من قبل نفسه خاصة .

نعم الجارى والنابع اذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالمادة، وكذا البعض من الحوض اذا كان الباقي بقدر الكر كما مر .

(نعم الجارى والنابع اذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالمادة ، وكذا البعض من الحوض اذا كان الباقي بقدر الكر كما مر) وقد تقدم عدم اعتبار الامتزاج فراجع .

فصل

(الماء الجارى)

وهو النابع السائل على وجه الارض فوقها او تحتها كالقنوات) .

(فصل) فى (الماء الجارى وهو النابع السائل على وجه الارض فوقها او تحتها كالقنوات) .

وقد اختلفت الكلمات فى موضوع الماء الجارى فعرفه جمع كالمصنف (ره) بالنبع والسيلان وآخرون عرفوه بانه النابع غير البئر قال فى محكى المسالك: المراد بالجارى النابع غير البئر سواء جرى ام لا، واطلاق الجريان عليه مطلقاً تغليب او حقيقة عرفية .

وثالث بانه هو الماء السائل مطلقاً نظر الى صحة اطلاقه على المياه الجارية من ذوبان الثلج .

واورد على الاول: بعدم الانعكاس لعدم صدقه على المياه الجارية من ذوبان الثلج طول السنة مع صدق الجارى عليه قطعاً، وعلى الثانى مضافاً الى احتياج المجاز الذى قرينة بعدم الاطراد، فان المستتبع الحادث فى الاراضى المرطوبة الواقف كما هو الغالب فى السردابات وغيرها لا يصدق عليه الجارى لالغة ولا عرفاً مع انه ليس بئر.

واما ادعاء انه حقيقة عرفية، فان اراد العرف العام، فالمتيقن المشاهد خلافة، وان اراد عرف الفقهاء، فلادليل عليه الا حصرهم الماء فى الجارى والمحقون والبئر، وهو لا يدل على ذلك لاحتمال ارادة دخولهم فى البئر خصوصاً بعد تصريح جماعة بجريان حكم البئر عليه .

لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير.

وعلى الثالث بعدم الاطراد ايضاً لشموله لكل ماء سائل وان كان منصّباً عن ابريق، مع ان المراد بالجاري ليس ذلك قطعاً، وان صدق عليه ذلك لغة فعلا .

والاقوى ان يقال: ان السائل النابع جار، واما غيره فيدور مدار الصدق عرفاً ففى السائل عن ذوبان الثلج يصدق عليه الجارى، ومثل المستنقع لا يصدق عليه، نعم قديشك في بعض الموارد، كما لو كان النبع جارياً بوسيلة كالمكائن والمضخات المستحدثة بشرط عدم الانفصال كما سيأتي، او كان الجارى ينصب في موضع فيقف فيه مع دوام الجريان فيه .

واما التقييد للجريان بكونه على وجه الارض، فلم يظهر وجهه، فاذا فرض ان الماء الجاري ينصب عمودياً من الجبل مسافة فرسخ مثلاً كان لهذا الماء الجاري في الهواء حكم الجارى .

ثم ان الماء الجاري (لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير) اما النجاسة مع التغير، فيدل عليه مضافاً الى العمومات بعض النصوص الخاصة التي تقدمت الاشارة الى بعضها في السابق كالمروى عن امير المؤمنين (ع)، قال: فى الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم يتوضأ منه، ويشرب منه ما لم يتغير او صافه طعمه ولونه وريحه .

واما عدم النجاسة بملاقاة النجس اذا كان مقدار الكرفمما لا اشكال فيه ولا خلاف .

نعم وقع الخلاف في نجاسة مادون الكرمين الجارى، فعن العلامة (ره) انه اعتبر الكرية في عدم انفعال الجارى، فيكون حاله حال الراكد، وواقفه في ذلك الشهيد الثانى في محكى المسالك. بل ربما حكى القول به عن جماعة من القدماء كالصديقين والسيد (ره) وان حكى تصريح جماعة بوجود ما ينافى الحكاية

سواء كان كراً أو اقل و .

وذهب المشهور، بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه الى عدم انفعال الماء الجارى بالملاقاة مطلقاً (سواء كان كراً أو اقل و) يدل عليه امور:

الاول: صحيحة داود بن سرحان، قال: قلت لابي جعفر (ع) ماتقول فى ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجارى .

وجه الدلالة ان الرواية ظاهرة سؤالاً وجواباً فى كون التنزيل انما هو بملاحظة عدم الانفعال، واورد عليه بامرین :

الاول: ان اطلاق المنزلة يقتضى عمومها، وحيث يشترط فى عاصمية ماء الحمام كرية مادته يشترط الكرية فى الجارى فالصحيحة على خلاف المطلوب ادل .

وفيه: ان المراد تنزيل ماء الحمام منزلة الماء الجارى فيلزم ان يكون حكم الجارى آتياً فى الحمام لا العكس ولا الاعم . اذ لم يرد الا امام (ع) من هذا الكلام بيان مساواتهما فى الحكم، وان كلا منهما بمنزلة الاخر .

الثانى: ما فى المستمسك، حيث قال لكن يشكل باجمال الحكم الملحوظ فى التنزيل، اذ يحتمل ان لا يكون هو الاعتصام ولا قرينة فى الكلام على تعيينه .

وفيه ان: التنزيل اما بملاحظة جميع الاثار كما هو الظاهر من التنزيل المطلق، او بملاحظة اظهر الخواص والاثار، وعلى كلا التقديرين يدل على المطلوب .

اما على الاول فواضح .

واما على الثانى، فلانه ليس فى خواص الماء الجارى اظهر من عدم الانفعال فلا بد من الحمل عليه لوشك فى العموم .

نعم قد يرجح كون التنزيل بلحاظ جميع الاثار من جهة انه لو كان بملاحظة عدم الانفعال فقط لقليل بمنزلة الكر وعلى كل حال فدلالة الخبر كسند لا غبار عليها .

الثانى : صحىحة ابن مسلم ، عن ابى عبد الله (ع) فى الثوب الذى يصيبه البول ، قال : فان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة ، فان اطلاق قوله : فان غسلته الخ يشمل الجارى الذى هو اقل من الكر ، وليس مثله قليلا ، بحيث يوجب انصرافه الى المياه الجارية التى هى اكثر من الكر غالباً ولا يرد عليه اشكال المستمسك لما قاله بعض المعاصرين من ان الظاهر منه وضع الثوب لاصبه عليه ولولا عدم انفعاله لما كان يطهر الثوب بذلك لانه بمجرد الوضغ ينجس الماء فلا يحصل طهارة الثوب به ، انتهى ، وهو كلام متين .

الثالث : التعليل الوارد فى ذيل صحىحة ابن بزيع من قوله عليه السلام : ((لان له مادة)) فانه يدل على وسعة كل ذى مادة وانه يطهر بزوال التغيير كما تقدم من ترجيح رجوعهما الى مجموع الصدر والذيل ، ومن المعلوم شمولها لما كان الماء الجارى اقل من الكر .

الرابع : خبر ابن ابى يعفور ، عن ابى عبد الله (ع) ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً ، واشكل عليه الفقيه الهمدانى (ره) بان ماء النهر ينصرف عن العيون الصغار التى لا يبلغ مائها كراً فالمقصود من التشبيه بحسب الظاهر بيان كون ماء الحمام حال اتصاله بالمادة وجريانها فيه كالمياه الكثيرة الجارية التى يعتصم بعضها ببعض والمقصود فى المقام اثبات ان الجارى مطلقاً معتصم بالمادة ولولم يكن كثيراً بحيث يعتصم بعضه ببعض .

وفيه انه لا وجه لهذا الانصراف الاغلبية كون الماء الجارى فى الانهار اكثر من الكر ومثلها لا يوجب الانصراف ، والالم يمكن الاستدلال بأية رواية لانصراف جميعها بهذا النحو من الانصراف .

وان قليل : انه (ره) فى سعة من ذلك اذ عدم دلالة الروايات انما هو بعد ما ذكره من استكشاف رأى الامام (ع) من الاجماع المنقولة المعتمدة بالشهرة المحققة المؤيدة ببعض الشواهد .

قلنا: الانصاف ان الاستناد الى مثل هذا الحدس غير كاف في الحكم خصوصاً بعد احتمال ان يكون مدرك الفقهاء هي الروايات فقط كما وانه لا يبعد القطع بذلك لمن تتبع طريقة استدلالاتهم .

وربما اشكل على الرواية باشكال اخر وهو ان ظاهر قوله عليه السلام: يطهر بعضه بعضاً ان الاعتصام يكون لماء النهر بنفسه لا بالمادة، وحيث ان الملامدة له بحكم المحققين يتعين حمل الرواية على النهر المشتمل على الكر وتكون اجنبية عما نحن فيه .

وفيه ان اعتصام ماء النهر بعضه ببعضه مطلق يشمل صورتى القلة والكثرة و ان كان في الاولى تستند العصمة الى وجود المادة فقط و في الثانية تستند الى كل من الكثرة و المادة لكنهما من قبيل توارد مقتضيين على معمول واحد فكل واحد منهما مقتض في نفسه .

والحاصل: ان تطهير بعضه لبعض تارة لاتصاله بالمادة، واخرى لكونه في نفسه كثيراً وان كان له جهة اخرى ايضاً، و هو الاتصال بالمادة.

الخامس: ما تقدم من المروي، عن امير المؤمنين (ع)، فان اطلاقه يشمل حتى الجارى القليل.

وقد يؤيد المطلب بالروايات الواردة في البول في الماء الجارى كرواية سماعة، قال: سئلته عن الماء الجارى يبال فيه، قال: لا بأس به وكذلك بما عن نواذر الراوندى، عن علي عليه السلام، الماء الجارى لم ينجسه شىء و عن فقه الرضى: كل ماء جار لا ينجسه شىء، ومثله ايضاً قوله ماء الحمام سبيله سبيل الجارى اذا كان له مادة.

ثم انه ربما قيل في تأييد مذهب العلامة (ره) من انفعال الماء القليل بانه يعارض هذه الادلة بعموم دليل انفعال الماء القليل المستفاد من مفهوم قوله عليه السلام: اذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شىء، والنسبة بين الطائفتين

عموم من وجه فمورد الافتراق من طرف ادلة الماء الجارى هو الجارى الكثير
و من طرف دليل الانفعال هو القليل غير الجارى، و يتعارضان فى الجارى
القليل، و حينئذ كان المرجع عموم ما دل على انفعال الاشياء بالملاقاة .

و قد اورد على هذا الاستدلال بايرادين متقابلين :

الاول: ترجيح شمول ادلة الجارى له دون المفهوم لان تعليق الحكم على
وصف الجريان مشعربالعلية، و مثل هذا الظهور المعلل اقوى الظهورات، فيقدم
على ظهور المفهوم المستفاد من الجملة الشرطية .

بل ربما قيل: بان شمول دليل الجارى للقليل منه بالمنطوق و شمول دليل

الانفعال له بالمفهوم، فيقدم دلالة المنطوق لاقوائته .

الثانى: ترجيح المفهوم بان تخصيص المفهوم بماعدا الجارى مستلزم
لتخصيص المنطوق بماعدا الجارى ايضاً لان الموضوع فى المنطوق و المفهوم
واحد، فلا يعقل شمول المنطوق للكثير الجارى و عدم شمول المفهوم للقليل الجارى
و حينئذ يدور الامر بين تخصيص ادلة الجارى بالجارى الكثير، فيلزم خروج فرد
نادر و هو الجارى القليل و بين تخصيص المفهوم و المنطوق بالماء الراكد، فيلزم
خروج افراد كثيرة. اذا الماء الجارى من اكثر افراد قوله (ع): اذا كان الماء قدر
كرلم ينجسه شىء .

و بهذا ظهر انه لا يدور الامر بين خروج القليل من الجارى. اما من ادلة الجارى،
و اما من المفهوم، فلا يتفاوت الحال بين الخروجين لتساوى الافراد الخارجة
على كل حال .

هذا ولكن لا يخفى اقوائية القول الاول: و هو خروج الجارى القليل عن تحت

المفهوم، و كونه محكوماً بحكم الجارى الكثير فى عدم الانفعال لامور :

الاول: ما تقدم من انه ظهور معلل و المعلل اقوى من غيره .

الثانى: لزوم لغوية ادلة الجارى اذ كثيره داخل فى منطوق اذا كان الماء

قدر كر لم ينجسه شيء، وقليله داخل في مفهومه، بل قد يقال: بانصراف ادلة عصمة الكرع عن الماء الجارى، اذ ظاهر اذا كان الماء الخ الماء الراكد، كما وانه منصرف عن مثل المطر والبحر والبئر، ولذا تريمهم بعنوانون الجارى فى مقابل الراكد فانه لو كان من افراده كان من قبيل ذكر الخاص فى عرض العام وهذا وان كان ضعيفاً، الا انه موجب لتقدم ظهور ادلة الجارى على هذا الظهور .

ان قلت: ظهور شمول ادلة الجارى للقليل منه ايضاً موهون لندرة الجارى القليل .

قلت: ليس الجارى القليل نادراً، ولذا قال الفقيه الهمداني دعوى ندره ما لا يبلغ مع ما فى المادة كراً ممنوعة على مدعيها، كما لا يخفى وجهه على من شاهد منابع المياه .

الثالث: ان ذيل صحيحه ابن زريع وهو قوله (ع): «لان له مادة» يدل على خصوصية المادة فى الاعتصام . اللهم الا ان يقال: بانه تنبيه على وجه الحكم بالعصمة، وانه لاشتمال الماء حينئذ على مقدار الكرف تأمل .

هذا مع ان ما ذكر فى وجه تقديم المفهوم على ادلة الجارى محل نظر، لان الخروج من المفهوم ان كان بذاته، بان لم يشمل المفهوم هذا الفرد كان الخروج عن المنطوق لازماً .

واما اذا كان بالتخصيص فليس كذلك، الا ترى انه لو قال المولى: اكرم العلماء ان جاثوك، المفهوم منه عدم وجوب الاكرام عند عدم المجيبى ع. ثم قال: اكرم زيداً العالم فى هذا اليوم، لم يلزم خروجه عن حكم المفهوم خروجه عن المنطوق حتى انه لو لم يكرمه عند مجيئه عدعاصياً ولم يقبل عذره، بان خروجه عن المفهوم اوجب خروجه عن حكم المنطوق .

هذا كله مضافاً الى انه لو سلم التكافؤ، فالمرجع عموم النبوى المتضمن لعدم نجاسة الماء الا بالتغيير وهو حجة سنداً لما عرفت من عمل الامة بمذلوله

سواء كان، بالفوران او بنحو الرش .

وادعاء جماعة تواتره، فتضعيف بعض المتقدمين والمعاصرين له مما لا وجه له اصلاً، ومعه لا مجال للرجوع الى العمومات السدالة على انفعال الاشياء بالملاقاة .

ان قلت: ان هذا الماء الجارى القليل اذا خرج جميعه عن المادة، ووقف فى مكان، فاللازم القول بالنجاسة حين الملاقاة للنجس، وعليه فإى فرق بين خروجه عن المادة وبين كون بعضه فيها حتى تحكمون بطهارة الثانى دون الاول ؟

قلت: الفارق النص، كما تقولون بمثل ذلك فى المطر، والافلوا اعتمد على هذه التنظيرات لزوم اطراح كثير من النصوص، وكيف كان فالاقوى هو القول بعدم احتياج الجارى فى العصمة الى كونه بقدر الكر، وهذا كله على تقدير القول بانفعال الماء القليل بالملاقاة . واما على القول بالعدم فلا مجال للكلام اصلاً.

ومما يتفرع على عدم اشتراط الكرية فى الجارى انه لو تغير بعضه ثم ازيل التغير من قبل نفسه كفى فى الحكم بالطهارة . واما مسألة الامتزاج وعدمه فعلى اختلاف المباني .

ثم ان عدم نجاسة الجارى بالملاقاة لا يفرق فيه اقسام الجارى (سواء كان يخرج (بالفوران او بنحو الرش) لصدق الجارى على الصورتين .

نعم قد يستشكل فى صدق الجارى على نحو التزير المطيف بمدينة كربلاء المقدسة، فان الماء وان كان يخرج من الارض ويجرى لكنه لا يصدق عليه عرفاً انه ماء جارٍ، كما وان المياه التابعة من الارض بواسطة كثرة ورود مياه الاستعمالات عليها كخروج الماء من بعض السرايب، فى النجف الاشرف المترشح من الانابيب او من كثرة استعمال الماء، لا يصدق عليه الجارى وان كان خروجه دائماً، ولو شك فى انه بهذا النحوام بذاك، فالاصل عدم كونه جارياً، فلا يترتب عليه اثر الجارى

ومثله، كل نابع وان كان واقفاً .

مسئلة : ١- الجارى على الارض من غير مادة نابعة او راشحة اذالم يكن كرا،
ينجس بالملاقاة، نعم اذا كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس اعلاه بملاقاة
الاسفل للنجاسة .

ولا يعارض هذا الاصل باصالة عدم كونه من الاستعمالات لانه لا اثر لهذا
الاصل فتأمل .

ثم ان الرشع لو كان قليلاً جداً، كما لو خرج في كل يوم مقدار مثقال مثلاً
فلا يظهر عدم جريان حكم الجارى لعدم صدقه عليه عرفاً .

(ومثله) اى مثل الجارى فى الحكم بعدم النجاسة بالملاقاة (كل نابع وان
كان واقفاً) كالتريز الذى ينبع فى سراديب الاراضى المرطوبة، لعموم الادلة الدالة
على عاصمية كل ذى مادة كصحيحة ابن بزيع وغيرها .

وبهذا يظهر ان ما ذكره بعض المعاصرين من الاحتياط فى جريان حكم
الراكد عليه الا ان يصير جارياً ولو بالعلاج مما لا وجه له، وبه ايضاً يسقط ما عن
والد صاحب الحدائق (ره) من عدم تطهير الابار التى فى بعض البلدان بالنزح بل
بالقاء كر عليها لان ماؤها يخرج رشحاً .

(مسئلة : ١- الجارى على الارض من غير مادة نابعة او راشحة اذالم يكن كرا)
كالماء الجارى من الابريق (ينجس بالملاقاة) بناء على انفعال القليل بالملاقاة،
لعدم صدق الجارى فى لسان الادلة عليه، فان كلمة الجارى وان كانت لغة تصدق على
كل ماء جار الا ان المقطوع به عدم ارادة معناه اللغوى من تلك الادلة، ولما دلت
حتى يكون داخلاً فى عموم التعليل .

(نعم اذا كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس اعلاه بملاقاة الاسفل
للنجاسة) بشرط ان يكون العلو تسيمياً او تسريحياً يشبهه دون ما كان انحدارياً لا يدفع
للماء، وقد تقدم فى المسئلة الاولى من الفصل السابق عدم الخصوصية للعلو بل

مسئلة: ٢- اذا شك في ان له مادة ام لا وكان قليلا، ينجس بالملاقاة .

المناظ هو الدفع بل قد تقدم انه لو كان في القربة ثقبة يخرج الماء منها لم ينجس ما في القربة وفاقاً للفقهاء الهمداني (ره) فراجع والله العالم .

(مسئلة: ٢- اذا شك في ان له مادة ام لا وكان) القدر الظاهر من الماء (قليلا) دون الكر (ينجس بالملاقاة) وذلك لان الموضوع للنجاسة امر مركب من امر وجودي، وهو الاقلية من مقدار الكروا امر عديم وهو عدم الاتصال بالمادة. والامر الوجودي محرز بالوجدان والعدمي يحرز باصل عدم المادة، فاذا تحقق الموضوع، ولو بمعونة الاصل يثبت الحكم وهو الانفعال .

ولكن لا يخفى ان هذا انما يكون فيما كان الشك في المادة المقارنة بان يشك في ان هذا الماء حال وجوده هل وجد مع الماء ام بدونها- كما هو محتمل المراد من العبارة - واما لو كان الشك في المادة المتقدمة، بان علم ان هذا الماء كان مع المادة: ثم شك في انه هل بقيت المادة ام لا، فلا كلام في استصحاب المادة والحكم بعدم الانفعال، كما انه لو كان الشك في المادة المتأخرة. بان علم ان هذا الماء كان بلا مادة. ثم شك في انه التحق به المادة ام لا. فلا اشكال في استصحاب عدم المادة والحكم بالانفعال .

ثم انه قد اختلف في جريان استصحاب العدم الازلي في الصورة الاولى . فذهب جماعة الى منعه بدعوى عدم تمامية اركان الاستصحاب فيه لتغاير العدم المتقين مع العدم المشكوك فيه اذ العدم السابق على وجود هذا الماء القليل من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع، وهذا العدم الفعلي عدم لعدم المتقضى . اول وجود المانع فهو من قبيل ان يستصحب عدم اليد في الحجرة قبله جيبه زيد لعدمها بعد مجيئه حتى يثبت كسوف زيد بلا يد، اذ عدم المادة ازلا لاثبات كون هذا الماء بلا مادة فعلا استصحاب لعدم المحمولي لاثبات العدم النعتي وهو غير جار .

وذهب آخرون الى جريانه لان العدم فى الازل هو بعينه العدم الثانى وانما يختلف وجود القليل وعدمه، فلولم يكن هناك مثلاً ماء فى الحوض اصلاً، ثم وجد الماء بقدر نصف الحوض، فعدم الماء بقدر النصف الثانى له عدم واحد من الازل الى الحال، وانما كان الاختلاف بالنسبة الى تقارن هذا العدم لنصف الحوض من الماء ثانياً وعدم تقارنه اولاً .

وبهذا ظهر اندفاع ماجعل فى المستمسك جواباً للاشكال، بان هذا الاختلاف لا يستوجب اختلافاً ذاتياً، وانما يستوجب اختلافاً منشأً أو علة وذلك لا يمنع من اجراء الاستصحاب، ولا يوجب التعدد عرفاً، كما يظهر من ملاحظة النظائر، فانه يجوز استصحاب ترك الاكل والشرب للصائم بعد الغروب مع ان الترك الى الغروب كان بداعى الامر الشرعى وهو منتف بعد الغروب والترك بعده لا بد ان يكون بداع آخر، انتهى .

وكيف كان فقد قررر الاشكال على جريان استصحاب العدم الازلى بامور يرجع جميعه الى امر واحد .

الاول: انه من جهة تبديل الموضوع اذ الموضوع فى الاول هو العدم المحمولى يعنى ان العدم لعدم الموضوع، وفى الثانى العدم النعتى، اذ العدم بعد وجود الموضوع نعت له .

الثانى: انه من جهة تغاير القضية المتيقنة والقضية المشكوكه، اذ المتيقن هو عدم المادة المستندة الى عدم الموضوع، والمشكوك هو عدم المادة بعد تحقق الموضوع فالعدم حينئذ مستند الى عدم المقتضى او وجود المانع .

الثالث: ان العدم قبل وجود الماء، من قبيل السلب، والعدم بعد وجوده من قبيل عدم الملكة، ومن المعلوم تغاير العدم فى السلب للعدم فى عدم الملكة .

الرابع: ان الاصل مثبت اذا جازء اصل العدم الازلي لاثبات الاتصاف الذي هو عدم نعتي موجب لاثبات الاتصاف، والاصل المثبت غير جار .

والجواب: ان العام اذا خصص بعنوان، كما لو قال: اكرم العلماء الافساقهم كان الموضوع لوجوب الاكرام هو السالبة المحصلة فهو في قوة ان يقال: اكرم عالماً ليس بفاسق لانه موجبة معدولة، حتى يكون في قوة اكرم عالماً متصفاً بانه غير فاسق حتى يكون استصحاب عدم الفسق مثبتاً، بالنسبة الى الاتصاف .

والحاصل: ان الموضوع مركب من امر وجودي هو العالمية، ومن امر عدمي هو عدم الفسق، والاول محرز بالوجدان، والثاني يحرز باصالة العدم الازلي، وليس مقيداً من ثلاثة امور: الموضوع، والمحمول، والاتصاف حتى يكون الاصل مثبتاً بالنسبة الى الاتصاف .

ففي المقام عموم ادلة الانفعال مخصص بذى المادة، فاذا شك في مقام ان الماء ذو مادة ام لاجرى اصل عدم المادة ازلا وهو بضميمة احراز الماء ينتج المطلوب، هذا وتمام الكلام في الاصول .

نعم استشكل جماعة من المعاصرين في استصحاب العدم الازلي في مثل هذه الموارد بعدم شمول ادلته له للانصراف عن مثله وان كان بمقتضى الصناعة العلمية لامانع منه .

ومثل هذا الكلام بجميع خصوصياته جار في الشك في القرشية واللاقرشية. نعم ربما يقال هناك بوجود الدليل الاجتهادي وهو بناء العقلاء على الحكم بعدم الانتساب في مشكوك النسبة الى قبيلة ونحوها، فلو قال: اكرم بني تميم ثم شك في ان زيداً هل هو تميمي ام لا؟ لم يتوقف العقلاء في عدم لزوم اكرامه، وباقي الكلام في محله .

ثم انه استدل للنجاسة في محل الكلام بامور اخر:

مسئلة: ٣- يعتبر في عدم تنجس الجارى بالملاقاة اتصاله بالمادة، فلو كانت المادة من فوق ترشح وتتقاطر، فان كان دون الكرينجيس .

منها: قاعدة المقتضى والمانع، فان المانع بنفسه مقتضى للانفعال بالملاقاة والمانع احد شيئين الكرية والمادة، فاذا احرز المقتضى وقطع بعدم احدى المانعين وشك في الاخر كان اللازم الحكم باصالة عدمه . وفيه ما عرفت من ان وجود المقتضى لا يكفى في الحكم بالمقتضى عقلا، فان اللازم احراز عدم المانع ايضاً، ولا دليل لهذه القاعدة شرعاً . ومنها: ما تقدم عن الميرزا النائيني (ره) في المسئلة الخامسة، والجواب الجواب .

و منها: ما في فقه الصادق من جريان استصحاب العدم النعتي، اذ هذا المانع ان لم يكن نابعاً عن مادة، فلا كلام و ان كان نابعاً عنها، فقبل خروجه عن منبعه، لم يكن ماء له المادة، بل كان مادة فاللان يشك في ثبوت هذا العنوان له فيستصحب عدمه .

وفيه اولاً: انه ان لم يكن نابعاً عن مادة، ولكن تقارن وجوده لوجود المادة كما لو امطر على الارض فيه، ضه دخل في جوفها فصار مادة وبعضه وقف خارجه متصل بالماء الداخلى كان هذا الماء غير نابع عن المادة و مع ذلك لم يكن متصفاً بعدم المادة .

و ثانياً: انه لو كان نابعاً فقبل خروجه و ان لم يكن ماء له المادة لكن ذلك لعدم المادة، اذ الماء المخفى تحت الارض بجميعه بدون اتصال ماء ظاهره لا تسمى مادة، فتأمل .

(مسئلة: ٣- يعتبر في عدم تنجس الجارى بالملاقاة اتصاله بالمادة) اذ هو المنصرف من ادلة الجارى (فلو كانت المادة من فوق ترشح وتتقاطر، فان كان دون الكرينجيس) نعم قد يتردد في بعض الصور كما لو انصب الجارى من مسافة مرتفعة،

نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس .

ولكن كان بمقدار شعرة، ثم يجرى على الارض، فانه يشك في صدق الجارى على ما يجرى منه فوق الارض، اذا كان دون الكر كما انه لا يعد صدق الجارى على ما كان يخرج من الجبل دفعات، ولكن كان جارياً على وجه الارض كنهركبير، اذ انصراف ادلة الجارى انما كان بمعونة العرف والعرف لا يرى انصرفاً في هذه الصورة، بل لوقيل له انه غير جارٍ وعلل بانقطاع المادة، اناً فأناً لم يره قريباً من الصواب وان نوقض بماء الناعور لصدق الجارى عليه لغة مع القطع بعدم ترتب حكم الجارى عليه شرعاً .

قلنا: بان الجارى لفظ لغوي، فما علم بانصراف اللفظ في الادلة الشرعية عنه كالماء الجارى من الابريق والناعور وشبههما . نقول بخروجه عن الحكم و ما لم يعلم خروجه ولو للشك في الانصراف كان اللازم التمسك بالعام، لانه من الشبهة المفهومية، فتأمل .

ثم انه لا يكفي صرف الاتصال بالمادة، بل اللازم الاتصال، مع الدفع من المادة فلو نصب ناعور على ماء جارٍ، وكان كل واحد من ظروفه مثقوباً بحيث ينصب من كل واحد الماء، ويتصل بالجارى، ثم يتصل طرفه الاخر بالساقية لم يكن ما في الساقية جارياً .

ثم انه لا يشترط ان يكون الجريان بطبعه، فلو نصب مضخة على شاطئ النهر المرتفع فجرت الماء الى الفوق واجرته في نهر كان للفوق قاذبي حكم الجارى، نعم يشترط الاتصال ظاهراً بان لا يكون جرها للماء دفعات مع تداخل السكنات في الوسط وان كانت السكنات قليلة جداً .

(نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس) لاعتصامه، وهل يمكن التطهير به ان صدق الغسل، كما لو الصقت اليد النجسة بمحل الرشح ام لا . فيه تردد من صدق الغسل بمجرد جريان الماء ولو كان في غاية القلة، كما هو كذلك في الوضوء،

مسئلة: ٤- يعتبر فى المادة الدوام .

فانه يكفى ولو مثل التدهين مع كون الامر بالغسل فيه . ومن احتمال الانصراف عن مثله .

(مسئلة: ٤- يعتبر فى المادة الدوام) كما عن الشهيد فى الدروس ، حيث قال : ولا يشترط فيه اى فى الجارى الكرية ، نعم يشترط دوام الذبح ، انتهى . وقد احتملوا فى العبارة احتمالات اربع :

الاول : ان يكون احترازاً عن العيون التى لا يتصل بعبها لضعف الاستعداد فيه ، فتنبع آنا وتقف آناً كما عن المحقق الكركى احتمالاً .

الثانى : ان يكون احترازاً عن العيون التى يقف بعبها السد المادة ، وسيأتى التعرض له فى مسئلة (٥) .

الثالث : ان يكون احترازاً عن العيون التى يقف بعبها لوصول الماء الى حد مساوى لسطح التبع ، فاذا نقص من الماء شىء نبعت حينئذ .

الرابع : ان يكون احترازاً عن العيون التى لا تدوم فى فصول السنة بل يخرج منها الماء فى زمان دون زمان وفصل دون فصل ، وسيأتى التعرض له فى مسئلة (٧) .

اقول : والظاهر من تفريع المصنف (ره) قوله : فلو اجتمع الخ عدم ارادة اى قسم من هذه الاقسام الاربعة ، بل مراده التمد الذى تعرض له صاحب الجواهر ، والشيوخ وغيرهما .

مضافاً الى عدم تسمية بعض هذه الاقسام بالجارى : ان العيون كما هو المتيقن لدى التامل ، انما تتكون من مياه الامطار وشبهها ، فيدخل الماء فى فجوات تحت الارض ، او سطح الجبل ثم يجرى الماء منها الى اماكن منخفضة عن سطح الماء المجتمع او متساوية ، فلو كان الماء فى فجوة مخفية وكان بينها وبين فجوة اخرى ظاهرة متساوية القرار لها ثقبه وشبهها جرى الماء منها اليها ، ووقف حيث يتساوى سطحاهما

فلو اجتمع الماء من المطر او غيره تحت الارض ويترشح اذا حفرت ليلحقه حكم الجارى.

وكلما اخذ الماء جاء ماء اخر مكانه للزوم تساوى السطحين فقد يكون الطريق بين الفجوتين ضيقاً، ولايجرى الماء بسرعة بل يحتاج الى زمان طويل او قصير، وقد يكون بالعكس، فيجرى الماء بمجرد اخذ الماء. ويدل على ما ذكرنا غييض العيون والانهيار، فيما اذا انعدمت الامطار. نعم قد تكون الفجوة المخفية كبيرة بحيث يكفى الماء الكائن فيه لسنوات فاذا امطرت عليها سنة كفت لسنوات.

اذا تههد ما ذكرنا ظهر انه ينبغي ان يقسم هكذا.

الاول: ان يكون الطريق ضيقاً لايجرى الماء الا ببطوء.

الثانى: ان يكون واسعاً يجرى الماء بسرعة.

الثالث: ان يكون عدم نبع الماء لسداد المنفذ.

الرابع: ان تكون العين لا تجرى فى جميع الفصول.

واما احكام هذه الاقسام فلاشبهة فى عدم لحوق القسم الثالث حكم الجارى بل يلحقه احكام الراكذ لعدم اتصاله بالمادة كما لا اشكال فى لحوق بقية الاقسام حكم الجارى وان كانت اقل من الكر، لانها جار ولها مادة.

نعم لو انكشفت الفجوة بحيث لم يصدق عليها بعد الا الماء الراكذ لم يلحقه حكم الجارى وذى المادة، وبهذا ظهر الخلل فى كثير من الكلمات كما ان قول المصنف (ره) :

(فلو اجتمع الماء من المطر او غيره تحت الارض ويترشح اذا حفرت ليلحقه حكم الجارى) ان اراد به ما ذكرنا، ففيه اشكال، وان اراد به ما فى الجواهر من ان التمدد هو ما يتحقق تحت الرمل من ماء المطر، كما عن الاصمعى وغيره، الاقوى الحاقه بالمحققين مطلقا جرى او لم يجر للاستصحاب

مسئلة : ٥- لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد، فان ازيل الطين لحقه حكم الجارى، وان لم يخرج من المادة شىء، فاللازم مجرد الاتصال .

مع الظن او القطع بعدم شمول ذى المادة له، انتهى .
فهو وان كان وجيهاً بالنسبة الى بعض افراده كما لو كانت قطعة صغيرة من الصخر تحت الرمل فى الصحراء، فلما نزل المطر وقف على تلك الصخرة بحيث لو حفرت ظهر ذلك الماء، الا انه على اطلاقه ممنوع لصدق ذى المادة والجارى على كثير من افراده، كما استثناه فى الجواهر، بقوله : اللهم الا ان يفرض كونه على وجه يصدق ذو المادة عليه، انتهى .

واما الوشك فى انه ذو المادة ام لا، فالحكم كما تقدم . ولذا انظيل الكلام بذكر ما ذكره من العصمة وعدمها فى المقام .

نعم لو كان بمقدار الكرو كان متصلاً ويصدق عليه انه ماء - لا مجرد الندادة التى تجتمع فى المحل المنخفض - لحقه حكم الكر، وفى تعليقه السيد الوالد بل يلحقه فى عدم التنجس مع كون مادته كراً ولو بالاستصحاب، انتهى .
والمراد به استصحاب كرية ماء المطر، فان ماء المطر حال النزول كان كراً، ثم يشك فى الكرية، فالاصل البقاء .

مسئلة : ٥- لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد) لما تقدم من اشتراط الاتصال بالمادة فى العصمة، ومثله ما لو صار الطين مانعاً من الاتصال وان لم يمنع من النبع .

(فان ازيل الطين لحقه حكم الجارى) بمجرد الاتصال (وان لم يخرج من المادة شىء) لتساوى سطحى ما فى المنبع والماء الخارج (فاللازم مجرد الاتصال) ولا يخفى انه كلما لم يكن الماء سائلاً لم يحكم عليه باحكام الجارى الخاصة به، وانما الاتصال بالمادة مفيد لترتب احكام ذى المادة . وهذا هو مراد المصنف (ره)

مسئلة: ٦- الراكد المتصل بالجارى كالجارى . ، فالحوض المتصل بالنهر ، بساقية ، يلحقه حكمه ، وكذا اطراف النهر .

بقرينة اشتراطه فى صدق الجارى التبع والسيلان .

(مسئلة: ٦- الراكد المتصل بالجارى كالجارى) فلو اتصل الحوض بساقية ولو طويلة بالنهر كان محكوماً بحكم النهر ولو كان ماء الحوض اقل من الكر ، والظاهر بقرينة ذكر هذه الفروع فى فصل الماء الجارى . كون المراد من انه كالجارى المشابهة فى عدم الانفعال لاترتب سائر احكام الجارى الخاصة به . لو فرض له احكام خاصة - عليه ، نعم يترتب على مثل هذه المياه احكام ذى المادة ولهذا يحكم بعدم تنجيسه وطهره بزوال التغير مع الامتزاج او بدونه على الاختلاف .

ثم لا يخفى ان الاتصال له اقسام ، فاللازم صدقه عرفاً . فلو كان متصلاً بمقدار شعرة من الماء لم يكن له الحكم المذكور لانصراف ذى المادة عن مثله عرفاً ، وكذا لو كان الاتصال بما لا يصدق عليه ذوا المادة لجهة اخرى كما لو كان الراكد اعلى من الجارى وثقب ولو ثقبه عريضة فكان ينزل الماء من الراكد فى الجارى فانه ليس محكوماً باحكام ذى المادة ، نعم فى العكس بان كان الجارى اعلى يصدق ذوا المادة قطعاً ، فالمناطق فى نظر العرف ليس تساوى السطحين بل المناطق التقوى ، ولو كان الجارى اسفل قراراً ، ولكن كان له دفع كالنفوارة ، كما فى كثير من الابار الارتوازية المعمولة فى هذه الازمنة . وقد تقدم ويأتى فى مسئلة الماء الراكد الاشارة الى ما ذكرنا .

. وكيف كان (فالحوض المتصل بالنهر) بذاك الاتصال المعتبر فى صدق ذى المادة عرفاً كما لو كان (بساقية) متعارفة (يلحقه حكمه) فى عدم الانفعال وشبهه (وكذا اطراف النهر) اى الحفر البعيدة عن النهر ، ولكن لها اتصال بالنهر كما هو الغالب فيما يعلو الماء زماناً ثم ينخفض او المراد حواشى

وان كان مائها واقفا .

مسئلة :٧- العيون التى تتبع فى الشتاء مثلا وتنقطع فى الصيف يلحقها الحكم فى زمان نبعها .

مسئلة :٨- اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الاخر ، فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة وان كان ، قليلا .

النهر (وان كان مائها واقفا) كما هو الغالب فى النهر عند الميل والانحراف . ولا يخفى ان لفظة الواو زائدة ، اذ ليس للملحق بالنهر فردان : احدهما الاطراف الجارية ، والثانى : الاطراف الواقعة حتى يعطف بالواو بنحو عطف الاضعف على الاقوى التقديرى ، اذ الطرف الجارى ليس ملحقا ، بل من المالحق به .

مسئلة :٧- العيون التى تتبع فى الشتاء مثلا وتنقطع فى الصيف يلحقها الحكم المرتب على الجارى (فى زمان نبعها) وقد تقدمت الاشارة الى تفصيل ذلك فى المسئلة الرابعة .

نعم قد يشك فى بعض المواضع ، كما لو كان الماء يبيع فى ساعة من كل سنة ، ثم ينقطع الى السنة الاتية ، ولا يبلغ الماء النابع ، قدر الكبر ، فهل يلحقه حكم الجارى المختص به ، او حكم ذى المادة مطلقا ، فيه تردد لاحتمال الانصراف العرفى لادلة الجارى وذى المادة عن مثل هذا المورد .

وقد اشكل السوالدى التعليقة على جريان الحكم فى اواخر النبع وذلك لقلة المادة .

اقول : بناء على عدم اشتراط الكرية فى الجارى يكون حال اواخر النبع حال اوائله .

مسئلة :٨- اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الاخر ، فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة وان كان (هو مع ما فى المادة (قليلا) لما تقدم من عدم اعتبار الكرية

والطرف الاخر حكمه حكم الراكدان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير .

في الجارى ، بل يجرى عليه سائر احكام الجارى .

(والطرف الاخر حكمه حكم الراكدان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير)

وفي المقام امران :

الاول : هل انه يخرج الطرف الاخر عن صدق الجارى ، ام لا يخرج سواء كان قليلا ام كثيراً وفائدة النزاع في الكثير جريان احكام الجارى الخاصة به ؟ فنقول : قديقال بعدم صدق الجارى عليه ويكون حاله كحال الماء الجارى لو حيل بينه وبين المادة بحائط ، فكما انه لا يصدق عليه الجارى كذلك في المقام وذلك لان الشرط في الاتصال بالمادة وهذا غير متصل ولا يفرق في عدم الاتصال بين الماء النجس المانع عن التقوى وبين الحائط ، ولكن فيه الفرق عرفاً قطعاً بين الحائط وماء النجس ، فانه لو فصل مقدار ذراع من الماء الجائف بالميتة بقدر تمام عرض النهر وعمقه في وسط الدجلة وكان الماء الباقي على حاله من الجريان ونحوه لم يشك احد من العرف في صدق الجارى عليه ، حتى انه لو الفت نظره الى هذا الفصل لراه سفسطة في مقابل الحس ، بل وكذا لو انفصل بمثل نفس العذرة والبول ، ولكن بقى الجريان وتمام الخصوصيات على حالها .

هذا مضافاً الى ان الاتصال بالمادة ، انما كان شرطها للانصراف ، عن غير المتصل ولا انصراف في الاول قطعاً ، وفي الثاني ظاهراً ، و لو شك في الثاني كان التمسك بالعام للشك في المفهوم محكماً ، وهذا بخلاف ما لو انفصل بحائط فانه يمد الماء الباقي راكداً غير جار ولو كان له جريان فعلا لرؤية العرف جريانه كجريان ماء الابريق ولذا كانوا يسمون الدجلة الواقعة في سامراء حيث قطعوها عن المادة للقطرة الجديدة بالماء الميت .

وكيف كان : فالظاهر بل المقطوع به في صورة فصل التغير بين المادة و

الماء ، صدق الجارى على البقية لو كان على حاله السابق .

نعم قد يشك او يقطع بخلافه كما لو كان الجارى منتهياً الى اخر ساقية كسواقي البساتين، ثم وقع مقدار كثير من الدم قريب الاواخر بحيث لم يبق الدم وبين اخر الساقية الامقدار ظرف من الماء، فانه لا يصدق عليه عرفاً ذوالمادة و الجارى ونحوهما، والفارق هو العرف، وان كان في نظر الدقة هو والجارى الكثير سيان، والعرف هو المعيار في مثل هذه المقامات، بمعنى ان انطباق الظواهر على المصاديق بنظر العرف.

الثاني: في ان الماء المقطوع بالنجس هل هو كالراكذ فيعتصم ان كان كراً و يتفعل ان كان قليلا ام يبقى على الاعتصام وان كان قليلا احتمالا، و يتضح الحكم بتنقيح ان المتصم من موارد التمسك بقاعدة الاعتصام او قاعدة الانفعال او الاستصحاب. او قاعدة الطهارة.

فنعول: اذا بقي صدق الجارى عرفاً، فالاقوى كون المرجع هو ادلة الاعتصام اذ لا مانع منه حينئذ مع عمومه لمانحن فيه، بل ومع الشك في الانصراف ايضاً يلزم التمسك به، وما ذكره في المستمسك بقوله، واحتمال طهارته عملاً باطلاق مادل على اعتصام المتصل بالمادة يندفع بانصراف الاطلاق الى صورة اتصال الاثر لابنحويكون منفصلاً كالظفرة، فان ذلك خلاف المرتكز العرفي المتزل عليه القليل، انتهى.

فيه اولا ان العرف لا يكاد يشك في صدق الجارى على البقية اذا توسط التغير بالريح وشبهه، بل لو قيل له ان هذا فاصل عده دقة عقلية بعيدة عن ظاهر الادلة.

وثانياً: ان اطلاقات الجارى والنهر ونحوهما غير معلل بكونه ذا مادة فاللازم الاخذ بما يفهم العرف من الجارى والنهر وشبههما، سواء كان متصلاً بالمادة اتصالاً اثيرياً ام لا، ولذا لو اتصلت الحفرة في طرف النهرية بساقية طويلة لم نشك في عصمتها مع ان الاتصال الاثري غير محرز، ولذا لا تغيرت لم يزل تغيرها

والا، فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ماعده بالمادة .

الايزمان طويل بجهة هبوب الرياح ونحوه .

والحاصل : ان المرجع هو العرف وما ذكرنا سابقاً من ان المناط هو التقوى لا يراد به التقوى الاثرى بل التقوى العرفى المستفاد من ادلة العصمة، ولذا يحكمون بطهارة الغدران المتصل بعضها ببعض بساقية مع عدم التقوى الاثرى يظهر انه لامجال لقاعدة الانفعال ولالقاعدة الطهارة والاستصحاب اصلاً الدليل الاجتهادى فى المقام .

نعم لو شك بنحو الشبهة المصدقية لم يمكن التمسك بالعام والخاص الى الاستصحاب، لو كان له حالة سابقة والا كان المرجع قاعدة التمسك بالله والله تعالى العالم .

(والا) يتغير تمام القطر بحيث بقى الماء المتغير متصل باتصال عرفى لا كمثل الشعرة على ما تقدم (فالمتنجس هو لاتصال ماعده بالمادة) مع صدق الجارى عليه، ثم هل يجرى فى البئر كما لو تغيرت تحت البئر ولم يتغير فوقه مع عدم الفوقانى بالعروق النابعة، ام لا، فيه تردد وان كان بعض اوعدها .

فصل

الراكد بلامادة ، ان كان دون الكبر ينسجس بالملاقاة من غير فرق بين
الراكدات .

في الماء الراكد (الراكد بلامادة) ارضية او سمائية (ان كان دون
الملاقاة من غير فرق بين النجاسات) وقد نقل الاجماع عليه عن المرتضى
والشيخ في الخلاف وابن زهرة في الغنية والعلامة في المختلف
مستثنياً بعضهم ابن ابي عقل وقال في الجواهر: وللاجماع محصلاً
آ، وعن صاحب المعالم والعلامة المجلسي (ره) والمحقق
بذلك متواتره، وعن الرياض جمع منها بعض الاصحاب

الطباطبائي (ره) في اثناء تدريسه في الوافي انها تزيد على
العلماء من هذا الجانب ومن جانب عدم الانفعال كلمات
مهور بل كاديكون اجماعاً، بل ادعى عليه في الخلاف

(ه) القول بعدم النجاسة الا بالتغير واختار

قال الفيض ويظهر من كلام شيخنا

بعض الصور قال رحمه الله :

فقدرتان ضرب بيده في

في الدين من

حرج»، وكذلك الجنب اذا انتهى الى الماء القليل في الطريق ولم يكن معه اناء يغرف به ويدها قدزرتان يفعل مثل ذلك، قال في مفتاح الكرامة وقد وافق ابا على الحسن بن ابى عقيل العماني المعروف باسمه وكنيته ولقبه، الفاضل والكاشاني وتبعهما على ذلك الشيخ الفتونى والسيد عبد الله الشوشترى، انتهى .

الشيخ الفتونى هو من مشايخ بحر العلوم والمولى مهدي النراقي والميرزا ابى القاسم القمى، انتهى .

ثم اخذ الفيض فى مدحه ومدح السيد الشوشترى الى ان قال: ومدن وافق العماني فى ذلك القول السيد الجليل الحسيب والفاضل النقيب امير معزالدين محمداً الصدر الاصفهاني، انتهى .

ونقل عن القاضى نور الله (ره) ان الصدر كتب رسالة فى ترويج مذهب ابن ابى عقيل ورد فيه الاعتراضات التى اوردها العلامة (ره) على ادلة ابن ابى عقيل فى كتاب المختلف وغيره واقام ادلة اخرى على تقوية قول ابن ابى عقيل انتهى، كلام الفيض .

وممن وافق هولاء فى القول بعدم الانفعال من المعاصرين الشيخ الميرزا محمد الفيض القمى، فانه كتب رسالة فى عدم الانفعال سماه الفيض، وهى التى نقلنا عنه تلك الكلمات .

اقول: والاولى ذكر الاخبار من الطرفين مرتباً والنظر فى الجمع بينها، فان هذا هو المهم فى المقام، والافالاجماعات والشهرات غير حجة خصوصاً مع مخالفة هؤلاء الاعلام، واحتمال استنادها - لولا القطع - الى هذه الادلة النقلية . مضافاً الى النقض بالبشر، فقد وقع مثل هذه الكلمات والاجماعات على نجاستها .

قال الشيخ (ره) فى الطهارة ما لفظه، فانه ينجس ماء البئر كغيره بتغيره بالنجاسة

اجماعاً نصاً وفتوى وهل ينجس بالملاقة ولو كان كثيراً ، كما قال اكثر القدماء كالصدوقين و لمشايخ الثلاثة واتباعهم والحلى ، وابن سعيد والمحقق والفاضل فى بعض كتبه والشهيدى ، بل عن الامالى انه من دين الامامية وعن الانتصار والغنية وظاهر التهذيبين ومصريات المحقق الاجماع وفى السرائر نفى الخلاف فيه وفى شرح الجمل الاجماع ، وعن كاشف الرموز ان عليه فتوى الفقهاء من زمن النبى (ص) الى يومنا هذا وفى الروضة كاد يكون اجماعاً الخ .

وقال الفقيه الهمداني (ره) فى مسألة تنجيس المتنجس ولو سبقنا بعض مشايخنا المتأخرين الى انكار اطلاق كون المتنجس منجساً لجزمت بذلك اذ ليست مخالفة للإصحاب فى هذه المسئلة باشكل من مخالفتهم فى مسئلة نجاسة البشر ، بل كانت مخالفتهم فى تلك المسئلة اشكل بمراتب لوضوح معروفية نجاسة البشر لدى المخالف والموافق من عصر الائمة عليهم السلام ومغروبيتها فى اذهان الرواة وغيرهم من العلماء ومقلديهم دائرة على السنهم وفى جميع كتبهم الفقهية حتى ارتكزت فى نفوس العوام على وجه لم يذهب اثرها الى الان ، ولذا كثيراً ما يستلون فى موارد ابتلائهم عن حكم بثرمات فيها فارة او دجاجة او غيرها زاعمين نجاستها بذلك ، مع ان القول بها على ما يظهر من بعض قد نسخ منسدين متطاولة ربما تزيد عن ثلثمائة سنة الخ .

اقول : وبعد هذا فلا تكال على مثل هذه الاجماع والشهوات وفهم العلماء والمركوزية فى اذهان المتشعبة بل اللازم هو النظر الى الدليل واتباع مقدار دلالته وان قارنت فيما نقلناه من الكلام فى نجاسة الماء القليل وفى نجاسة ماء البثريين الاجماع المتقوله لرأيت الاولى اقل من الثانية .

ومع ذلك فقد خالف فى الثانية مشهور المتأخرين ، وكيف كان ، فالروايات الواردة فى المقام التى استشهد بها الطرفان كثيرة جداً وان كان ما وصل منها الينا لا يبلغ العدد المنقول عن العلامة الطباطبائى (ره) وصاحب الرياض الا اننا نذكر

ما وجدناه مرتباً مع ذكر معارض كل بجنبه حتى لا يفوتنا النظر في الدلالة وامكان الجمع وعدمه الذي هو مقدم على سائر المرجحات .

فمن تلك الاخبار صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (ع) وقد سئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب وتغتسل فيه الجنب، قال: اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء .

ومنها: صحيحة اسمعيل بن جابر، قال: قلت لابي عبدالله (ع) الماء الذي لا ينجسه شيء، قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته .

ومنها: صحيحة عبدالله بن سنان، قال: سئلت ابا عبدالله (ع) عن قدر الماء الذي لا ينجسه شيء فقال: كر .

ومنها: صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سئلته عن الدجاجة والحمامة واشباههما تطأ العذرة، ثم تدخل الماء يتوضأ منه للصلوة؟ قال: لا الا ان يكون الماء كثيراً قدر كرم من ماء .

ومنها: رواية معاوية بن عمار، عن ابي عبدالله (ع)، قال: اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء .

ومنها: رواية اسمعيل بن جابر، قال: سئلت ابا عبدالله (ع)، عن الماء الذي لا ينجسه شيء، فقال: كر، قلت: وما الكر؟ قال: ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار .

ومنها: عن فقه الرضا، وكل غدیر فيه من الماء اكثر من كر لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات .

ومنها: عن دعائم الاسلام سئل الصادق عليه السلام عن الغدير يبول فيه الدواب وتلغ منه الكلاب وتغتسل منه الجنب والحائض، فقال: ان كان قدر كر لم ينجسه شيء .

ومنها: عن غوالي اللثالي، عن النبي (ص) قال: اذا بلغ الماء كرا لم

يحمل خبثاً .

ومنها رواية عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابه ، عن ابي عبدالله (ع) ، قال :
اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء والقلتان جرتان .

هذه جملة من الاخبار الدالة بمفهوم الشرط او مفهوم التحديد على نجاسة
مانقص عن الكر ، وحيث ان مفهومها حجة كما هو المسلم فعلا فلما مجال للمناقشة
فيها من حيث الدلالة من هذه الجهة ، كما لامناقشة في سند جملة منها .
نعم ربما يناقش فيهما من جهتين .

الاولى : من حيث معارضة اخبار الكر بعضها ببعض حيث انه وقع اختلاف
عجيب في تحديد الكر في الاخبار .

ففي رواية اسمعيل المتقدمة ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة المنتج لسته
وثلاثين شبراً بعد كون المراد من السعة كلامن الطول والعرض .

وفي روايته الاخرى ، قلت : وما الكر ؟ قال : ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار ، المنتج
لسبعة وعشرين شبراً بعد كون المراد منها كلامن ابعاده الثلاثة مع ان كلامنها في
مقام التحديد الذي هو من اقوى المفاهيم .

وفي رواية المقنع ان الكر ذراعان وشبر في ذراعين وشبر ، فانه لو اريد
كلامن طوله وعرضه وعمقه انتج مائة وخمسة وعشرين شبراً ، وان اريد غيره
اختلف اختلافاً كثيراً لا ينطبق الا بعضها النادر على سائر التحديدات .

وفي رواية ابن صالح ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : قلت : وكم
الكر ؟ قال : ثلاثة اشبار ونصف عمقها في ثلاثة اشبار ونصف عرضها ، فانه
بعد ارادة كل من الطول والعرض مع بعده جدا بملاحظة صدر الرواية
التي كان السؤال فيها عن الركي ومائها دائري لا مربع كما لا يخفى ينتج قريباً من ثلاثة
واربعين شبراً .

وفي فقه الرضا : والعلامة في ذلك ان تأخذ الحجر فترمي به في وسطه فان بلغت

امواجه من الحجر جنبى الغدير ، فهو دون الكر، وان لم يبلغ فهو كرا لا ينجسه شىء الا ان يكون فيه الجيف الخ .

وفى رواية ابى بصير، عن ابى عبدالله (ع)، قال : ولا تشرب من سور الكلب الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه .

وفى رواية، عن ابى عبدالله (ع)، قال : الكر من الماء نحو حى هذا و اشار الى حى من تلك الحباب التى تكون بالمدينة .

وفى رواية، عن ابى عبدالله (ع) ، قال : اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شىء والقلتان جرتان .

وفى رواية، عن ابى عبدالله (ع)، قال : الكر من الماء الذى لا ينجسه شىء الف ومأتا رطل .

وفى بعض الروايات عنه (ع) ان الكر ستمائة رطل .

وفى رواية سياتى تفصيلها، وقد سئل فيها (ع) عن الحياض بين مكة والمدينة تلاقى النجاسة، قال عليه السلام، وكم قدر الماء؟ قال : الى نصف الساق والى الركبة، فقال : توضأ منه، مع معلومية اختلاف الحياض اختلافاً فاحشاً .

وفى رواية اخرى بعدما سئل عن الماء الساكن الى الركبة و اقل تكون فيه الجيفة قال عليه السلام : توضأ .

وفى رواية ستأتى انشاء الله، اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شىء هذه جملة من الروايات التى ظفرت عليها فى مقام عدم تنجس الماء الملاقى اذا كان بهذه المقادير، واذا وصفت هذه الروايات بهذه التحديدات عند احد من العرف لم يشك فى انها متضاربة متنافية لا يكاد يمكن الجمع بينها بوجه اصلا والشاهد لذلك هذا الاضطراب العجيب من الفقهاء فى اصلاحها والجمع بينها حتى ان مثل صاحب الجواهر قال كلاماً عجيباً لا يمكننا نقله مما هو مشهور .

ولذا قال شيخنا المرتضى (ره) بعد نقل جملة من الاقوال والاختبار ورد
وايراد طويل ما لفظه : ولم اجد من رفع الاشكال .

ونقض الفقيه الهمداني (ره) بوجه لا يمكن الاعتماد عليه في باب الجمع
العرفي الذي هو عبارة عن عدم رؤية التنافي بين كلامي المولى .

والحاصل : ان هذا الاضطراب للفتة هاء في الجمع بين هذه الاخبار
المختلفة الواردة في تحديد الكرموجب للقطع بما ذكره الفيض (ره) بما لفظه :
واختلاف التقديرات والتحديدات بهذه الكثرة يكشف عن عدم كون التحديد
لامر واحد وشيء فارد، وهو بيان انه اذا كان الماء بهذا الحد لا ينجس بالملاقاة
واذا كان اقل من هذا الحد ينجس بمجرد الملاقاة، لاختلاف التقديرات
والتحديدات الكثيرة بحيث يشكل التصديق بصدور هذه الاخبار مع كثرة اختلافها
وظهور منافاتها عن مبادئ العلم والعصمة، مع ابتلاء جميع المسلمين بامر الطهارة
والنجاسة واحتياجهم بها في عباداتهم ومأكلهم ومشاربهم ومعاشراتهم
فلو كان اصلا اصيلا وقاعدة مضبوطة لما وقعت تلك الاختلافات ولصارت
مثل عدد ركعات الصلوات واضحة معينة عند العموم لابتلائهم بطهارة الماء ونجاسته
اكثر من ابتلائهم بالصلوة الخ .

ويؤيد ذلك ان الراجع الى الاخبار في التحديدات الشرعية لا يرى مثل هذا
الاختلاف في اي تحديد حقيقي لموضوع كان الحد مناطاً للحكم .

وهذا كله كاشف عن ان التحديد ليس للطهارة والنجاسة الحقيقيتين بل للتره
ونحوه مما هو كثير في اخبار المياه وغيرها مما يجدها المراجع الى كتاب الطهارة من
الوسائل والمستدرک وغيرهما .

الجهة الثانية : من جهتي المناقشة في اخبار الكررتها معارضة باخبار
عامة وخاصة .

اما الاخبار الخاصة فسيأتي الكلام عليها .

واما الاخبار العامة:

فمنها: ما عن العلامة (ره) في المختلف عن ابن ابي عمير، انه قال: قد تواتر عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام ان الماء طاهر لا ينجسه الا ما غير احد اوصافه: لونه او طعمه او رائحته، اقول: قد نقل هذا الخبر جماعة من العلماء:

فمنها: ما في المستدرک، عن ابن ابي جمهور الاحسائي في درر اللثالي العمادية. روى متواترا عن الصادق، عن آبائه (ع): ان الماء طاهر لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه او رائحته .

ومنها: ما فيه، عن غوالي اللثالي، عن مجموعة ابن فهد، وروى متواتراً عنهم عليهم السلام قالوا: الماء طهور لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

ومنها: ما فيه عن مجموعة المقداد، قال: قال رسول الله (ص) وقد سئل عن بثر بضاعة خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

ومنها: ما في الحدائق، قال: واستدل جمع من متأخري المتأخرين على الحكم المذكور بقوله صلى الله عليه وآله: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه، بل ادعى السيد السند في المدارك، انه، من الاخبار المستفيضة .

ومنها: ما عن المولى الكاشاني من ادعاء استفاضة هذا الخبر، عن رسول الله (ص) وفي الوسائل جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق في المعبر، قال: قال (ص) خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه، ورواه ابن ادریس مرسل في اول السرائر ونقل انه متفق على روايته وبعد هذا فلا مجال للخدشة فيه بما ذكره في الحدائق، حيث قال: في جملة كلامه في رد

الكاشاني، والعجب منه (قده) في دعوى استفاضة حديث خلق الله الماء طهوراً، مع ما عرفت من انه لم يثبت من طرفنا لامستنداً ولا مرسلًا وكانه اغتر بكلام صاحب المدارك هنا، حيث انه صرح باستفاضته ايضاً في مقالة تنجس الماء بتغير احد اوصافه الثلاثة، حيث قال بعد الحكم المذكور والاصل فيه الاخبار المستفيضة، كقوله (ص): خلق الله الماء طهوراً الى آخره، الا ان فيه انه وان وصفه هنا بذلك لكنه بعد ذلك في مقالة نجاسة البشر بالملاقاة، حيث انكر ورود نجاسة الماء بالتغير اللوني طعن في الخبر المذكور بانه عامى مرسل، كما قدمنا الاشارة اليه عن جملة من الاصحاب انتهى.

ومراده بقواه: كما قدمنا الخ، ما ذكره في مسألة نجاسة الماء بالتغير بعد ان نقل عن السيد الطمن في سند الحديث بانه عامى مرسل، قال: والحق كونه كذلك فانالم نقف عليه في شيء من كتب اخبارنا بعد الفحص التام وبذلك ايضاً صرح جمع ممن تقدمنا ومن صرح بكونه عامياً شيخنا البهائي (ره) في كتاب الحبل المتين، انتهى كلام الحقائق.

اقول: عدم وجدان الخبر في كتب الاخبار بعد ادعاء جماعة من علمائنا تواتره واستفاضته، ونقل جملة منهم الخبر معتمدين عليه، كما اعترف به هو (قده) غير مضر بالخبر وكانه (ره) لم يطلع على الخبر بالطرق التي نقلناها.

مضافاً الى ان كلام ابن ابي عقيل وحده كاف في المطلب لانه ثقة اخبر بذلك، ومجرد الوجدان في كتب العامة لا يسقط الخبر عن المعتبرية. ولذا اتكل على هذا الخبر جماعة من الاساطين كالفقيه الهمداني (ره) وغيره، وكيفيه كان فالخبر معتبر قطعاً.

ثم ان هذه الاخبار بمفهوم الحصر دالة على عدم نجاسة الماء مطلقاً الا بالتغير، فاذا تعارض هذه مع تلك الاخبار الدالة بمفهوم الشرط او التحديد على نجاسة الماء فلا وجه لتقديم تلك، بل اللازم التوقف، ثم الرجوع الى دليل اخر من اصل او استصحاب، او خبر لو كان، بل يمكن ان يقال: ان المقدم هذه

الاجبار .

و يدل عليه ما ذكره الفقهاء في حكم البثر، فانهم قدموا اخبار الطهارة التي لاتزيد دلالتها على هذه الاخبار على اخبار الكر.

و نحن نذكر جملة منها حتى يعلم صدق ما قلناه، فمن اخبار الطهارة صحيحة ابن بزيغ، عن ابي الحسن (ع) ماء البثر واسع لا يفسده شيء، الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة.

ومنها: صحيحة على بن جعفر، عن اخيه موسى بن جعفر (ع)، قال: سئلته عن بثر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة او يابسة او زنبيل من سرقين ا يصلح الموضوع منها؟ قال لا بأس.

و منها: صحيحة معاوية بن عمار، عن الصادق (ع)، قال: سمعته يقول: لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة ما وقع في البثر الا ان يتنن فان اتنن غسل الثوب واعاد الصلوة، ونزحت البثر الى غير ذلك من الاخبار الشبيهة بها و انت ترى عدم اباة شيء منها من التقييد باخبار البثر خصوصاً بعد ماورد من الاخبار الناصة على اشتراط الكثرة و الكرية في عدم انفعال البثر كما سيأتى تفصيل ذلك، في موضعه انشاء الله تعالى.

و حينئذ فنقول: فكما ان الجمع الدلالي في اخبار البثر اقتضى حمل اخبار اشتراط الكرية على الافضلية ونحو ذلك، كذلك الجمع الدلالي في المقام يقتضى حمل الكرية عليها.

مضافاً الى النقض بالماء الجاري، فكما انهم لم يقيدوا اخباره باخبار الكر لبعض ما تقدم من العلل التي منها عموم العلة في اخبار الجاري كذلك في المقام، كان اللازم عدم تقييد مطلقات الطهارة التي هي في مقام الحصر لمفهوم الاستثناء بمفهوم التحديد والشرط في اخبار الكر، بل العلة في اخبار عدم الانفعال كقوله عليه السلام: لان مائه اكثر اقوى بمراتب كما لا يخفى.

فحصل من جميع ما تقدم انه مع التعارض بين مفهوم الشرط والتحديد في اخبار الكرويين مفهوم الاستثناء في اخبار عدم الانفعال بالتحغير في احدا الاوصاف احد الامرين:

اما التوقف والرجوع الى الاصل او الدليل في المسئلة غير هاتين الطائفتين .

واما ترجيح مفهوم الاستثناء، مؤيداً بالترجيح في اخبار البثر ومسئلة الماء الجارى. وما ذكرناه يتضح جلياً عند ملاحظة مجموع الاخبار في هذه الابواب الثلاثة فراجع .

هذه جملة من الكلام حول تعارض النبوى المستفيض او المتواتر الدال على عدم الانفعال، مع اخبار الكر الدالة على الانفعال .

ومن الاخبار العامة المعارضة مع اخبار الكر، صحيحة حريز، عن ابى عبدالله عليه السلام انه قال: كلما غلب الماء ريح الجيفة فتوضاً من الماء واشرب، واذا تغير الماء وتغير الطعم، فلا تتوضاً ولا تشرب، فان هذه الكلية المتضمنة لقاعدتى الانفعال وعدمه، فى غاية القوة بالنسبة الى عدم الانفعال، فى صورة عدم الغلبة، فالخبر المتضمن لحكم الكر الدال على الانفعال لا بد ان يحمل على التنزه ونحوه .

ومنها: رواية سماعة، عن ابى عبدالله (ع) قال: سئلته عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة، قد انتنت؟ قال: ان كان التنن الغالب على الماء فلا تتوضاً ولا تشرب .

ومنها: رواية عثمان بن زياد، قال: قلت لابي عبدالله (ع): اكون فى السفر فاتى الماء النقيع ويدي قدرة، فاعمسها فى الماء، قال: لا بأس .

ومنها: رواية الصدوق (ره) قال: سئل الصادق (ع) عن غدير فيه جيفة، فقال: ان كان الماء قاهراً لها لا يوجد الريح منه فتوضاً واغسل .

ومنها: رواية ابي بصير، عن ابي عبدالله (ع): انه سئل عن الماء القبيح تبول فيه الدواب، فقال: ان تغير الماء. فلا تتوضأ منه وان لم تغيره ابوالها فتوضأ منه وكذلك الدم اذا سال واشباهه .

ومنها: رواية ابي خالد القماط، انه سمع ابا عبدالله (ع)، يقول: فى الماء يمسره الرجل، وهو قبيح، فيه الميتة الجيفة؟ فقال ابو عبدالله (ع): ان كان الماء قد تغير ريحه او طعمه، فلا تشرب ولا تتوضأ، وان لم يغير ريحه او طعمه، فاشرب منه وتوضأ .

ومنها: رواية العلاء بن فضيل، قال: سألت ابا عبدالله (ع) عن الحياض يبالي فيها؟ قال: لا بأس، اذا غلب لون الماء لون البول .

ومنها: رواية عبدالله بن مسكان، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سئلته عن الموضوع مما ولغ فيه الكلب والستور او شرب منه جمل او دابة او غير ذلك أيتوضأ منه؟ قال: نعم، الا ان يجد غيره فيتزهره عنه .

ومنها: ما فى صحيحة شهاب بن عبدربه، قال: اتيت ابا عبدالله عليه السلام، فابتدعنى، فقال: ان شئت سل يا شهاب، وان شئت اخبرتك بما جئت به، فقلت: اخبرنى، قال: جئت تسئلى عن الغدير يكون فى جانبه الجيفة، أتوضأ منه ام لا؟ قال: نعم، توضأ من الجانب الاخر، الا ان يغلب الماء الريح فينتن، وجئت تسئل عن الماء الراكد فيما لم يكن فيه تغيير وريح غالبه، قلت: فما التغيير؟ قال: الصفرة، فتوضأ منه، وكما غلب كثرة الماء فهو طاهر، قال الفيض: فلما بين الامام عليه السلام حكم موردين جزئيين اعطى الحكم الكلى، وقال: وكما غلب كثرة الماء فهو طاهر، وهذه قاعدة كلية فى باب طهارة الماء ونجاسته، كبعض الاخبار الاخر، فكما غلب كثرة الماء على النجاسة بحيث لم يتغير الماء فهو طاهر، وكما غلب النجاسة بحيث غيره فهو نجس .

ومنها رواية عبدالله بن سنان، قال: سئل رجل ابا عبدالله عليه السلام

عن غدير اتوه وفيه جيفة ، فقال : اذا كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ .

ومنها رواية سماعة قال : سئلته عن الرجل يمر بالميتة في الماء؟ قال يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة .

ومنها ما عن الفقيه ان النبي صلى الله عليه وآله أتى للماء ، فاتاه اهل البادية ، فقالوا يا رسول الله (ص) ان حياضنا هذه تردنا السباع والكلاب والبهائم ، فقال (ص) : لهما ما اخذت أفواهما ولكم سائر ذلك ، ومن البديهي ان الحياض عبارة عن الغدران ، والغدير مختلف ، والغالب فيها اقلية مائها عن الكر ، خصوصاً بعد مدة من نزول المطر ، او الاستقاء من البئر ، وما ذكرنا يتضح جلياً لمن سافر ورأى المياه في الغدران ، او استفسر منهم فلو كان للكربة مدخل في الحكم كان بيان النبي (ص) للموضوع النادر او لاقل .

ومنها ما عن الجعفریات باسناده عن علي عليه السلام قال : قدم علي رسول الله (ص) قوم فقالوا : ان لنا حياضاً تردنا السباع والكلاب والوحش والبهائم ، فقال (ص) : لهما ما اخذت بأفواهما وبطنونها ، ولكم سائر ذلك .

ومنها عن الصدوق في الهداية ان اهل البادية سئلوا من رسول الله (ص) ان حياضنا هذه تردنا السباع والكلاب والبهائم قال فقال (ص) لهم : لهما ما اخذت أفواهما ولكم سائر ذلك . قال المجلسي (ره) في البحار وظاهره عدم انفعال القليل .

ومنها عن دعائم الاسلام باسناده عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال سئل رسول الله (ص) عن الماء تردنا السباع والكلاب والبهائم ؟ فقال (ص) لهم : لهما ما اخذت افواهما ولكم ما بقى .

ومنها رواية عثمان بن زياد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام اكون في السفر فأنتي الماء النقيع ويدي قدرة فأغمسها في الماء ؟ قال : لا بأس . الى غير

ذلك من الروايات الكثيرة ، التي يبعد حملها على اشتراط الكرية والانصاف ، انه بعدها تين الجهتين اللتين أشرنا اليهما من تعارض اخبار الكر بذاك التعارض العجيب ، وقوة الاطلاقات الكثيرة المعارضة لها الاية عن التقييد لا يبقى وثوق باخبار الكرية ومن الراجع في النظر عدم فهم العرف الجمع بينها ، باشتراط الكرية فلو كنا نحن وهذه الجملة من الاخبار لم نقل باشتراطها ، بل حملنا أخبار الكر على التنزه ونحوه ، كاخبار الكر في باب البثر وغيرها ، ونحن نذكرها حسب ما ذكرها صاحب الحدائق (ره) .

فمنها صحيحة محمد بن مسلم وهي الرواية الاولى المتقدمة من الانفعال ، وقد تقدم الجواب عنها .

ومنها صحية زرارة قال اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه اولم يتفسخ الا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء .

اقول هذه ذيل رواية والرواية هكذا ، عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : قلت له راوية من ماء سقطت فيه فارة او جرذ او صعوة ميتة؟ قال : اذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ واطرح الميتة اذا اخرجتها طرية وكذلك البجرة وحب الماء والقربة ، واشباه ذلك من اوعية الماء ، قال وقال ابو جعفر (ع) : اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء ، تفسخ فيه اولم يتفسخ فيه ، الا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء ، واشكلوا على الرواية بالمناقشة في السند اولا ، وفي الدلالة باحتمال كون المراد من الرواية الكرثانيا ، وفي جهة الصدور باحتماله التقية ثالثا . وباعراض الاصحاب عنها رابعاً ، وباشتمالها على التفصيل بين التفسخ وعدمه ، مما لم يقل به احد خامساً ، وبمعارضتها بالاخبار الصريحة سادساً .

وفيه اما المناقشة في السند فما لا ينبغي اذلولم تكن الرواية صحيحة ، كما ذهب اليه بعض المعاصرين ، فهي معتمد عليها قطعاً ، فهي اذا حجة .

يؤيد ذلك ان غالب من ناقش فيها اسقطها بالمعارضة ونحوها لا يضعف السند

كالشيخ و صاحب الوسائل وشيخنا المرتضى (ره) والفقيه الهمداني و سيد المستمسك وغيرهم، فان الخبر لو لم تكن حجة، كان اللازم المناقشة في السند لا في الدلالة، ونحوها.

واما احتمال كون الرواية الكركما ذكره شيخ الطائفة، و لم يستبعده صاحب الوسائل، ففيه ان المقطوع عدمه، وسيأتي وجه ذلك، ولذا اضرب عن هذا الاحتمال محققو المتأخرين.

واما الحمل على التقية فمع ان الجمع الدلالي مقدم، كما قرر في الاصول ان تعدى الامام (ع) عن الراوية التي هي مورد السؤال الى الحب والقربة و الجرة، و نحوها مع حصول التقية بالجواب عن الراوية فقط، دليل على عدم التقية، ولذا لم يحتملها احد ممن ظفرت باقوالهم، الا صاحب الوسائل.

واما اعراض الاصحاب فقد قرر في الاصول ان اعراضهم عن الدلالة لمرجح او معارض لا يوجب سقوط الخبر، مع ان كثيراً ممن تقدم اسمائهم من القائلين بعدم الانفعال لم يعرضوا عنه.

واما تضمينه للتفصيل بين التفسخ وعدمه، الذي لم يقل به احد، فالجواب: ان التفصيل انما هو للتغيير وعدمه، اذ الفارة اذا تفسخت في الرواية والجرة، و نحوهما. تغير ربح الماء قطعاً، بخلاف ما لو لم تفسخ وكانت طرية وسيأتي توضيح ذلك.

واما ابتلائها بالمعارضة كما قال: الشيخ (ره) في كتاب الطهارة، بعد نقله للشطر الاول من الرواية، بما لفظه: وظهوره لا ينكر الا انه معارض بما هو اكثر، و اظهر من المستفيضة مثل موثقة سعيد الاعرج، قال: سئلت ابا عبد الله (ع) عن الجرة يسع مائة رطل من الماء، يقع فيه اوقية من الدم، اتوضأ منه واشرب؟ قال: لا، وحمله على التغيير يعلم بعده من نسبة الاوقية الى مائة رطل، ثم ذكر خبر ابي بصير وعمر بن حفظة ورواية قرب الاسناد وموثقة عمار وماورد في الانائين

المشبهين ، مما سياتى .

ففيه اما موثقة سعيد فحملها على المتغير فى غاية القرب بل اللازم القول به . لان هذا المقدار من الماء ، يتغير بهذا المقدار من الدم قطعاً ، كما يعلم بالتجربة ، ولذا قال الفقيه الهمدانى (ره) بعد ذكره للموثقة : ولكن يمكن حمل هذه الموثقة على التغير . مضافاً الى انها ظاهرة فى التحريم ، والنص مقدم واما سائر الاخبار فيأتى الجواب عنها عند نقلها مفصلاً انشاء الله .

قال الفيض القمى (ره) بعد نقله رواية زرارة المتقدمة : وهذه الصحيحة ايضا تعطى قاعدة ، وتبين ضابطة . من ان مناط النجاسة ، فمالم يتغير الماء لا ينجس ، فانه ذكر اوعية الماء من الجرة والقربة والحب ، واشباه ذلك ، ولاحظ نسبة تلك النجاسة الى الماء الذى فيها مثل الفارة اذا كانت مية متفسخة فى تلك الاوعية ، يعلم انه يغلب على الماء . ويغير ريحه ، فحكم بعدم جواز شربه ، والوضوء منه ، واما اذا كانت طرية غير متفسخة فلا تغلبه المية ولا يتغير الماء ولا ينجس فينبغى طرح المية واستعماله ، ولذا قال : واطرح المية اذا اخرجتها طرية ولكن الماء اذا كان اكثر من رواية ، فيمكن ان لا يتغير من تفسخ فارة ، ويمكن ان يتغير فحكم بعدم وجوب الاجتناب تفسخ فيه ، او لم يتفسخ الا ان يغلب ربح المية على ربح الماء ، ويتغير ريحه فيجب الاجتناب .

قال فى الوسائل حمله الشيخ (ره) على ان المراد اذا بلغ حد الكرو كذلك اوعية الماء ، حملها على انها تسع الكرو وهذا قريب ، لما يأتى من المعارضات الصريحة مع احتمال هذا وامثاله للتقية . فيمكن حمله عليها ، انتهى . والعجب من جلالة الشيخ (قده) انه كيف احتمل هذا الحمل مع انه قد ذكر فى الرواية ، وكذلك الجرة وحب الماء والقربة واشباه ذلك ، ومن المعلوم ان التمثيل بهالبيان ان الاقل من الرواية ايضاً حكمه كالرواية مثل القربة و الجرة والحب وسائر اوعية الماء كالكوز وغيره ، وما ادرى اى قربة تسع الكرو

وأي رجل قوى يقدر على حمله ولا يشيء يصنعون مثل هذه القربة، وهكذا الجرة فانها الكوز الكبير الذي يعبر عنه بالفارسية (سبو) والان متداول بين العرب و يسمونها بالجرة، وكذلك الحب واوعية الماء، و اى وعاء للماء كان متداولاً في ذلك الزمان، بحيث يسع الكرم مع ان من المسلم عند الكل حمل الالفاظ على المعانى و المصاديق العرفية لا المعانى والمصاديق التى ليس لها وجود خارجى.

الى ان قال : ثم انه لا مجال لحمله على التقية لان السائل سئل عن الراوية، وكانت التقية حاصلة بالجواب عنها فقط، و اصراره (ع) بالتمثيل والتنظير باشياء يكون مائها اقل من الراوية، من الجرة والحب والقربة، يعين عدم التقية. مع ان اغلب اهل السنة والجماعة قائلون بالكر ونجاسة الماء القليل، فلا تقية حينئذ، فيهذا الجواب على ان الحمل على التقية انما يكون فى الموارد المتعارضة التى لا يكون لها جمع دلالى، وهنا جمع دلالى عرفى كما سنذكره، انشاء الله.

وظهر بما ذكرنا ان ليس مدلول الصحيحة التفصيل بين تفسخ الفارة و عدمه بل مدلوله التفصيل بين تغير ريح الماء وعدمه فان التفسخ كناية عن تغيير الماء وتناثته، انتهى كلامه.

اقول : وعلى تقدير الاغماض عن كون الجرة فى ذلك الزمان هى الجرة الموجودة فعلاً، مع وجود الشاهد على تداول مثل هذه فى تلك الازمنة ايضاً، لما نقله ابن ابي الحديد : ان عمر رفع الجرة عن الارض وشرب منها، فلا اقل من كون الجرة اقل من الكركطعا لما تقدم من قوله عليه السلام : اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء، و القلتان جرتان هذا تمام الكلام. فى رواية زرارة، وقد عرفت انها على خلاف مقصود صاحب الحلائق ادل .

ومنها صحيحة اسماعيل بن جابر وهى الرواية الثالثة المتقدمة للانفعال، وقد

تقدم الجواب عنها .

ومنها صحيحة عبدالله بن سنان وهي الرواية الرابعة المتقدمة للانفعال وتقدم الجواب عنها ، ومنها رواية عبدالله بن المغيرة وهي الرواية العاشرة المتقدمة ، للانفعال وتقدم الجواب عنها ، ومنها رواية ابي بصير عن ابي عبدالله (ع) قال : ولا تشرب من سؤر الكلب ، الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه ، وسيأتي الجواب عنها . ومنها صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال ، سئلته عن الدجاجة والحمامة واشباههما تطاء العذرة ثم تدخل الماء يتوضأ منه الصلاة ؟ قال : لا ، الا ان يكون قدر كرماء .

اقول : يرد على الاستدلال بها اولاً : انها باطلاً لها مخالفة للمشهور القائلين ، بان زوال العين عن بدن الحيوان مطهر ، وذلك يقتضى حملها على التنزه .
وثانياً : انها ظاهرة في الحرمة ورواية ابي مريم نص في الجواز ، قال : كنت مع ابي عبدالله (ع) في حائط له فحضرت الصلاة ، فنزح دلواً للوضوء من ركي له فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة ، واكفأ رأسه وتوضأ بالباقي .

قال شيخنا المرتضى (ره) : وظهورها في عدم الانفعال لا ينكر بناءً على ظهور العذرة في عذرة الانسان ، او مطلق غير المأكول الا ان احداً لا يرضى بتوضأ الامام من هذا الماء ، مع ما علم من اهتمام الشارع في ماء الطهارة ، بما لا يهتم في غيره .

ثم ذكر انه معارض بمرسلة علي بن حديد الآتية .

اقول : اشكل في رواية ابي مريم من جهات :

الاولى : ضعف السند بابي مريم وفيه : انه موثق كما لا يخفى ، على من راجع كتب الرجال ، ولذا كثيراً ما يعبرون عن رواياته بموثقة ابي مريم .
الثانية : ان اخباره عن رؤية العذرة اخبار عن الموضوع ، ولا بد فيه من شاهدين . وفيه : انه قد تقرر في الاصول ان الموضوعات المرتبطة بالحكم يكفي

فيها الواحد والالزم سقوط نصف روايات الفقه كدالا يخفى .

الثالثة : ان العذرة تحتمل ان تكون لغير الانسان .

وفيه : مضافاً الى ان ذلك يوجب سقوط صحيحة علي بن جعفر المتقدمة ايضاً ان العذرة لو لم تكن نصافلاً اقل من الظهور ، بل عن الغريبيين ومهذب الاسماء وتهذيب اللغة ان العذرة هي فضلة الادمي مضافاً الى انه المتبادر منها فعلاً ، وتفصيل الكلام في باب منزوحات البئر .

الرابعة : ان الرواية مطلقة فيحتمل ان يكون المراد بالدلو الدلو الذي يسع قدر الكر . كما احتمله الوسائل ، وفيه ما لا يخفى .

الخامسة : ما ذكره الشيخ (ره) وايداه الفقيه الهمداني من عدم رضاء احد بتوضي الامام (ع) الخ .

وفيه انه لو كان جائزاً وكان حال الماء غير المتغير ولو كان قليلاً حال الماء غير المتغير الكثير فاي مانع منه فان هذا الوجه الاعتباري لا يوجب سقوط الرواية التي هي حجة عن الاعتبار ، والحاصل : انه استبعاد في مقابل الدليل ، وما ذكره الفقيه الهمداني (ره) من تنفر الطباع منه فلا ينبغي صدوره عن ائمة الجماعة والجمعة فكيف يعقل صدوره عن امام الامة ، مضافاً الى ان مرجوحيته مقطوع بها ، اذ لو لم نقل بالنجاسة فلا اقل من الكراهة الشديدة ، فصدوره بعيد عن ساحتهم بمراتب الخ . ففيه انه منقوض بمرسلة علي بن حديد الذي تمسك بها الشيخ (ره) والفقيه الهمداني (ره) وغيرهما فان توضي الامام (ع) بالدلو الثالث الذي لم يكن فيه شيء بدون نزح المقدار المعين خصوصاً من مثل هذه البئر التي ظهر موت فيران ثلاث فيها ، واحتمل وجود فيران اخرى .

مثل توضي الامام من ذلك الدلو طابق النعل بالنعل فاي فرق اوجب قبول المرسلة واستبعاد الموثقة . ومثله ما في الوسائل عن الصادق (ع) قال : كانت في المدينة بئر وسط مزبلة ، فكانت الريح تهب وتلقى فيها القدر وكان النبي (ص)

يتوضأ منها .

السادسة : معارضة هذه الرواية بمرسلة علي بن الحديد .

وفيه اولا : عدم المكافئة وترجيح الموثقة .

وثانياً : ان بينهما جمعاً دلاليّاً اذا الامر بالاراقة غاية الظهور في النجاسة

والتوضي نص في عدم التنجس ولذا يظهر من الفقيه الهمداني (ره) عدم ارتضائه

بالمعارضة فراجع .

واما ما ذكر (قده) من معارضتها للاخبار المتواترة القطعية الدلالة ، فقد

عرفت الحال في بعضها ، وسيأتي الكلام في بعضها الاخر انشاء الله .

السابعة ان المراد بالباقي ما بقى في البئر لاني الدلو ، كما في الوسائل وفيه انه نص

بالباقي في الدلو ، لقوله : فاكفي رأسه .

الثامنة . انها تحتمل التقيه وفيه : ان التقيه ليست شيئاً بايدنا حمل عليها كل

خبر لم نرتضيه ، مضافاً الى ان الجمع الدلالي مقدم .

ومنها صحيحته ايضاً عن اخيه (ع) قال : سئلته عن رجل رعف وهو يتوضأ

فقطر قطرة في انائه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا ، والجواب : عنها اولا : انها

لا تدل على النجاسة اذا ملازمة بين عدم الوضوء والنجاسة .

وثانياً : انها على تقدير الدلالة فهي بالظهور فلا تقاوم ما دل على عدم الانفعال

كخبر ابي مريم المتقدمة ، وما سيأتي من الاخبار وخصوص صحيحته على بن جعفر (ع)

قال : سئلته عن رجل رعف فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغيراً فاصاب انائه هل

يصلح الوضوء منه ؟ قال : ان لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس ، وان كان

شيئاً بينافلا يتوضأ منه ، فانها : ظاهرة في اصابة الدم ماء الاناء ومع ذلك لم يوجب

الامام (ع) الاجتناب عنه .

وحمل الرواية على صورة الشك بانه اصاب الماء او نفس الاناء ، مناصف

لما استقر بنائهم عليه ، من لزوم الاجتناب عن اطراف الشبهة المحصورة .

والقول بانہ لو اصاب خارج انائه كان خارجا عن محل الابتلاء فلا يتنجس في كمال الضعف ، اذ من البديهي كون جميع الاناء والماء محلا للابتلاء فان معيار عدم المحلية للابتلاء قبح الخطاب ، وهو مفقود في المقام قطعا ، فال تفصيل في كلام الامام (ع) لبيان انه ان استهلك الدم ، لم يكن بأس بالوضوء وان لم يستهلك ، كان التوضي منه موجبا لان انتقال الدم الى بعض اعضاء الوضوء ، الموجب لنجاستها .

واما ما وجه الرواية به الفيض القمي (ره) من ان التفصيل لبيان تغير الماء وعدمه فبعيد جداً .

ثم انه يمكن الاستدلال لكون المناط التغير وعدمه برواية ابي بصير المتقدمة في الماء النقيع ، الذي يتبول فيه الدواب فتأمل .

ومنها موثقة عمار الساباطي قال : سئلت ابا عبد الله (ع) عن رجل معه اناء ان وقع في احدهما قدر لا يدري ايهما هو . وليس يقدر على ماء غيره ؟ قال : يهريقهما جميعا ويتيمم .

والانصاف ان المناقشة في سندها ودلائلها بعيدة عن الصواب فانها بملاحظة الامر بالتيمم ، كان كالنصر في عدم صحة الوضوء ، لو لم يكن تضافيه فلا يمكن حمله على التنزه ، الا ان فيه انه لا يدل على النجاسة ، لما تقدم من عدم الملازمة بين عدم صحة الوضوء والنجاسة .

هذامع انها معارضة باخبار كثيرة كخبر ابي مريم المتقدمة ، وصحيح علي بن جعفر ، فيمن مسح الجنابة بخرقه ، الاقيه وغيرهما مما تقدم ويأتي هذا مضافا الى انه قد ورد في الروايات . ما يأمر فيها بالتيمم ، مع عدم نجاسة الماء ، فعن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلو او لا شيئا تغرف به ، فتيمم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم مائهم ، فان المشهور بين المتأخرين عدم تنجس البئر بغسل الجنب ومع ذلك فقد امر

الامام (ع) بالتيمم .

ومنها رواية ابى بصير عنه (ع)، قال: اذا ادخلت يدك فى الاناء قبل ان تغسلها فلا بأس، الا ان يكون اصابها قذربول او جنباه، فاذا ادخلت يدك فى الماء وفيها شىء من ذلك فاهرق ذلك الماء .

وفيه ان الاهراق لا يدل على النجاسة حتى لو ترشح من ذلك الماء على البدن ، او اللباس ، لم تصح الصلوة قبل تطهيره .

نعم لو كان هذا الدليل بنفسه بدون المعارض لا يمكن ان يقال بدلالته على عدم جواز الانتفاع بهذا الماء فى الاستعمال والتطهير الحدثنى والخبثى، لان الاهراق عرفا كناية عن عدم الانتفاع، الا ان هناك معارضات له هى تصفى عدم النجاسة، فلا بد من حمله على التنزه ونحوه، فمن تلك الاحاديث المعارضة ، ما تقدم من رواية ابى بصير فى الفارة، ورواية ابى مريم فى العذرة ، وبعض روايات الاستنجاء الا تيه، خصوصا المعلل منها بقوله عليه السلام: ان الماء اكثر من القدر، وخصوص الصحيح عن قرب الاسناد، وكتاب المسائل لعلى بن جعفر (ع) قال: سئلته عن جنب اصاب يده جنباه فمسحه بخرقه، ثم ادخل يده هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء؟ قال: ان وجد ماءً غيره فلا يجزيه ان يغتسل؛ وان لم يجد غيره اجزئه .

واورد عليه بأمرين :

الاول: انهما مفصلة بين صورتى الوجدان للغير وعدمه ، وهو مخالف

للاجماع .

وفيه انه ان ثبت عدم صحة التفصيل بالضرورة ونحوها كان الامر دائرآ بين رفع اليد عن ظهور الجواز فى حال الضرورة وبين رفع اليد عن ظهور عدم الجواز فى حال التمكن من غيره والثانى اولى من الاول اذا الاول نص، والثانى ظاهر ورفع اليد عن الظاهر ممكن دون النص، وسيأتى خبر الحلبي الامر بالتنزه عن الماء الاجن اذا وجد غيره مع عدم وجوب ذلك

الثاني : انها معارضة بروايات دالة على اهراق الماء اذا غمس اليد التي اصابها الجنابة في الماء مما ياتي .

وفيه ان الجمع الدلالي يقتضى ذلك فبعد حجية هذه الرواية والجمع الدلالي العرفي بينها وبين تلك الروايات الدالة على اراقة الماء لامجال للقول بالمعارضة وترجيح تلك للاكثرية، وكم في الاخبار وخصوصاً في باب الطهارة والنجاسة روايات كثيرة دالة على الاجتناب عن شىء، ومع ذلك فهى محمولة على التتره جمعاً وان كان مادل على الجواز وعدم وجوب الاجتناب اقل عدداً، مثلاً في باب نجاسة الفارة وردت اخبار كثيرة، فمنها صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن الفارة الرطبة قد وقعت على الماء يمشى على الثياب ايصلى فيها؟ قال: اغسل مارابت من اثرها، وما لم تره فانضحه بالماء .

ومنها صحيحة الاخرى ايضاً عن اخيه موسى عليه السلام قال : سئلته عن الفارة والكلب اذا اكلا من الخبز او شماء يؤكل؟ قال: يترك ما شماه ويؤكل ما بقى .

ومنها عن قرب الاسناد باسناده عن على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال : سئلته عن الفارة والكلب اذا اكلا من الخبز وشبهه ايحل اكله؟ قال: يطرح منه ما اكل ويؤكل الباقي .

ومنها خبر عمار الساباطى عن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث قال : سئل عن الكلب والفارة اذا اكلا من الخبز وشبهه، قال: يطرح منه ويؤكل الباقي .

ومنها ما عن الفقه الرضوى: وان وقع فيه «اي فى الماء» فارة او حية اهريق الماء .

ومنها صحيحة معاوية عن ابي عبدالله (ع) الامرة بنزح ثلاثة دلاء لوقوع

الفارة في البثر، ومع ذلك كله فهي محمولة على الاستصحاب بقريته ما دل على طهارة الفارة، كقول ابي جعفر (ع) لا بأس بسؤر الفارة اذا شربت من الاناء، ان يشرب منه او يتوضأ، الى غير ذلك بل ربما يصرح في بعض الروايات بنجاسة شيء ولكنها تحمل على التتره لما دل على طهارته كما لا يخفى على المتتبع.

ثم انه ربما اشكل على الرواية بان المسح بالخرقة مقضى لزوال عين المنى، فتبقى اليد متنجسة فهذه الرواية تدل على عدم منجسية المتنجس، لاعدم انفعال الماء.

قلت: عدم استفعال الامام (ع) في الجواب مع غالبية بقاء اجزاء المنى في اليد للزوجة المعلومة لدى الجميع كاف في المطلب، فجوابه (ع) من غير استفعال دليل على عدم الفرق.

ومنها صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر قال: سئلت ابا الحسن (ع) عن

الرجل يدخل يده في الاناء وهي قدرة يكفى الاناء.

ومنها موثقة سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال: اذا اصاب الرجل جنابة

فادخل يده في الاناء فلا بأس به اذا لم يكن اصاب يده شيء من المنى.

ومنها موثقة ايضاً قال سئلته عن رجل يمسه الطست او الركوة ثم يدخل

يده في الاناء قبل ان يفرغ على كفيه، الى ان قال: وان كان اصابه جنابة فادخل

يده في الماء فلا بأس به اذا لم يكن اصاب يده شيء من المنى وان كان اصاب يده

فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله.

ومنها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال: سئلته عن الجنب يحمل

الركوة او التور فيدخل اصبعه فيه فقال: انك انت يده قدرة فاهرقه وان كان لم

يصبها قدر فليغتسل منه.

ومنها حسنة شهاب بن عبد ربه عن ابي عبد الله (ع) في الرجل الجنب

يسهو فيغمس يده في الاناء قبل ان يغسلها انه لا بأس اذا لم يكن اصاب يده شيء.

وفى هذه الروايات الخمس ما تقدم فى صحيح قرب الاسناد وغيره من روايات الاستنجاء ورواية زرارة المتضمنة لموت الفارة فى الجرة ونحوها ورواية ابى مريم وغيرها مضافا الى ما يأتى من عدم انفعال الماء القليل فى الطريق وعدم البأس بترشح الماء من المحل الذى يغتسل فيه من الجنابة .

ويؤيده رواية مكاربن ابى بكر قال : قلت لابى عبد الله (ع) الرجل يضع الكوز الذى يعرف به من الحب فى مكان قدر ثم يدخله الحب قال : (ع) يصب من الماء ثلاثة اكف ثم يدلك الكوز ، فان الامر بذلك الكوز ليس الا لازالة النجاسة عنه ومع ذلك فلوتنجس ماء الحب بملاقة النجاسة لم يكن فائدة لصب ثلاثة اكف ، فكما ان هذا الصب تنزيه كذلك الامر باهراق الماء فى تلك الروايات ومثل هذه الروايات الامرة بالاجتناب عن الماء لتنزعه ولو كان كراً .

فعن ابى بصير قال : سئلته عن كرم من ماء مررت به وانافى سفر قد بال فيه حمار اوبغل او انسان قال : لا تتوضأ منه ولا تشرب منه .

وعن الحلبي عن ابى عبد الله (ع) عن الماء الاجن يتوضأ منه الا ان تجد ماءً غيره فتنزعه عنه وكذا فى كثير من الروايات النهى عن التوضى بسؤر الحائض . فعن عنبسة عن ابى عبد الله (ع) قال : اشرب من سؤر الحائض ولا تتوضأ منه . وعن ابى العلاء قال : سئلت ابا عبد الله (ع) عن الحائض يشرب من سؤرها ، قال : نعم ولا تتوضأ .

وعن ابن ابى يعفور فى حديث عن ابى عبد الله (ع) ولا تتوضأ من سؤر الحائض . وعن على بن جعفر عن اخيه (ع) قال سئلته عن الحائض قال : تشرب من سؤرها ولا تتوضأ منه .

وكذا الامر باراقة الماء تنزها كثير لا يخفى عن المتتبع .

ومنهما وثقة عمار الساباطى عنه (ع) قال : سئل عن ماء شرب منه باز او صقر او عقاب فقال : كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى فى منقاره

دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب .

ومنها موثقة عمار ايضاً عنه (ع) انه سئل عن ماء شربت منه الدجاجة ، فقال : ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب ، وان لم تعلم ان في منقارها قدرا فتوضأ منه واشرب .

وفيهما ما تقدم من لزوم الجمع بينهما وبين ما تقدم من رواية زرارة وابي مريم ورواية مكار وغيرهما مما تقدم ، ويأتي مما هو نص في الطهارة وجواز الشرب والوضوء بالحمل على التنزه ونحوه مضافاً الى موثقة حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائله ، فانه لا يخرج عن عموم المستثنى منه الا بنص قطعي فمع قطع النظر عن الروايات المتقدمة قاعدة الجمع بين هذه الموثقة وبين موثقتي عمار القول بعدم جواز الشرب والوضوء فقط ، اما ان الماء نجس حتى انه لا تصح الصلوة لو ترشح منه على الثوب والبدن ، ويجب غسل ظرفه الى غير ذلك من الاحكام فلا ، فتأمل .

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال : سئلته عن الكلب يشرب من الاناء ؟ قال : اغسل الاناء .

ومنها رواية حريز عن اخبره عنه (ع) قال : اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه . ومنها صحيحة الفضل بن عبد الملك البقباق قال : سئل ابا عبد الله (ع) عن فضل الهرة والشاة والبقرة ، الى ان قال : فلم اترك شيئاً الا سئلته عنه فقال : لا بأس حتى انهيت الى الكلب فقال : رجس نجس لا يتوضأ بفضله واصيب ذلك الماء ، واغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء .

ومنها رواية معاوية بن شريح ، قال : سئل عذافر ابا عبد الله (ع) وانا حاضر عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه ؟ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ ، قال : قلت الكلب ؟ قال لا ، قلت : اليس هو سبع ؟ قال لا والله انه نجس .

اقول هذه الروايات مع صحة سند جملة منها وصراحة جملة منها في النجاسة ،

لا يمكن الخدشة فيها فلا بد من القول بانفعال الماء القليل بملاقاة الكلب ، ولكن لا يتعدى منه الى مثل البول والسنى والميتة والدم والكافر وغيرها ، اذ لا ملازمة لا عقلا ولا شرعاً بينه وبينها .

والقول بانه فصل في المسئلة وهو مخالف للاجماع المركب من القائلين بالطهارة والنجاسة .

ففيه انه بعدم اقراره في الاصول من عدم حجية الاجماع الا لدخولى او الحدسى القطعى الراجع الى الدخولى ايضا ، مضافاً الى احتمال استناد الاقوال الى هذه الروايات لولا القطع بذلك الموجب لعدم حجية الاجماع مسلماً ، لوجه طرح الادلة فى البسيط منه ، فكيف بالمركب هذا ولكن بعد فى النفس تردد من جهتين : الاولى : ان هذه الاخبار معارضة بما تقدم من رواية عبد الله بن مسكان ، قال : سئلته عن الوضوء مما ولغ فيه الكلب والسنور واشرب منه جمل اودابة ايتوضأ منه ؟ قال : نعم الا ان يجد غيره فيتزده عنه ، فان هذه الرواية بقريئة امره (ع) بالنتزه عن سؤر الجمل والدابة والسنور كالصريحة فى كون الماء اقل من الكر ، فتقع المعارضة بينها وبين تلك . مع انها لا محمل لها الا طرح ، لو اخذنا بتلك ، بخلاف العكس لاحتمال الحمل على شدة الكراهة كما قد يعبر عن ذلك بمثل نجس ونحوه ، مضافاً الى ما تقدم من الروايات الدالة على عدم نجاسة الماء بشىء ، الا بالتغيير والروايات الدالة على حكم النبى (ص) لاهل البوادي بان للكلب ونحوه ما اخذت افواهها ووطنها ، ولكم ما بقى بضميمة ان مياه الحياض والغدران تغلب عليها القلة وللتوقف فى المسئلة مجال واسع .

الثانية : انه على تقدير القول بالنجاسة ولزوم الاجتناب ، هل هذا الحكم مختص بما ولو لغ فى الاناء ، ام يجرى ولو فيما ولغ فى الغدير الذى هو اقل من الكر ، او الماء المستنقع كذلك ، فيه تردد من جهة ان الصريح من بعض ادلته والمنساق من بعضها الاخر هو الولوج فى الانية فلا يعم الحكم لغيرها واستبعاد الفرق بينهما

في غير محله ، اذ هو كاستبعاد الفرق بين مالو ولغ في ما كان ازيد من الكر بقدر ما يشرب وبين ولو غه فيما هو بقدر الكر ، مع ان الفرق بينهما قد يكون بقدر مئقال .

وعلى هذا في جمع بين ما يحكم بالاجتناب ، بانه في الاينة وبين غيره بأنه في غير الاينة ومن جهة ان احد ألم يفرق بين الاينة وغيرها من هذه الحثية ، وان كان قد عرفت عدم حجية لمثل هذا الاجماع والله العالم ، وسيأتي تنمة للكلام في بحث الخنزير .

ومنها حسنة معلى بن خنيس قال : سئلت ابا عبدالله (ع) عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء امر عليه حافيا ؟ فقال : ليس ورائه شيء جاف ؟ قلت : بلى ، فقال : لا بأس ان الارض يطهر بعضها بعضاً .

وفيه ان هذا الخبر اولا : معارض بما تقدم ويأتي من الاخبار الدالة على عدم انفعال الماء القليل المقتضى لحملها على التنزه ، كما يستعمل في الاخبار لفظ الطهارة لذلك ، كما عن اسماعيل بن بزيع قال : كتبت الى رجل اسئله ان يسئل ابا الحسن الرضا (ع) عن البثر يكون في المتزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول او دم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلوة ؟ فوقع (ع) بخطه في كتابي يترج دلاء منها .

وعن على بن يقطين عن ابي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال : سئلت عن البثر تقع فيها الحمامة والدجاجة او الكلب او الهرة ؟ فقال : يجزيك ان تنزح منها دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله تعالى ، الى غير ذلك .

وثانياً : لها معارضات خاصة .

الاولى : ما عن زرارة عن ابي عبدالله (ع) قال : قلت له شعر الخنزير يجعل حبلا ويستقى به من البثر هل يتوضأ من ذلك الماء ؟ قال : لا بأس .

واورد عليه بما في الوسائل .

قال : الظاهر ان المراد بذلك الماء ماء البثر لاماء الدلو ، وان اريد به

ماء الدلو فان الحبل لا يلاقه بعد الانفصال عن البثر ويحتمل كون الدلو كراً .

اقول : وانت خبير بفساد جميع هذه المحامل اذا الظاهر من العبارة ماء الدلو
لاماء البئر، كما يحكم بذلك اهل العرف ، وعدم ملاقاته الحبل للماء وان امكن
الان من المستحيل عادة عدم ملاقاته للماء ، ثم وقوع قطرات منه في الدلو ، وان
ايبت ذلك فعليك بالتجربة وهي كافية في الاثبات .

واما احتمال كون الدلو كراً فمملاً يخفى جوابه .

الثانية : ما عن زرارة ايضاً قال : سئلت ابا عبد الله (ع) عن جلد الخنزير
يجعل دلواً يستقى به الماء ؟ قال : لا بأس . واجاب عنه الشيخ في محكي كلامه
الوجه انه لا بأس ان يستقى به لكن يستعمل ذلك في سقى الدواب والاشجار
ونحو ذلك .

اقول : وانت خبير بعدم استقامة هذا الجواب لعدم استئصال الامام (ع) ،
مع ان الاستقاء بالدلو للاستعمال في الشرب والوضوء ونحوهما ، لو لم يكن
اكثر فلا اقل من كونه مساوياً ، فلا يمكن اطلاق الجواب والحال هذه .

مضافاً الى انه لو صار سبباً للنجاسة لزم التنبيه كما بينه (ع) في مسألة الاسراج
باليات ميتة بقوله : اما علمت انه يصيب الثوب واليد وهو حرام ، اللهم الا ان يقال
بالفرق بين ميت الخنزير فشعره وجلده طاهر وبين حيه فتأمل .

الثالثة : ما سيأتى في الخبر الخامس والخمسين من ادلة عدم الانفعال من
عدم نجاسة الثوب بملاقاته شحم الخنزير فراجع .

ومنها ما رواه الشهيد في الذكرى وغيره في غيره عن العيص بن القاسم قال :
سئلته عن رجل اصابته قطرة من طست فيه وضوء قال : ان كان من بول او قدر فليغسل
ما اصابه .

وفيه انه معارض بمنادل على عدم نجاسة ماء الاستنجاء ، مضافاً الى ما تقدم
في الروايات السابقة ، مع ان في موردها ما يدل على عدم وجوب الاجتناب .

ففي صحيحة عمر بن يزيد قلت : لابي عبد الله (ع) اغتسل من الجنابة في مغسل

يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الماء ما يترى من الارض ؟ فقال : لا بأس به .
 وفي رواية محمد بن مروان عن ابي عبد الله (ع) قال لو ان ميزابين سالا احدهما
 ميزاب بول والاخر ميزاب ماء فاختلطتا ثم اصابك ، ما كان به بأس ، فان الحكم
 في هذين الحديثين بعدم البأس مع ملاقة الماء للبول ونحوه موجب لحمل خبر
 العيص على الاستحباب .

ومنها رواية ابن ابي يعفور ، عن ابي عبد الله (ع) قال : لا تغتسل من البثر التي
 يجتمع فيها غسالة الحمام ، فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة آباء ،
 وفيها غسالة الناصب وهو شرهما ، ان الله لم يخلق خلقاً شرّاً من الكلب وان الناصب
 اهن على الله من الكلب .

ومنها رواية علي بن الحكم ، عن رجل عن ابي الحسن (ع) قال : لا تغتسل
 بماء الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا اهل البيت
 وهو شرهم .

ومنها رواية حمزة بن احمد عن الكاظم (ع) قال : لا تغتسل من البثر التي
 يجتمع فيها ماء الحمام ، فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا
 اهل البيت وهو شرهم ومنهما رثقة ابن ابي يعفور المروية في كتاب العلال ، عن
 ابي عبد الله (ع) قال : اياك ان تغتسل من غسالة الحمام ، ففيها تجتمع غسالة اليهودي
 والنصراني والمجوس والناصب لنا اهل البيت وهو شرهم .

وهذه الروايات مع الغرض عن اشتمال جملة منها على مظاهرها نجاسة غسالة
 ولد الزنا وغسالة الزنا ولا يلتزمون بها الموجب لحملها على الاستحباب بقريئة
 السياق ، لا بد من حمل ذلك على الاستحباب والتزهر بقريئة الاخبار الواردة الدالة
 على طهارة الغسالة .

مضافاً الى ما تقدم ويأتي من الاخبار الدالة على عدم انفعال الماء القليل
 كخبري زرارة وابي مريم وخبر شرب اليهودي من الكوز ، ثم الموضوع به وغير ذلك .

فمن الروايات الدالة على طهارة الغسالة ، مارواه الشيخ بسنده عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي عبدالله (ع) الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه ؟ قال : نعم ، لا بأس ان يغتسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى وما غسلتهما الا مما لزق بهما من التراب ، فانه لو كانت الغسالة نجسة وجب تطهير الرجل ، لانها وضعت على الغسالة ، اذ انها تجرى فى الحمام حتى تنصب فى المجمع . وعن الواسطى عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضى (ع) قال : سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال : لا بأس ، وهذا اصح من الاول ، لدلالته على ان الاصابة من نفس المجمع .

وعن جميل بن دراج عن محمد قال : رأيت ابا جعفر (ع) جاثيا من الحمام وبينه وبين داره قدر فقال : لولا ما بينى وبين دارى ما غسلت رجلى ، ولا يخبث ماء الحمام ، ودلائها على الطهارة واضحة .

وعن زرارة قال : رأيت ابا جعفر (ع) يخرج من الحمام ، فيمضى كما هو لا يغسل رجليه حتى يصلى . الى غير ذلك من الاخبار المفيدة ، او المؤيدة لهذا المعنى ، وبهذه الروايات يحمل صحيحة على بن جعفر على الاستحباب ، ففيها عن اخيه موسى (ع) انه سئل عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام قال : اذا علم انه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل ، والمراد بقوله (ع) فيغسله : غسل الحوض ظاهراً ، وكيف كان فان هذه الرواية وان تحمل على الاستحباب بقريضة تلك الروايات مضافاً الى وجود المعارض لها فى موردها .

فعن الواسطى عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الهاشمى قال : سئل عن الرجال يقومون على الحوض فى الحمام ، لا يعرف اليهودى من النصرانى ولا الجنب من غير الجنب ، قال : يغتسل منه ، ولا يغتسل من ماء آخر ، فانه طهور . هذا كله مضافاً الى ظهور بعض الاخبار فى ان النهى عن الاغتسال من الماء

المجتمع انما هو لمصلحة طيبة، لا للحكم شرعى تحريمى، ولذا حملوا ما دل على النهى عن الوضوء والغسل ونحوهما بالماء المسخن بالشمس على الكراهة لاشتمال الخبر على التعليل بكونه يورث البرص .

فعن الكليني (ره) بسنده عن ابي الحسن الرضا (ع) في حديث قال: من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه فاصابه الجذام، فلا يلومن الا نفسه، الحديث .

ثم لا بأس بذكر جملة من الاخبار الظاهرة في عدم انفعال الماء القليل بملاقاة المنى .

فعن الفضيل قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام، عن الجنب يغتسل فينضح من الارض في الاناء؟ فقال: لا بأس، هذا مما قال الله تعالى «ما جعل عليكم في الدين من حرج»، فان من المعلوم وجود المنى في بدن الجنب غالباً فلما فعل الماء القليل بملاقاته ثم انتضح من الارض في الاناء تنجس الاناء لعدم التنجس دليل على عدم الانفعال بالملاقاة .

وعن الفضيل بن يسار، عن ابي عبد الله (ع)، في الرجل الجنب، يغتسل فينضح من الماء، في الاناء فقال لا بأس . (ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

وعن شهاب بن عبدربه، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الاناء، فينضح الماء من الارض، فيصير في الاناء، انه لا بأس بهذا كله .

وعن عمار الساباطى قال: سئلت ابا عبد الله (ع)، عن الرجل يغتسل من الجنابة وثوبه قريب منه فيصيب الثوب من الماء الذى يغتسل منه؟ قال: نعم لا بأس به .

وعن يزيد بن معوية قال: قلت لابي عبد الله (ع)، اغتسل من الجنابة فيقع

الماء على الصفا فينزوا فيقع على الثوب؟ فقال: لا بأس .
والانصاف ان حمل جميع هذه الروايات، على طهارة البدن خلاف الظاهر
المقطوع به منها، كما ان القول باطلاقها وتقييدها باخبار الكرام المضطربة بعيد
جدا، واصرح من جميع ذلك ما تقدم، من صحيحة عمر بن يزيد وهو الحديث
الثلاثون .

ومنها صحيحته ايضا عن اخيه (ع) قال: سئلته عن خنزير يشرب من اناء كيف
يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات .

وفيه مضافا الى ما تقدم في الحديث التاسع والعشرين ، لا بأس بالتزام بما
ذكره النفيض القنبي (ره)، قال ولا يبعد ان يقال: ان في الكباب والخنزير خصوصية
ليست في سائر النجاسات، فلا يجوز الشرب والوضوء من ماء الاناء الذي
شربا من ذلك الماء، ولا من الاناء الذي شربا منه، ولو كان مائه غير الماء الذي
شربا منه، ولا يجوز الاكل ايضا اذا تأثر ما فيه بسبب الرطوبة، وتبع هذا الحكم
بمقدار دلالة الدليل فلما كان الحكم واردا في خصوص الانية فنقتصر في الحكم
على خصوص الاواني المتعارفة المعدة للاكل والشرب. وما كان ظرفيته بقدرها
وليس الحكم في غيرها من الظروف والاعوية التي تكون اكبر، وهذا الحكم يختص
بالاكل والشرب والوضوء لا غيرها، فلو صب مائه على اللباس والبدن، فلا يجب
غسلهما للصلاة، لعدم الدليل عليه، فان مدلول الأدلة الدالة على وجوب الغسل
لا يزيد على ذلك الخ .

ومنها مارواه في كتاب قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام،
قال: سئلته عن حب ماء فيه الف رطل وقع فيه اوقية من بول، هل يصلح شربه او
الوضوء منه؟ قال: لا يصلح .

والجواب ان منتهى الامر ظهور الخبر في لزوم الاجتناب فيحمل على التنزه
بالنص الدال على الجواز، كخبر الميزابين الذين احدهما بول .

وماعن محمد بن مسلم قال: سئلت ابا عبد الله (ع)، عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المرنج مرتين، فان غسلته في ماء جار فمرة .
 قال: في الوسائل قال الجوهرى: المرنج الاجانة التي تغسل فيها الثياب .
 أقول: لا يحتمل الفرق بين البول الذي لاقى الثوب في عدم التنجيس، وبين غيره في التنجيس .

وعن محمد بن النعمان انه قال: لابي عبد الله (ع)، اخرج من الخلاء، فاستنجى الماء فيقع ثوبى في ذلك الماء الذى استنجيت به؟ فقال: لا بأس به ليس عليك شىء .

والقول: بالفرق بين البول المخلوط بماء الاستنجاء وغيره، في غاية البعد بل يمكن بالقطع بالعدم للتعليل المذكور في خبر الاحول انه قال لابي عبد الله (ع)، في حديث الرجل يستنجى فيقع ثوبه في الماء الذى استنجى به، فقال: لا بأس فسكت .
 فقال: اوتدرى لم صار لا بأس به؟ قلت: لا والله فقال: ان الماء اكثر من القدر، فانه نص في عدم خصوصية لكونه ماء الاستنجاء، وانما العلة الوحيدة هي اكثرية الماء عن القدر فهي علة منصوصة عامة يلزم التعدى عنها .

والمناقشة: بانها يحتمل كونها حكمة فلا طراد . مردودة بان اللازم عدم التمسك باى حكمة ذكرت في الروايات لمجئى هذا الاحتمال .
 والحل ان الظاهر من التعليل مطلقا، كونها علة يدور الحكم مدارها، وجوداً وعدمياً .

وحيث عرفنا عدم دوران الحكم، بدليل قطعى خارجى، رفعا ليدعنها .
 وقلنا: انها حكمة مع ان رفع اليد في ذلك المورد ايضا انما هو بقدر دليل الخلاف، الاترى انه لو قال، المولى: اكرم زيدا لانه عالم فهمنا منه عموم الحكم لكل عالم، فاذا قال: لا تكرم العالم الفلانى، رفعا ليد بقدر المخصص، ولم ينثلم بذلك العموم المستفاد من العلة .

هذامضافاً الى النقص بكثير مما تعدى الفقهاء عن موارد جزئية ، ولو بدون ذكر العلة في الراوية ، بدعوى عدم فهم الخصوصية .

والحاصل : انهم كثيراً ما يتعدون عن مورد الحكم ، بدعوى استنباط العلة كما فعلوا ذلك في نجاسة المضاف بملاقاة النجاسة ونحو ذلك ، فكيف لا يتعدى عن العلة المنصوصة التي في مقام البيان .

وعن محمد بن النعمان عن ابي عبد الله (ع) ، قال : قلت له استنجى ثم يقع ثوبى فيه وانا جنب ؟ فقال : لا بأس به .

وعن عبد الكريم الهاشمى قال : سئلت ابا عبد الله (ع) ، عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به اينجس ذلك ثوبه ؟ قال : لا .

الى غير ذلك ، من الاخبار الدالة على طهارة ماء الاستنجاء ، بضميمة عدم فهم الخصوصية او القطع بالعدم .

واما احتمال ان يكون الوجه في اجتناب الماء الذى وقع فيها اوقية من البول ، تغيره بالبول فبعيد جداً ، اذ لا يتغير هذا المقدار من الماء ، بهذا البول القليل ، فان الاوقية على ما ذكرها بعض اللغويين ، واحدمن اثني عشر جزء من الرطل ، فنسبة الاوقية الى الف رطل نسبة الواحد الى اثني عشر الفاً ، ومن المعلوم عدم التغير خصوصاً والبول ليس له لون ولا طعم ولا ريح قوى بحيث يؤثر في نصف هذه الكمية من الماء ، فكيف بهذا المقدار الكثير .

نعم من المحتمل قريباً ان يكون النهى عن شرب الماء ، والوضوء به ، خلطه بالبول وذراته كائن في الماء ، ولكن الامر هين بعد ما ذكرناه من المعارضات وبينهما جمع دلالي عر في .

بل نقول : ان التعليل بكون الماء اكثر ، كما في الخبر اقوى في المطلوب من التعليل في صحيحة ابن بزيع الواردة في البئر ، فكما رفعت اليد عن النجاسة في البئر الظاهرة من اخبار كثيرة بهذا التعليل ، كذلك في مانحن فيه بطريق اولي .

ومنها رواية سعيد الاعرج قال : سئلت ابا عبد الله (ع) ، عن الجرّة تسع مائة رطل يقع فيها اوقية من دم ، أشرب منه واتوضأ ؟ قال : لا .
وقد تقدم الجواب عنها فى الخبر الحادي عشر من اخبار الانفعال ، وانه من القريب جداً بل المقطوع به تغيير الماء بهذا المقدار من الدم ، اذ النسبة بين الاوقية من الدم ، وبين مائة رطل من الماء ، نسبة الواحد الى الالف وماتين ، ومن المعلوم ان قطرة من الدم ، تغير الف وماتين قطرة من الماء . وقد تقدم نقل احتمال ذلك ، عن الفقيه الهمداني (ره) فراجع .

ومنها رواية حفص بن غياث ، عن جعفر بن محمد عليهما السلام ، قال : لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة .

وفىها ان هذه الرواية على عدم الانفعال ادل منها على الانفعال ، وذلك لما تقدم من مفهوم الحصر ، ثم ان ذا النفس السائلة الذى يفسد الماء ، لم يعلم انه كيف يفسد الماء بالتتن او بمجرد الملاقة .

وخبر زرارة المتقدمة الدالة على عدم نجاسة اوعية المناء بموت الفارة فيها ، تبين هذه الرواية وان الفساد لا يحصل بمجرد الملاقة بل بالتغيير ، كما هو مفاد سائر الاخبار .

ومنها رواية ابي بصير قال : دخلت ام معبد العبدية على ابي عبد الله (ع) ، وانا عنده فقالت : جعان فداك ، انه يعترينى قراقر فى بطنى الى ان قالت : وقد وصف لى اطباء العراق النبيذ بالسويق ، وقد وقفت وعرفت كراهتك له فاحببت . ان اسئلك عن ذلك فقال : وما يمنعك عن شربه ، قالت : وقد قلت لك دينى فالتقى الله حين القاه ، فاخبره ان جعفر بن محمد امرنى ونهانى ، فقال عليه السلام : يا ابا محمد الاتسمع الى هذه المرثه وهذه المسائل لا والله لا اذن لك فى قطرة منه ، فلا تدوقى منه قطرة ، الى ان قال : ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : ما يبل الميل ينجس حبان ماء يقولها ثلاثاً .

ومنها رواية عمر بن حفظة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، ما ترى في قدح من مسكري صب عليه الماء ، حتى يذهب عاديته ويذهب سكره فقال : لا والله ولاقطرة قطرت في حب الأهريق ذلك الحب .

اقول : الظاهر بمعونة النصوص الدالة على عدم نجاسة الخمر ، كون المراد بالنجاسة ، ونحوها في هذين الخبرين بيان الخبائث ، وعدم حلية الشرب ، ولو كان بقدر ميل منها في حب ؛ كما يدل على ذلك الخبر المروى عن امير المؤمنين عليه السلام في وقوع قطرة من الخمر في البئر .

واما الاخبار الدالة على عدم النجاسة ، فهي كثيرة نذكر منها جملة :
منها صحيحة ابن ابي سارة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، ان اصاب ثوبي شئ من الخمر ، اصلى فيه قبل ان اغسله ؟ قال : لا بأس ان الثوب لا يسكر .
ومنها موثقة ابن ابي بكير قال سئل رجل ابا عبدالله (ع) ، وانا عنده عن المسكر والنيذ يصيب الثوب قال : لا بأس .

ومنها صحيحة علي بن رثاب المروية عن قرب الاسناد قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام ، عن الخمر والنيذ المسكر يصيب ثوبي اغسله او اصلى فيه ؟ قال : صل فيه ، الا ان تغذره فتغسل منه موضع الاثر ، وان الله تبارك وتعالى انما حرم شربها .

ومنها رواية الحسين بن موسى الحنط قال : سئلت ابا عبدالله (ع) ، عن الرجل يشرب الخمر ، ثم يمجها من فيه فيصيب ثوبي ؟ قال : لا بأس .

ومنها رواية ابي بكر الحضرمي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، اصاب ثوبي نيذ اصلى فيه ؟ قال : نعم . قلت : قطرة من نيذ قطرت ، في حب ، اشرب منه ؟ قال : نعم ، ان اصل النيذ حلال ، وان اصل الخمر حرام .

اقول : قال الفقيه الهمداني (ره) بعد نقله لهذه الرواية ، ولا يبعد ان يكون المراد بالنيذ في هذه الرواية النيذ الغير المسكر ، فيكون هذه الرواية على خلاف

المطلوب ادل ، انتهى .

وانت خير ببعدهذا الاحتمال عن ظاهر الرواية ، فان الامام عليه السلام ، فى صدد بيان وجه حرمة شرب الماء الواقع فى الخمر ، كما فى رواية عمر بن حنظلة وغيرها ، دون النبيذ مع ان كليهما محرمان .

وحاصل الفرق ، ان الحرمة فى النبيذ ليست بشدة الحرمة فى الخمر ، فالمستهلك منه فى الماء يجوز شربه ، دون المستهلك من الخمر فتأمل .

ومنها رواية الحسن بن سارة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، انا نخالط اليهود والنصارى والمجوس وندخل عليهم ، وهم يأكلون ويشربون فيمرو ساقيتهم ويصب على ثيابهم الخمر فقال : لا بأس به ، الا ان تشتهى ان تغسله لاثره .

ومنها رواية الحفص الاعور قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، الدين يكون فى الخمر ، ثم يجفف ويحل فيه الخل قال : نعم .

ومنها رسالة الصدوق (ره) قال : سئل ابو جعفر وابو عبدالله عليه السلام فقيل لهما انا نشترى ثيابا يصيبها الخمر وودك الخنزير « اى شحمه » عند حاكتها ، أفنصلى فيها قبل ان نغسلها ؟ فقال : نعم لا بأس ، ان الله انما حرم اكله وشربه ، ولم يحرم لبسه ولمسه والصلوة فيه ، ورواه غير واحد عن الصادق او الباقر عليهما السلام ومنها صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) ، انه سئل عن الرجل يمر فى ماء المطر ، وقد صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل ان يغسل ثوبه ؟ قال : لا يغسل ثوبه ولا رجليه ويصلى فيه ولا بأس .

ومنها رواية على الواسطى قال دخلت الجوزية ، وكانت تحت موسى بن عيسى ، على ابي عبدالله عليه السلام ، وكانت صالحة فقالت : انى اتطيب لزوجى فنجعل فى المشطة التى اتمشط بها الخمر واجعله فى راسى ؟ قال : لا بأس ، وعن الفقه الرضوى ، ولا بأس ان يصلى فى ثوب اصابه خمر لان الله حرم شربها ،

ولم يحرم الصلوة في ثوب اصابته .

اقول : وهذه الروايات وان عارضها روايات اخرى ، كما يأتي في باب نجاسة الخمر انشاء الله ، الا ان الجمع بينهما يقتضى ما ذكرناه ، والله تعالى العالم .

ومنها صحيحة على بن جعفر ، عن اخيه موسى عليهما السلام ، قال : . . . عن رجل رجع ، فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغاراً ، فاصاب أناته ، هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : ان لم يكن شئ يستين في الماء فلا بأس ، وان كان شيئاً ينفلا يتوضأ ، والجواب ما تقدم فراجع .

ومنها صحيحة ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه قال : وما احسبه الا حفص بن البختري قال : قيل لابي عبدالله عليه السلام ، العجين يعجن من الماء النجس ، كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل اكل الميتة . وفي رواية اخرى انه يدفن ، ولا يباع .

وفيهما انه لا ربط لهما بمانحن فيه اصلاً اذ هما في فرض كون الماء نجساً ، وما ذكره صاحب الحدائق في وجه ذلك لا يخلو من نظر .

ومنها رواية على بن حديد عن بعض اصحابنا قال : كنت عند ابي عبدالله (ع) في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستقى غلام ابي عبدالله عليه السلام دلواً ، فخرج فيه فارتان فقال ابو عبدالله عليه السلام : ارقه فاستقى آخر فخرج فيه فارة ، فقال : ابو عبدالله عليه السلام ارقه قال : فاستقى الثالث ، فقال : صببه في الاناء فصبه في الاناء .

وفيه ما تقدم من ان الاراقة لا تدل على على النجاسة الا بالظهور - لو سلم - ورواية زرارة المتقدمة نص في عدم النجاسة . وقد تقدم بعض الكلام في هذه الرواية فراجع .

ونزيد في المقام فنقول : ان الخبر ربما يقال بدلالته على عدم انفعال الماء

القليل، للتلازم العادى بين اراقة الماء من الدلو، وبين تنجس اليد ونحوها بذلك فملاقة يد الغلام للماء الذى فيه الفارة وعدم تطهيرها، ثم صب الماء الثالث فى الاناء مع الملاقة لتلازمه العادى ايضا، دليل على عدم نجاسة اليد المستلزم لعدم نجاسة الماء بملاقة الفارة فتأمل .

ثم ان فى المقام روايات اخرى دالة على عدم الانفعال نذكرها تميماً للفائدة .
منها حسنة محمد بن عيسى قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل فى الطريق ويريد ان يغتسل منه، وليس معه اناء يغترف به ويدها قدرتان قال يضع يده ويتوضاء ثم يغتسل، هذا مما قال الله تعالى «ما جعل عليكم فى الدين من حرج» .

واشكل عليه فى الحدائق باشكالات ستة:

الاول: ان يكون المراد بالقليل، هو القليل العرفى دون الشرعى.

اقول: ومثله قال شيخنا المرتضى (ره) بما لفظه: وفيه ان الاصطلاح الشرعى غير ثابت فى لفظ القليل فغاية الامر انه من الاخبار المطلقة القابلة للتقييد بالكر. وفيه انه لم يثبت حقيقة شرعية فى لفظ القليل والكثير اصلا فليس القليل الا بمعناه العرفى اللغوى والمتبادر منه هو الاقل من الكبر بكثير بل تسمية قدر الكبر قليلا ياباه العرف واللغة كما لا يخفى على من راجع العرف .

نعم كل ماء اقل من ماء اكثر منه، ولكن ذلك لا يرتبط بما نحن فيه .
ان قات: لا دليل على ان المعنى المتبادر من القليل فعلا كان هو المتبادر

قبلا .

قلت: اصالة عدم النقل التى هى من الاصول العقلائية وقد اجردها فى كثير من المباحث الاصوليه كباب الامر والنهى، ونحوها كافية فى المطلب .

واما ما ذكره بعض المعاصرين من ان المحتمل ان يكون المراد بالقليل مالا

يمكن الارتماس فيه .

فغنى عن الجواب. ولو فتحنا باب هذه الاحتمالات لم يبق ظاهراً بدأ .
 مضافاً الى ان الاحتمال انما يضر بالدليل العقلي لا بالظهور ولقد اجاد الفقيه
 الهمداني (ره) حيث سلم الظهور بملاحظة الاستدلال بآية نفى الحرج اذ لو كان
 مورد السئوال هو الكر لم يكن الحكم بوضع اليد فيه والاغتسال منه ، مما قال الله
 تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » بل كان مما ورد فيه الماء اذ بلغ قدر كر
 لم ينجسه شيء انتهى .

و اما قلب الاستدلال فشيء لا يفهم من الظاهر وان شك في ذلك
 فالحكم العرف .

الثاني : ان يكون المراد بالقدر في اليد هو الوسخ . قال في الحدائق بعد
 ذكره لهذا الاشكال : وفيه بعد حيث ان المتبادر في الاخبار من هذا اللفظ
 هو النجاسة .

الثالث : ما ذكره شيخنا البهائي (ره) من ان المراد بالقليل الشرعي لكن مع
 الجريان ، قال وفيه ما فيه .

الرابع ان يكون الضمير في يتوضأ عائداً الى الرجل بتجريده عن وصف
 الجنابة ، قال وفيه بعد ايضاً . اقول بل قطع بالعدم .

الخامس : حمل ذلك على الرخصة دفعا للحرج والمشقة .

اقول : واشكلوا على ذلك بانه خرق للاجماع اولا ، وان النجاسة من الامور
 الوضعية فلا يمكن دورانها مدار الاضرار ثانياً .

اقول يرد على اصل التفصيل ان القول بذلك انما يتم على تقدير ثبوت اصل
 النجاسة بالملاقاة ، ومن الادلة المتقدمة عرفت عدم لزوم الاجتناب الاتنزه
 فهذا تفصيل بين التنزه وغيره ، وذلك غير مضر . وقد تقدم الكلام في مثل هذه الرواية
 في الحديث الخامس والعشرين من ادلة عدم الانفعال .

وامانه خرق للاجماع المركب او ان الامور الوضعية غير قابلة للرفع

ففيهما ما لا يخفى اذ مثل هذه الاجماعات محصلها غير حجة فكيف بمنقولها مضافا الى القطع بالمخالفة .

والامور الوضعية ليست الا بيد الشارع فوضعها ورفعها لا يثبت الا بمقتضيات الادلة فلواقضى الدليل الرفع في مكان كان التشكيك اجتهادا في مقابل النص .

السادس : الحمل على التقية لان ذلك مذهب كثير من العامة كما ذكره الشيخ (ره) في الاستبصار وأيد بعضهم هذا الحمل بذكر الوضوء مع الغسل ، انتهى .

وفيه ان الحمل على التقية انما يكون بعد عدم امكان الجمع الدلالي كما تقدم .

واما التأيد ففيه ان الوضوء عبارة عن التنظيف كما لا يخفى على المتتبع في الاخبار لا الوضوء المصطلح . ومثل هذا الخبر في الدلالة :

صحيح على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سئلته عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء يتوضأ منه للصلاة؟ قال : لا الا ان يضطر اليه ، والنهي لابدان يحمله على التزهر .

لما رواه الشيخ (ره) بسنده عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله (ع) قال : سئلته عن الرجل هل يتوضأ من كوز او اناء غيره اذا شرب منه على انه يهودي؟ فقال : نعم ، فقلت : من ذلك الماء الذي يشرب منه؟ قال : نعم ، ودلالة الخبرين على تقدير نجاسة اهل الكتاب ظاهرة .

ومنها ما في التهذيب عن ابن بزيع قال : كتبت الى من يسئله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء او يستقى فيه من بئر فيستنجي فيه الانسان او يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب لا يتوضأ من مثل هذا الا من ضرورة اليه . اقول : وقد تقدم وجه التفصيل بين الاضطرار وغيره .

ومنها ما رواه الشيخ (ره) باسناده عن الحسن بن محبوب قال : سئلت ابا الحسن (ع) عن الجص يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد ايسجد عليه؟ فكتب الى بخطه ، ان الماء والنارق قد طهراه ، فان العدرة وعظام

من غير فرق بين النجاسات حتى براس ابرة من الدم الذى لا يدركه الطرف .

الموتى سببان لنجاسة الجص لسراية دسومتها اليه ، ثم النار تطهر القسم المعظم بسبب ازالتها عن الجص ، ويبقى اجزاء صغار منها محفوظا وذلك الباقي من الجص النجس يتطهر بسبب ملاقة الماء ومن المعلوم ان الماء الذى يسوى فيه الجص قليل جداً .

هذه جملة مما ظفرنا بها من الاخبار الدالة بالنصوبية او الظهور على عدم الانفعال يبلغ عددها بضميمة الخبرين الذين نقلناهما عن الوسائل فى تمة الاخبار الدالة على ان الماء لا ينجسه الا للتغير خمسة وستين .

وقد عرفت ان جل المعارضات او كلها لا يكافئها للجمع الدلالى العرفى بينها وبين الاخبار الظاهرة فى الانفعال .

ومن المحتمل قريبا انه لولا ذهاب المشهور الى القول بالانفعال عدا التمسك بهذه الاخبار للانفعال مقطوع كونه خلاف ظاهر الادلة بمقتضى الفهم العرفى .

وهناك وجوه اخر من الطرفين اضربنا عنها خوف التطويل والله الهادى الى سواء السبيل . وكيف كان فالقائلون بعدم الانفعال مختلفون . فالمصنف تبعاً للمشهور على انه ينجس بالملاقة مطلقاً (من غير فرق بين النجاسات حتى براس ابرة من الدم الذى لا يدركه الطرف) خلافاً للشيخ فى الاستبصار فانه ذهب الى القول بعدم انفعال الماء القليل بما لا يدركه الطرف من الدم ، وفى محكى المبسوط ما لا يمكن التحرز عنه مثل رؤس الابرن من الدم وغيره فانه معفو عنه لانه لا يمكن التحرز عنه .

وعن غاية المراد نسبة القول بطهارة الماء القليل عند ملاقة ما لا يدركه الطرف من الدم الى كثير .

فالكلام يقع فى مقامين الاول : فى عدم الانفعال بما لا يدركه الطرف من الدم ، واستدلوا عليه بأمرين :

الاول: صحيح على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) عن رجل رعف فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغاراً فاصاب انائه هل يصلح الوضوء منه؟ فقال عليه السلام ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وان كان شيئاً يئبناً فلا تتوضأ منه .

واشكل عليه بما في المصباح بقوله: وفيه ان ظاهر السؤال انه لم يعلم الا اصابة الاناء وحيث ان وصول شيء من تلك القطع الى الاناء لا ينفك غالباً عن اصابة الماء ايضاً تحير السائل في حكمه واجابه الامام عليه السلام بنفي البأس ماله يظهر شيء من الدم في الماء .

وعلى تقدير كون كلمة شيء منصوبة كما عن بعض النسخ فمعناه ايضاً يثول الى ذلك، كما لا يخفى على المتامل .

ومعلوم انك لو سئلت المجتهد عن مثل الفرض يجيبك بمثل جواب الامام (ع) لانحصار طريق حصول القطع باصابة الماء، في مفروض السؤال بظهور اثر الدم في الماء، لان ماعده من الامارات كاصابة الاناء او تفرق اجزاء الدم او تموج الماء لا يورث الا الظن بالاصابة فلا يلتفت اليها، انتهى .

اقول: الظاهر من قوله اصاب انائه ولو بقرينة كون السائل على بن جعفر او بقرينة السؤال عن حكم الوضوء، هو اصابة ماء الاناء ولذلك يستشكل عليه في المستمسك بهذه الجهة بل قرر هذا الظاهر بقوله: فان الظاهر منه اصابة نفس الماء، كما قد يشهد به لسان الجواب، انتهى .

مضافاً الى ان العلم باصابة الاناء موجب للاجتناب عن الماء، لانه طرف العلم الاجمالي وطرفه محل الابتلاء قطعاً اذ دليل عدم لزوم الاجتناب عن الاطراف اذالم يكن بعضها محل الابتلاء هو استهجان الخطاب وليس موجوداً في المقام فاي استهجان لقول المولى: اجتنب عن النجس الواقع على الاناء او في الماء . على ان انرى بالوجدان استعمال ظاهر الاناء وما فيه فيما يشترط فيه الطهارة

فيشرب منه الماء ، ويضع يده المرطوبه على ظاهره ، ثم يصلى او يدخله في الحب ، الى غير ذلك من الاستعمالات .

ولذا لو سئل المجتهد بانى اعلم ان ظاهر انائى نجس او مائه لا يفتيه بجواز شرب الماء ، ونحوه .

وربما نوقش فى الرواية من حيث السند بان فيه احمد بن محمد العلوى المجهول ، والجواب : انه مروى فى الكافى بطريق صحيح ليس فيه العلوى الموجود فى طريق الشيخ - كما فى المستمسك - .

وثالثة : بانه معرض عنه عند المشهور فيسقط بذلك عن الحجية .

وفيه ان الاعراض عن الدلالة غير مضر بعد تسليم كون الاعراض مضراً فى الجملة وقد عرفت فى الاصول عدم موهنية الاعراض اصلاً .

الثانى مما استدل به لعدم الانفعال بغير المستئين من الدم ، ما تقدم عن مبسوط الشيخ (ره) بانه لا يمكن التحرز عنه .

وفيه نظر ، لا مكان الاحتراز قطعاً ولو سلم فالضرورات تقدر بقدرها مضافاً الى عدم ارتفاع الحكم الوضعى بالخرج .

المقام الثانى : عدم انفعال الماء بالذرات الصغار ، غير المدركة بالبصر مطلقاً ولومن غير الدم ، واستدل له بان ظاهر ادلة نجاسة هذه النجاسات ما صدق عليه ذلك العنوان فى العرف ، فالذرات الصغار التى لا يصدق عليها الدم والبول والمنى لاحكم لها ، كما ان ادلة انفعال الماء القليل بالنجاسة منصرف عن مثل هذه الذرات .

ويؤيده الحكم بطهارة بخار البول الصاعد حين التخلّى مع القطع باصطحابه لذرات البول بل البخار لدى اهل التجزئة والتحليل عبارة عن الذرات المائية المصحوبة بالهواء المرتفع معه الحرارة ، وكذا الحكم بطهاره اللون والرائحة مع ضرورة بقاء الاجزاء ، ولو لم نقل باستحالة انتقال العرض ، وكذا حكم

سواء كان مجتمعاً او متفرقاً مع اتصالها بالسواقي فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء واتصلت بالسواقي. ولم يكن المجموع كرا اذا لاقى النجس واحدة منها تنجس الجميع .

جماعة منهم صاحب العروة بطهارة محل الغائط ، وان بقيت الاجزاء الصغار التي لا تتميز اذا استنجى بالاحجار. ذكره في بحث مطهريه الارض ، ولعل هذا هو مراد الشيخ من العبارة المتقدمة. الا ان التعليل بعدم امكان الاحتراز اشارة الى حكمة هذا الجعل ، وهذا الكلام يتم على مذهب غير المشهور القائلين بعدم انفعال الماء الا بالتغير ، اما المشهور فلا يقولون به .

(سواء كان مجتمعاً او متفرقاً مع اتصالها بالسواقي فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء واتصلت بالسواقي ولم يكن المجموع كراً اذا لاقى النجس واحدة منها تنجس الجميع) خلافاً للمحكى عن صاحب المعالم والمحدث الاسترأبأدى حيث اعتبر الاجتماع في الانفعال، قال في محكي المعالم: اذ الادلة الدالة على انفعال ما نقص عن الكر بالملاقاة مختصة بالمجتمع والمتقارب.

قال في الحقائق : ومبنى ما ذكره على ان الاستفادة من اخبار الكر كمية واشترطاً اعتبار الاجتماع في الماء ، وصدق الوحدة على ذلك الماء انما هو باعتبار ذلك فمورد جعل الكر وعدمه مناطاً للعصمة عن الانفعال وعدمها انما هو المجتمع الساكن دون الجارى المذكور والمسئلة محل اشكال انتهى .

اقول : وهذا ليس يبيد عن الفهم العرفي ، بناءً على الانفعال فان المولى اذا قال : لا تشرب من الماء الذي لاقى السم ، ثم كان هناك حفر متباعدة بينها سواقي ضيقة فلقى احدها لم ير العرف شمول النهي لسائر الحفر ، والفرق بان المدار في السم السراية ، وليست في الحفر كذلك بخلاف المقام لعدم كون السراية سبباً للنجاسة . ممنوع بماياتي من ان المتفاهم عرفاً من كيفية التنجس هو التنجس بالسراية لا غيرها .

وانكان بقدر الكر لا ينجس ، وانكان متفرقاً على الوجه المذكور فلو كان ما في كل حفرة دون الكر وكان المجموع كراً ولاقى واحدة منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية .

مسئلة : ١ - لافرق في تنجس القليل ، بين ان يكون وارداً على النجاسة او مورودا .

(وانكان بقدر الكر لا ينجس) للاخبار الكثيرة الدالة على ذلك (وانكان متفرقاً على الوجه المذكور فلو كان ما في كل حفرة دون الكر وكان المجموع كراً ولاقى واحدة منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية) ولم يعلم من القائل بالانصراف هل يقول به هنا ام لا .

ثم ان هذا كله فيما لو تساوت السطوح اماع اختلافها فسيأتى الكلام عنها انشاء الله تعالى .

(مسئلة : ١ - لافرق في تنجس القليل) بناءً على القول به (بين ان يكون وارداً على النجاسة او مورودا) وفي المسئلة احوال :

الاول : ما اختاره المصنف (ره) تبعاً لما نسب الى المشهور من الانفعال مطلقاً .

الثاني : ان المتنجس شرطه ورود النجاسة على الماء فلو ورد الماء على النجس لا ينجس مطلقا اختاره السيد في الناصريات والحلى مدعيًا عليه الاجماع ظاهرًا وصاحب المعالم واستوجهه في المدارك واستحسنه في الذخيرة في هذه المسئلة وجعله الاقرب في مسئلة الغسالة ، ونسبه صاحب الحدائق في بحث ماء المطر الى جملة من الاصحاب وجعله الظاهر من الاخبار وان تردد في بحث القليل واختاره في المستند صريحاً على المحكى من جملة منهم .

الثالث : التفصيل بين استعمال الماء الوارد في التطهير فلا ينجس وبين غيره فينجس .

الرابع : التفصيل بين المستعمل فى التطهير فلا ينجس مطلقا و بين غيره فينجس مطلقا .

استدل القائلون بالانفعال مطلقا . اما فيما وردت النجاسة فيما تقدم فى اخبار الانفعال .

واما فيما ورد الماء على النجاسة فبمفهوم روايات الكروا واطلاق ، قوله عليه السلام : ما يبل المسيل ينجس حبا ، وحديث استقاء غلام ابي عبد الله (ع) الماء الذى كانت الفارة فيه ، وما ورد بعد السئوال عن دن يكون فيه خمر او ابريق كذلك هل يصلح ان يكون فيه الخل او الماء او غيره ، انه اذا غسل لأبس به . وما ورد ان الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به الى غير ذلك من الروايات التى تقدم بعضها فى باب الانفعال مضافا الى وجوه اعتبارية اخرى . مثل ان السبب فى الانفعال ملاقات النجاسة وقابلية القليل من حيث القلة ولا مدخلة للورود وعدمه .

وبان اخبار النجاسة وان كانت خاصة الا انه لخصوصية السئوال وهى لا يخصص وبالاشتهار بين الاصحاب فلوفرض تعارض الخبرين قدمت تلك بموافقه المشهور .

واجاب عن الروايات فى المستند بعدم دلالتها ، واما الوجوه الاعتبارية فلا شأن لها مضافا الى منع الشهرة ان لم ندعها على الخلاف .

واستدل المفصلون بين ورود النجاسة فينجس الماء دون العكس .

اما الاول : فيمدل على انفعال الماء القليل من الاخبار المتقدمة .

واما الثانى : وهو طهارة الوارد على النجاسة بامور :

الاول : ما ذكره السيد المرتضى (ره) فى محكى كلامه فى الناصريات قال

الناصر : ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء قال

السيد المرتضى : وهذه المسئلة لا اعرف فيها نصا لاصحابنا ولا قولاً صريحاً

والشافعي يفرق بين ورود الماء عليها وورودها عليه، فيعتبر القلتين في ورود النجاسة على الماء ولا يعتبرهما في ورود الماء على النجاسة وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسئلة والذي يقوى في نفسى عاجلا الى ان يقع التامل فيه صحيحة ماذهب اليه الشافعي .

والوجه فيه اننا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لادى ذلك الى ان الثوب لا يطهر من النجاسة الا بابراد كرمين الماء عليه، وذلك يشق فدل على ان الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة والكثرة كما تعتبر فيما يرد عليه النجاسة، انتهى .

وفيه عدم الملازمة بين طهارة الثوب وعدم انفعال الماء، اذ من الممكن ان تكون القذارات الشرعية كالقذارات العرفية، يأخذ الماء بنفسه القذارة ويزيلها عن مكانها لكن لا يخفى ان هذا كله بناء على انفعال الماء القليل والا فلا وجه لهذا الاشكال من اصله .

الثانى: الاجماع الذى ادعاه الحلبي قال: وما قوى فى نفس السيد هو الصحيح المستمر على اصل المذهب وفتاوى الاصحاب .

وفيه مضافا الى الخدشة في هذا الاجماع صغرى وكبرى، ما ذكره الفقيه الهمداني (ره) من انه لا يبعد ان يكون مراد الحلبي طهارة ما يستعمل فى التطهير بعد ازالة عين النجس، ولذا فرق بين الغسلة الاولى وما بعدها، والا فالقول بعدم انفعال الوارد مطلقا، كما هو ظاهر عنوان السيد لا يجتمع مع القول بنجاسة الماء فى الغسلة الاولى، انتهى .

الثالث: استصحاب الطهارة ذكره فى المستند وايداه بالاجماع المنقول عن الحلبي، فان الماء كان قبل وروده على النجاسة طاهرا فاذا شك فى نجاسته استصحاب .

وفيه ان عمومات الانفعال بناء على القول به كما هو المشهور مانع عن

جربان الاستصحاب .

الرابع : قاعدة الطهارة ذكرها فى المستند ايضا بناءً على منع عموم المفهوم فى اخبار الكر . قال ان المفهوم لا يدل الاعلى التنجيس ببعض مامن شأنه التنجيس ، فىمكن ان تكون النجاسة الواردة ، ولا يمكن التتميم بعدم الفصل لوجوده . وايضاً المراد بتنجيسه له ليس فعليته بل معناه ان من شأنه النجس بوقوع ارتباط بينهما وقرب خاص ولا دلالة لذلك على التنجيس بمطلق الملاقاتة فىكتفى بالمتيقن .

هذامع ان بعد تسليم الدلالة يعارض مع بعض عمومات الطهارة بالعموم من وجه لتخصيصها بالقليل الوارد عليه النجاسة بما مر قطعاً فى رجوع الى الاصل ، انتهى .
وفيه ان العموم للمفهوم مسلم عند السيد وغيره ، وانما الكلام فى العموم الاحوالى ، فمنع العموم الافرادى غير مفيد فى المقام ، بل المفيد لهم انما هو منع العموم الاحوالى ، وليس لهم ذلك وكون النسبة بينها وبين بعض عمومات الطهارة عموماً من وجه انما هو بانقلاب النسبة الذى تحقق فى الاصول عدم صحته فى مقام الجمع .

الخامس : عمومات طهارة الماء واطلاقها الخالية عن المخصص والمقيد فى مانهن فيه لاختصاص ادلة انفعال الماء القليل بورود النجاسة ، ويؤيده اخبار طهارة ماء الاستنجاء ، ورواية غسل الثوب النجس فى المرن ، وموارد التطهير والغسلات .

وفيه انه لم يدل دليل على اختصاص ادلة الانفعال بالموارد وطهارة ماء الاستنجاء تخصيصاً ، ورواية غسل الثوب فى المرن لا تدل على طهارة الماء لما تقدم من عدم الملازمة بين التطهير وبين طهارة ما يتطهر به .
واما الغسالة فسيأتى الكلام فيها انشاء الله تعالى .

وقد ذكر فى المصباح شواهد من الاخبار على عدم الفرق بين الوردون

الكر بحسب الوزن الف ومأتا رطل ، بالعراقي .

ولكنها مخدوشة ، كما لا يخفى على من تأملها .

و اما التفصيلان الاخيران فسيأتي الكلام فيهما في باب الغسالة
انشاء الله تعالى .

وكيف كان فالاقرب عدم الفرق بين الورددين في النجاسة بناءً على القول
بانفعال الماء القليل .

(الكر بحسب الوزن الف ومأتا رطل) قال في المستند للاجماع المحقق
والمثقول مستقيضا وعده الصدوق في اماليه من دين الامامية ونحوه في دعوى
الاجماع بقسمية الجواهر وعن الغنية دعوى الاجماع عليه وعن المعتمد والمنتهى
وصريح آخرين عدم الخلاف فيه ، لمرسلة ابن ابي عمير الذي عدّها في الحدائق
من الصحاح بناءً على اصله ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (ع) ، قال : الكر
من الماء الذي لا ينجسه شيء الف ومأتا رطل ، ورواه الصدوق في المقنع مرسلًا .

وعن المجالس كما في البحار قال وروى ان الكر الف ومأتا رطل .

ولا يخفى ان ارسالها غير قادح للاجماع المنحكي على تصحيح ما يصحح عن ابن
ابي عمير ، وشهادة جماعة من الاعلام ، بانه لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة مضافاً الى
انجبارها بالعمل بل عن المعتمد لا عرف راداً لها من الاصحاب .

(بالعراقي) على الاظهر الاشهر بل في الحدائق نسبه الى المشهور ولا ينافيها
صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (ع) ، قال : والكر ستمائة رطل ، ومرسلة
ابن ابي عمير الثانية ، قال : روى لي عن عبدالله بن المغيرة يرفعه الى ابي عبدالله (ع)
ان الكر ستمائة رطل .

وقبل الشروع في الاستدلال لابد من التنبيه على امرين :

الاول : ان الكر مكيال للعراق والمعهود منه الدورى ، كما عن المولى

الاكبر في حاشية المدارك وغيره ، وسياتي كلامه بتمامه وفي مقداره خلاف .

ففي لسان العرب والكر مكيال لاهل العراق وفي حديث ابن سيرين اذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجساً ، وفي رواية اذا كان الماء قدر كمر لم يحمل القذر والكر ستة او قارحمار وهو عند اهل العراق ستون قفيزا ، ويقال للحصى كرا ايضاً والكر واحد اكرار الطعام ، ابن سيده يكون بالمصري اربعين اردباً ، قال ابو منصور الكر ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وهو ثلاث كيلجات ، قال الازهرى : والكر من هذا الحساب اثني عشر وسقا كل وسق ستون صاعاً ، انتهى .

وفي القاموس : الكر الى ان قال : وبالضم مكيال للعراق وستة او قارحمار او هوستون قفيزا او اربعون اردبا ، انتهى .

وفي مجمع البحرين : والكر بالضم احد اكرار الطعام وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف فانهى ضبطه الى اثني عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً .

وفي الشرع عبارة عن الف ومأتي رطل بالعراقي .

وفي المنجد : الكر مكيال قيل : انه اربعون اردبا وقيل غير ذلك ، الاردب مكيال ضخيم يساوي اربعة وعشرين صاعاً ، انتهى :

اقول : ولا يخفى ان هذه التقديرات لا يناسب الكر المحدود شرعاً بالف ومأتي رطل او ستمأة رطل فاللازم رفع اليد عن التحديدات اللغوية .

الثاني : الرطل يطلق بالاشتراك على ثلاثة اوزان المكي والمدني والعراقي ، والعراقي نصف المكي ، وثالث المدني ، فالمدني ثلاثة ارباع المكي .

قال العلامة المجلسي (ره) : والمشهور ان الرطل المكي احد وتسعون مثقالاً وكذا ذكره شيخنا البهائي والشهيد (ره) في الذكرى والعلامة في بحث الغسل والفترة ، لكنه ذكره في بحث نصاب الغلاة من المنتهى والتحرير ان الرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً ، واربعة اسباع درهم وهو تسعون مثقالاً ،

وكذا ذكر احمد بن علي من العامة في كتاب الحاوي ونسب الاول الى العامة ،
والظاهر ان هذا سهومنه ، وكأنه كان عند وصوله الى هذا الموضع ناظراً في كتبهم
وتبعهم فيه ذاهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع ، ومخالفة الاخبار واقوال
سائر الاصحاب .

فعلى الاول : الرطل العراقي مائه وثلثون درهما .

وعلى الثاني : مائه درهم ، وثمانية و عشرون درهما واربعة اسباع
درهم ، انتهى .

اقول : وبهذا يعلم الرطل المدني والمكي على القولين .

وقال في المستمسك : المشهور ان الرطل العراقي مائه وثلثون درهما ،
وتدل عليه رواية ابراهيم بن محمد الهمداني في الفطرة ، انها ستة ارطال برطل المدينة ،
والرطل مائه وخمسة وتسعون درهما ، بضميمة رواية جعفر بن ابراهيم المذكور
وفيها الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة ارطال بالعراقي ، ورواية علي بن بلال في الفطرة
انها ستة ارطال من تمر بالمدني وذلك تسعة ارطال بالبغدادى .

وقال المجلسى فى موضع آخر الدينار والمثقال الشرعى متحدان وهذا
لا شك فيه وهما ثلاثة ارباع المثقال الصير فى فالصير فى مثقال وثلث من الشرعى والمثقال
الشرعى درهم وثلثة اسباع درهم ، والدرهم نصف المثقال الشرعى وخمسة
ونصف المثقال الصير فى وربع عشره ، فيكون مقدار عشرة دراهم سبعة مثاقيل ،
فيكون العشرون مثقالا اول نصاب الذهب فى وزن ثمانية وعشرين درهما واربعة
اسباع درهم ، والمائة درهم اول نصاب الفضة فى وزن مائه واربعين مثقالا ،
وهذا النسب مما لا شك فيه واتفقت عليها الخاصة والعامة ، انتهى .

ثم ان الدرهم ستة دوانيق وكل دانق وزنه ثمان حبات من اوساط الشعير ، كما
حكى القول بذلك عن الخاصة والعامة ، والاوقية كما عن الجوهرى والجزرى
والفيروز ابادى والمطرزى اربعون درهما ، فيكون نسبة الاوقية الى الف رطل

عراقي باعتبار ان كل رطل مائه وثلاثين درهما كنسبة الواحد الى ثلاثة الاف ومأتين وخمسين ١/٣٢٥٠ .

اذا عرفت هذين التبيين قلنا : لاتنافى بين مرسله ابن ابي عمير الاولى المتضمنة لكون الكرافا ومأتى رطل ، وبين صحيحة محمد بن مسلم ومرسله ابن ابي عمير الثانية المتضمنتين لكون الكر ستمائة رطل ، اما بناءً على ما اخترناه من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة فلان الاوزان والمساحات لمراتب التنزه لا للتحديد الحقيقي الموجب للتضارب .

واما بناءً على المشهور من كونها فى مقام التحديد فلان كلام الروايتين المتقابلتين يحتمل وجوها ثلاثة ، فيكون مجعلا فى حد ذاته قابلا لارادة المكى والمدنى والعراقى منه ، وضم كل منهما الى الاخر قرينة معينة للمراد عنهما لشهادة العرف فيحمل مرسله بن ابي عمير الاولى على العراقى والصحيحة والمرسله الثانية على المكى .

قال الفقيه الهمدانى (ره) فى مقام بيان شهادة العرف بهذا الجمع ما لفظه : كما لو كان لفظ المن مشتركا بين مقدار والصفة وبين مقادير اخرى وقال القائل ، ان جائك زيد فاعطه منامن الحنطة ، ثم قال : ان جائك زيد فاعطه منين ، يرفع كل واحد منهما الاجمال عن الاخر ، ويتعين المراد من بين سائر المعانى وان كانت كثيرة ووجهه واضح فيجب بمقتضى الجمع بين الروايتين حمل الصحيح على الرطل المكى والمرسل على العراقى ، انتهى .

اقول : ويؤيد ذلك ان ابن ابي عمير الذى روى مرسله الالف ومأتين ، هو الذى روى مرسله الستمائة ومن المعلوم انه لو كان بينهما تناف لم ينقلها كليهما ، بلا اشارة الى دفع المنافاة كما انه لو سمعها ولم يرا الجمع بينهما بذلك ، لسئل عن سبب الاختلاف .

وبهذا كله يظهر دفع الاشكالات الواردة على ذلك ، كما انه لا حاجة الى بيان

المؤيدات التي ذكرها في الحدائق وغيره ، لانها لا توجب الظهور الذي هو اقل مراتب الحجية مضافاً الى معارضتها بمثلها او اكثر .

نعم حكى عن الصدوقين والسيد المرتضى (ره) انهم ذهبوا الى كون المراد بالالف وماتين المدني ، فيكون الكر بالرطل العراقي الف وثمانمائة .

وربما يستدل لهم بان الامام (ع) كان في المدينة وعرف المتكلم مقدم على عرف السائل . ويعضده استعمال الرطل في غير واحد من الاخبار في الرطل المدني مضافاً الى رواية علي بن جعفر (ع) الواردة في الف رطل وقع فيها اوقية من بول ، المتضمنة انه لا يصلح شربه ولا الوضوء منه بناءً على ظهورها في الرطل المدني بقرينة كون السائل والمسئول عنه مدنيين ، فلو كان الف رطل مدني غير عاصم كان الف وماتين بالعراقي غير عاصم ، اذ الف رطل من المدني يساوي الف وخمسة رطل بالعراقي ولا يتقضى باحتمال كون الالف وماتين مكياً لما تقدم من كون السائل والمسئول عنه مدنيين هذا غاية ما يقال في وجه الاستدلال .

وفيه انه لو سلم جميع المؤيدات في حد ذاتها ولكنها لو اخذ بها بظاهرها لزم طرح صحيحة محمد بن مسلم ، ورواية ابن ابي عمير الثانية ، اذ غايتها ان تحملا على المكى ، وذلك غير كاف في الاعتصام بناءً على هذا القول فلا بد من الجمع بينهما بنحو ما تقدم .

ورواية علي بن جعفر اما يحتمل على التنزه بناءً على عدم الانفعال كما تقدم واما على الرطل العراقي فانه بضميمة بعض الشواهد المذكورة في الحدائق والمصباح وغيرهما ، كان شائعاً في المدينة ، وهذا غير بعيد كشيوخ حقة الاسلام بول في العراق فعلاً . وقد تحصل من الحساب السابق ان الرطل واحد وتسعون مثقالاً شرعياً وثمانية وستون وربع المثقال الصيرفي ، فالكر على المشهور يبلغ مائة الف وتسعة الاف وماتين مثقالاً شرعياً ، وبالمثاقيل الصيرفية يبلغ واحداً وثمانين الف وتسعمائة مثقال .

وبالمساحة ثلث واربعون شبراً الاثمن شبر .

وهذا الذي ذكرناه في التحويل الى المثاقيل مضافاً الى مباشرتنا في تكسيها موافق لما ذكره المجلسي (ره) في ميزان المقادير والفقير الهمداني (ره) في المصباح (وبالمساحة ثلث واربعون شبراً الاثمن شبر) والاقوال في المساحة على ما ظفرت ثمانية .

الاول : وهو اقلها ما حكى عن الراوندي من ان الكر ما بلغت ابعاده الثلاثة عشرة اشبار ونصف ولم يعتبر التكسير .

قال شيخنا المرتضى (ره) ولم نجد ما يمكن الاستدلال به واستدل له شارح الروضة برواية ابي بصير المتقدمة المراد به قوله (ع) اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصف في مثله ثلاثة اشبار ونصف في عمقه منه الارض فذلك الكر يجعل في بمعنى مع فلا يعتبر الضرب .

وفيه ما لا يخفى ثم ان لازم هذا القول اختلاف افراد الكر و اقل فروضها ، كما في الروض ما كان طوله عشرة اشبار ونصف ، مع كون كل من عرضه وعمقه شبرا ، وذكر بعضهم في ابعده فروضه ، ما كان عمقه تسعة اشبار وعرضه نصف شبر وطوله شبرا ، ثم رجح الشيخ ما في الروض ، انتهى .

وانما كان الثاني ابعداً لان حاصله يصير اربعة ونصف بخلاف الاول اذ حاصله يكون عشرة اشبار ونصف ، ولكن لا يخفى ان له فروضا اخر ابعداً من الفرض الثاني ايضا ، وهو ان يكون عمقه عشرة اشبار وكل من عرضه وطوله نصف شبر ، اذ حاصله يكون خمسة اثمان شبراى شبراً الاثلاثة اثمان شبر .

وكيف كان فالعبارة المحكية عنه مجملة واقرب محتملاته ان يكون المراد هو المساحة الدورية فان ما كان محيطها ثلاثة اشبار وعمقها ثلاثة يكون مجموعها قريبا من تسعة ، فيكون مستنده رواية اسمعيل بن جابر بضر من المساحة ، فتأمل .

وكذا اذا كان محيط الدورى ثلاثة ، وعمقه اربعة ، فانه قريب من احد عشر ،
فيكون مستنده قوله (ع) ذراعان عمقه فى ذراع وشبر سعة .

الثانى : وهو اكثرها ما حكى عن الشلمغانى لعنه الله من انه افتى فى الكـر
بمضمون ما عن فقه الرضا قال فى الرضوى ، والعلامة فى ذلك ان تأخذ الحجر
فترمى به فى وسطه فان بلغت امواجه من الحجر جنبى الغدير فهو دون الكر وان لم
يبلغ فهو كر لا ينجسه شىء .

اقول : ولو قيل بحجية الرضوى ، فاللازم حمله على التقية ، لانه قريب
من مذهب ابى حنيفة على ما حكى .

الثالث : ما حكى عن الاسكافى من انه ما بلغ مكسره مائة شبر وقد صرح
جماعة منهم العلامة المجلسى (ره) فى البحار والشيخ فى الطهارة والفقيه
الهمدانى (ره) بعدم معلومية مستنده .

اقول : ولكن الظاهر ان مستنده رواية المقنع قال روى ان الكر ذراعان
وشبر فى ذراعين وشبر بناء على كونه فى الدائرة وكون ذراعين وشبر قطرها ،
فان ذلك موجب لكون المكسر حوالى مائة ، كما لا يخفى على المطلع بكيفية
اخذ مساحة المدور .

الرابع : ما حكى عن ابن طاووس (ره) من التخبير بين الروايات قال
شيخنا المرتضى (زه) فان اراد الظاهرى فله وجه ، وان اراد الواقعى وحمل
الزائد على الاستحباب ، فلا يعرف له وجه ، انتهى . .

وقال الفقيه الهمدانى (ره) : وفيه بعد تسليم امكانه انه طرح لكل ما
روى ، لا عمل بكلها ووجهه ظاهر ، انتهى .

اقول : مقتضى القاعدة فى صورة تساوى الجميع هو حمل الزائد
على الاستحباب ، والاخذ باقلها ، اذ نصوصية الاقل لا تدفع بمفهوم التحديد
الواقع فى الاكثر ، مضافاً الى كثرة مخالفة مفهوم التحديد والحصر والعدد

فى الاخبار .

فى اخبار باب الصوم عدالمفطرات تارة اقل وتارة اكثر ، وكذا فى باب الصلوة وغيرهما من العبادات ، وكذا فى باب البثر الى غير ذلك .
واما انه طرح لكل ماروى فففيه انه ابقاء للحد الاخير .

مضافاً الى ان المشهور الذين حكى عنهم العمل برواية حسن بن صالح ايضاً يطرحون سائر الروايات ، بل طرحهم لها اوضح من طرح السيد ابن طاؤس اذ السيد انما يطرح مفهوم كل واحد ، والمشهور يطرحونها منهوماً ومنطوقاً او يحملونها على محامل بعيدة جداً .

الخامس : ما اختاره المستند من التوقف قال والوجه عندى التوقف فى المساحة والاكتفاء فى الكر بالوزن ، انتهى .

وكيف كان فالمهم انما هو التكلم فى التحديدات الثلاثة الاخيرة ، اعنى سبعة وعشرين ، وستة وثلاثين ، وثلاثة واربعين الاثمن فنقول :

السادس : ان الكر هو ما بلغ سبعة وعشرين ، وهذا القول محكى عن الصدوق والقميين ، والعلامة فى المختلف ، والمحقق الثانى فى حواشيه عليه ، والشهيد الثانى فى الروض والروضه والاردبيلى والسيد بحر العلوم والنراقى الاول ، وظاهر الوسائل حيث انه بعد ذكر جميع الاخبار الواردة ذكر وجوهاً للجمع بينهما ، ثم قال والحمل على ان الاقل كاف واعتبار الاكثر على وجه الاستحباب والاحتياط ذكره جماعة من علمائنا هذا هو الاقرب ، انتهى .

وذهب الى هذا القول جمع غفير من المعاصرين ، كالسيد ابوالحسن الاصفهانى (ره) والاغاضياء العراقى ، والسيد ابوالقاسم الخوئى والسيد محمد الكوه كمرى ومؤلف فقه الصادق وغيرهم .

ويدل على ذلك خبر اسمعيل بن جابر ، الموصوف بالصحة فى جملة من

المصنفات بل عن الشيخ البهائي (ره) انها توصف بالصحة من زمن العلامة الى زماننا هذا قال : سئلت ابا عبد الله (ع) عن الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ فقال : كر، فقلت : وما الكر؟ قال : ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار .

وعن المجالس انه قال : روى الكر هو ما يكون ثلاثة اشبار طولاً في ثلاثة اشبار عرضاً في ثلاثة اشبار عمقاً ونحوه ما عن الامالي .
وعن المقنع والكر ما يكون ثلاثة اشبار طول في عرض ثلاثة اشبار في عمق ثلاثة اشبار .

وقد اورد عليه اولاً بضعف السند في الكل .

وفيه انه لا وجه لذلك ، بعد ما عرفت من تصحيح جماعة من العلماء لخبر اسمعيل بن جابر وروايتنا المجالس والمقنع كافتان في التأييد .
وثانياً باعراض المشهور .

وفيه مضافاً الى المناقشة في الصغرى بل منعها رأساً ، وكيف يتحقق الاعراض بعد عمل من عرفت به مع عدم موهنية اعراض المشهور ، كما حققناه في الاصول خصوصاً اذا علم وجه الاعراض وان ذلك بسبب ترجيح غيره بالمرجحات ، التي لم تتم

كما ان ما ذكره في المستمسك بقوله : كما يشكل انجبارها بعمل القميين لعدم ثبوته فان مضمونها وان نسب الى القميين في كلام جماعة كالحلي والعلامة والشهيدين وغيرهم ، على ما حكى لكنه في المنتهى خصه بابن بابويه ، وعن الخلاف نسبة الاول الى جميع القميين واصحاب الحديث ، انتهى .

غير تام اذ ذكر المنتهى في مقام الاستناد ابن بابويه فقط لا يدل على عدم غيره ، فان اثبات الشيء لا ينفي ما عداه واما الخلاف فهو ليس في مقام ذكر الحد بل في مقام نسبة اصل المساحة .

ويؤيده لزوم الكذب او عدم الاطلاع على مخالفة الصدوق قال في

الخلافاً ما لفظه : ولاصحابنا في مقدار الكر ثلاثة مذاهب :

أحدها : ان مقداره الف ومأتا رطل بالعراقي ، وهو مذهب شيخنا
ابى عبدالله .

والثاني : انه الف ومأتا رطل بالمدني وهو اختيار المرتضى ، وقال
الباقون الاعتبار بالاشبار ثلاثة اشبار ونصف طولاً في عرض وعمق ، وهو
مذهب جميع القميين واصحاب الحديث .

ثم احوال مذهبه الى كتابيه ، والاستبصار الذي يحضرنى الان لم يتعرض
فيه الى النسبة وكيف كان فكون ذلك مذهب القميين كانه لا اشكال فيه .

وثالثاً : باحتمال سقوط لفظ النصف عن رواية اسمعيل بن جابر لان الامر
دائر بين سقوطه عن هذه الرواية واشباهها ، وبين زيادته في الروايات المصرحة
بانه ثلاثة ونصف ، ومهما دار الامر بين الزيادة والنقصان فالتقصان اولى لان
الزيادة تحتاج الى الالتفات والنقصان لا يحتاج اليه لكثرة السهو .

وفيه ان هذا مما يكذبه الخارج ، فان الزيادة والنقصان كليهما يصدران
عن السهو ونحوه ، مضافاً الى عدم بناء من العقلاء او دليل شرعى على تقديم
ذاك على هذا .

ورابعاً : بان الرواية المشتملة على لفظ النصف مقيدة ، والرواية التي
لم تشتمل عليها مطلقة ، والمطلق يقيد بالمقيد .

وفيه انه ان اريد الاطلاق والتقيد الذي جرى بناء العقلاء على تقييد
المطلق ، فمن المسلم انه ليس بنائهم في نحو المقام ذلك ، ولذا تراهم لا
يتوقفون اصلاً في حمل الزائد على الاستحباب ، وان اريد الاطلاق والتقيد
الواقع في لفظ المقيد بالفتح ، والمقيد بالكسر كاكرم العالم ولا تكرم الا العالم العادل ،
فليس المقام منه .

وخامساً : بان رواية اسمعيل لم يذكر فيها البعد الثالث فيحتمل الدورى

وهو مما لم يقل به احد .

وفيه ان نفس هذا قرينة على عدم ارادة الدورى مضافاً الى ان الظاهر هو المربع ولو بقرينة مرسلتى المجالس والامالى ، وفتوى المقنع الذى هو نص الروايات .

وسادساً : بانها تعارض صحيحة اسمعيل بن جابر ، ذراعان عمقه فى ذراع وشبر سعتة ، والترجيح مع الصحيحة لصحتها .

وفيه ان الجمع الدلالى مقدم وهو يقتضى حمل الاكثر على الاستحباب بعد موثقية الاولى المقتضية للحجية .

وسابعاً : انه مصادم للاجماع الذى حكاه فى الغنية على فتوى المشهور .
وفيه ان الاجماع الذى هو اتفاق الكل المحصل اذا لم يعلم بدخول المعصوم فيه ليس بحجة فكيف بالمنتقول المقطوع عدم صحته .

وثامناً : ما ذكره الفقيه الهمدانى ، من انه لا يجتمع مع اعتبار كون وزن الماء الفا و مأتى رطل بالعراقى .

وفيه ان ذلك يقتضى حمل الازيد على الاستحباب كما ذكره فى الوسائل وغيره ، لا طرح الرواية المعتبرة .

وتاسعاً : ما ذكره الفقيه الهمدانى تبعاً لشيخنا المرتضى (ره) بعبارة :
'ظنها مغلوطة ، بما لفظه : مخالفتها ارواية على بن جعفر فى كتابه عن اخيه (ع)
قال : سئلته عن جرة فيها الف رطل وقع فيه اوقية من بول هل يصلح شربه او
الوضوء منه ؟ قال (ع) : لا يصلح . فان الف رطل على ما اعتبره بعضهم يقرب
من ثلاثين شبراً ، فلا معنى للحكم بانفعاله لو كان كرا ، و حملته على التغيير
بالاوقية من البول التى هو نصف السدس من الرطل كما ترى .

نعم يمكن ارتكاب الحمل على تغير ما ينقصه عن الكر كما فى رواية سعيد
الاعرج فى الجرة تسعمائة رطل من الماء ، تقع فيها اوقية من دم ، أشرب منه

واتوضاء؟ قال: لا، فان التسعمائه ايضاً وان كانت تبلغ سبعة وعشرين شبراً فى الغالب، الا ان اوقية من الدم تغير لامحالة مقداراً من الماء يقطع بسببه نقصان غير المتغير عن كونه كرافتخرج هذه الرواية عن كونها شاهدة للمدعى، انتهى .
وفيه نظر من وجوه:

الاول: ان كون الف رطل يقرب من ثلثين ان ثبت فاللازم حمل الرواية على التنزه، ولا يصلح فليس حكماً بالانفعال. وان لم يثبت هو كما صريح المستمسك قال فى مقدار الف ومأتى رطل: ووزن ماء النجف فى هذه الازمنة جماعة فكان وزنه يساوى ثمانية وعشرين شبراً تقريباً وبعض الافضل منهم ذكر انه يساوى سبعة وعشرين شبراً، انتهى .

وعن السيد الخوئى انه وزنه فوجده سبعة وعشرين، فالامر اوضح .
الثانى: ان الاوقية ليس من المسلم كونها نصف سدس الرطل، بل يظهر من جماعة ومنهم المجلسى (ره) فى ميزانه ناقلاً عن جماعة كما تقدم الكلام منه انها اربعين درهما فتكون النسبة الثلث تقريباً وفى التحقيق نسبة الاربعة الى ثلاثة عشر، لانسبة نصف السدس التى هى نسبة الواحد الى اثنى عشر.

الثالث: ان رواية سعيد الاعرج كما ذكرت فى غير واحد من الكتب المعتمدة، هكذا: تسع مائة رطل. فتسع فعل مضارع من وسع ومائة مفعوله و رطل تميزه .

ثم انك حيث قد عرفت عدم ورود شىء من الاشكالات على هذا القول الذى اختاره جماعة من المتقدمين والمتأخرين، فالاقوى البناء عليه فى الكربان يكون سبعة وعشرين من الشبر المكعب كافياً فى عدم الانفعال على القول بالانفعال .

السابع: ان الكر هو ما يبلغ ستة وثلاثين شبراً مال اليه فى محكى المعتمد، واستوجهه فى المدارك، ومال اليه المجلسى فى البحار، ومن المعاصرين اختار

هذا القول جماعة كالسيد الوالد دام ظله وابن العم السيد عبد الهادي الشيرازي والسيد جمال الكلبايگاني وغيرهم ، والمستند ما رواه الشيخ بسند صحيح عن اسمعيل بن جابر ، قلت لابي عبد الله عليه السلام : الماء الذي لا ينجسه شىء؟ قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة ، يناءً على ان المراد بالسعة كل واحد من الطول والعرض وان المراد بالذراع شبران وايد ذلك بما عن بعض من انه وزن الماء فوجد الف ومأتى رطل يساوى ستة وثلاثين شبراً ويأتى ما فيه .

وقد اورد عليه اولاً بان الذراع اقل من شبرين قال المجلسي (ره) في البحار في ذيل الخبر : وبما كان الشبران زائدين على الذراع بقليل ، انتهى .
وفيه انه خلاف الاختبار وبناء جملة من الاخبار قال في المستمسك وفقه الصادق ، واللفظ لاول ، ولم يتعرض لمقدار الذراع فان كان شبرين كما يظهر من بعض اخبار المواقيت ويساعده الاختبار الخ .

وثانياً : بان الذراع اكثر من شبرين ، ذكره الفقيه الهمداني قال : لان الذراع اطول من شبرين بمقدار يسير . كما ان القدمين ايضاً كذلك وهذا ظاهر بالعيان فلا يحتاج الى البرهان ، انتهى . .

و فيه ما تقدم ولكن لا يخفى انه لا يمكن الا ان نقول باختلاف الاشخاص في ذلك والا فكيف يمكن تكذيب المجلسي (ره) او الفقيه الهمداني مع اني اختبرت فكان ذارعي شبرين من اشباري وقد تقدم نقله عن بعض . وعلى هذا فمقتضى القواعد كفاية كون الكر ذراعاً وشبراً في ذراعين لكل احد من المتعارف سواء كان اقل من ستة وثلاثين ام لا .

الثالث : اعراض الاصحاب عنه بل عن المنتهى انه لم يقل احد بهذا .
وفيه ما تقدم من المناقشة في الصغرى والكبرى .

الرابع : ظهور التحديد المعين لبعده واحد في قبال العمق في الشكل المدور فيبلغ مجموع مساحته ما يقرب سبعة وعشرين شبراً ، قال المجلسي (ره) في

البحار فى ذيل الصحيحة ولو حملناه على الحوض المدور يصير مضروبة ثمانية وعشرين شبرا وسبعى شبر فيقرب من مذهب القميين وربما كان الشبران زائدين على الذراع بقليل .

ويؤيده ان راوى الخبرين واحد وهو اسمعيل بن جابر . والحوض المدور فى المصانع والغدران التى بين الحرمين شائع ولعل القطر بالسعة اقرب وانسب انتهى ، ويقابله .

الاشكال الخامس : الذى فى المصباح ، قال : والذى يقوى فى نفسى عدم التنافى بين هذه الصحيحة وبين ما عليه المشهور بل هى فى الحقيقة راجعة اليه ، لان الذراع اطول من شبرين بمقدار يسير ، كما ان القدمين ايضا كذلك ، وهذا ظاهر بالعيان فلا يحتاج الى البرهان فيبلغ مجموع مساحتها ما يقرب من المساحة المشهورة جدا بحيث لا يبقى بينهما فرق الا بالمقدار الذى يحصل التفاوت به فى الاشبار المتعارفة ، انتهى .
واشكل منهما .

الاشكال السادس : الذى اشار اليه فى المستمسك الموجب لطرح الصحيحة للزومها قولاً لم يقل به احد قال وان كان الذراع قدمين كما يظهر من جملة من اخبار ذلك الباب يكون الكر اثنين وخمسين شبرا تقريبا لان القدم يزيد على الشبر بسدس تقريباً ، انتهى .

وذلك لان مقتضاه ضرب ثلاثة وثلاث فى مثلها ثم المجموع فى اربعة وثلاثين فالمجموع واحد وخمسون ، وثلاثة وعشرون من سبعة وعشرين .

السابع : ان هذه الصحيحة معارضة بخبر اسمعيل بن جابر القائل بانه ثلاثة فى ثلاثة وراويهما واحد فيتساقتان ويرجع الى المشهور .

ولا يخفى ما فى هذه الاشكالات الاربعة .

الثامن : وهو الذى اوجب رفع السيد عن ظاهر التحديد فى هذا الصحيحة

انها بعد الدلالة على ذلك لا بد من حملها على الاستحباب للجمع العرفي بين الزائد والناقص .

الثامن : القول المنسوب الى المشهور وهو ان الكر ما بلغ مكسره ثلاثة واربعين شبر الاثمن شبر واستدل لذلك بما رواه في الاستبصار عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبدالله (ع) قال : اذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء قلت : وكم الكر قال : ثلاثة اشبار ونصف طولها في ثلاثة اشبار ونصف عمقها في ثلاثة اشبار ونصف عرضها .

واورد عليها اولا : بضعف السند ، اذ شيخ الطائفة الذي نقلها قال بعد كلام له والذي يبين ذلك ان الحسن بن صالح راوى هذا الحديث زيدي تبرى متروك الحديث فيما يختص به ، انتهى .

اقول : ولهذا لم يذكرها الشيخ في باب الكر وانما ذكرها في باب البثر رادا لها وبهذا يعرف ما في المصباح من تصريح بعض الثقات بانها موثقة كما ان الشهرة المتأخرة بعد معلومية الحال لا تنفع اصلا .

وثانياً : اضطراب المتن فانها نقلها في الكافي بحذف «ثلاثة اشبار ونصف طولها في» في اولها وكذلك في نسخة الاستبصار المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار المصححة على نسخة المصنف .

والجواب عن ذلك بان احتمال النقصان في نسخة الكافي وبعض نسخ الاستبصار اولى ، من احتمال الزيادة. قد عرفت ما فيه كالجواب بانه لا يضر ذلك بدالاتها على المطلوب لان الظاهر المتبادر الى الذهن من العرض في مثل المقام مجموع سعته وسطحه الظاهر لخصوص بعد معين ، بحيث يكون قسيماً للطول .

وثالثاً : بعدم الدلالة اذ مورد الرواية الركي و هي البثر ومن المعلوم غلبة استدارة البثر ، وهي مانعة من ظهور الرواية في ذى الاضلاع ، ولذا

قال الفقيه الهمداني : ولكن الانصاف ان غلبة استدارة الركي ، لو سلمت فهي مانعة عن هذا الظهور .

فلو قال احفر بئرا عمقها كذا ، وعرضها ثلاثة اشبار ، لا ينسب الى الذهن الا الكيفية المتعارفة ، ودعوى ان المقصود من الرواية فرض كون ماء الركي بالغاً هذا الحد لا توصيف الماء الموجود بكونه كذلك. وحيث ان الموضوع فرض لا مانع عن فرض كون الماء مربعا ، وان كان الماء الموجود بالفعل على صفة الاستدارة مدفوعة ، بان استدارة الماء الموجود مانعة عن ظهور المطلق في الاطلاق حتى نحتاج الى فرض كون الماء مربعاً فالمناقشة قوية جداً ، انتهى .

وهو كلام جيد كما لا يخفى بل ان هذه القرينة تعين عدم البعد الثالث في الرواية كما في الكافي الذي هو اضبط قطعاً من حيث السند واللفظ وبعض نسخ الاستبصار المصححة .

ورابعاً : بانها مشتملة على مالا نقول به ، وهو اعتبار الكرية في البئر فيلزم خروج المورد وليس رفع اليد عن فقرة منها الى من رفع اليد عن لزوم الحد ، فيحمل على التنزه كسائر روايات البئر ، وذلك يقتضى سقوطها عن الدلالة .

وخامساً : بانها بعد جميع ذلك لا بد وان يحتمل على الاستحباب للجمع العرفي بينه وبين الروايات الدالات على الاقل .

واستدل للمشهور ايضاً برواية ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصفاً في مثله ثلاثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك الكر من الماء .

وفي الجواهر اني عثرت على نسخة مقروءة على المجلسي الكبير مصححة في ثلاثة اشبار ونصف في عمقه ، انتهى .

وفيه عدم امکان الاعتماد عليه مقابل النسخ الكثيرة المنتشرة المصححة وغير المصححة غير المشتملة عليها ، واشكل عليها :

اولا : بضعف السند لان ابا بصير مشترك بين الليث المرادى الثقة وبين غيره غير الثقة فلا يمكن العمل براويته مالم يثبت انه هو الثقة .
وفيه ما فى الجواهر و اشار اليه فى المستند وغيره بان الظاهر انه ليث المرادى بقريئة رواية ابن مسكان عنه ، فتأمل .

وثانياً : بعدم الدلالة ، فعن المولى الاكبر فى حاشية المدارك انه قال فى دلالتها على المشهور نظر من حيث عدم اشتمالها على الابعاد الثلاثة وليس هو من قبيل قولهم ثلاثة فى ثلاثة لشيوع الاطلاق ، و ارادة الضرب فى الابعاد الثلاثة لوجود الفارق ، وهو عدم ذكر شىء من الابعاد بالخصوص فى المثال بخلاف الرواية حيث صرح ببعده العمق فيكون البعد الاخر هو القطر ويكون ظاهرا فى الدورى ، ويؤيده ان الكرميالى للعراق والمعهود منه الدورى وكذا رواية ابن حى الواردة فى الركي ، اذ لا قائل بتفاوت الكرية فيكون الحاصل منهما كون الكرمي ثلاثة وثلاثين شبراً ونصفاً وثماناً ونصف ثمن ولا قائل به بخصوصه ، انتهى .

واجيب عنه بما عن البهائى من ان الرواية مشتملة على الابعاد الثلاثة بجعل الضمير فى عمقه الى المقدار فى الارض ، اى فى هذا القدر من العمق فى الارض وهذا القدر عبارة عن ثلاثة ونصف .

وفيه ان غاية الامر انه محتمل لا معين فالرواية مجملة لاتدل على شىء واشكل عليه فى الجواهر - بان الحمل على المدور حمل على ما لا يعرفه الا الخواص من علماء الهيئة فيمتنع .

وفيه ان الجواب انما هو بتعيين القطر والعمق وهما مما يعرفه كل احد لافى بيان اخذ نتيجة ضرب الابعاد والافضرب الابعاد فى المربع ذى الكسر ايضاً

يحتاج الى علم الحساب لاستلزامه ضرب الصحيح في المخرج ، ثم زيادة الصورة عليه ثم ضرب احد البعدين في الاخر ثم تقسيم الحاصل على مضروب احد المخرجين في الاخر ثم جريان هذه العملية بالنسبة الى البعد الثالث كما لا يخفى .

كما ان ما ذكره الجواهر من الاشكال على حاصل الضرب الذي ذكره الوحيد (ره) بقوله اذ التحقيق انها تبلغ اثنين وثلاثين وثماناً وربع ثمن ، انتهى . مبنى على ما ذكره من ان القطر ثلث الدائرة . مع انه مخالف كما عليه اهل الحساب والهندسة قاطبة من ان نسبة القطر الى الدائرة كنسبة السبعة الى اثنين وعشرين ، فتكون النسبة اقل من الثلث ، وعليه فالقطر ثلاثة ونصف ومحيط الدائرة احد عشر وهو نتيجة ضرب القطر في ثلاثة وسبع ، ثم يضرب نصف القطر وهو واحد وثلاثة ارباع في نصف المحيط وهو خمسة ونصف كما هو ميزان اخذ سطح الدائرة فيحصل تسعة وخمسة اثمان ، ثم يضرب هذا السطح في ثلاثة ونصف فيخرج ثلاثة وثلثين واحداً عشر من ستة عشر ، وهو الذي ذكره الوحيد بعبارة اخرى من انه يزيد على ثلاثة وثلثين بنصف وثمان ونصف ثمن .
وثالثاً : باحتماله التقيية وان كان فيه تأمل .

ورابعاً : بان الجمع الدالسي يقتضى حمل الزائد على الاستحباب كما مر غير مرة .

بقي في المقام امر ان لا بد من التنبيه عليهما .

الاول : ان المشهور الذين ذهبوا الى القول بان الكر ، ثلاثة واربعين شبراً تقريباً وانه الف ومأتا رطل بالعراقي اشكل عليهم بعدم امكان الجمع بينهما لان الثاني يقل عن الاول بكثير فكيف يمكن ان يكون كل واحد منهما تحديداً حقيقياً .

واجابوا عن ذلك بساجوبة متعددة اقربها ما ذكره الفقيه الهمداني (ره)

من ان الميزان هو الارطال والاشبار طريق اليها .

ولكن الاقوى بناءً على ما ذكرنا ان كل واحد من الارطال اعنى الف ومأتين بالعراقي والاشبار اعنى سبعة وعشرين شبرا علامة لوجود الكر فالعاصم هو كم خاص يتحقق متى تحقق احد العلامتين فيكفى تحقق احدهما ، وان لم يتحقق الاخر اذ كل واحد علامة يدور المعلم مداره ، وجوداً لاعدماً ، وليس كل واحد حداً حتى يدور مداره المعلم وجوداً وعدمياً ويقع التعارض حين وجود احدهما وعدم الاخر . وذلك مثل ان يقول المولى : اذا جاء غلامى زيد وجب عليك تنظيف الدار ، واذا جاء غلامى عمرو وجب عليك تنظيف الدار ، فان العرف لا يكاد يرتاب فى ان مجئى كل موجب اصالة او علامة للتنظيف ، لا ان عدم كل واحد سبب او علامة للعدم .

الثانى : فى ذكر بعض التحديدات و الاختبارات ونذكره فى فوائده .

الاولى : المحكى عن الامين الاستر ابادى انه وزن ماء المدينة فكان يساوى ستة و ثلاثين شبراً تقريباً .

وعن المجلسى ان وزنه يساوى ثلاثة و ثلاثين شبراً تقريباً والسيد الوالد ذكر انه اختبر ماء النجف فوجده قريباً من ستة و ثلاثين .

وقال السيد الحكيم : انه وزن ماء النجف فى هذه الازمنة جماعة فكان وزنه يساوى ثمانية وعشرين شبراً تقريباً ، وعن السيد ابو القاسم الخوئى انه وزنه فكان يساوى سبعة وعشرين ، وقال الفقيه الهمدانى فان الفاء ومأتى رطل بالعراقى على ما اعتبروه ربما يبلغ الى ما يقرب من اربعين شبراً .

اقول : اختلاف الاشبار واختلاف المياه واختلاف المثاقيل كما سيأتى او جبت هذا الاختلاف الفاحش .

الثانية : الكيلو الواحد يساوى $\frac{1}{4}$ ٢٠٢ مثقال بمثقال بغداد
الصيرفى الذى هو معمول عند الصاغة ، و $\frac{3}{4}$ ٢٠٠ مثقال بمثقال

كربلاء كذلك ، و « $\frac{23}{38}$ ٢١٧ » مثقال بمثقال النجف الاشرف كذلك .
 الثالثة : الشبر المكعب من ماء الفرات الصافي بواسطة المكيئة يساوي
 « ١٠ » كيلوات و « ١٢٠ » غراماً على حسب ما وزناه في ليلة « ٢٥ » رجب « ٧٦ » هـ .
 الرابعة : الكر بحسب الوزن كما تقدم « ٨١٩٠٠ » مثقال صيرفي ولكن لم
 يعلم بعد ان المراد بالمثاقيل هي الكربلائية او النجفية او البغدادية ووزنه بالحمصة
 مشكل جداً لاختلاف المتوسط منها اختلافاً فاحشاً .

الخامسة : الكر بحسب الوزن المتقدم يساوي « ٤٠٥ » كيلو تقريباً وبالتحقيق
 « $\frac{763}{809}$ ٤٠٤ » اذا اخذنا الكر بالمثقال البغدادى ، واذا اخذناه بالمثقال
 الكربلائى فهو « ٤٠٨ » كيلو تقريباً وبالتحقيق « $\frac{779}{803}$ ٤٠٧ » ، واذا
 اخذناه بالمثقال النجفى فهو « ٣٧٧ » كيلو تقريباً وبالتحقيق « $\frac{6136}{10439}$ ٣٧٦ »
 وذكر العلامة شرف الدين نزيل صيدا صاحب التآليف القيمة ان الكر
 « ٣٧٧ » كيلواً .

السادسة : لو كان (٢٧) شبراً من الماء كرا لكان الكر يساوي « ٢٧٣ » كيلواً
 و « ٢٤٠ » غراماً ، ولو كان « ٣٦ » شبراً من الماء لكان الكر يساوي « ٣٦٤ » كيلواً
 و « ٣٢٠ » غراماً ، ولو كان « ٨ ر ٧ ، ٤٢ » كما هو المشهور لكان يساوي
 « ٤٣٣ » كيلواً و « ٨٩٥ » غراماً والله العالم .

الاختبارات

١ : - الكيلو الواحد يساوي « $\frac{1}{4}$ ٢٠٢ » مثقالاً بمثقال بغداد .
 الكيلو الواحد يساوي « $\frac{3}{4}$ ٢٠٠ » مثقالاً بمثقال كربلاء .
 الكيلو الواحد يساوي « $\frac{23}{38}$ ٢١٧ » مثقالاً بمثقال النجف الاشرف .
 ٢ : - الشبر المكعب من الماء الصافي بواسطة المكيئة من ماء الفرات
 في كربلاء كما عيرناه في ليلة « ٢٥ » رجب ١٣٧٦ هجرية يساوي عشرة كيلوات
 ومائة وعشرين غراماً « ١٠ » كيلو و « ١٢٠ » غراماً .

فبالمن الشاهى وهو الف ومائتان وثمانون مثقالا اى الصير فى بصير اربعة وستين منا الاشرين مثقالا .

٣ : - الكر بحسب الوزن «٨١٩٠٠» مثقالا اى واحد وثمانون الفاً وتسعمائة مثقالا .

٤ : - الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى «٤٠٥» كيلو الاشى يسير اذا اخذنا المثقال البغدادى .

الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى « $\frac{764}{109}$ » «٤٠٤» على التحقيق اذا اخذنا المثقال البغدادى .

الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى «٤٠٨» كيلو الاشى يسير اذا اخذنا المثقال الكربلايى .

الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى « $\frac{779}{103}$ » «٤٠٧» على التحقيق اذا اخذنا المثقال الكربلايى .

الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى «٣٧٧» كيلو الاشى يسير اذا اخذنا المثقال النجفى .

الكر بحسب الوزن المتقدم يساوى « $\frac{6136}{10439}$ » «٣٧٦» على التحقيق اذا اخذنا المثقال النجفى .

لو كان «٢٧» شبراً من الماء كرا لكان الكرىساوى « $\frac{204}{273}$ » كيلوا

٥ : - لو كان «٣٦» شبراً من الماء كراً لكان الكرىساوى ٣٢٠ ٣٦٤ .

لو كان « $\frac{7}{8}$ » «٤٢» شبراً من الماء كراً لكان الكرىساوى «٣٣٠٨٩٥» ٤ .

(فبالمن الشاهى وهو الف ومائتان وثمانون مثقالا اى الصير فى بصير اربعة وستين منا الاشرين مثقالا) و طريق استخراجة تحويل الارطال الى المئاقيل وقد عرفت ان مجموع المئاقيل يكون واحداً وثمانين الف وتسعمائة، ثم تقسيم المئاقيل على مئاقيل المن المذكور .

مسئله : ٣ - الكر بحقة الاسلامبول وهى مأتان وثمانون مثقالا : مأتا حقة واثنان وتسعون حقة و نصف حقة .

مسئله : ٤ - اذ كان الماء اقل من الكر ولو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل .

(مسئله : ٣ - الكر بحقة الاسلامبول وهى مأتان وثمانون مثقالا مأتا حقة واثنان وتسعون حقة و نصف حقة) بالترتيب المتقدم ويعرف صحة التقسيم بضرب خارج القسمة فى المقسوم عليه فان ساوى حاصل الضرب المقسوم كان صواباً ، وهنا كذلك ، وبالمثل التبريزى الذى هو الف مثقال واحد وثمانون منا وتسعة اعشار المن وبحقة النجف الاشرف و كربلا المقدسة التى هى تسعمائة وثلاثة وثلثون مثقالا صيرياً و ثلث مثقال سبع وثمانون حقة ، وواحد وعشرون من ثمانية وعشرون من حقة .

ولا يخفى ان السيد ابوالحسن الاصفهاني (ره) كتب فى الوسيلة ان الكر بحسب حقة كربلا المذكورة خمس و ثمانون حقة وربع و نصف ربع بقالى ومثقالان و نصف مثقال صيرفى ، وعلى ذلك نبه السيد الوالد فى تعليقه قال : لعله من سهو القلم والصواب ثمان وثمانون حقه الاربع وبحسب المن البمبى وهو الفان و ثمانمائة مثقال يكون تسعة و عشرين منا وربع من و جميع الاستخراجات سهل بعد معرفة القاعدة ومعرفة ان ذلك الوزن كم مثقالا .

(مسئله : ٤ - اذ كان الماء اقل من الكر ولو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل) قال شيخنا المرتضى (ره) : ثم ان هذا التحديد كغيره من التحديدات الشرعية مبنى على التحقيق دون التقريب لانه مقتضى ظاهر اللفظ .

نعم قد يتسامح فى اطلاق الفاظ المقادير على ما نقص اوزاد اذا كان بحكم المعدوم بالنسبة الى الحكم المتعلق بذلك المقدار و يتفاوت فى اصل المسامحة وفى مقدارها الاحكام وحيث كانت الاحكام الشرعية تابعة للحكم

مسئله : ٥ - اذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل كالعكس .

الخفية لم يعلم جواز المسامحة فى متعلقاتها فهى اضيق دائرة من المقادير المتعلقة للاحكام الطبية ، انتهى .

والحاصل ان الاغراض لما كانت مختلفه ففى بعضها لا يتسامح اصلا كوزن الذهب والاماس ولو بقدر شعرة وفى بعضها يتسامح قليلا كوزن الارز وفى بعضها يتسامح اكثر كوزن الحطب وكيل الجص فان عرف فى الشىء المجهول الغرض انه من اى الاقسام كان التسامح فيه بمثله جائزاً .

واما لو لم يعلم الغرض لم يجز التسامح ، اذ لعله مما لا يتسامح فيه ، ولكن لا يخفى ان مقتضى توجه الحكم الى العرف المسامح الا فيما علم الدقة مقتضى للمسامحة خصوصاً بعد احالته بالاشبار والارطال التى تختلف كل واحد منها زيادة ونقصية كما يظهر ذلك لمن جرب والله العالم .

مسئله : ٥ - اذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل كالعكس) بناءً على الانفعال ، فكما انه لو كان هناك اناء فوصل الى اعلاه النجاسة تنجس اسفله ، وكذا لو وصل الى سفله تنجس اعلاه وذلك لاطلاق ادلة الانفعال ، كذلك اذا كان هناك انائسان متصلان بانبوبة ، ولكن لم يتساو سطوحهما تنجس كل واحد منها بملاقاة النجاسة للاخر ، وهذا كانه مسلم عندهم وان كان للاشكال فيه مجال ولو على القول بالانفعال لان المنصرف كما اشير اليه فى مسئله نجاسة المنفرد من القليل ، التى عنوت تحت فصل الراكد هو المجتمع ، كما هو المنصرف بالنسبة الى القذارات العرفية فيشكل القول بنجاسة الظرف السافل المتصل بالظرف العالى بانبوبة بنجاسة العالى او بالعكس . وكان السر فيه ان العرف لا يفهم من هذه الادلة الا ان الحكم تابع للسراية وهى مفقودة فى المقام بل يأتى دليل عدم نجاسة العالى الجارى بالسافل هنا

نعم لو كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس العالى بملاقة السافل
من غير فرق بين العلو التسيمى والتسريحى .

طابق النعل بالنعل الا ان يقال ان هناك اجماعاً ، ولا يخفى ما فيه .

(نعم لو كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس العالى بملاقة السافل
من غير فرق بين العلو التسيمى والتسريحى) الشبيه به قال شيخنا المرتضى (ره)
فقد خرج عن عموم قاعدة انفعال القليل بالملاقة . مورد ان اجماعاً الى ان
قال : وثانيهما الجزء العالى من الماء اذا كان جارياً الى السافل .

واستدل عليه فى الروض بان سراية النجاسة الى الاعلى غير معقول .

وفيه ما لا يخفى فالاولى التمسك بالاجماع كما ادعاه هو (قدس سره)
وبعض متأخر المتأخرين كالعلامة الطاطبائى (ره) فى مصابيحہ و بعض افاضل
تلامذته فى مقاييسه ، وهو فى الجملة مما لا ريب فيه انتهى .

اقول : ويحتمل ان يكون مراد الروض عدم المعقولية العرفية لا الحقيقية
بمعنى ان ادلة الانفعال لا يدل على ذلك اذ المرتكز فى اذهان العرف ان النجاسة
الشرعية كالقذارة العرفية .

ثم ان الظاهر ان عدم تنجس العالى ليس من باب الاجماع وكيف يمكن
ادعاء الاجماع فى مسألة لم يتعرض لها جملة من الفقهاء ، بل ذلك لانصراف
الاطلاقات عن مثل المقام انصرافاً قطعياً لا لما ذكره الفقيه الهمداني (ره) بما
حاصله ان المستفاد من الادلة كون وصول النجاسة الى الماء سبباً للنجاسة ، الا ان
ذلك مقتضى لنجاسة مجموع الاجزاء او بعضها او خصوص الجزء الملاقى فلا
يستفاد من الاخبار بمدلولها اللفظى و كيفية الانفعال امر موكول الى اذهان
المتشرعة وهم لا يتعقلون سراية النجاسة الى العالى ، كما لا يستقذرون الماء
الجارى على القذارات العرفية ، فتحصل ان الحكم بالنجاسة يتوقف على احد
امرين ، من شهادة العرف او دليل تعبدى ، وحيث ان كليهما مفقودان فى

المقام ، فالاصل طهارته . انتهى .

ملخصاً اذ فيه ان جملة من الاخبار تدل على نجاسة الماء بنساءً على القول بانفعال القليل ، ففي رواية ابي بصير ، لا تشرب من سؤر الكلب الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقي منه ، وفي صحيحة علي بن جعفر الدجاجة والحمامة واشباههما تظأ العذرة ، ثم تدخل الماء يتوضوء منه للصلوة ؟ قال : لا الا ان يكون قدر كر من ماء .

وصحيحته الاخرى عن رجل رعف وهو يتوضاء فقطر قطرة في انائه هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا .

ورواية ابي بصير اذا ادخلت يدك في الماء وفيها شىء من ذلك فاهرق ذلك الماء .

وموثقة سماعة وان كان اصاب يده فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله .

ورواية حريز اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه .

وصحيحة الفضل رجس نجس لا يتوضاء بفضله .

ورواية سعيد عن الجره تسع مائه رطل يقع فيها اوقيه من دم اشرب منه واتوضاء

قال : لا .

ورواية العبدية ما يبيل الميل ينجس حباً من ماء .

ورواية بن حنظله ولاقطرة قطرت في حب الا اهريق ذلك الحب ، الى غير

ذلك من الروايات فانها كلها كما ترى تدل على نجاسة جميع الماء بمجرد الملاقاة بل بعضها صريح في لزوم الاجتناب عن الجميع .

وبعد هذا فكيف يمكن القول بان نجاسة الجميع او البعض او الجزء

الملاقى لا يستفاد من الاخبار بمدلولها اللفظي وای مدلول لفظي اوضح من قوله : فليهرق الماء كله ، واهريق ذلك الحب وينجس حباً من ماء وغيرها ،

فالمعول هو الانصراف ، لا الاجماع الذى استند اليه الشيخ (ره) ولا المقدمات التى ذكرها المصباح ، ولا ريب انه لا فرق فى الانصراف المذكور بين جميع موارد قطع بعد السراية سواء كان علواً تسنيمياً او تسريحياً او غيرهما كثقب القرب والابريق ونحوهما ، كما تقدمت الاشارة الى ذلك .

وبهذا ظهر ما فى كلام الشيخ (ره) حيث قال : والمتيقن من الاجماع صورة التسنيم وما تشبهه من التسريح ، وللتأمل فى غير ذلك مجال والتمسك بالعموم اوضح ، وفاقا لظاهر كشف الغطاء لصدق وحدة الماء فيدخل فى عموم تنجيسه ، ولذا لو كان الماء على هذه الهيئة كرا ، لم يفعل شىء منه بالملاقاة انتهى .

فان المدار ليس وحدة الماء فقط بل فهم العرف من الروايات انفعاله فان لم يفهم لم يحكم بالنجاسة وان كان واحداً .

وقد عرفت الانصراف عن مثل هذه الصور ولذا كان مثل القربة المثقبة اذا اتصل موضع الثقب بالحوض ، لا يكون سبباً فى اعتصامه .

وبهذا تبين ان المناط ليس مطلق الدفع ايضاً بدون السراية لدى العرف ، فلو كان هناك ظرف متصل بظرف آخر بواسطة انبوب منكسر بعشرين كسر كما فى مكائن الثلج والدقيق ونحوها لم نقل بنجاسة الظرف السافل بنجاسة العالى لعدم السراية وان كان الدفع من العالى .

بقى فى المقام امران لا بد من التنبيه عليهما .

الاول : ان الظاهر ان الحكم بالنجاسة فى المايعات مبنى على السراية

وما ذكره من اقسامها ثلاثة .

الاول : السراية الحقيقية ، فيكون وجه نجاسة ماعد الجزء الملاقي

سراية هذا الجزء الى سائر الاجزاء ، كسراية اللون فى الماء ، حتى يصير ملونا

فنجاسة كل جزء لاجل ملاقاته للنجس او المتنجس .

الثانى : السراية الحكيمية و ذلك بان الجزء الملاقى للنجس متصل بجزء آخر ، وذلك بجزء ثالث وهكذا ، فاذا انفعل الجزء الملاقى انفعل مجاوره ، وبانفعال مجاوره ينفعل مجاور المجاور وهكذا ، والفرق بين هذا وسابقه ، ان ذلك كان يحتاج الى تخلل زمان بين نجاسة الجزء الاول ، و نجاسة الجزء الاخير ، لان الغرض انه كسراية اللون والطعم ، بخلاف هذا فانه لا يحتاج الى تخلل زمان بل ينجس الجزء والاخير دفعة واحدة ، لان الاتصال بين الاجزاء حاصل قبل الملاقاة ، والوجه فى النجاسة هو الاتصال ، واقرب مثال عرفى لهذا ان تكون حال النجاسة حال الوقوع ، فكما انه لو كان يذرى تحت رأس خشبة مستطيلة اخذها فى الهواء ، فان انفصل يده عن جزئها الاخر المتصل بيده يقع جميعه دفعة واحدة ، لاتصال كل جزء بالجزء الاخر ، فلو وقع هذا الجزء وقع ساثرها كذلك ههنا .

الثالث : السراية التعبدية وهو ان لا يكون هناك سراية حقيقية ، : بحيث يسرى ويذهب النجس او المتنجس الى جميع الاجزاء ، ولا حكمية بان لا يكون الوجه نجاسة الجزء الثانى بالاول حقيقة لاتصاله به وهكذا ، بل الشارع حكم بان الملاقاة ولو بجزء سبب لحكمى بنجاسة ساثر الاجزاء ، ويكون حاله حال مالو حكم بنجاسة اناء فى مدينة لنجاسة اناء فى مدينة اخرى ، فالحكم يسرى لاجزاء النجس ولا النجاسة ، ولكن هناك وجه آخر وهو ان يكون سبب نجاسة ساثر الاجزاء السراية العرفية ، وذلك بان يتعدى الاثر الى معظم الاجزاء كالقذارات العرفية ، فان العرف يستقدر الماء الذى مخط فيه شخص لا السراية المخاط بنفسه ، او باثره الى جميع الاجزاء ولا السراية الحكم حقيقة او تبعداً اذ ليس هناك حكم ، بل من جهة تعدى الاثر الى معظم .

وهذا نظير اخذ موضوع المستصحب عرفياً لاشريعياً ، ولادقياً عقلياً .

والظاهر ان سبب النجاسة فى كل موضع قلنا بالنجاسة هو هذا لان العرف لا يفهم من خطابات النجاسة الا ذلك، ولا يرد على هذا شىء من الاشكالات التى ترد على الثلاثة الاول :

اما النقض بالكربان السراية العرفية حاصلة فى الكر، ومع ذلك لا يقال بنجاسته فيه انه على القول بانفعال القليل لا بدوان نلتزم بكونه تخصيصاً للتسهيل والاى فرق بين ان يلاقى مقدار الكربان عشرين مثقال قطرة من الدم، وبين ملاقاته كراً لها .

والحاصل، اننا نقول بان النجاسة الشرعية هى العرفية بعينها ولكن لان نلتزم ايضاً بانها تعبدية محض بل نقول: ان الشارع حكم بالنجاسة الشرعية فى موارد الملاناة والسراية العرفية، فالحكم من الشرع وتنقيح الموضوع من العرف .

واما لزوم كون النجاسة على التدرىج وهو مخالف للاجماع، ففيه الالتزام بالصغرى ومنع الكبرى اذ الاجماع ممنوع كبرى وصغرى، كما مروياتى، فنحن نلتزم بالتدرىج لكن العرفى منه لا مطلقاً، وقد مر طرف من الكلام فيه فى المضاف، وقد عرفت موافقه بعض الاجملة .

واما النقض بالثوب الرطب والدهن الجامد الذى لا نقول بعدم السراية فيها مع اتصال الاجزاء المقنضى للسراية الحكمية، فهو انما يصح لو قلنا بالسراية الحكمية، واما السراية العرفية فحيث لا سراية عرفاً، لان الحكم بالنجاسة .

وبهذا ايضاً اندفع الاشكال بان السراية التعبدية لا دليل عليها، اذ ليس فى المقام الا الادلة الدالة على النجاسة او نجاسة جميع الماء، وذلك فى مورد السراية العرفية، فان الكاب اذا شرب من الماء يسرى لعابه عرفاً الى جميعه وقطرة النبيذ . وما يبيل المسيل من الخمر اذا فرض انهما سمان ووقعا فى الماء يجتنب العرف عن ذلك الماء لرؤيته انتشار الاجزاء فى الماء والسراية الى غير

مسئلة: ٦- اذا جمد بعض ماء الحوض والباقي لا يبلغ كراً ينجس.

ذلك ، ثم ان مع القول بالسراية العرفية لا نحتاج الى التكام حول تركيب الجسم وانه هل من اجزاء الصغار الصلبة ، او من الهولى او الصورة او غير ذلك ، مما لا يرتبط بانفقه بل هو انما من الحكمة الموجبة لتشويش الذهن ، فتحصل من ذلك ان المرجع فى تشخيص الموضوع هو العرف وهو لا يرى سبباً الا السراية العرفية .

الثانى : لا فرق فى اقسام الكر من الحياض و الاوانى والغدران والمياه الراكده وغيرها ، فى اعتصام كل واحد منها لاطلاق الادلة وعمومها ، وخالف فى ذلك المفيد (ره) فى المحكى عن صريح مقنعه فخصص الحكم بالاعتصام بغير الحياض و الاوانى ومثله السلار ومثلهما المحكى عن ظاهر عبارة النهاية الا انه اخرج الاوانى فقط حيث فصل فى مياه الغدران والقلبان بين الكر وعدمه ، وحكم بنجاسة مياه الاوانى من غير تفصيل .

ثم انه ربما انتصر لهم بان النسبة بين ادلة نجاسة الاوانى ونحوها ، وبين ادلة الكر عموم من وجه ، لان ادلة الاوانى تقول : بنجاستها مطلقاً ، اعم من الكر وغيره ، وادلة الكر تقول : بطهارتها اعم من الاوانى وغيرها ، ففى مورد التعارض وهو الاوانى ونحوها ، يرجع الى عمومات الانفعال ، لتساقط الطرفين ولكن لا يخفى اظهرية ادلة الكر لولم نقل بانصراف ادلة الاوانى عن الاناء الذى يسع الكر .

هذا مضافاً الى ان الحياض التى استثنائها المفيد وسلار مورد النصوص الدالة على الاعتصام كما لا يخفى ، ولا يحضرني الان كتبهم حتى انظر فى المراد من العبارات التى صارت سبباً لهذه النسبة ، وكيف كان فهذا القول لم يظهر لنا وجهه فالمتعين عدم الفرق كما تقدم .

(مسئلة: ٦- اذا جمد بعض ماء الحوض والباقي لا يبلغ كراً ينجس) جميع الماء

بالملاقاة، ولا يعصمه ما جمد. بل اذا ذاب شيئاً فشيئاً ينجس ايضاً .

الباقى (بالملاقاة) بناءً على انفعال القليل (ولا يعصمه ما جمد) لان السيالان معتبر في مفهوم الماء، انصرفاً فلا يدخل في اطلاق ادلة عصمة الماء، كما ان النجاسة في القليل مرتب على الماء، فلا تفعل الجمد الاقل من الكر بالملاقاة، بل ينجس محل الملاقاة فقط، خلافاً للعلامة (ره) في محكي المنتهى قال: لو لاقى النجاسة ما زاد عن الكر من الماء الجاهد فالقرب عدم التنجيس، ما لم تغيره لان الجمود لم يخرجها عن حقيقته، بل هو موكد لثبوتها فان الاثار الصادرة عن الحقيقة كلما قويت كان اكيد في ثبوتها والبرودة من معلولات طبيعة الماء وهي تقتضى الجمود، واذ لم يكن ذلك مخرجاً له عن الحقيقة كان داخل في قوله عليه السلام: اذا كان الماء قد رجم بالجمود عن الحقيقة، ولكنه كما ترى اذ ليس المناط الاصدق الماء والجمد لا يصدق عليه الماء والاعتبار الدقي العقلي لا ينفع في الظهور الذي هو المرجع في الاحكام الشرعية، بل العرف ايضاً يفرق بين الماء وبين مثل الدهن، فانه لو قال: المولى جثني بالدهن واتاه العبد بالدهن الجاهد كان ممثلاً، بخلاف ما لو قال جثني بالماء واتاه بالجمد، وانه لذلك كان المحكي عن نهايته موافقة المشهور، وان استشكل في الحكم في محكي التحرير .

(بل اذا ذاب شيئاً فشيئاً ينجس ايضاً) ولو صار الجميع كراً بناءً على عدم طهر المتمم كراً لان كل جزء ينجس بالاذابة لانه ماء قليل لاقي النجس وهكذا، ومقتضاه انه لو كان هناك بحر منجمد فذاب في دفعات متعددة كل دفعة لا يبلغ المذاب الكر ينجس بالملاقاة للنجاسة، ولا يخفى بعده وكيف كان فهذا انما يصح اذا كان المذاب دفعة اقل من الكر واما لو اذيب مقدار الكر منه دفعة فهو طاهر مطهر .

وكذا اذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه اقل من الكر فانه ينجس بالملاقاة ولا يعتصم بما بقى من الثلج .

مسئلة : ٧- الماء المشكوك كربيته مع عدم العلم بحالته السابقة ، فى حكم القليل على الاحوط وان كان الاقوى عدم تنجسه بالملاقاة .

(وكذا اذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه اقل من الكر فانه ينجس بالملاقاة ولا يعتصم بما بقى من الثلج) وسيأتى فى باب الوضوء بعض الروايات فى باب الثلج انشاء الله .

(مسئلة : ٧ — الماء المشكوك كربيته مع عدم العلم بحالته السابقة) اما لفرض وجوده دفعة واما للجهل بحالته السابقة لترادف حالتى الكرية والقلة عليه . (فى حكم القليل على الاحوط و ان كان الاقوى عدم تنجسه بالملاقاة) وفى المسئلة اقوال ثلاثة : جريان احكام القليل عليه مطلقا ، و جريان احكام الكثير عليه مطلقا ، والتبعض بان يحكم عليه بعدم النجاسة بالملاقاة ولكنه لا يترتب عليه الاثار المخصوصة بالكر كتطهير الثوب بالقائه فيه .

ذهب شيخنا المرتضى تبعاً للفاضلين والشهيد وغيرهم الى الاول ويمكن ان يستدل له بامور :

الاول : ان المستفاد من النصوص ان الملاقاة مقتضية للانفعال ، والكرية مانعة عنه ، فمع الشك فى المانع يرجع الى اصالة عدمه ، لقاعدة المقتضى والمانع .

وفيه ما تقدم من ان قاعدة المقتضى والمانع لم يقم عليها دليل اما شرعاً فظاهر ، واما عقلا فان العقلاء لا يحكمون بوجود المقتضى بالفتح بمجرد وجود المقتضى بالكسر ، بل يحكمون بذلك حين تمامية العلة التامة التى من جملتها عدم المانع ولهذا لا يحكمون بالاحتراق بمجرد الالتقاء بالنار اذالم يحرزوا عدم الرطوبة ، وقد تقرر فى الاصول تزييف هذه القاعدة مفصلا .

الثاني : اصالة عدم التخصيص بالنسبة الى العام الحاكم -م بل كل مائع يتنجس بملاقاة النجاسة ، وتوضيحه ان لنا عاماً مستفاداً من الادلة اللفظية ، وهو ان كل مائع لاقى النجس تنجس ، وهذا المائع مخصص بالكر من الماء ، فاذا شككنا في مورد انه من مصاديق العام او المخصص نتمسك بالعام .
وفيه انه من المتمسك بالعام في الشبهات المصدقيه .

واما المناقشة في ذلك بعكس المدعى بأن يقال مقتضى العموم الاعتصام ، والخارج عنه القليل كما يشهد به النبوي وجملة من النصوص ، ففيها ان الاستفادة من ادلة الكر ونحوها ان الاصل الانفعال لا الاعتصام .

الثالث : ما تقدم عن المحقق النائيني بان تعليق الحكم الترخيصي ، سواء كان تكليفاً او وصفيّاً على امر وجودي بالالتزام العرفي ، يدل على اناطته باحراز ذلك الامر ، ودخالة الاحراز في الموضوع ، فاذا لم يحرز الكرية لا يشمل قوله (ع) : الماء اذا بلغ قدر كر لا ينجسه شيء ، فيكون مشمولاً لما دل على تنجس كل شيء بالملاقاة .

وفيه ان ذلك انما يتم لو كان مرجع الجعل الى جعلين جعل حكم واقعي لموضوع واقعي ، وجعل حكم ظاهري لموضوع محرز بان يكون المراد بقوله (ع) ان الكر الواقعي لا ينجس بشيء من النجاسات واقعا والكر المحرز كبريته لا ينجس بشيء من النجاسات ظاهراً ، ولكن هذا خلاف الظاهر فان الادلة انما هي في مقام بيان الحكم على الاشياء بعناوينها الواقعية ، فاذا لم يؤخذ العلم في لسان الدليل ، دخيلاً في الموضوع لا يكون الحكم منوطاً به ، ولا فرق في ذلك بين الحكم الوضعي والتكليفي والترخيصي وغيره ، من الايجابي والتحريمي .
والى هذا اشار في المستمسك بقوله : ان كان المراد منه ان اناطة الرخصة بالامر الوجودي مرجعها الى اناطة الرخصة الواقعية بذلك الامر ، واناطة الرخصة الظاهرية بالعلم بوجوده ، فيكون المجمولين حكمين واقعياً منوطاً

بوجود ذلك الامر الواقعي ، و ظاهرياً منوطاً بالشك فيه ، فذلك مما لا يقتضيه ظاهر الدليل اصلاً ، وليست اناطة الرخصة بامر الا كاناطة المنع بامر ليس المقصود منها الا جعل حكم واقعي لموضوعه الواقعي وان كان المراد ان هناك قاعدة عقلائية ظاهرية نظير جواز الرجوع الى العام عند الشك في وجود الخاص فهو ايضاً غير ثابت ، انتهى .

الرابع : ما اشار اليه الشيخ (ره) بقوله : لان اصالة عدم الكرية وان لم يكن جارية لعدم تحققها سابقاً الا ان اصالة عدم وجود الكر في هذا المكان يكفي لاثبات عدم كرية هذا الموجود ، بناءً على القول بالاصول المثبتة .

واشكلك عليه في المستمسك بما اشار اليه الشيخ من ان الاصل مثبت لان موضوع الانفعال الماء الذي ليس بكر الذي هو مفاد ليس الناقصة لا عدم وجود الكر الذي هو مفاد ليس التامة واثبات الاول بالاصل الجارى لاثبات الثاني من العمل بالاصل المثبت ، انتهى .

ولكن ربما يورد عليه بان موضوع الانفعال مركب من وجودى هو الماء ومن امر عدمى هو عدم الكرية ، وليس مقيداً من الماء المتصف بكونه غير كر ، وحينئذ نحرز جزءاً منه بالوجدان والاخر بالاصل فيتم الموضوع فتأمل .

الخامس استصحاب العدم الازلي بان يقال في السابق لم يكن هناك ولا ماء ثم وجد الماء ولم يعلم بوجود الكر والاصل عدمه .

ولكن فيه ان استصحاب العدم ، ولو قلنا بجريانه في نفسه الا ان المقام ليس منه ، اذ الكرية ليست من الاوصاف ، حتى يقال لم تكن قبل وجود الماء من باب السالبة بانتفاء الموضوع ، ولم يعلم بوجودها بعد وجود الماء فالاصل عدمها نظير استصحاب عدم القرشية ، بل الكرية مرتبة من مراتب الماء ويدل على ذلك انه لا يصح ان يشار اليه ، ويقال : هذا قبل وجوده ليس بكر ، كما لا يصح ان يشار الى عشرة افراس ، ويقال : هذه قبل وجودها ليست

نعم لا يجرى عليه حكم الكر فلا يطهر ما يحتاج تطهيره الى القاء الكر عليه، ولا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه .

بعشرة ولكن قد يتأمل في ذلك فتأمل .

احتج القائلون بالطهارة مع عدم جريان آثار الكر المخصوصة به عليه بعموم خلق الله الماء طهوراً وبعدم العلم بكونه كراً فلا يجرى الاثار الخاصة به عليه ولا مانع من التفكيك بين المتلازمين قال شيخنا المرتضى : احتمال في موضع من المنتهى الرجوع الى استحباب الطهارة مستدلاً عليه بقاعدة اليقين والشك ، ولعله لا اعتضاده بقاعدة الطهارة ، والا فقاعدة اليقين ، جارية في الكرية غالباً بل دائماً .

(نعم لا يجرى عليه حكم الكر فلا يطهر ما يحتاج تطهيره الى القاء الكر عليه) فان الطهارة ثبتت بقاعدة الطهارة لا بكونه كراً حتى تثبت لوازمه، وحينئذ فلو القينا هذا الماء على ماء نجس ، كان استحباب الطهارة معارضاً باستصحاب النجاسة فيتساقطان ويرجع الى اصالة الطهارة ، اللهم الا ان يقال انه لا مانع من اختلاف الماء الواحد في الحكم فيكون الاجزاء الملقى طاهراً والملقى عليه نجساً .

قال في الجواهر: لا مانع عقلاً من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً مع سبق الوصفين لمائين ، ثم اختلطاً لامتناع تداخل الاجسام ، فتكون الاجزاء الطاهرة في علم الله باقية على الطهارة والنجسة على النجاسة ، ولو ارتمس فيه مرتمس ارتفعت جنابته باشتمال الماء الطاهر عليه ، وان كان نجساً حين يخرج بل ولا شرعاً ، اللهم الا ان يدعى الاجماع انتهى .

(ولا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه) احتج من قال بالطهارة بان بين الاصل في الماء ، والاصل في الثوب السببية والمسببية ومع جريان الاصل في السببي لامجال للاصل في المسببي ، فاذا ثبت طهارة الماء الى الاخر فلا بد من الحكم بطهارة الثوب .

وان علم حالته السابقة ، يجرى عليه حكم تلك الحالة .
 مسألة : ٨ - الكر المسبوق بالقلة اذا علم ملاقاته للنجاسة و لم يعلم -
 السابق من الملاقاة والكرية .

نعم يعتبر التعدد والعصر ونحوهما لانه لم يعلم بكونه كراً حتى يترتب
 عليه جميع آثار الكرية .

هذا ولكن الارجح فى النظر التوقف فى المحكم بالطهارة والنجاسة .
 واما التفكيك فهو مناف للعلم الاجمالى كما مر غير مرة ، ولذا لانقول
 به فى مورد الا بدليل قطعى .

هذا كله بناءً على انفعال الماء القليل ، اما بناءً على عدم الانفعال
 فالامر واضح (وان علم حالته السابقة) من القلة والكثرة ثم شك لزيادة او نقصان
 (يجرى عليه حكم تلك الحالة) لاستصحابها وقد تقرر فى الاصول ان القلة
 والكثرة بنظر العرف الذى هو المناط فى تشخيص الموضوعات من الحالات فلا
 يلزم تبدل الموضوع حتى لا يمكن جريان الاستصحاب ، نعم انما يجرى
 الاستصحاب فيما اذا كان الموضوع العرفى باقياً اما لو كان هناك ماء كثير ثم
 ذهب ثلاث ارباعه او بالعكس ، بان كان ماء قليل ثم صب ثلاثة امثاله
 فالاستصحاب مشكل .

ثم الاقرب فى النظر ان جريان هذه الاصول والقواعد انما هو بعد الفحص
 فحال الموضوعات حال الاحكام ، الا فيما دل الدليل على خلاف ذلك ، وسيأتى
 وجهه فى كتاب الحج انشاء الله .

(مسئلة : ٨ - الكر المسبوق بالقلة اذا علم ملاقاته للنجاسة ولم يعلم
 السابق من الملاقاة والكرية) بان كان فى الصبح مثلاً قليلاً وفى الظهر كراً ملاقياً
 للنجاسة ولم يعلم انه صار - اولاً - كراً ثم لاقى النجاسة حتى يحكم عليه بالطهارة
 والمطهرة ام لاقى - اولاً - النجاسة ، ثم صار كراً حتى يحكم عليه بالنجاسة ،

ان جهل تاريخهما او علم تاريخ الكرية حكم بطهارته .

بناه آ على انفعال الماء القليل وعدم كفاية المتمم كراً فى الاعتصام ، فهذه المسئلة ثلاث صور :

الاولى : ان يجهل تاريخ الكرية وتاريخ الملاقاة .

الثانية : ان يعلم تاريخ الكرية ويجهل تاريخ الملاقاة ، بأن يعلم انه صار كراً فى الساعة الرابعة ولم يعلم انه لاقى النجاسة فى الساعة الثالثة او الخامسة .

الثالثة : ان يعلم تاريخ الملاقاة ويجهل تاريخ الكرية ، بان يعلم انه لاقى النجاسة فى الساعة الرابعة ولم يعلم انه صار كراً فى الساعة الثالثة ، او الخامسة .

ف (ان جهل تاريخهما او علم تاريخ الكرية حكم بطهارته) اما فى صورة جهل التاريخ فى كليهما ، فالحكم بالطهارة مبنى على احد المبتين .

الاول : ان الاستصحاب جار فى كل من الطرفين لانا نستصحب عدم الملاقاة الى زمان الكرية المقتضى للطهارة ونستصحب عدم الكرية الى زمان الملاقاة المقتضى للنجاسة ، فيتعارض الاستصحابان ويتساقطان ، فالمرجع اصالة الطهارة ، وهذا انما هو لوجود الاثر لكل من الاستحصايين والافلو فرض ان احدهما لا اثر له فلا اشكال فى عدم جريان مالا اثر له فيجرى ماله الاثر ، بلا معارض ويكون الحكم على وفقه .

الثانى : ان الاستصحاب لا يجرى فى اى منهما فالمرجع ايضاً اصالة الطهارة وعدم جريان الاستصحاب لاحد الامرين :

الاول : لزوم المناقضة فى مدلول دليل الاستصحاب ، لو شمل اطراف العلم الاجمالى لان مقتضى لاتنقض فى صدر الجملة عدم النقص ومقتضى ولكن تنقضه فى ذيلها النقص لوجود اليقين الاجمالى فيلزم التناقض .

الثانى : قصور دليل الاستصحاب وذلك اما لما ذكره فى المستمسك تبعاً لبعض الاعاضم بقوله : اما بناءً على التحقيق من عدم جريانه ذاتاً ، لان الشك فيه ليس فى امتداد المستصحب وعدمه بل فى اتصال المستصحب بوجود الحادث الاخر ، من جهة الشك فى التقدم والتأخر ، ودليل الاستصحاب قاصر عن اثبات هذه الجهة كما سيجىء فى اواخر مباحث الوضوء ، فالمرجع اصالة الطهارة ابتداءً ، انتهى .

واما لما عن بعض الكبراء ، من عدم اتصال اليقين بالشك لانه يعلم ان احداً من اليقين بعدم الكرية الى زمان الملاقاة ومن اليقين بعدم الملاقاة الى زمان الكرية منقوض فالشك فيه ليس متصلًا بيقينه و يشترط فى الاستصحاب اتصال الشك باليقين ، اذ لو انفصل بينهما يقين على خلاف اليقين السابق ، لم يجرى استصحاب المتيقن الاول ، ويكون كما لو امر بالجلوس فى المسجد صباحاً ثم شك بعد الظهر فى وجوب الجلوس وعدمه ، فان عدم الوجوب الذى كان قبل وجوب الجلوس ، لا يجرى لان الشك بعد الظهر منقطع عن اليقين بعدم قبل الصبح ، و لكن لا يخفى ان العلم الاجمالي بالنقض له ثلاث صور .
الاولى : مما لا يجرى الاستصحاب فيه لعدم الاتصال ، وذلك مثل ما لو كان اناء شرقى اعرفه بشخصه واناء غربى كذلك ، وكانا نجسين ثم نزل المطر فى الاناء الشرقى وطهر ، ثم اشتبهها بأن هذا هو الشرقى او ذاك . وفى هذه الصورة لا يجرى الاستصحابان لان كل واحد من الانائين مما لا يعلم الانسان باتصال شكه بيقينه اذ لو كان هذا هو الشرقى كنت علمت بالانفصال بين الشك واليقين بالنجاسة باليقين بالطهارة ، وهكذا يشك بالنسبة الى الاناء الاخر .

الثانية : انه كان يعلم ان هناك اناء فى دار زيد فى طرف الشرق . وآخر فى طرف الغرب نزل على الشرقى المطر ولكن لا يعرفه بشخصه الا بالاشارة الاجمالية بأن الشرقى طهر وفى هذه الصورة لو شك فى ان ايهما طاهر ، وايهما نجس

لا يجرى الاستصحاب ، لانه يعلم بان النجاسة المتيقنة فى الشرقى تبدلت بالطهارة المتيقنة ، فيعلم بانفصال الشك عن اليقين ، ولا يعلم ان المنفصل هذا او ذاك ، فلا يجرى الاستصحاب فى ايهما كان .

الثالثة : ان يكون هناك اثنان نجسان ثم يعلم بطهارة احدهما ولكن لا يتمكن من الاشارة اليه حتى بالعنوان الاجمالى وفيهذه الصورة يتصل الشك فى كل واحد منهما باليقين ، اذ هذا بعينه كان نجسا واشك بعدالنجاسة فى طهارته وهكذا بالنسبة الى الاخر متصلا شكه بيقينه ، وفيما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى ، ومحل البحث والكلام حول ما ذكرنا الاصول ، وكيف كان فالكل هذا متفقون بالطهارة .

نعم تظهر الثمرة بين القولين فيما اذا كان احدهما فقط ذا اثر فان من يجعله من باب عدم اتصال اليقين بالشك لا يتمكن من الاخذ بالاستصحاب بخلاف من لا يجعله من ذلك الباب ، بل من جهة التعارض اذ لا تعارض هناك ، فيجرى الاستصحاب فى الطرف الواحد بلا معارض .

واما ان علم تاريخ الكرية فلانه يجرى استصحاب عدم الملاقاة الى زمن الكرية بلا معارض ، فيقتضى الطهارة. لكن قد يقال : بالمعارضة باستصحاب عدم الكرية ان زمن الملاقاة .

ان قلت : انه لا يجرى لان زمن الكرية معلوم ، والاستصحاب انما هو بالنسبة الى اجزاء الزمان .

قلت : استصحاب عدم الكرية حين الملاقاة كاف ولا نريد الاستصحاب

بالنسبة الى اجزاء الزمان .

فنقول : انه كان فى الازل غير كرحين الملاقاة - ولو من باب السالبة بانتفاء الموضوع كاستصحاب العدم الازلى فى المرثة المشكوك قرشيها. ثم وجدت الكرية ونشك فى كونها قبل الملاقاة فالاصل عدمها وهذا يقتضى تعارض

وانكان الاحوط التجنب ، وان علم تاريخ الملافة . حكم بنجاسته ، واما القليل المسبوق بالكربة الملقى لها ، فان جهل التاريخان او علم تاريخ الملافة حكم فيه بالطهارة .

الاستصحابين ، والرجوع الى اصل الطهارة كما سبق .

(وانكان الاحوط) عقلا (التجنب) في صورتين لاحتمال تقدم الملافة على الكربة بل يمكن ان يقال بكونه مقتضى الاحتياط شرعاً ايضاً ، اذ اخبار الاحتياط تشمل ما نحن فيه ومن المعلوم ان وجود الامارة او الاصل على خلاف الاحتياط لا يوجب عدم شرعيته ، وخروجه عن مورد الاخبار فتأمل .

(وان علم تاريخ الملافة) وجهل تاريخ الكربة بأن علم انه في الساعة الرابعة لاقى النجس ولكن جهل انه هل صار كراً في الساعة الثالثة او الخامسة . (حكم بنجاسته) لجريان استصحاب عدم الكربة الى زمان الملافة ، فيثبت موضوع النجاسة ، وهو ملافة ما ليس بكر ، ولكن قد عرفت فيما تقدم احتمال تعارضه باستصحاب ضده ، فيتساقطان ويرجع الى اصل الطهارة ايضاً ، وذلك بأن يقال : اصالة عدم الكربة الى زمان الملافة معارضة باصالة عدم الملافة الى زمان الكربة .

ان قلت : ان هذا الاستصحاب ليس بتمام ، اذ لا يقين في السابق .

قلت : قد تقدم انه من قبيل استصحاب العدم الازلي (واما الماء) القليل المسبوق بالكربة الملقى لها) اى للنجاسة مع عدم وجود النجاسة في زمان القلة اليقينة ، كما لو كان هناك كره وعلم بانه لاقى نجاسة ونقص عن الكره ، ولكن لا يعلم ان ملافة النجاسة قبل النقص عن الكربة ام النقص عن الكربة قبل طرح النجاسة (فان جهل التاريخان او علم تاريخ الملافة حكم فيه بالطهارة) ام افسى صورة الجهل بتاريخهما ، فلما تقدم من تعارض استصحابي عدم القلة الى زمان الملافة . وعده الملافة الى زمان القلة ، فيتساقطان والمرجع اصالة الطهارة . ومثله ما لو كان في

مع الاحتياط المذكور، وان علم تاريخ القلة، حكم بنجاسته .

الكرنجاسة عينية، ثم نقص عن الكرو طرحت النجاسة ولا يعلم ان ايها مقدم، فيتعارض
استصحابي عدم الطرح الى زمان القلة، وعدم النقص الى زمان الطرح .

وامامع العلم بتاريخ الملاقة، فلاستصحاب الكرية الى زمان الملاقة، وقد
عرفت احتمال المعارضة والتساقط، فالمرجع اصالة الطهارة .

وامامافى المستمسك من انه لوجرى لم يثبت الملاقة فى حال القلة
فلا يثبت النجاسة .

ففيه ان موضوع النجاسة هو ملاقة ما ليس بكر والملاقة معلومة وجداناً،
وليس بكر ثبت بالاستصحاب فليس الاصل مثبتاً كما لا يخفى .

مضافاً الى ما تقدم من احتمال حجية الاصل مطلقاً، كالا مارة (مع الاحتياط
المذكور) فى المسئلتين كما تقدم مع وجهه (وان علم تاريخ القلة) وجهل تاريخ
الملاقة (حكم بنجاسته) لاستصحاب عدم الملاقة الى حين القلة، ويحتمل
الحكم بالطهارة لما تقدم من معارضته لاستصحاب الكرية الى حين القلة، واما
احتمال الطهارة لعدم ثبوت النجاسة بالاصل المذكور لما فى المستمسك بقوله:
لكنه لا يثبت النجاسة الا اذا اثبت الملاقة حال القلة، وذلك موقوف على القول
بالاصل المثبت لان ثبوت الملاقة حال القلة من اللوازم العقلية، لعدم الملاقة
الى زمان القلة، واصالة تاخر الحادث لا اصل لها، الابمعنى اصالة
عدم وجود الحادث فى زمان الشك، فى وجوده لا بمعنى اصالة وجوده فى
الزمان اللاحق، انتهى .

ففيه ان موضوع النجاسة هو ملاقة ما ليس بكر واحدهما معلوم وجداناً، والاخر
بالاستصحاب .

مضافاً الى ما تقدم من حجية الاصل المثبت مع انه ينقض ذلك بصورة الحكم
بالنجاسة فى المسئلة السابقة، لان استصحاب عدم الكرية الى زمان الملاقة لا يثبت

مسئلة: ٩- اذا وجد نجاسة فى الكرو ولم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية او بعدها، يحكم بطهارته الا اذا علم تاريخ الوقوع .

مسئلة: ١٠- اذا حدثت الكرية والملاقة فى آن واحد حكم بطهارته وان كان الاحوط الاجتناب .

كون الملاقة حال القلة الابال لزوم العقلى، وكيف كان فهل نحكم فى مورد الجهل بتاريخهما الذى قلنا بتساقت الاستصحابين، او بناءً على القول بتعارضهما حتى فى صورة العلم بتاريخ احدهما بالتقارن، لاصالة عدم كل منهما قبل الاخرام لا؟ احتمالان من كون التقارن امرأ وجوديا لازما لعدم كل منهما قبل الاخر فلا يترتب اثره لو فرض له اثر كما تقدم النزاع فى مسئلة توارد الكرية والنجاسة فى آن واحد، وانه هل يحكم بالطهارة او النجاسة، ومن كونه من اللوازم الخفية، حتى ان ذلك بنظر العرف عبارة عن عدم تقدم احدهما على الاخر فى الوجود .

(مسئلة: ٩- اذا وجد نجاسة فى الكرو ولم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية او بعدها) فله صور:

الاولى: ان يجهل تاريخهما .

الثانية: ان يعلم تاريخ الكرية .

الثالثة: ان يعلم تاريخ الوقوع والمصنف على انه (يحكم بطهارته الا اذا علم تاريخ الوقوع) وقد تقدم الكلام فى ذلك فى المسئلة الثامنة ولا يخفى سوق الأدلة فيها .

مسئلة: ١٠- اذا حدثت الكرية والملاقة فى آن واحد حكم بطهارته وان كان الاحوط الاجتناب) بل هو الاقوى وفقاً لجملة من الاعاظم بناءً على الانفعال، وعدم طهارة المتمم كراً وذلك لعموم مادد على الانفعال خرج عنه الكرو الذى يلاقى بعد الكرية للنجاسة فىبقى الباقي تحت العموم، وعموم خلق الله الماء طهوراً، لا ينفع بعد عموم حاكم عليه وهو النجاسة بالملاقة هذا مضافاً الى ان الظاهر المتبادر

الى الذهن من نحو الماء اذا بلغ قدر كسر لم ينجسه شىء انه بعد الكرية اذا لاقى نجساً لا ينجسه لانه ولو حين الكرية كما هو مقتضى كل شرط وجزاء، فان الظاهر ترتب الجزاء على الشرط، واما الحكم بالطهارة فمستنده احد امور:

الاول اطلاق قوله : الماء اذا بلغ فانه يشمل الملاقاة المقارنة واللاحقة والتخصيص بالثانية لا وجه له .

وفيه ان الظاهر من قوله عليه السلام: لا ينجسه، بمقتضى رجوع ضميره الى الكرهو تقدم الكرية على الملاقاة، مضافا الى النقص بادلة الانفعال، فان اطلاقها يشمل صورتى الملاقاة المقارنة واللاحقة فتأمل .

الثانى: انه لو حمل الشرطية على الكرية السابقة على الملاقاة وتقييد الجزاء بالملاقاة اللاحقة لزم تقييد المفهوم بها، لان حكم المفهوم نقيض حكم المنطوق، فاذا قيد الحكم فى المنطوق بقيد تعين تقييد الحكم فى المفهوم به، فيكون مفهوم القضية المذكورة انه اذا لم يكن الماء قدر كره فى زمان ينجسه الشىء الملاقى له بعد ذلك الزمان، فتكون صورة المقارنة خارجة عن المنطوق والمفهوم، فالمرجع اما عموم طهارة الماء، او استصحابها .

وفيه ان المفهوم ان الماء الذى لا يكون كراً قبل الملاقاة ينجسه شىء، ومن المعلوم ان له صورتين صورة المقارنة وغيرها .

الثالث: ان المانع انما يمنع بعد وجوده ضرورة ترتب المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر، والمؤثر انما يؤثر بعد وجوده كذلك، وحينئذ فعند ورود الكروالنجاسة على الماء دفعة واحدة، انما تريد النجاسة التاثير فى ظرف العاصمية، والمانع فى التكوينيات يقدم على المقتضى ولو تواردا دفعة فكذلك فى التشريعات، مثلاً اذا توارد النار والرطوبة فى جسم منعت الرطوبة عن تأثير النار، لان النار انما تريد التاثير فى ظرف تأثير الرطوبة، ومن المعلوم ان المانع يمنع عن اقتضاء المقتضى وانه يشير الى ذلك من قال الارتكاز العقلانى فى المانع يريد اطلاق عاصمية الكرو، اذ يكفى عندهم

مسئلة : ١١ - اذا كان هناك ماء أن احدهما كروا الآخر قليل ولم يعلم ان ايهما كره ، فووقت نجاسة في احدهما معينا او غير معين ، لم يحكم بالنجاسة في متانعية المانع عن اثر المقتضى مقارنته للمقتضى حدوثا وليس سبق حدوث المانع دخيلا في مانعيته .

وفيه ان ذلك انما يصح في التكوينيات واما في التشريعات التي لا يعلم سبب التشريع فيها فذلك غير معلوم فلعله لا يكون للكر مع الملاقة اقتضاء العصمة خصوصا بعد ما تقدم من ظهور الدليل في ان عدم الانفعال انما هو اذا لا قى النجاسة الماء المسبوق بالكرية والله العالم .

(مسئلة : ١١ - اذا كان هناك ماء أن احدهما كره والآخر قليل ولم يعلم ان ايهما كره) ولم يمكن الفحص كما عرفت من لزوم الفحص حتى في الشبهات الموضوعية التي لم يخرج بعضا و اجماع عن مطلقات وجوب الفحص (فووقت نجاسة في احدهما معينا او غير معين) الصور اربعة ، لان الكراما معين او غير معين ، وعلى كل فالنجاسة اما ان تقع في معين او في غير معين ، مثلا احدهما ابيض والآخر احمر فاما ان يعلم ان ابيض كره .

واما ان لا يعلم ، وفي كلتا الحالتين فاما ان تقع النجاسة في ابيض او في احدهما يستثنى من ذلك صورة تعيين الكره ووقوع النجاسة في المعين فان وقعت في المعين كونه كرا فلانجس في البين اصلا ، وان وقعت في المعين كونه غير كره فهو نجس ، اما في الصور الثلاثة الباقية (لم يحكم بالنجاسة) للشك في ملاقاتها للقليل ، والاصل الطهارة ، وقد قيد ذلك في المستمسك وبعض المعلقين بما اذا كانت الحالة السابقة مجهولة .

اما اذا كانا معلومي الكرية سابقا فاستصحاب الكرية المقتضى للطهارة هو المرجع كما انه لو كانا معلومي القلة فاستصحابها كاف في الحكم بالنجاسة . لكن فيه ان العلم بارتفاع الحالة السابقة ولو اجمالا كاف في المنع عن

-
- وان كان الاحوط في صورة التعيين الاجتناب .
- مسئلة : ١٢- اذا كان ماء ان احدهما المعين نجس فوقعت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر .

جريان الاستصحاب كما حققناه في الاصول (وان كان الاحوط في صورة التعيين ، الاجتناب) لانه من مصاديق المسئلة السابقة لكنتك قد عرقت هناك انه لا وجه لهذا الاحتياط الا ذهاب جمع من الفقهاء اليه ، والا فالادلة التي ذكرها لها غير تامة .

- ثم ان تخصيص الاحتياط بصورة التعيين لم يعلم وجهه .
- بل الاحتياط في صورة عدم التعيين ايضا كما اشار اليه السيد الحكيم .

(مسئلة : ١٢- اذا كان ماء ان احدهما المعين نجس فوقعت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر) لانه لم يعلم ملاقة الطاهر للنجاسة والعلم الاجمالي منحل بالعلم التفصيلي بنجاسة هذا المعين فاستصحاب الطهارة محكم .

ثم ان المصنف قيد المسئلة بالمعين لكنه خال عن الوجه اذ في غير المعين ايضا كذلك كما اذا علم ان احد المائين المرود نجس ثم وقعت نجاسة فان اصالة بقاء الطاهر على طهارته محكمة .

لا يقال لافائدة في ذلك فلا يجرى فيه استصحاب الطهارة .

لانه يقال بل فيه الفائدة فانه اذا كان نائيا لا تيان صلاة القضاء مثلا او كان جنباً واراك الصيام فانه اذا توضع بماء وصلى ثم توضع بالثاني بعد تطهير محل جرى الماء الاول وصلى ثانياً فقد اتى بما وجبت عليه من النيابة كما انه اذا اغتسل بالمائين بعد تطهير مواضع جرى الماء الاول فقد اغتسل غسلاً كافياً وصح صومه الى غير ذلك من الامثلة

.....
 مسألة: ١٣- اذا كان كر لم يعلم انه مطلق او مضاف فوقعت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته، واذا كان کران احدهما مطلق والاخر مضاف و علم وقوع النجاسة في احدهما ولم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما .
 مسألة: ١٤- القليل النجس المتمم كرابطاهر او نجس نجس على الاقوى .

كما لطواف وغيره .

ثم لا يخفى ان فرض هذه المسئلة والمسئلة السابقة في مائين انما هو من باب المثال والا فذلك الحكم في الاكثر، الا اذا وصل الامر الى غير المحصور .

(مسئلة: ١٣ - اذا كان كر لم يعلم انه مطلق او مضاف فوقعت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته) لاستصحاب الطهارة ، لكن هذا فيما اذا لم يعلم حاله السابق والا استصحب تلك الحالة (واذا كان کران احدهما مطلق والاخر مضاف وعلم وقوع النجاسة في احدهما ولم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما) اما المطلق فلانه كر ، واما المضاف فيحكم بصهارته للشك في ملاقاته للنجاسة فالمرجع استصحاب الطهارة وكذلك اذا كان كر مطلق وقليل مضاف .

اما العكس بان كان كر مضاف وقليل مطلق فوقع النجاسة يوجب الاجتناب عنها لان كليهما ينجس بالملاقاة .

ولو كان کران مطلق ومضاف وعلم بملاقاة هذا المعين للنجس ولم يعلم انه المضاف او المطلق لم يحكم بالنجاسة ايضا لما سبق .

(مسئلة: ١٤- القليل النجس المتمم كرابطاهر او نجس نجس على الاقوى)

في المسئلة اقول ثلاثة :

الاول : النجاسة مطلقا كما اختاره المصنف تبعا للاسكافي والشيخ والفاضلين والشهيدين واكثر المتأخرين كما في المستند .

• بل المشهور كما عن جماعة •

الثاني : الطهارة مطلقا كما عن السيد والحلى وابن سعيد والقاضى

والديلمى والكركى •

الثالث : الطهارة ان تم بطاهر . كما عن ابن حمزة ونسبته

المبسوط الى بعض الاصحاب وقال : انه قوى وان كان يظهر من مجموع كلامه القول بالنجاسة . ومما تقدم يعلم ان الكلام فيما اذا كان احدا المائين المتمم . بالفتح . او المتمم . بالكسر . نجسا سواء تم النجس بالطاهر او العكس وهو مراد المصنف لا ما يظهر من العبارة فى بادئ النظر من

ان المتمم - بالفتح - نجس مطلقا ثم يتم اما بطاهر او نجس •

اما القائلون بالنجاسة فقد استدلوا بانه ماء قليل لاقى نجسا

فتنجس لعبومات ادلة النجاسة •

اما القائلون بالطهارة مطلقا فقد استدلوا بجعله من الادلة

عمدها : -

الاول : الاجماع الذى ادعاه الحلى •

الثاني : ما رواه المبسوط من قوله (عليه السلام) الماء اذا بلغ

كرا لم يحمل نجاسة •

الثالث : ما رواه السرائر من قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم)

المجمع عليه عند المخالف والمؤلف اذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا •

الرابع : عموم قوله تعالى ((خلق الله الماء طهورا)) •

وقد اطال الفقهاء النقض والابرام بالنسبة الى هذه الادلة •

والحاصل من الجواب عن الاول : ان الاجماع محصله غير حاصل بل

معلوم العدم ومنقوله غير مقبول خصوصا وهو محتمل الاسناد •

بل مظنونه ومثله ليس بحجة كما حقق فى الاصول •

.....
 وعن الثانى : ان الظاهر منه الدفع لا الرفع فاللازم حصول الكرية
 اولا ، ثم اذا لاقى نجاسة لم ينجس لا انه يطارد النجاسة حدوثا
 وبقا ، دفعا ورفعا .

واحتتمال المناط بان الكرية علة ، ولا فرق فى العلة ان تكون واردا
 او مورودا ، خلاف الظاهر .

وعن الثالث : بالاضافة الى اشكال المحقق فى سند الرواية وانه
 لا يوجد الا نادرا ، ان ظاهره الدفع لا الرفع كما تقدم فى الجواب
 عن الثانى .

وعن الرابع : ان ادلة الانفعال اخص مطلقا من عموم خلق الله
 كما حققوه فى ادلة الانفعال والا لم يخص الامر بالمتمم كرا بل عم
 كل قليل لاقى النجاسة ، والكلام الان فى دليل يخص المخصص بعد
 الفراغ عن انفعال الماء القليل .

اما القائل بالتفصيل فقد استدل بان الطاهر لا ينجس
 بالملاقاة للنجس لصيرورته كرا ، وحيث قام الاجماع على عدم اختلاف
 الماء الواحد فى الحكم لا بد ان يحكم بطهارة النجس .

وفيه الاشكال فى المقدمة الاولى اذ ادلة نجاسة الملاقاة تحكم
 بنجاسة الطاهر ، فلا مجال للقول بان الطاهر لا ينجس بالملاقاة فان
 الكرية متأخرة عن الملاقاة .

ثم انه قد يقال بانه اى فرق بين ان نجمع الدلاء من الماء
 البالغ كرا فى محل طاهر ثم نلقيها فى الحوض النجس حيث انه لا
 ينجس ويبين ان تلقى فى الحوض دلوا دلوا حيث يقال بانه ينجس
 مع ان القدر الحاصل من الماء واحد فى المقامين .

والجواب انه لا اشكال فى ان للاجتماع مدخلية كما نرى ذلك

.....

في الامور التكوينية فان احاد الجيش لا يفتحون البلاد الا اذا اجتمعوا
 فلعل الامور الشرعية ايضا كذلك ، وان الطهارة والنجاسة امران
 واقعيان كشف عنهما الشارع : ودون الكر يتغلب عليه جرثومة النجاسة
 • اما اذا وصل الى الكر يتغلب هو على جرثومة النجاسة .

ولذا قال العلامة وتبعه الشيخ المرتضى وغيره ، بان القذارات
 الشرعية هي قذارات عرفية كشف الشارع عنها .

اوغير ذلك مما لا يخفى على المتأمل ككون الحكم لضرب القانون
 كما فصلناه في موضع من الفقه .

فصل

(ماء المطر)

حال تقاطره من السماء كالجارى ، فلا ينجس ما لم يتغير وان كان قليلا

(فصل) فى ماء المطر (ماء المطر) امر معروف لكن هل

يلحق بذلك قطرات الضباب او الامطار الاصطناعية احتمالا :

من وحدة المناط ، اذ الضباب قسم من المطر كما قرر فى العلوم

المربوطة بذلك ، والمطر الاصطناعى يتكون بايجاد السبب لا انه

كالماء الصاعد الى السماء فيما اذا رجع .

ومن ان صدق المطر على ذلك مشكل لانصراف المطر الى الامطار

العادية ، ولو شك فالاصل عدم جريان حكم المطر عليهما .

(حال تقاطره من الماء كالجارى) بلا اشكال ولا خلاف الا من بعض ، بل

دعاوى الاجماع على ذلك فى كلماتهم متكررة (فلا ينجس ما لم

يتغير وان كان قليلا) بلا اشكال ولا خلاف .

اما انه لا ينجس بملاقاة النجاسة وان كان قليلا فلا تلاق

الادلة التى تأتى جملة منها .

واما انه اذا تغير تنجس فلا دلة النجاسة بالتغير .

ولا يقال ان بينهما عموما من وجه ، لوضوح قوة ادلة النجاسة

بالتغير لكونها كالدلة الثانوية وادلة طهارة المطر كالدلة الاولى

فهى محكومة بادلة التغير .

ثم عدم تنجس المطر بملاقاة النجاسة مجمع عليه ، وقد ادعى

عليه الاجماع غير واحد .

نعم اختلفوا في اشتراط الجريان الى ثلاثة اقوال :

الاول : عدم اشتراط الجريان مطلقا ، وهذا هو المشهور نسبه الى الشهرة المستند والمستمسك وغيرهما .

والثاني : اشتراط الجريان في الجملة سواء كان جريانا من الميزاب او على وجه الارض كما عن ابن حمزة .

والثالث : اشتراط الجريان من الميزاب كما عن التهذيب والمبسوط و

ابن سعيد .

استدل المشهور لما قالوه بجملة من الروايات المطلقة .

كمرسلكاهل المروى في الكافي عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام . قال : قلت امرؤ في الطريق فيسيل على الميزاب في اوقات اعلم

ان الناس يتوضون؟ قال : ليس به باس لا تسئل عنه . قلت : ويسيل على من ماء المطر ارى فيه التغير وارى فيه اثار القذر فتقطر القطرات

على وينتضح على منه والبيت يتوضأ على سطحه فيكيف على ثيابنا؟ قال : ما بهذا باس لا تغسله كل شئ يراه ماء المطر فقد طهر .

فان الكليية التالية كافية في اثبات المطلب .

وصحيح هشام بن سالم حيث سئل ابا عبد الله (ع) عن السطح يبالي

عليه فتصيبه السماء فيكيف فيصيب الثوب؟ فقال : لا باس به ما اصابه من

الماء اكثر منه .

فان التعليل مطلق شامل لصورة عدم الجريان كما لا يخفى .

وما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن رجل يمر في ماء المطر وقد

صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلى قبل ان يغسله؟ قال عليه السلام :

لا يغسل ثوبه ولا رجله .

وما رواه في التهذيب عن ابي بصير قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجا فتمطر السماء فتقطر على القطرة ؟ قال عليه السلام : ليس به باس .

فان ظاهره ان القطرة تلوح النجس ثم تقطر على السائل .
واستدل للقول الثاني بجملة من الروايات المشتملة على لفظ الجريان .

كصحيح على بن جعفر (ع) عن اخيه موسى قال : سئلته عن البيت يبال على ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر يؤخذ من مائه و يتوضأ به للصلاة ؟ فقال : اذا جرى فلا باس به .

وعنه ايضا عن اخيه موسى (ع) قال : سئلته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب ايصلى فيها قبل ان يغسل ؟ قال : اذا جرى من ماء المطر فلا باس يصلى فيه .

وعنه ايضا عن اخيه (ع) قال : سئلته عن المطر يجرى في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب ايصلى فيه قبل ان يغسل ؟ قال : اذا جرى بها المطر فلا باس ويرد على الاستدلال بهذه الروايات ان الشرط فيها ليس قابلا لتقييد تلك المطلقات .

اما الرواية الاولى : فالظاهر منها ان الشرط لتحقيق الموضوع اذا بدون الجريان لا يجتمع الماء بقدر اخذه للوضوء مضافا الى انه لو لم يجر لم يغلب ماء المطر على البول وماء الغسل النجس لكونه معتزجا ، مخلوطا بالبول والمنى فالأخذ من ذلك الماء معناه الأخذ من الماء المتغير بالبول ونحوه ، ففي الرواية انه اذا لم يجر كان اللازم

.....
 الاخذ من ماء السطح الذى اصابته قطرات من المطر وذلك ماء متغير
 بالنجس كما يشهد لذلك ملاحظة الخارج حيث ان قطرات المطر التى لا توجب
 الجريان لا تحول البول ومياه الغسل عن التغير .

واما الرواية الثانية : فالظاهر منها ان الذى يصيب الثياب يكون
 من ماء المطر اذ لو لم يجر المطر حتى يصل الى الثوب كان معنى
 ذلك ان الواصل الى الثوب هو البول حيث سبب المطر زيادة الرطوبة
 الموجودة فى السقف حتى ترشح منها .

او ان الواصل هو المطر المخلوط بالبول اذ المطر القليل الذى
 لا يجرى لا يغلب على البول حتى يحوله .

بل الظاهر من قوله عليه السلام : اذا جرى من ماء المطر مقابل
 ان يجرى من البول ، فلا ربط للرواية بالمقام اصلا .

واما الرواية الثالثة : فتفيد مفاد الرواية الاولى او الثانية فلا دلالة
 فيها على الاشتراط .

ومن ذلك يعلم ان اكثر الاجوبة الموجودة فى الجواهر والمستمسك
 كالكلام الموجود فى الحدائق لا تخلو من اشكال .

وبما تقدم تعرف ان ليس المراد الجريان بالفعل - عند مشروط
 الجريان - بل يكفى الجريان بالقوة كما عن الاردبيلي (ره) فلا
 يستشكل على المطر الواقع على الاراضى الرملية و فى البحر ونحوهما .

واما اعتبار الجريان من الميزاب الذى ذكره الشيخ وغيره ، فمرادهم
 المثال كما لا يخفى فلا يستشكل عليهم بانه تقييد للنصوص بلا مقيد .
 ولولا ما تقدم فى توجيه النصوص المشتبهة لكان القول بالتقييد

متعيينا .

وانكان قطرات بشرط صدق المطر عليه

وعلى ما ذكرناه فليس قول ابن حمزة قولاً في مقابل الشيخ ، بل
مرادهما واحد .

واحتمال الجواهر تعدد الاقوال الى ستة ، او اكثر بعيد عن كلامهم
جدا .

وابعد منه ما نقله المستمسك عن بعض مشايخه من كون مراد الجماعة
الحاق ماء المطر الجارى على وجه الارض ، بماء المطر النازل من السماء لدفع
توهم اختصاص الحكم بماء المطر حال نزوله .

فانه بعيد عن النصوص والفتاوى كما لا يخفى (وانكان قطرات بشرط
صدق المطر عليه) لشمول المطلقات له .

فان القطرة من المطر وان كان مطرا لكن المطلقات منصرفة عنه .
ومنه يظهر ان ما عن روض الجنان حيث قال : كان بعض من عاصرنا ه
من السادة الفضلاء يكتفى في تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة
عليه ليس ببعيد وان كان العمل على خلافه ، انتهى .

في كمال البعد ، اللهم الا اذا كان مراده ان القطرة تطهر في
الجملة لا نها وحدها تطهر مثل اناء الماء النجس والاستدلال لهذا
القول باطلاق كل شيء يراه ماء المطر فقد طهره غير تام بعد ما ذكرناه
من الانصراف .

نعم لا يبعد ان يقال : ان قطرة من المطر اذا اصاب مقدار سعتها
من اليد او الماء او اللباس النجس مما غلبت على النجس او جبت طهارتها
وذلك للارتكاز بلزوم غلبة المطهر على النجس فالقطرة لا تطهر الا اناء و

.....
 واذن اجتماع فى مكان وغسل فيه النجس طهر وان كان قليلا لكن ما دام
 يتقاطر عليه من السماء

ان طهرت مكانها من اليد النجسة مثلا ، فتامل •
 ثم ان بعضا فرق بين ما يرد النجاسة عليه وما يرد عليها فحكم بنجاسة
 الاولى مع عدم الجريان التفاتا الى اختصاص اكثر الروايات بوروده ، فيرجع
 فى عكسه الى القواعد •

اقول : هذا القول شاذ خال عن الدليل قال فى المستند وصيحة
 على صريحة فى رده •

واراد بها ما ورد فى ماء المطر الذى صب فيه الخمر (واذن اجتماع
 فى مكان وغسل فيه النجس طهر وان كان قليلا لكن ما دام يتقاطر عليه
 من السماء) تقاطرا فعليا وذلك لان ظاهر الادلة انصرفا هو التقاطر
 الفعلى فان ماء المطر قد يطلق ويراد به النازل فعلا من السماء •

وقد يراد به الواقف على الارض المتقاطر عليه •

وقد يراد به الواقف بعد انقطاع المطر المهيئ للتقاطر •

وقد يراد به الجارى بعد انقطاع المطر •

وقد يراد ما كان اصله ماء المطر •

لا اشكال فى النازل فعلا من السماء ، ولا فى الواقف المتقاطر عليه
 واولى منه الجارى المتقاطر عليه ، كما لا ينبغى الاشكال فى عدم جريان
 حكم المطر على المنعزل فى حوض او خابية مما كان اصله المطر لا نصرف
 الادلة من مثله قطعاً •

نعم الاختلاف والاشكال فى الواقف المهيئ للتقاطر والجارى بعد

انقطاع المطر •

هل هما محكومان بحكم المطر ايم لا ؟

فقد مال في الجواهر الى ان الواقف المهيء بحكم المطر وجعله
ظاهر صحيح ابن الحكم ، وصحيح ابن سالم ، ومرسل الكاهلي وغيرها .
بل سائر ماورد في ماء المطر من جهة ان ماء المطر كما يصدق على
النازل حال نزوله ، يصدق على المستقر في الارض ، كما صرح في المستند
الى ان الجارى بعد انقطاع المطر في حكم ماء المطر في عدم تنجسه .
وان قال يتنجس لقليل الجارى لاعتن مادة ، واستظهر ذلك من
المنتهى ايضا قال : لظهور العمومات والاستصحاب في عدم تنجسه .
وادعى الاجماع على انه لو وقف تنجس .

واجماعه هذاينا في كلام صاحب الجواهر كما لا يخفى .

اللهم الا ان يقال : ان اجماع المستند في صورة انقطاع التقاطر ، و
فتوى الجواهر في صورة وجود التقاطر ولكن لا عليه ، فتأمل .
وكيف كان فالظاهر عدم كون المائين الواقف والجارى بعد انقطاع
المطر عنهما في حكم ماء المطر .

بل في حكم الخايبة التي اجتمع فيها من المطر ، ثم ادخلت تحت
سقف وما اشبهه ، وذلك لان ظاهر الادلة والفتاوى بمعونة الانصاف
العرفى كون الحكم مرتبا على الماء النازل او الذى في الارض ، ولكن
يتقاطر عليه .

والا فإى ربطا لتقاطر من السماء في اعتصام الذى لا يتقاطر عليه .
كما انه اية خصوصية للجريان في المنقطع عن التقاطر حتى يكون
له حكم خلاف حكم الواقف .

فاذا قيل المطر حكمه كذا كان مثل قولهم (ع) : ماء البئر واسع

مسئلة : ١٠ - الثوب او الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر و نفذ

فى جميعه طهر

لا يفسده شئ وماء النهر يطهر بعضه بعضا .
فانه لا يفهم منها الا ما كان متصلا بالبئر والنهر ، كما ذكره المستمسك
وعليه فالاطلاق منصرف والا استصحاب منقطع لتبدل الموضوع .
نعم الظاهر عدم اشتراط اتصال المطر بجميع جوانب الواقف والجارى .
فان كان المطر يثزل على جانب كفى فى اعتصام الكل للاطلاقات .
كما لا يشترط اتصال المطر الدائم ، بل يكفى الاتصال فى الجملة
كما هو الغالب فى الامطار المقارنة مع الرياح حيث يكون فصل قليل بين
ضخات المطر لسبب توجيه الرياح للمطر تارة الى هنا وتارة الى هناك .
وكيف كان فاذا نزل المطر ، ولاقت القطرة منه فى طريقها نجاسة
لم تنجس ، كما انها اذا دخلت السقف النجس وخرجت من طرفه الاخر
او لقت الثوب النجس وخرجت من طرفه الاخر لم يتنجس ، وان كثر
دخولها وخروجها كما لو كانت هناك ثياب متعددة دخلت القطرة كلها
وخرجت من اخيرها وذلك لاطلاق الادلة .

(مسئلة : ١٠ - الثوب او الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر ونفذ فى
جميعه طهر) لاطلاق ادلة مطهريه المطر والنفوذ فى الجميع ان هسو
لاجل تطهير الجميع والا فكلما نفذ فيه المطر طهر بمقداره ، كما ان
النفوذ لاجل طهارة الباطن والا فلو كان باطن الفراش طاهراً ، وظاهره
نجسا كفى ملاقاته الظاهر للمطر ، كما هو واضح ولا فرق بين كثرة ثخن
الفراش وقلته فان المطر له حكمه ، وان دخل فى الاعماق الشخيثة .

ولا يحتاج الى العصر والتعدد ، واذا وصل الى بعضه دون بعض
طهر ما وصل اليه

لاطلاق الادلة اولا :

ولما دل على وكف المطر في السقف مع وضوح ان السقف له عمق
كثير خصوصا في الازمنة القديمة .

وعليه لا فرق بين ان يكون الفرش تحت السماء بان يصيبه المطر مباشرة
او تحت السقف فيكف السقف الى الفرش وكذلك اذا جرى ماء المطر حتى
وصل تحت السقف والى الفراش والحال ان المطر يتقاطر كما تقدم فـى
المسئلة السابقة (ولا يحتاج الى العصر والتعدد) فيما كان يحتاج -
اليهما كما ذكره الجواهر وغيره لاطلاق الادلة التى منها مرسله الكاهلى وغيرها .
لا يقال : ان بين ادلة المطر ، وادلة العصر والتعدد عموما من وجه
فالمرجع استصحاب النجاسة . لانه يقال :

اما العصر فلا دليل عليه الا ما ربا يقال من الارتكاز العرفى .
وقد حققنا فى محله عدم تمامية ذلك فلا يشترط العصر فى صدق
الغسل مطلقا .

واما التعدد فبا لاضافة الى انصراف ادلته الى الماء القليل .
ان ظاهر ادلة المطر خصوصية المطر كما قالوا بالنسبة الى قوله
عليه السلام : كل شئ يطير فلا باس ببوله وخرثه . من دلالة على خصوصية
الطيران .

وبذلك يتقدم دليل المطر على دليل التعدد ، وان كان بينهما عموم
من وجه (واذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه) لاطلاق
الادلة كما عرفت حتى اذا وصلت قطرة من المطر طهرت

هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة والا فلا يطهر الا اذا تقاطر عليه
بعد زوال عينها

موضعها (هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة والا فلا يطهر الا اذا
تقاطر عليه بعد زوال عينها) فانه مع بقاء عين النجاسة لا وجه للطهارة
كما لا يخفى ، نعم ذكر في المستمسك الاكتفاء بغلبة المطر على عين
النجاسة حتى يزيلها فلا يحتاج الى التقاطر بعد زوال عين النجاسة .
وهو كذلك لا طلاق الادلة المتقدمة ، كما ان الظاهر طهارة غسالة
المطر اذا لم يمتزج بالنجاسة او يتغير بها كما افنتى بذلك الجواهر .
لا طلاق ادلة مطهريه المطر ، فلو نزلت القطرات ومرت على شبك ،
حديد كله نجس بحيث مرت القطرة على الاولى والثانية والثالثة حتى سقط
على الارض طهرت كلها ، وكذلك اذا كانت الحفة متعددة موضوعة
بعضها فوق بعض فتقاطر عليها حتى وصل الى الارض طهر الكل .
ثم انه كما ان الجارى لا ينجس بعضه بملاقاة النجاسة لبعضه الا مركز ذلك
المطر فاذا جرى الميزاب الذى بعضه تغير لم ينجس البعض الاخر غير
التغير ، لانه مقتضى الاطلاق بالاضافة الى دلالة بعض الروايات عليه .
كصحيحة هشام عن ابي عبد الله عليه السلام فى ميزابين سالا احدهما
بول والاخر ماء المطر فاختلطا فاصاب ثوب الرجل لم يضره ذلك .
وعن محمد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لو ان
ميزابين سالا احدهما ميزاب بول والاخر ميزاب ماء فاختلطا ثم اصابك
ما كان به بأس .
قال الشيخ : الوجه فى هذين الخبرين هو ان ماء المطر اذا
جرى من الميزاب فحكمه حكم الماء الجارى لا ينجسه شئ الا ما غير
لونه او طعمه او رائحته .

مسئلة : ٢- الاناء المتروك بماء نجس كالحب والشربة و نحو هما

اذا تقاطر عليه طهر ماؤه .

(مسئلة : ٢- الاناء المتروك بماء نجس كالحب والشربة و نحو هما

اذا تقاطر عليه طهر ماؤه) بلا اشكال بل ارسله فى الجواهر والمستند
ارسال المسلمات ، وذلك مع الغرض عن الاجماع المدعى فى المسئلة
لاطلاق مرسله الكاهلى وغيرها .

واشكال المستمسك من ان دعوى صدق الرؤية الواردة فى المرسله
بمجرد التقاطر غير ظاهرة ، الا بالاضافة الى السطح الملاقى للقطرات
لاغير مع انه لو تم ذلك هنا اقتضى طهارة المضاف بذلك ايضا
والظاهر عدم القول به من احد ، انتهى .

غير وارد ، بل قال الجواهر : انه لاينبغى الاصغاء الى هذه

الدعوى وذلك لوضوح صدق الرؤية .

وكون ذلك ليس الا بالاضافة الى السطح الملاقى ، تدقيق عقلى لا
مسرح له فى الشرعيات المبنية على الافهام العرفية بمقتضى ((ما
ارسلنا من رسول الا بلسان قومه)) ((وانا معاشر الانبياء امرنا ان
نكلم الناس على قدر عقولهم)) .

واما نقضه بالمضاف فغير تام ، اذ المضاف خارج عن جميع ادلة
المطهرات وذلك للنصوص الواردة فى اهراق المرق ، وتطهير اللحم
فى باب الاطعمة والشربة واهراق الدهن وما اشبه مع انه لو كان
قبابلا للتطهير بالجارى والمطر ونحوهما لم يكن وجه لاهراقه بالاضافة
الى الاجماع ونحوه .

هذا كله بالاضافة الى الاجماع المستفيضة على ان المطر بحكم

واناؤه بالمقدار الذى فيه ماء، وكذا ظهره واطرافه ان وصل اليه

الجارى ولا اشكال فى ان الجارى يوجب تطهير الماء النجس بمجرد ملاقاته له .

والى الاجماع المحكى بطهارة الماء النجس بوقوع المطر عليه كما عن المفاتيح والروضة .

اما ما نقله المستمسك عن شيخ الشريعة من تصحيح نسخة الوافى فى رواية الباهلى ((بل سيسيل على الماء المطر)) فانى لم اجده فى النسخ الصحيحة بالاضافة الى رواية الاعلام لها قديما وحديثا على ما هو المعروف وكيف كان فالذى افتى به المصنف لا غبار عليه .
نعم ينبغى تقييد ذلك بما اذا لم يكن راس الاناء ضيقا والمطر قليلا بحيث لا يصدق عرفا راه المطر وان كان ربما احتتمل الطهارة ايضا لتنظيره بما اذا اتصل مثل هذا الاناء بالجارى لكنه بعيد جدا .
كما لا ينقض طهارة ماء الاناء بان المطر دائر السطح والمقدار الذى نفذ فيه فلا يظهر الا المقدار الذى رآه كما اذا راي المطر بعض الفراش فانه لا يظهر سائره قطعاً، لوضوح الفرق بين الماء والفراش لصدق راه بالنسبة الى كله اذا راي بعضه فى الماء دون ما اذا راي الفراش وسائر الاشياء الجامدة، لارتكاز العرف وحدة الماء فى الحكم ولو من باب اجماع ان الماء الواحد لا يختلف حكمه او ما دل على انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة .

وهذا غير موجود فى الجامدات .

بل عكسه موجود نصا واجماعا كما لا يخفى (واناؤه بالمقدار الذى فيه ماء) لصدق راه المطر (وكذا ظهره واطرافه ان وصل اليه

المطر حال التقاطره ، ولا يعتبر فيه الامتزاج ، بل ولا وصوله الى تمام سطحه الظاهر ، وان كان الاحوط ذلك .

مسئلة : ٣- الارض النجسة تطهر بوصول المطر اليها بشرط ان يكون من السماء ولو باعانة الريح . واما لو وصل اليها بعد الوقوع على

المطر حال التقاطر) سواء كان وصولا مباشرة او بالفيضان من ماء الاناء الذى يجرى فيه المطر من ثقبه او ما اشبهه (ولا يعتبر فيه الامتزاج) لعدم الدليل عليه (بل ولا وصوله الى تمام سطحه الظاهر) لان صدق ((راه)) ونحوه لا يتوقف على ذلك (وان كان الاحوط ذلك) لاستصحاب النجاسة وقد اختاره المستند وغيره وعلق السيدان البروجردى والاصطهباناتى على المتن بـ ((لا يترك)) لكنك قد عرفت ان مقتضى الادلة عدم ذلك واى فرق بين الامتزاج فى الكل او فى البعض .

مع ان الثانى كاف لتعذر اتعسر الامتزاج فى الكل .

كما انه اى فرق بين السطح الظاهر وبين سائر السطوح حيث

تقولون بوجوب كل الاول دون الثانى .

فان كفى الامتزاج فى الجملة والسطح فى الجملة حصل بملاقاة

المطر للبعض من السطح مما يصدق معه ((راه)) .

وان ام يكف الا الامتزاج المطلق والسطح كلا لزم ان لا يكتفى

حتى بالسطح الظاهر كله والامتزاج الغالب .

والحاصل ان المعيار هو ((راه)) وذلك يحصل بما ذكره المصنف .

مسئلة : ٣- الارض النجسة تطهر بوصول المطر اليها بشرط ان

يكون من السماء ولو باعانة الريح . واما لو وصل اليها بعد الوقوع على

محل اخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا اخر لا يطهره

محل اخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا اخر لا يطهره
وعلمه فى المستمسك بالشك فى ذلك من دون دليل عليه بل عموم
انفعال القليل يقتضى انفعال الماء الواصل اليه .

وهذا العموم مقدم على استصحاب الاعتصام الثابت للمطر حال

نزوله .

وفيه مالا يخفى ان لا وجه للشك بعد اطلاق الادلة والوصول الى

مكان آخر لا يوجب سلب اسم المطر وادلة انفعال القليل لا تقاوم

ادلة المطر .

بل قد عرفت ان جملة من الادلة وارادة فيما اذا وكف المطر، ومن
المعلوم ان اعماق السقف النجس بمنزلة المكان الآخر الذى فرضه المصنف
بل الميزاب الوارد فى الروايات هو مكان آخر مع بداهة ان المطر
لا يصح كالقليل بمجرد سقوطه على الميزاب وجريانه من الميزاب، ويؤيد
ذلك ادلة طهارة طين المطر بتقريب وضوح ان المطر لم يكن يسقط
على تراب الارض فى كل مكان فان الاسواق والعقود وما اشبهها
من المسقفات التى كان ماء المطر يجرى فيها لو يسقط على محل آخر
ثم يسقط على الارض كان مطهرا لها فان الغالب نجاسة كثير من
الاراضى بسبب جعل نجاسة المراحىض فى العقود كما كان المتعارف
فالحكم بالطهارة مطلقا دليل على عدم
الفرق بين سقوط المطر ابتداءً او بالواسطة
فقد روى الكافى والتهذيب والفقيه عن ابى الحسن عليه السلام قال (ع)
فى طين المطر انه لا بأس به ان يصيب الثوب ثلاثة ايام الا ان يعلم انه

نعم لو جرى على وجه الارض فوصل الى مكان مسقف بالجريان اليه

طهر.

قد نجسه شئ بعد المطر فان اصابه بعد ثلاثة ايام فاغسله وان كان الطريق نظيفا لم تغسله .

وعن الرضوى قال : اذا بقى المطر في الطرقات ثلاثة ايام نجس و

احتيج الى غسل الثوب منه و ماء المطر في الصحارى لا ينجس .

وروى ان طين المطر في الصحارى يجوز الصلاة فيه طول الشتاء .

وعن الفقيه : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن المطر يصيب

الثوب فيه البول والعدرة والدم ؟ فقال : طين المطر لا ينجس .

وعن دعائم الاسلام ، و رخصا عليهم السلام في طين المطر ما لم

تغلب عليه النجاسة و تغيره .

ثم لا يخفى ان هذه الاحاديث اشتملت على طهارة المطر ثلاثة ايام

ونجاسته بعد الثلاثة في البلدان وما اشبهه ، الا اذا علم بالنجاسة قبل

ذلك او با طهارة بعد ذلك .

وهي المعلوم ان المفروض في الاراضى النجسة و الا فالارض اذا كانت

طاهرة لم يكن الطين نجسا قبلا حتى يطهر بسبب المطر كما ان من المعلوم

ان الحكم بالنجاسة بعد ثلاثة ايام من باب التنزيه لا النجاسة قطعا .

اذ لا وجه للنجاسة وان كانت مظنونة بعد الاستصحاب وقاعدة الطهارة

وما اشبهه .

ولذا لم يفت المشهور بالنجاسة .

ولذا اطلق الدعائم الطهارة ، ما لم تغلب عليه النجاسة وكون الحكم

بالنجاسة بعد الثلاثة تعبديا بعيدا جدا .

وكيف كان فما افتاه المصنف ، وتبعه غالب المعلقين مما لم يظهر لي

وجهه (نعم لو جرى على وجه الارض فوصل الى مكان مسقف بالجريان اليه

مسئلة : ٤- الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر، وكذا اذا كانت تحت السقف وكان هناك ثقبه ، ينزل منها على الحوض بل وكذا لو اطارته الريح حال تقاطره فوقه فى الحوض، وكذا اذا جرى من ميزاب فوقه فيه .
مسئلة : ٥- اذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا ، بل وكذا اذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الارض .

طهر) بلا اشكال لاطلاق ادلة المطر الشامل لما نحن فيه بل قد عرفت ان المستند وغيره افتوا بان حكم المطر الجارى ولو بعد الانقطاع حكم المطر ولكنك قد عرفت الاشكال فيه فراجع .

(مسئلة : ٤- الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر) النازل فيه مباشرة (وكذا اذا كان تحت السقف وكان هناك ثقبه) وسبعة او ثقبه ضيقة ولكن جرى المطر منها بحيث كان جاريا كالانبوب ، والمصنف اطلق اعتمادا على ما كان متعارفا فى زمانه من كون الثقبه غالبا كانت بقدر راحة اليد وما اشبه (ينزل منها على الحوض بل وكذا لو اطارته الريح حال تقاطره فوقه فى الحوض) او صب على مكان ثم نذى من ذلك المكان الى الحوض (وكذا اذا جرى من ميزاب فوقه فيه) كل ذلك لاطلاق الادلة المتقدمة كما عرفت وقد عرفت عدم اشتراط الامتزاج والتعدد .

(مسئلة : ٥- اذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا) على مذاق المصنف لكنك قد عرفت المطهريه (بل وكذا اذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الارض) واستثنى المستمسك ما لو كان يجرى من الواسطة الى غيرها مع توالى التقاطر عليه .

نعم لو لاقى في الهواء شيئاً كورق الشجر او نحوه حال نزوله لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الارض فمجرد المرور على الشيء لا يضر .
 مسألة: ٦- اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس ، اذا لم يكن معه عين النجاسة ، ولم يكن متغيراً

لكن الظاهر عدم الفرق كما تقدم وجهه (نعم لو لاقى في الهواء شيئاً كورق الشجر او نحوه حال نزوله لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الارض فمجرد المرور على الشيء لا يضر) لاطلاق الادلة .
 (مسألة: ٦- اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس) بلا اشكال فان حكمه حكم الجارى الذى يمر على عين النجس وفى بعض الروايات المتقدمة دلالة عليه .
 ومنه يعلم ما لو تقاطر على المتنجس .
 اما ما ذكره المستمسك بقوله يعنى مادام متصلاً بماء السماء يتوالى تقاطره عليه .

ففيه عدم الاحتياج الى ذلك فاذا كان اخر المطر فسقطت قطرات على كلب مثلاً ، ثم ترشح منه الى الانسان وفى حال الترشح انقطع المطر لم يتنجس فلا حاجة الى التقاطر و ذلك لاطلاق الادلة المتقدمة (اذا لم يكن معه عين النجاسة) اذ لو كانت معه تنجس الشيء بتلك العين وان لم ينجس ماء المطر بها فما فى المستمسك من قوله : ولا يضر ان يكون معه عين النجاسة فانه لا ينجس بها كما هو مورد مرسل الكاهلى ، لم يعلم وجهه (ولم يكن متغيراً) اذا تغير لونا او طعماً او ريحاً يوجب النجاسة بلا اشكال ولا خلاف ، لاطلاق ادلة التغير الحاكم على الادلة الاولية التى منها ماء المطر ومنها ماء الحمام ، ومنها الماء الجارى وغيرها وخصوص صحيح

مسئلة : ٧- اذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون تلك القطرات نجسة ، وان كانت عين النجاسة موجودة على السطح ووقع عليها ، لكن بشرط ان يكون ذلك حال تقاطره من السماء و اما اذا انقطع ، ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس ، فيكون نجسا ، وكذا الحال اذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس

ابن سالم ولا دلالة في مرسله الكاهلى على ان التغيير كان من آثار النجس بل التغيير يحصل من وساخة السطح ، ثم الظاهر انه لو تغير المطر بالنجاسة ثم زال تغييره قبل سقوطه طهره ، كما اذا مر من جيفة في الميزاب ، وقبل السقوط على الارض زالت رائحته بسبب الهواء او ما اشبه لاطلاق الادلة و الاجماع الحاکمة بانه كالجارى .

(مسئلة : ٧- اذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون تلك القطرات نجسة) بل تكون مطهرة ايضا كما سبق (وان كانت عين النجاسة موجودة على السطح ووقع عليها) بلا اشكال لما عرفت بل بعض الروايات السابقة كالنص في ذلك (لكن بشرط ان يكون ذلك حال تقاطره من السماء واما اذا انقطع ، ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس) او المتنجس (فيكون نجسا) لما تقدم من ان الانقطاع يوجب ان يكون له حكم الماء المحقون الا اذا كان الماء المجتمع في السطح كرا فانه لا ينجس بالاتصال بالنجس لا عتصامه بالكرية (وكذا الحال اذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس) لكن ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا لم يكن جريانا من المطر فاذا كانت في الميزاب عين النجس مثلا ، وانقطع التقاطر وجرى الماء الباقي لم يحكم بنجاسته ، لاطلاق الادلة وخصوص خبر

مسئلة : ٨- اذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا اذا كان
التقاطر حال نزوله من السماء ، سواء كان السطح النجس نجسا ام طاهرا
الميزابين للتلازم بين الجريان بعد المطر وبين ملاقة
النجاسة .

ثم انه اذا شك في ان التقاطر كان بعد الانقطاع او قبله
جاءت مسئلة الحادئين .

ولو فرض انقطاع الاستصحاب الموضوعي جاء دور الاستصحاب الحكمي
القاضي بالطهارة .

ولو فرض انقطاعه ايضا كان مجالا لقاعدة الطهارة .

(مسئلة : ٨- اذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا اذا كان
التقاطر حال نزوله من السماء) والفرق بين هذه المسئلة وما سبق ان
هذه في السقف النجس ، وتلك في السطح النجس فانه
ربما يكون باطن السقف نجسا لنفوذ النجاسة فيه والحال ان
السطح طاهر لانه طهر ظاهره بالماء او نحوه (سواء كان السطح ايضا نجسا
ام طاهرا) وقد عرفت مما سبق انه لا فرق في طهارة القطرات
بين ان يكون السقف متصلا ام منفصلا ، كالقياب التي لها
سقفان بينهما فضاء .

نعم على ما ذكره المصنف سابقا يشكل جريان حكم المطر على
القطرات لانه داخل في المسئلة الخامسة .

وكذا الحال اذا كان باطن السقف نجسا فقط لاطلاق ما تقدم من
الادلة وحال باطن الحائط والخشب وسقف الخيمة ونحوها
حال سقف الدار .

مسئلة: ٩- التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه اذا وصل الى

اعماقه حتى صار طينا .

مسئلة: ١٠- الحصر النجس يطهر بالمطر وكذا الفراش المفروش

على الارض . واذا كانت الارض التي تحتها ايضا نجسة تطهر اذا وصل اليها . نعم اذا كان الحصر منفصلا عن الارض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه اذا تقاطر منه عليها

(مسئلة: ٩- التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه اذا وصل الى

اعماقه حتى صار طينا) لاطلاق الادلة وخصوص روايات طين المطر التي تقدمت والاشكال في ذلك بان الماء لا يصل الى جوفه الا بعد الاضافة و

الماء المضاف لا يطهر . فيه الاشكال في الصغرى .

ومثل التراب سائر امثاله كالدقيق ونحوه .

بل وكذا سائر الاشياء . كما اذا كان الارز او الماش او نحوهما نجسا

وتتقاطر المطر عليه حتى دخل اجوافها طهرت .

وهكذا الكوز وسائر اقسام الفخار الى غيرها من الامثلة .

نعم قد عرفت الاشكال في الماء المضاف وسائر المضافات كاللبن والدهن

وامثالهما للنص والاجماع .

(مسئلة: ١٠- الحصر النجس يطهر بالمطر وكذا الفراش المفروش على

الارض) وذلك لاطلاق ادلة مطهريه المطر (واذا كانت الارض التي تحتها

ايضا نجسة تطهر اذا وصل اليها . نعم اذا كان الحصر منفصلا عن الارض

يشكل طهارتها) من جهة ان القطرات التي تقع عليها لا تكون مطرا كما

تقدم منه الجزم بالعدم .

لكن قد عرفت ان مقتضى اطلاق الادلة الطهارة (بنزول المطر

عليه اذا تقاطر منه عليها) بل مقتضى الادلة الطهارة . ولو كانت طبقات

نظير ما مر من الاشكال فيما وقع على ورق الشجر وتقاطر منه على الارض .
 مسألة : ١١ - الاناء النجس يطهر اذا اصاب المطر جميع مواضع النجس
 منه ، نعم اذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعفير ، لكن
 بعده اذا نزل عليه يطهر من غير حاجة الى التعداد

متعددة لصدق المطر على ذلك وای فرق بين انفصال الطبقات واتصالها
 وكيف كان فالمصنف يشكل في ذلك (نظير ما مر من الاشكال فيما وقع
 على ورق الشجر وتقاطر منه على الارض) .

ثم انه لو شك في وصول المطر الى الارض التي تحت الحصير ونحوه ، كان
 الاصل العدم ولو علم بالنفوذ لكن لم يعلم ان ذلك حال التقاطر او حال
 الانقطاع كانت المسئلة من باب الحادثين .

ولو شك في ان الرطوبة الموجودة تحت الحصير من المطر ، او من ماء
 آخر كانت اصاله عدم الطهارة محكمة ، الا اذا كان هناك اصل موضوعي مقدم
 على هذا الاصل الحكمي .

(مسألة : ١١ - الاناء النجس يطهر اذا اصاب المطر جميع مواضع النجس
 منه) بلا اشكال لاطلاق الادلة من غير فرق بين اقسام النجاسات (نعم
 اذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعفير) لان الظاهر من
 ادلة المطر قيامه مقام الماء في التطهير لا مقام سائر المطهرات ، ولذا لا يطهر
 المطر بدن الكافر حيث ان مطهره الاسلام ولا بدن كافر حيث ان مطهره
 اسلام احد ابويه ولا البئر على قول بالنجاسة حيث ان مطهرها النزع ولا
 عين النجس حيث ان مطهرها الاستحالة والانقلاب .

ولذا ينبغي الفتوى بعدم الطهارة (لكن بعده) بان عفرناه (اذا
 نزل عليه يطهر من غير حاجة الى التعداد) لاطلاق الادلة كما ان البول

لا يحتاج الى التعدد وكذلك في امثال الجرد ونحوه لما عرفت من ان ظاهر

ادلة المطر تطهيره الاشياء بدون حاجة الى الامتزاج ولا التعدد .

ولذا لم يكن مجال لاحتياط السيد البروجردى بالتعدد .

ثم هل ان المطر النازل في الماء الواقف يوجب ان يكون حكم ذلك الماء

حكم ماء المطر ام لا ؟

احتمالان . ظاهر المستند العدم . لان ماء المطر لا يصدق على هذا

الماء .

ويحتمل ذلك لما تقدم من الاجماع على عدم تعدد حكم الماء الواحد .

ولذا لو صب في الجارى ماء كثير كان محكوما بحكم الجارى وان لم

يمنتج بعد خصوصا و من المحتمل قريب ان يكون لماء المطر خصوصية في

تطهير الاشياء وتعقيم الجراثيم كما كشف في العلم الحديث .

ومن المعلوم ان تلك الخصوصية لا توجد في الماء المتصل بالمطر .

وهذا هو الاقرب . ولا يستشكل انه بناء على هذا لو كان في الاناء

النجس المحتاج الى التعدد ماء . فتقاطر عليه المطر لم يكف في تطهير

الاناء لغرض احتياجه الى التعدد فلو انقطع المطر نجس .

لان الظاهر عرفا صدق ((راها المطر)) على الاناء كما يصدق على الماء نعم

في حوض عميق لا يبلغ الكرلا يصدق ((راها المطر)) بالنسبة الى غير المواضع

القريبة من القطرات .

ثم بناء على عدم تطهير المضاف النجس بالمطر لا يطهر انائه ايضا .

نعم اذا انقلب المضاف مطلقا بالمطر كما لو كان الماء ذا ملوحة تسلب

الاسم فتقاطر عليه حتى زالت ملوحته طهر للصدق من دون محذور .

فصل

ماء الحمام بمنزلة الجارى

بشرط اتصاله بالخزانة

(فصل) فى ماء الحمام (ماء الحمام بمنزلة الجارى) بلا اشكال ولا خلاف ، بل

دعاوى الاجماع فى كلامهم على ذلك مستفيضة كالنصوص التى منها :

صحيحه داود بن سرحان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام: ما

تقول فى ماء الحمام؟ فقال عليه السلام: هو بمنزلة الماء الجارى .

وما رواه محمد بن اسماعيل قال : سمعت رجلا يقول لابي عبد الله

عليه السلام: انى ادخل الحمام فى السحر وفيه الجنب وغير ذلك فاقوم فاغتسل

فينتضح على بعد ما فرغ ، من مائهم؟ قال : اليس هو جارى؟ قلت : بلى .

قال : لا بأس به .

والرضوى : ماء الحمام سبيله سبيل الجارى اذا كانت له مادة .

وما رواه ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام ان ماء الحمام كما

النهر يطهر يعضه بعضا (بشرط اتصاله بالخزانة) نسا واجماعا ادعا

غير واحد كالجواهر وغيره — اذ الكلام فى الحيض الصغار كما ارسله

المستند وغيره ارسال المسلمات وكيف كان فبدل على هذا الشرط الرضى

المقدم وخبر بكر بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام قال : ماء الحمام

لا بأس به اذا كانت له مادة .

ويكره ان كان مجهولا ، الا ان عمل المشهور به .

ورواية الكافى والتهديب له .

ورواية صفوان عنه الذى هو من اصحاب الاجماع ومن لا يروى الا عن

فالحياض الصغار فيه اذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاة .

ثقة ، كما عن الشيخ في العدة كاف في حجيته .

بل عن الحبل المتين ان جمهور الاصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول .
بل عن شيخنا المرتضى ، ان الظاهر انه بكر بن محمد بن حبيب الذي
ظاهر المحكى عن النجاشي ، وصريح الخلاصة انه من علماء الامامية ، وحكى
ابن داود عن الكشي انه ثقة .

لكن في المستمسك الايراد على الشيخ ، بان ذلك ابو عثمان المازني
المتوفى سنة ثمان واربعين ومائتين وتمتنع روايته عن ابي جعفر الذي
هو الباقر بقرينة وقوع منصور في السند انتهى .

وكيف كان (فالحياض الصغار فيه اذا اتصلت بالخزانة لا تنجس
بالملاقاة) بلا اشكال ولا خلاف في الجملة بل الاجماع عليه مستفيض ؛ و
يدل عليه ما تقدم من الروايات ، بالاضافة الى روايات اخر كالمروى عن
اسماعيل بن جابر عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال : ابتدئني فقال :
ماء الحمام لا ينجسه شيء .

وما رواه ابن فهد قال : قال الرضا عليه السلام : ماء الحمام لا يخبث .
وعن الواسطي عن ابي الحسن الهاشمي عليه السلام قال : سئل عن
الرجال يقومون على الحوض في الحمام لا اعرف اليهودي من النصراني ، ولا
الجنب من غير الجنب ، قال : تغتسل منه ولا تغتسل من ماء آخر ، فانه
طهور ، الحديث .

وعن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ، الحمام
يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟ قال عليه السلام : نعم لا باس ان

.....
 اذا كان ما فى الخزانة وحده اومع ما فى الحياض بقدر الكر

• يغتسل منه الجنب ، الحديث •

وبهذه الاخبار تحمل بعض الاخبار المانعة على ضرب من الكراهة او لما اذا لم يكن لماء الحمام مادة كالمروى فى التهذيب عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سئلته عن ماء الحمام فقال ادخله بأزار ولا تغتسل من ماء آخره الا ان يكون فيه جنب ، او يكثر اهله فلا تدرى منهم جنب ام لا ؟

ولذا حمله الشيخ على ما اذا لم يكن له مادة ، لكن لا يبعد حمله على التتزه بقريئة ما اذا لم يعلم ان فيهم جنب ام لا ؟ وما رواه فى التهذيب ايضا ، سئل على بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام قال : اذا علم انه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل ، الحديث •

ثم ان عدم تنجس ما فى الحياض الصغار انما هو (اذا كان ما فى الخزانة وحده او مع ما فى الحياض بقدر الكر) •

• اما اذا كان ما فى الحوض بقدر الكر فلا كلام هنا •

بل هو خلاف المتعارف من الحمامات الواردة فيها النصوص كما ان الحوض اذا كان منفصلا عن المادة لا اشكال فى عدم اعتصامه بل فى المستند دعوى الاجماع على ذلك ، وقد اختلفوا فى اشتراط الكربة وعدمه الى اقوال : الاول : اعتبار بلوغ المادة كرا وهذا هو المنسوب الى الاكثر بل المشهور •

الثانى : الاكتفاء ببلوغ المجموع كرا وهذا منسوب الى جماعة •

.....
 الثالث: عدم اعتبار الكرية لا في المادة ولا في المجموع نسبة المستند
 الى الشيخ في النهاية، والحلى والمعتبر والنافع والشرائع قال: ومال اليه
 طائفة من المتأخرين ونسبه بعضهم الى الاكثر واختاره الحدائق والكفاية
 والمستند .

الرابع: التفصيل بين تساوى السطوح فيكفى بلوغ المجموع كرا وبين
 اختلافا فيها ، فلا بد من بلوغ المادة كرا .
 والاقرب هو القول الثالث، من عدم اشتراط الكرية مطلقا وذلك لاطلاق
 الادلة المتقدمة المؤيدة بعدم الشك في ان ماء الخزانة ينقص بجريانه
 في الاحواض حتى يبقى اقل من الكركما شاهدناه في زماننا .
 ولا يرد على الاطلاقات الا امور ذكرها القائلون باشتراط الكرية .
 الاول: ان بين ادلة ماء الحمام وادلة انفعال الماء القليل عموما من
 وجه .

لان الماء القليل ينفعل حاما او غير حمام ، والحمام لا ينفعل قليلا
 كان او كثيرا ففي مورد القليل يتعارض الدليلان وبعد التساقط لا يبقى دليل
 على المظهرية .

وفيه ان المرجع بعد التساقط استحباب الطاهرية والمظهرية واستصحاب
 المظهرية حاكم على استحباب نجاسة الملاقي له .

الثاني: ان نصوص الباب من قبيل القضية الخارجية التي حكم فيها على
 الافراد الخارجية فلا اطلاق لها .

وليست من قبيل القضية الحقيقية التي تكون مفادها ان عنوان ماء الحمام
 كعنوان ماء المطر ، فمنها تحقق هذا العنوان ، كان بمنزلة الجارى اذا
 كانت له مادة .

واذ لا اطلاق لها لا يكفي دون الكراما في المادة وحدها او في

.....

المجموع، ويستشهد لكون القضية خارجية .

اولا : من جهة ان خصوصية الحمام من قبيل خصوصية الدار والخان مما لا يساعد العرف على دخولها في الحكم المذكور، والفسبق الى الذهن ملاحظتها مآة للافراد الخارجية .

وثانيا : ان لازم اخذ العنوان المذكور موضوعا للحكم، هو انفعال ماء الحمام اذا لم يكن له مادة، ولو كان كثيرا، وعدم انفعاله لو اخذ منه مقدار وجعل مادة، وذلك مما لم يقل به احد .

وثالثا : ان المراد بماء الحمام في النصوص هو ما في الحياض، ولا يظهر وجه لذلك الا حمل القضية على الخارجية، وحيث تحمل على الخارجية، ففى الحياض لا بد وان تحمل على الخارجية فى المادة ايضا .

وفيه اولا : نسلم ان القضية خارجية، لكن لا ينافى ذلك الاطلاق بالنسبة الى الافراد الخارجية وقد عرفت ان فى الخارج كان حمام دون الكرو حمام الكرفل ما اذا تحمل القضية على قسم خاص من الخارجية فقط وذلك مثل ما اذا قال كل من فى الغرفة فله كذا، فانها قضية خارجية مع انها مطلقة شاملة لكل فرد فرد، فالحكم يشملهم جميعا، لا انه خاص بفرد دون فرد منهم .

وثانيا : ان الظاهر من الاحكام، ان موضوعاتها اخذت بنحو الحقيقة، كما فى سائر المقامات، فجعل الموضوع فى المقام خارجية خلاف الظاهر .
والاستشهاد لذلك بما ذكر غير تام .

اذ يرد على الاول ان الظاهر من الشرع خصوصية للحمام، ولذا لا يقول الفقهاء بان الكرفى غير الحمام حكمه حكم الجارى، ولم يرد نص بذلك فالنص والفتوى متطابقان على الخصوصية فليس الحمام مثل الدار والخان، ولعل السر فى الخصوصية ارادة الشارع التسهيل او لكيفية بناء الحمام،

-
 وحرارته مدخلية كما ثبت المدخلية في علم الطب فراجع .
 وعلى الثاني : ان المناط المرتكز في اذهان العرف يمنع عن الملازمة
 المذكورة .
- وعلى الثالث : ان كون المراد ما في الحياض لا يمنع عن كون القضية حقيقية .
 فان ما في الحياض قد يؤخذ خارجيا وقد يؤخذ حقيقيا وقد عرفت
 ان الحقيقية هي المتبادر عرفا في الاحكام الشرعية .
- الثالث : بعض الروايات كصحيحة محمد عن ماء الحمام قال عليه السلام :
 ادخله بازار ولا تغتسل من ماء آخر ، الا ان يكون فيه جنب او يكثر اهله فلا
 يدري فيه جنب ام لا ؟ .
- ورواية على عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام ؟ قال عليه السلام :
 اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام ، الا ان يغتسل وحده على
 الحوض فيغسله ثم يغتسل .
- وجه الاستدلال بذلك ، ان هذه الروايات مطلقة خرج منها صورة الكربة
 مطلقا ، او في المادة فقط وبقي الباقي .
- وفيه اولا : ان هذا جمع تبرعى لان كلتا الطائفتين ، طائفة الانفعال كهذه
 وطائفة عدم الانفعال كالروايات الدالة على اعتصام ماء الحمام مطلقا فحمل
 هذه على غير الكر وحمل تلك على الكر ، جمع تبرعى بلا شاهد .
- وثانيا : ان لادلالة في هاتين الروايتين ان الرواية الاولى ظاهرة
 في الكراهة ، خصوصا بقريئة ذيلها ان كثرة الاهل توجب الظن بالجنب
 ومن المعلوم ان هذا الظن ليس مغيرا للحكم .
- والثانية : ظاهرة في ان السبب نضح ماء النصراني لا نجاسة الماء .
 ان لو تنجس الماء لم يفد غسل الحوض بنفس الماء الآتى من المادة ،

.....
 من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة او عدمه ، واذا تنجس ما فيها
 يطهر بالاتصال بالخزانة

لوضوح ان ليس هناك ماء آخر فى الحمام يغسل به الحوض .
 كما انه تمسك لاشتراط الكرية بوجوه اخر ضعيفه كما لا يخفى على من
 راجع الجواهر والمستند وغيرهما .

اما بقية الاقوال ، فمن يشترط وجود الكرايم من كونه فى المادة او فى
 المجموع كالمصنف فانه اما لا يرى باسا باختلاف السطوح فى تقوى بعضها
 ببعض .

ولذا قال (من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة او عدمه) و
 يستدل هؤلاء بان ادلة الكرايم فتقيدها بصورة تساوى السطوح بلاوجه و
 اما لا يرى باسا باختلاف السطوح فى تقوى السافل بالعالى بدون العكس
 ومن المعلوم ان الحياض اسفل من الخزانة فمن يشترط وجود الكرفى المادة وحدها
 فانه يرى باسا باختلاف السطوح ومن الواضح ان الحياض دائما اسفل من
 الخزانة حتى يجرى الماء منه اليها وهو لا يستدلون بان الظاهر من ادلة الكر
 وحدة الماء ، ومع عدم تساوى السطوح لا يكون الماء واحدا .
 فانهم قد اختلفوا فى ذلك الى ثلاثة اقوال :

الاول : عدم اشتراط تساوى السطوح مطلقا .

الثانى : اشتراط تساويها مطلقا .

الثالث : تقوى السافل بالعالى دون العكس (واذا تنجس ما فيها
 يطهر بالاتصال بالخزانة) لعموم الاخبار المعللة بالمادة ، او بكونه
 كالجارى ، ومن المعلوم ان فى كليهما يطهر النجس بمجرد الاتصال ، و
 قد ذكرنا عدم الاحتياج الى الامتزاج لعدم الدليل عليه ، خلافا للمستند
 وغيره من مشرطى الامتزاج فى التطهير .

بشروط كونها كرا .

هذا بالاضافة الى صحيح ابن بزيح ، المعلل بان له مادة واحتمال خصوصية البئر خلاف الظاهر .

اما استدلال المستمسك اولا بالصحية ، فهو مبنى على ما تقدم منه من عدم الاطلاق فى اخبار الحمام لانها ناظرة الى الحمامات الخارجية لكنك قد عرفت الاشكال فيما استظهره كبرى وصغرى (بشرط كونها كرا) وقد اختلفوا فى ذلك فقال جمع بالاشتراط بل عن بعض نفي الخلاف فيه .

بل عن المعتمد الاجماع عليه .

واستدلوا لذلك بان الماء القليل المتم كرا لا يطهر كما تقدم .

وبانفعال الماء القليل ولم يعلم خروج ماء الحمام عن ذلك ، وهناك قول بانه ان كان ما فى الخزانة والحياض الصغار بمقدار الكر طهر لانه كما يدفع النجاسة يرفع النجاسة .

وان كان اقل من الكر لا يرفع النجاسة .

وكيف كان فالاقوال فى المسئلة ثلاثة :

الاول : الطهارة مطلقا ولو لم يكن المجموع كرا ودليلهم اطلاقات ادلة

الحمام وانه كالجارى .

وهذا هو الاقرب واختاره المستند وغيره .

الثانى : الطهارة بشرط ان يكون ما فى الخزانة كرا كما اختاره المصنف

وغيره ودليلهم اجماع المعتمد واطلاق ادلة انفعال الماء القليل .

وفيه ان اجماع المعتمد مخدوش وصغرى وكبرى كيف ولم يتعرض لهذه

المسئلة كثير من الفقهاء بل اكثرهم ، بالاضافة الى انه محتمل الاستناد

بل مقطوعه .

وان كانت اعلى وكان الاتصال بمثل المزملة ، ويجرى هذا الحكم فى غير الحمام ايضا فاذا كان فى المنبع الاعلى مقدار الكراو ازيد وكان تحته حوض صغير نجس واتصل بالمنبع بمثل المزملة يظهر

وادلة انفعال القليل محكومة بادلة الحمام ، كما عرفت كمحكوميتهابادلة البثر و الجارى والمطر وما اشبهه .

الثالث: الطهارة بشرط ان يكون المجموع كرا بناءً على تطهر المتمم ، كرا مطلقا او فى المقام لاطلاق ادلة الحمام خرج منها صورة عدم كرية المجموع فيبقى الباقي من صورة كرية الخزانة او كرية المجموع تحسب الاطلاق .

وقد عرفت الاشكال فى مسئلة المتمم ، فاللازم القول بالنجاسة فى غير ما اذا كانت الخزانة كرا او القول بالطهارة مطلقا لكنك قد عرفت ان الاقرب اطلاق الطهارة رفعا ودفعاً (وان كانت اعلى وكان الاتصال بمثل المزملة) وذلك لاطلاق ادلة مطهيرة الكره خلافا لمن اشترط تساوى السطوح . ولكن منهم من اشترط زيادتها على الكره بمقدار ما يحصل به الممازجة او بمقدار الماء المنحدر .

ولكن قد عرفت اطلاق الادلة .

نعم على قول من يشترط الكرية الاشكال وجهه .

وان دفعه المستند باطلاق الرواية فتأمل .

(و) كيف كان فـ (يجرى هذا الحكم فى غير الحمام ايضا فاذا كان

فى المنبع الاعلى مقدار الكراو ازيد وكان تحته حوض صغير نجس واتصل بالمنبع بمثل المزملة يظهر) لادلة الاعتصام بسبب الكرية

وكذا لو غسل فيه شئ نجس فانه يطهر مع الاتصال المذكور .

او بسبب المادة (وكذا لو غسل فيه شئ نجس فانه يطهر مع الاتصال المذكور) ولقد اجاد فى الجواهر حيث قال: حاصل البحث ، ان ما فى الحياض حاله كحال الماء الخارج فى الجارى والحوض الكبير الذى ياتى منها الماء بمنزلة العين التى ينبع منها الماء فلا يقبل ما فى الحياض النجاسة سواء كان ما فى الحوض الكبير كرا او لا ؟ وسواء كان المجموع مقدار كرا او لا ؟ لكن بشرط اتصالها بالمادة ، وتجدد الخروج منها ، واما حيث تنجس ما فى الحياض اما بالتغير او انها انقطعت عنها المادة فتنجست فطريق تطهيره كطريق تطهير الجارى بما يخرج من المادة متعددافعا عليه حتى يزول تغيره ان كان متغيرا ، انتهى .

لكن الظاهر انه لو زال تغيره بنفسه كفى اتصاله فى طهارته كما نقول بذلك فى البئر والجارى والمطر وغيرها ، لاطلاق الادلة كما اشرنا الى ذلك فى موضعه .

فصل

ماء البئر النابع بمنزلة الجارى

لا ينجس بالتغير، سواء كان بقدر الكراو اقل

(فصل ماء البئر النابع بمنزلة الجارى، لا ينجس الا بالتغير، سواء كان

بقدر الكراو اقل) فى المسئلة اقوال اربعة :

الاول : ما اختاره المصنف، وهو المشهور بين المتأخرين بل انعقد
اجماعهم عليه، كما عن العلامة الطباطبائى، ولا يخفى ان مراد المصنف بقوله
بمنزلة الجارى، هو الاعتصام فقط لا كونه مثله فى جميع الخصوصيات حتى عدم
العصر والتعدد ونحوهما لو قلنا به .

الثانى : ما عن اكثر قدماء الاصحاب، بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه
من القول بالنجاسة بالملاقاة، وكون النزع مطهر له .

الثالث : ما عن الشيخ ابى محمد الحسن بن محمد البصرى من قد ماء
اصحابنا من التفصيل بين كونه كرافلا ينجس بالملاقاة ويكون حاله حال الكرو عدمه
فينجس فيكون كالقليل، وبعضهم الزم العلامة (ره) هذا التفصيل حيث فصل
فى الجارى بين الكرو وغيره، ولا يخفى ما فيه مع تصريحه بالاطلاق وهو محكم
فى كلمات الفقهاء كما لا يخفى، وكانه الى هذا يرجع التفصيل المحكى عن
الجعفى بين ما اذا كان الماء ذراعين فى الابعاد الثلاثة فلا ينجس او لم
يكن فينجس فان الظاهر ان خلافة، انما هو فى مقدار الكرو، لا فى اصل
التفصيل .

الرابع : ما عن جماعة، كالشيخ والمنتهى والموجز وغيرهم من القول

بالطهارة وجوب النزع، تعبدا للدالة الدالة عليه .

حجة القول بالطهارة وجوه عمدتها الاخبار الكثيرة الدالة عليها .

الاول : استصحاب الطهارة وقاعدتها في كل شئ وفي خصوص الماء .
 وفيه ان رتبة الاصل ، متأخرة عن الدليل الاجتهادي الموجود في المقام
 الثاني : عموم قوله صلى الله عليه وآله : خلق الله الماء طهورا لا ينجسه
 شئ ، الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

واشكل عليه سندا بانه عامي ومتنا بانه في مورد بئر بضاعة التي قال
 العلامة في محكمي المنتهى : انها كان جاريا مائها سائلا في البساتين
 وفيهما ما لا يخفى اما السند فقد عرفت حاله في مسألة انفعال الماء القليل
 وانه مما يمكن الاعتماد عليه .

واما المتن فلان المورد غير مخصص .

نعم لو نهض اخبار النجاسة دليلا عليها لكانت مقدمة عليه لكن سيأتي
 ما فيها .

الثالث : استبعاد انه ينجس الماء اذا كان في البئر فيما اذا كان
 بقدر الكرولا ينجس اذا خرج وجعل في كرا لا ينجس الماء سببا لتضعيف
 حكمه .

وفيه انه شبيه بالقياس فتأمل .

الرابع : ان مياه الارض من السماء وقد قال تعالى ((وانزلنا من السماء
 ماء طهورا))

وفيه انه مضافا الى عدم كونه في مقام عدم قابلية ماء السماء للانفعال كيف والا
 يلزم عدم انفعال مقدار اناء من ماء المطر مع عدم نزوله وهذا مما لم يلتزم
 به القائلون بالطهارة لذهابهم الى انفعال الماء القليل مطلقا في غير الجارى
 ان اخبار النجاسة مقدمة عليها على تقدير سلامتها عن المعارض .
 الخامس : اجماع المتأخرين وهو حجة .

وفيه المناقشة فيه صغرى وكبرى •

السادس: لزوم العسر والحرج على تقدير القول بالنجاسة لنجاسة أطراف
البئر وآلاتها وظهور كون النجاسة فيها بعد مدة ما لمقتضى لبطلان الصلوات ونجاسة
اسباب المنزل ونحوهما •

وفيه اما نجاسة الاطراف والالات فمبنية على القول بعدم التبعية في
التطهير، والظاهر الالتزام بها على القول بالنجاسة •
واما اعادة الصلوات ونحوها فنادر العلم بذلك بعد مدة وعلى فرض العلم
فهما استبعاد لا يقاوم الادلة الدالة على النجاسة على تقدير سلامتها •
مضافا الى اتفاق ذلك في مثل الحباب، ومحال الماء المسمى ((بالآب
انبار)) اذ قد يعلم بوقوع فارة او نحوها فيها بعد مدة من الاستعمال،
فالا نصارف ان جعل هذا الوجه موبدا كجعله دليلا غير خال عن الاشكال
وكيف كان فالعمدة في المسئلة الاخبار الصحاح التي لا مساغ لتأويلها •
فمنها صحيحته الواردة بطرق عديدة، وان كان لا يبعد انها رواية
واحدة •

عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في بعضها قال عليه السلام: ماء البئر واسع لا
يفسد شيء الا ان يتغير، وفي بعضها قال عليه السلام: ماء البئر واسع لا يفسد شيء
الا ان يتغير ريحه وطعمه فينزع حتى يذهب الريح، ويطيب طعمه لان له مادة •
وفي بعضها قال كتبت الى رجل اسئله أن يسئل ابا الحسن الرضا
عليه السلام فقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او
طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح، ويطيب طعمه لان له مادة •
اقول: ربما اشكل على الرواية سندنا ومتنا •

اما سندنا فلان الظاهر انها كلها رواية واحدة مكاتبة، اما كونها

رواية واحدة ، فلاتحاد السائل والمسئول عنه ، ويبعد كون الراوى سئل عن الامام هذه المسئلة مرات .

واما كونها مكاتبه فلان الظاهر انه كاتب كما فى الرواية الاخيرة واسناده الى الامام عليه السلام بلا واسطة فى غيرها يصرف عن ظاهره ، بقرينة الرواية الاخيرة ، وذلك غير نادر فى العرف والشرع ، حيث يسندون الرواية الى الامام عليه السلام مع مثل هذه الواسطة ، وهذا ليس تدليسا كما لا يخفى .
واما متنا فللا اضطراب اولا ، ولا احتمال ان يكون قوله عليه السلام لان له مادة تعليلا للوسعة المراد بها الكثرة الخارجية ثانيا .

ولكن انت خبير بان شيئا من الاشكالين غير موجب لسقوط الرواية ، اما كونها رواية مكاتبه ، فعلى تقدير التسليم غير مضر بعد رواية الكلينى ((ره)) لها الذى لا يبعد الالتزام بالعمل بجميع ما فى كتابه لضمانته فى اول الكتاب بذلك الا اذا ما علم عدم الصحة من الخارج ، ولذا لا ننظر فى سند الرواية المروية فيه فى الغالب ويزيد ذلك وضوحا مراجعة كلمات الفقهاء وغيرهم ، فى باب الكافى كما لا يخفى على من راجع تنمة المستدرک وغيره .
واما كونها مضطربة المتن فمن المعلوم ان مثل هذا الاختلاف لا يوجب اضطرابه .

واما رجوع التعليل الى السعة بالمعنى المذكور ، فتفصيل الجواب ان نقول فى التعليل خمسة احتمالات :

الاول : ان يكون راجعا الى قوله عليه السلام واسع وتكون السعة بمعنى الكثرة الخارجية .

الثانى : ان يكون راجعا اليه لكن بمعنى السعة الحكيمة بمعنى الطهارة وعدم الانفعال بالملاقاة .

الثالث: ان يكون راجعا الى ترتب ذهاب الريح وطيب الطعم على النزع
اذ ان الماء الكثير الخارج من المادة متدرجا يذهب ريحه و يطيب طعمه
بالنزع بالوجدان .

الرابع: ان يكون راجعا الى الترتب المذكور لكن حكما لاموضوعا، بمعنى
ان الحكم بالطهارة بعد النزع انما هو لوجود المادة .
الخامس: ان يكون راجعا الى الثانى والرابع بمعنى ان وجود المادة
مانع عن الانفعال بالملاقاة ، و رافع للنجاسة الحاصلة بالتغيير ، وهذا
اقرب الاحتمالات .

اذ الاول والثالث : خلاف المنساق من كلمات الائمة عليهم السلام التى
تكون بصدد بيان الحكم فى الغالب لا الامور الخارجية المعلومة ، خصوصا
بقريظة قوله عليه السلام : لا يفسده شئ ، الظاهر فى كونه بيان الحكم لا
الموضوع ، ولا وجه لتخصيص التعليل باحد الحكمين مع ظهوره فى كليهما
المؤيد بارتكاز تلازم الدفع والرفع .

ومن ذلك يظهر ضعف احتمال ان يكون المراد من قوله عليه السلام : لا
يفسده شئ ، عدم القذارة والكثافة بالملاقاة لا النجاسة الشرعية .

اذ هذا امر معلوم لدى الجميع ، فلا يمكن تنزيل كلام الامام عليه السلام
عليه فى جواب السئوال عن الحكم الشرعى .

ومثله فى الضعف القول بان هذه الرواية من قبيل : خلق الله الماء
طهورا ، الا ما غير لونه الخ ، فكما ان ذلك مخصص بادلة انفعال الماء القليل
بالملاقاة كذلك فى المقام ، فلا تعارض بينهما وبين الروايات الدالة على
النجاسة .

اذ فيه ان ذلك لا يحتاج الى قوله عليه السلام : لان له مادة ، فانه

يكون لغوا حينئذ ، مضافا الى ابائها عن هذه التخصيصات الكثيرة ، وبذلك رجحنا عدم انفعال القليل بالملاقاة في مسألة الماء القليل .

واضعف منها ما عن الشيخ ((ره)) في الاستبصار من توجيه الصحيحة بان المراد انه لا يفسده شئ فسادا لا ينتفع بشئ منه الا بعد نزح جميعه الا ما يغيره ، لانه اذا لم يتغير ينجس وينزح منه مقدار وينتفع بالباقي .

اذ فيه ان ذلك خلاف الظاهر قطعا ، وكانه التزم بذلك قرا را عن طرحها بعد التزامه بالنجاسة ، وكيف كان فالرواية لا ينبغي الاشكال فيها دلالة لعدم الاشكال فيها سندا .

ومنها صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليهم السلام قال : سئلته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة او يابسة ، او زنبيل من سرقين ، ايصلح الوضوء منهما ؟ قال : لا بأس .

والاشكال عليهما باحتمال العذرة مأكول اللحم ، ففيه انه خلاف اللغة و العرف ، ولذا تقدم في مسألة انفعال الماء القليل لزوم ابقاء العذرة في رواية ابي مريم على ظاهرها .

مضافا الى ان قرينة قوله : او زنبيل من سرقين ، معينة للظهور المدعى لو لم نقل بكونها نسا كما لا يبعد ادعائه .

واضعف منه احتمال وقوع الزنبيل الذي هو مكان العذرة بدونها .

او كون نفى البأس انما هو بعد النزح المقدر .

ومنها صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال : سمعته يقول : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر الا ان ينتن ، فان انتن غسل الثوب واعاد الصلاة ونزحت البئر .

ومنها صحيحة الاخرى عنه عليه السلام ايضا في الفارة تقع في البئر

فيتوضأ الرجل ويصلى وهو لا يعلم ايعيد الصلاة ويغسل ثوبه ؟ قال : لا يعيد الصلاة ولا يغسل ثوبه .

ومنها موثقة ابان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الفارة تقع فى البئر لا يعلم بها الا بعد ما يتوضأ منها ، ايعاد الصلاة ؟ فقال : لا .

ومنها رواية جعفر بن بشير عن ابي عبيد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال : وسئل عن الفارة تقع فى البئر فلا يعلم بها احد الا بعد ان يتوضأ ، منها ايعيد وضوئه وصلاته ويغسل ما اصابه ؟ فقال عليه السلام : لا ، قد استعمل اهل الدار ورشو .
والاشكال فى هذه الجملة .
باحتمال خروج الفارة حية .
او كون الفارة واقعة بعد الاستعمال .
او ان الحكم لمراعاة الحرج .
او ان النجاسة مقيدة بالعلم فلا ينجس الماء بالنجاسة المجهولة فى غير محله كما لا يخفى .

ومنها موثقة ابي اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا وقع فى البئر الطير والدجاجة والفارة فانزح منها سبع دلاء . قلنا فما تقول فى صلاتنا ووضوئنا وما اصاب ثيابنا ؟ فقال عليه السلام : لا بأس به .
وهذه الرواية دليل على احد الامرين من كون النزع تنزيها او واجبا .
تعديدا .

وعلى كل تقدير تنافى القول بالنجاسة .

ومنها موثقة ابي بصير قال : قلت للصادق عليه السلام بئر يستقى منها ويتوضأ به ، يغسل به الثياب وعجن به ، ثم علم انه كان فيها ميت ؟ قال :

لا بأس ، ولا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة •
ومنها ما رواه الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت
له شعر الخنزير يجعل حبلا ويستقى به من البئر التي يشرب منها او يتوضأ
منها ؟ فقال : لا بأس به •

أقول : وهذه الرواية كما تكون دليلا لعدم نجاسة ماء البئر بملاقاة
الحبل تكون دليلا لعدم انفعال الماء القليل لظهور الوضوء من ماء الدلو
لا البئر ، كما تقدم تقريره في تلك المسئلة •

ومنها ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن شعر
الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضؤ من ذلك الماء ؟ قال : لا بأس •
ومنها عن ابن القاسم عن ابي الحسن عليه السلام : في البئر يكون بينها
وبين الكنيف خمس اذرع او اقل او اكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب
ولا بعد يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء •

ولا يخفى وصول النجاسة غالبا خصوصا في الارض السهلة •

واحتمال كون السؤال عن الشبهة الموضوعية خلاف الاطلاق •

ومنها ما عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا قال : كنت مع ابي عبد
الله عليه السلام في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستقى غلام ابي عبد الله
عليه السلام دلو فخرج فيه فارتان فقال ابو عبد الله عليه السلام : ارقه ،
فاستقى آخر فخرج فيه فارة ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : ارقه ، قال :
فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شيء فقال : صبه في الاناء ، فصبه في الاناء
فتوضأ منه وشرب •

ومنها رواية ابي مريم المتقدمة في باب انفعال الماء القليل •

ومنها رواية جعل جلد الخنزير دلو يستقى به ، وقد تقدمت هناك

ايضا، ويبيدها ما عن الصادق عليه السلام قال: كانت في المدينة بئر
وسط مزبلة، فكانت الريح تهب وتلقى فيها القذر، وكان النبي صلى الله
عليه واله وسلم يتوضأ منها، الى غير ذلك من الاخبار، وقد اورد عليها
مطلقا باعراض الاصحاب عنها مع كونها بمرئ منهم وسماع، وكلما ازدادت
الرواية صحة ازداد الاعراض عنها بعد لها .

وفيه مضافا الى عدم دليل لكون الاعراض موهنا، كما ذكرناه غير مرة
ان من المحتمل القريب جدا ان يكون عدم عملهم بها للجمع الدال على بين
هذه الاخبار وبين ما يدل بظاهره على النجاسة بترجيح تلك على هذه .
ومثله في الضعف الايراد على ذلك، بان المستفاد من الاخبار الكثيرة
البالغة فوق حد التواتر المتعرضة للنزح سئوالا وجوابا كون امر النزح كان
من الامور المشتهرة المرتكزة في اذهان الرواة، وقد قرره الاثمة عليهم
السلام على ذلك ولولا وجوبه لم يكن كذلك كسائر ما ليس بواجب .

وذلك لان الارتكاز في اذهان الرواة وان كان معلوما، لكن الشأن في
ان الارتكاز كان بنحو الوجوب للنجاسة ام كان بنحو التنزه حيث ان رواية كما
يظهر من الاثار كان بنائهم على العمل بالمستحبات كترك المكروهات كما
لا يخفى على من راجع ابواب الفقه كابواب النوافل والاعسال والحج وغيرها .
حجة القائلين بالنجاسة امور: الاجماع المستفيض نقله، المعتضد
بالشهرة المحققة بين القدماء .

فعن الامالي انه من دين الامامية .

وعن الاقتصار والغنية وظاهر التهذيبين ومصريات المحقق وشرح الجمل

الاجماع عليه .

وعن السرائر نفى الخلاف فيه .

.....
 وعن كاشف الرموز، ان عليه فتوى الفقهاء من زمن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الى يومنا هذا، الى غير ذلك *
 وفيه ان الاجماع غير الدخولى منه ليس بحجة كما قرر في الاصل على
 فرض وجوده، فكيف وهو غير موجود لذهاب العماني والحسين ابن الغضائري
 ومحمد بن جهم الى القول بالطهارة *

مضافا الى ان الاجماع المحتمل الاسناد ساقط عن الحجية، فكيف بمثل
 هذا الاجماع الذى لا يبعد القطع باسناده الى الادلة الدالة على النزع
 ونحوها المشعرة او الظاهرة فى النجاسة *

الثانى : الاخبار الكثيرة البالغة حد التواتر الدالة على وجوب النزع
 بالنجاسات الظاهرة فى التنجس بالملاقة، كما فهمه القدماء من غير نكير،
 وهم ابصر بمعانى كلمات الائمة عليهم السلام، لقرب عهدهم واطلا عهم على
 ما لم يطلع عليه المتأخرون من القرائن، وسيأتى جملة وافية منها فى بيان
 مقادير المنزوحات انشاء الله تعالى *

وفيه ان ظهور هذه الاخبار فى النجاسة فى الجملة وان كان لا ينكر
 الا ان الجمع الدلالى بينها وبين الاخبار المتقدمة الدالة على الطهارة
 يوجب حملها على التنزه والاستحباب *

مضافا الى اشتمال بعض اخبار النزع على قرينة الاستحباب، كما فى
 موثقة ابى اسامة المتقدمة، حيث انه عليه السلام حكم بحسن الطهارة

قبل النزع بل بطهارة الثوب الذى اصابه من ذلك الماء، فان ذلك لا يلائم
 حتى مع القول بان العلم بالنجاسة شرط اذا لم يحتمل احد ان الجهل
 حين التنجس رافع للحكم بالنجاسة حتى بعد العلم ووجود الملاقى على
 حاله، ويؤيده وقوع ما ظاهره وجوب النزع فى ما لا يجب فيه بالاخبار والاجماع

فمن يعقوب انه سئل ابا جعفر عليه السلام : عن سام ابرص وجدناه فى
البئر قد تفسخ ؟ فقال : انما عليك ان تنزع منها سبع دلاء . فقال له : فثيابنا
قد صلبنا فيها نغسلها ونعيد الصلاة ؟ قال : لا .

مع ان الاختلاف الكثير فى اخبار المنزوحات ، كما ستأتى جملة منها انشاء
الله ، مما يشرف الفقيه على القطع بكونها لم تصدر لبيان الحكم الوجوبى
فلا بد من حملها على المراتب التى لا بد فيها من كون ذلك للتنزه .

وبهذا يظهر ان الجواب عن هذه الجملة باحتمال كونها مستحسبا
والاحتمال يبطل الاستدلال ، او احتمال كونه واجبا تعبديا ليس فى محله
اذ الاحتمال بعد الظهور غير منحلّ الا اذا كان هناك معارض اقوى وابطال
الاحتمال للاستدلال انما هو فى الادلة العقلية لافى الظواهر اللفظية .

ثم ان الاسناد بعمل العلماء غير نافع بعد ايجابه لطرح اخبار

الطهارة .

مضافا الى عدم حجيته فى نفسه ، بل ولا موهنيته ، مع معارضته بعمل
المتأخرين بل اجماعهم ، وهو مقدم كما قيل لكونهم ادق وأكثر فحفا .
الثالث : الاخبار الكثيرة الظاهرة فى النجاسة لو خلى ونفسها .

منها صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : كتبت الى رجل اسئله
ان يسئل ابا الحسن الرضا عليه السلام : فى البئر تكون فى المنزل للوضوء
فيقطر فيها قطرات من بول او دم ، او يسقط فيها شىء من العذرة كالبعرة
ونحوها ، ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها ؟ فوقع عليه السلام بخطه
فى كتابى ينزع منها دلاء .

وتقريب الاستدلال تقرير الامام عليه السلام لعدم طهارتها قبل النزع
الذى وقع فى كلام السائل ، والا للزم ان يبين ان الوقوع ليس بمنجس

حتى يلزم التطهير وفيه مضافا الى احتماله للتقية خصوصا بملاحظة كونها مكاتبه، واحتمال احتفائه بالقرينة المسقطه لها عن الظهور، حيث نقل في ، الكافي هذه الرواية رديف الصحيحة المتقدمة الدالة على عدم افساد ماء البئر بشئ ، فالصحيحة السابقة ردع لهذا التوهم ، فلا يكون تقرير من الامام عليه السلام للنجاسة، ان غاية الامر الظهور و اخبار الطهارة نص فلا تكافئها ، مع ان الطهارة استعملت في غير مورد بمعنى التنزه كما لا يخفى ، ويؤيده قوله في السؤال كالبعرة .

ومنها صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : سئلته عن البئر يقع فيها الحمامة والدجاجة والفارة والكلب والهرة؟ فقال عليه السلام : يجزيك ان تنزج منها دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله ، وفيه مضافا الى مخالفتها للاخبار والاجماع الواردين في تقدير النزع لهذه الامور خصوصا وهى في مقام البيان ، فلا يمكن احالة الجواب على موضع اخر احتمال التقية ، خصوصا بملاحظة كلمة المشية مع ان احتمال التنزه من الطهارة لتلوث الماء بهذه الامور غالبا غير بعيد والله العالم .

ومنها صحيحة ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام : اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلو ولا شيئا تقترب به فتييم بالصعيد ، فان رب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم مائهم .

واجيب عنه بأنه لو كان المراد من الافساد النجاسة لزم ان يعلل الامام عليه السلام عدم الغسل بان الماء ينجس بالدخول فيه فلا يصح غسلك فتعليقه بافساد الماء على القوم القذارة الحاصلة من غسل الجنب الذى يكون فى الغالب بدنه قدرا ، بل وفيه عين المنى والبول ، وفيه ان القائل بالنجاسة يقول بان خروج الجنب عن الماء موجب لنجاسة ، فيكون حال ماء البئر حال الغسالة التى لا تنافى بين تطهيرها للثوب ونجاستها بنفسها ، والقول بان ذلك

انما هو فيما لو صب الماء على الشئ لا فيما ورد الشئ على الماء، مردود برواية
المركن، وما دل على تطهير الظروف بصب الماء فيه، وأدارتها وأخراجها وغير ذلك .

هذا مضافا الى ان بيان الموضوع ليس من شأن الامام عليه السلام كما

ذكره في رواية ابن بزيع : ماء البئر واسع لا يفسده شئ .

اقول : فالاولى في الجواب ان بدن الجنب حيث يكون في الغالب متصفا

بالقدارة العرقية والشرعية والبئر للقوم والغالب عدم رضاهم بقذارة مائهم

الذي هو للشرب والعجن والطبخ وسائر اللوازم الجسمية والتنظيفية فقول

الامام عليه السلام بالتيمم بيان للحكم في هذا الموضوع ، وليس بيانا

للموضوع ، حتى يقال انه ليس من شان الامام عليه السلام .

مع ان فيه كلاما لا يخفى ، والحاصل ان الامام عليه السلام بصدد بيان

ان مثل هذا الموضوع الذي يوجب الغسل فساد الماء على القوم الغالب

عدم رضاهم بذلك في ظرف اختصاص البئر بهم ينتقل الحكم الى التيمم و لا

يتوهم ان مع وجود الماء كيف يجوز التيمم ، فان الرب الذي اوجب الغسل

في مورد السعة هو الذي اوجب التيمم بالصعيد في مورد الضرورة .

ومنها حسنة الفضلاء قالوا : قلنا له بئر يتوضأ منها يجرى البول قريبا

منها اينجسها قال فقال : ان كان البئر في اعلى الوادى ، والوادى يجرى

فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاثة اذرع او اربعة اذرع ، لم ينجس

ذلك شئ وان كان اقل من ذلك نجسها قال : وان كانت البئر في اسفل الوادى

ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة اذرع لم ينجسها وما كان اقل من ذلك فلا

تتوضأ منه . قال زرارة : قلت له فان كان يجرى البول يلصقها ، وكان لا يلبث على

الارض فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس فتوضأ منه انما ذلك اذا استنقع كله .

وعن علي بن ابراهيم مثلها ، الا انه اسقط قوله وان كان

اقل من ذلك نجسها .

وفيه مضافا الى اضطراب المتن انه لا بد من حمل قوله نجسها على التنزه ، بقرينة رواية محمد بن القاسم عن ابي الحسن عليه السلام المتقدمة وبعد ذلك لا تحتاج الى الرد والايراد الواقعيين في كلام المصباح وغيره حول الحسننة .

ومنها رواية ابن مسكان عن ابي بصير: وكل شئ يقع في البئر ليس له دم مثل العقرب والخنافس واشباه ذلك فلا بأس ، فان المفهوم منها وجود البأس مع كون الواقع مما فيه الدم .
وفيه ان البأس اعم من النجاسة ومنه يظهر الجواب عن رواية عبد الله بن الزبير عن جده قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن البئر يقع فيه الفارة او غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها ايتوكل ذلك الخبز؟ قال: اذا اصابه النار فلا بأس باكله .

ورواية ابن ابي عمير عن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في عجين عجن وخبز ، ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال : لا بأس اكلت النار ما فيه ، بناءً على حمل الماء على ماء البئر .
ومنها ما سيأتي في حجة المفصل من رواية عمار فانها دالة على بعض المطلوب وفيه ما سيأتي .

ومثلها رواية الثوري والرضوى الاتيتين .
حجة المفصل بين البئر التي يكون مائها بمقدار الكر فلا ينجس وبيّن غيره فينجس - مضافا الى ما دل على عموم على انفعال القليل الشامل باطلاقه البئر ولا يعارضه ما دل على طهارة البئر لانصراف الاطلاق فيها الى ما يبلغ الكر لانه الغالب في الابار - جملة من الروايات .

منها رواية عمار قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن البئر يقع

فيها زنبيل عذرة يابسة او رطبة ؟ فقال : لا بأس اذا كان فيها ماء كثير
 فان الكثرة لا يراد بها اقل من الكر كيف وقد حملوا القليل في قوله
 ينتهى الى الماء القليل في الطريق الخ . على الكروحيث لا يعتبر ازيد
 من الكر بالاجماع فلا بد من حملها على ما اذا كان الماء كرا .

ومنها رواية حسن بن صالح الثورى عن الصادق عليه السلام : قال :
 ان كان الماء فى الركى كرا لم ينجسه شئ .

ومنها موثقة ابي بصير قال : سئل الصادق عليه السلام عن البئر يقع
 فيها زنبيل عذرة يابسة او رطبة ؟ قال : لا بأس به اذا كان فيها
 ماء كثير .

ومنها ما عن الرضى : وكل بئر عمق مائها ثلاثة اشبار ونصف فى مثلها
 فسبيلها سبيل الجارى .

وربما يظهر من الشيخ المرتضى ((ره)) قوة القول بذلك لو لا
 اعراض الاصحاب حيث قال : لو لا اعراض الاصحاب عنه لكان القول به قويا .
 الا ان الظاهر انه لا وجه لذلك اذ عموم العلة فى رواية ابن بزيع المعتضد
 بما يستفاد من روايات الطهارة ، من خصوصية للبئر بناء على القول بانفعال
 القليل فى غير العاصم كالمطر والجارى ونحوهما مقدم على ما يظهر من هذه
 الجملة من الروايات من اشتراط الكرية مطلقا او فى خصوص البئر فاللازم حملها
 على التنزه ، وما ادعى من ان الغالب هو الكرية خلاف ما شهد به جماعة
 من الافاضل المعاصرين من ان الغالب فى كثير من الابار الاقلية عن الكر
 كأبار الحجاز والنجف الاشرف ، وكثير من نقاط ايران غير القنوات .

والحاصل ان الجمع بين التعليل وبين مشروط الكرية لا يمكن الا بحمل
 المشروط على التنزه ، والا فاللازم اسقاط العلة ، اذ لا مجال للعلة

في صورة الكرية، الا ترى انه لو قال : ماء الشط الذي هو كرا لا ينجس بالملاقاة لان له مادة كان للسامع ان يقول لوجه لهذه العلة، لان الكرية كافية في الاعتصام .

هذا واما الجواب عن الروايات بان رواية الثوري ضعيفة سندا ودلالة لاحتمال الركي للمصنع او غيره، وما اشتمل على لفظ الكثير محتمل لارادة الكثرة العرفية، التي هي فوق الكر، واشتراطها لعدم التغير بزيادة العذرة المغير للماء الكر فضلا عن الاقل منه غالبا .

ففيه ما لا يخفى، اذ ضعف السند في رواية الثوري لو اوجب سقوطها لم يجز التمسك بها في مسألة مقدار الكر، وقد عملوا بها هناك، واحتمال الركي للمصنع خلاف الظاهر كاحتمال الكثير لما ذكرنا لا وجه لتعليق الحكم بالكثرة، مع امكان التعليق على التغير وعدمه الذين هما اظهر من الكثرة بكثير .

حجة القول بوجوب النزع تعبدا، مع طهارة البئر الجمع بين ما دل على طهارة البئر وبين وجوب النزع فان ظاهر الامر بالنزع الوجوب النفسي التعبدي لا الغيري الارشادي اذ لا مجال لذلك بعد ما دل على الطهارة . وفيه ان ذلك خلاف الظاهر فان الامر بالنزع كالا مر بالغسل من البول ظاهر في الارشاد الى التطهير عند متفاهم العرف ولكن حيث دل الدليل على عدم نجاسة البئر لا بد من ان يحمل على الاستحباب .

مضافا الى ماورد في جملة الاخبار من القرائن المؤيدة، لكون النزع ارشاديا .

منها مقابلة النزع في صورة التغير لعدم الفساد المقتضى لعدم وجوب النزع في صورة عدم التغير في روايات ابن بزيع اذ لو كان النزع

واجبا نفسيا ، فى صورة عدم التغير ايضا لم يكن وجه لتخصيص
النزح بصورة التغير . توضيحه انه لو كان التغير موجبا للنزح للنجاسة
والملاقة بدون التغير موجبا للنزح تعبدا لزم ان يقال : ماء البئر واسع
لا يفسده شئ ولا يوجب النزح الا اذا لاقى النجس فينزح كذا او يتغير
فينزح حتى يذهب الخ .

ومنها مقابلة نتن البئر لعدم النتن فى صحيح معاوية حيث اوجب مع
النتن النزح دون عدم النتن .

ومنها قول ابن بزيع فى المكاتب ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء *
منها . فانه مشعر يكون ما فى اذهان الرواة هو الواجب الشرطى او الاستحباب
كذلك لا التعبدى النفسى .

ومنها قول ابى الحسن عليه السلام فى صحيحة ابن يقطين ان تنزح منها
دلاء ، فان ذلك يطهرها فانا وان حملنا الطهارة على التنزه ، لكن دلالة
الرواية على الشرطية واضحة .

ومنها قول الصادق عليه السلام ، فى رواية ابن عيينة : لا قد استعمل اهل
الدار ورشو ، فان هذا التعليل يناسب عدم الوجوب الشرطى ، لاعدام الوجوب
النفسى ، ان الوجوب النفسى لا ينافى ذين الامرين ، الى غير ذلك من
القرائن الكثيرة التى لا تخفى على الناظر فى اخبار هذا الباب من الوسائل
وغيره .

وبعد هذا لا يحتاج فى الجواب الى ما ذكره بعض وتبعه غير
واحد من المعاصرين او من قاربنا عصرهم ، من الوجوه البعيدة فراجع
كلماتهم .

ثم انه لم يدل دليل على قول الجعفى كما صرح به غير واحد .

وإذا تغير، ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لان له مادة، ونزح المقدرات
في صورة عدم التغير مستحب

بقي في المقام شيء وهو: ان البئر وان كانت من المفاهيم العرفية الظاهرة
التي يحكم العرف والعادة المؤيدان بالقرائن والشواهد، عدم طر وعرف
جديد فيها الا انه ربما يشك في الصدق العرفي، بالنسبة الى بعض الموارد
فمنها الابار المتواصلة الجارية ماء بعضها الى بعض بدون انتهاء الى
سطح الارض كبعض ابار النجف الاشرف المنسوبة الى الشاه عباس:

ومنها بعض الابار الارتوازية المعمولة في هذه الازمنة .

ومنها العيون الواقعة الواصل مائها الى فمها او مادون ذلك بقليل .

ومنها ما لو حفر مقدار ذراع فخرج الماء كبعض اماكن كربلاء المشرفة،

واما العيون الجارية تحت الارض التي حفروا اليها مثل البئر كابار منى ومكة

المكرمة الجارية مائها من عيون زبيدة، فالظاهر عدم ترتب حكم البئر عليها .

وسياتي في الرابع عشر من المطهرات مقادير المتزوجات انشاء الله تعالى .

(واذا تغير) ماء البئر (ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لان له مادة

اشارة الى التعليل الوارد في صحيحة ابن بزيع، وقد تقدم الكلام في عدم

اشتراط الامتزاج في المسئلة الثالثة عشرة من اول فصل المياه، بل قد

عرفت في المسئلة الثانية عشرة ان مقتضى الادلة طهر كل ماء زال تغيره ولو

لم يكن متصلا بالكر والجارية ونحوهما، واذا ثبت الحكم هناك ففيما نحن

فيه اولى فراجع المسئلتين .) ونزح المقدرات في صورة عدم التغير مستحب

لما عرفت من عدم دليل على نجاسة البئر بغير التغير، وربما حمل الاوامر

الواردة في باب النزح على الارشاد المحض .

واما اذا لم يكن له مادة تابعة فيعتبر في عدم تنجسه الكرية ، وان سمي بئرا ،
كالا بار التي فيها ماء المطر ، ولا نبع لها

وفيه انه لو اريد عدم الاستحباب فيه انه خلاف ظواهر الاوامر •
والقول يكون ملاك الامر الارشادي موجود فيها فان العقل يحكم بنزح
بعض الماء للقذارة •

مردود بالنقض ولا بسائر النجاسات ، التي هي قذارات عرفية فكيف لا
تحمل الاوامر فيها على الارشاد والحل ثانيا بانها لو كانت ارشادية لم
يكن وجه لتعين المقدرات ، وكيف كان فحمل الاوامر على الارشاد خلاف
النص والفتوى •

ولو اريد الارشاد غير المنافي مع الاستحباب فلا مشاحة في تسميتها
بذلك وكأنه يرجع الى النزاع في اللفظ هذا •
ثم ان القول بكفاية زوال التغير في الطهارة مبني على عدم نجاسة البئر
بالملاقاة •

واما بناء على القول بالنجاسة ففيه احتمالات بل اقوال ، ومنها كفاية
زوال التغير كالقول بعدم الانفعال بالملاقاة ، وسياتي بعض الكلام في
ذلك في الرابع عشر من المطهرات انشاء الله •

(واما اذا لم يكن له مادة تابعة فيعتبر في عدم تنجسه الكرية) بناء
على القول بانفعال الماء القليل (وان سمي بئرا) عرفا (كالا بار التي
فيها ماء المطر) ونحوه (ولا نبع لها) فان مجرد التسمية غير
كاف ولو كانت على نحو الحقيقة اذ التعليل الوارد في الرواية بوجود
المادة قرينة صارفة عن الاطلاق •

مضافا الى عدم تسليم كون اطلاق البئر على مثله حقيقة •

مسئلة : ١- ماء البئر المتصل بالمادة اذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه ، فضلا عن نزول المطر عليه او نزحه حتى يزول ، ولا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك

(مسئلة : ١- ماء البئر المتصل بالمادة اذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه) وقد تقدم وجهه (فضلا عن نزول المطر عليه او نزحه حتى يزول) لعموم ما دل على مطهريه ماء المطر والنزح خلافا للقائلين بالنجاسة فانهم لا يكتفون بذلك .

نعم بعض القائلين بالنجاسة ذهبوا الى كفاية النزح حتى يزول التغير من دون اعتبار نزح المقدار وذكرنا انه سيأتي الكلام فيه انشاء الله (و لا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك) خلافا للقائلين بالامتزاج فانهم لا يكتفون لمجرد النزح ولو يدون الامتزاج بل يعتبرون خروج الماء من المادة والظاهر انه لا خصوصية لخروج الماء من المادة بل لو فرض انه تغير بعض الماء وكان الباقي غير المتغير بقدر الكر يكتفى بامتزاجه بذلك الماء الطاهر عند مشروط الامتزاج ، وربما يورد على القائل بذلك بالاخبار الدالة على كفاية زوال التغير في الطهارة ، مثل رواية ابي بصير قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عما يقع في الابار؟ فقال عليه السلام : اما الفارة واشباهها فينزح منها سبع دلاء الا ان يتغير الماء فينزح حتى يطيب و موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن الفارة تقع في البئر والطيرو قال : ان ادركته قبل ان ينتن نزحت منها سبع دلاء وان كان سنورا او اكبر منها نزحت منها ثلاثين دلوا او اربعين وان انتن حتى يوجد النتن في الماء نزحت البئر حتى نتن من الماء الى غير ذلك ، فان الروايات علققت الطهارة بذهاب التغير فلو لم يكن علة تامة لزم التبنية على شرطية الامتزاج بعد ذهاب التغير .

مسئلة : ٢- الماء الراكذ النجس كوا كان او قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر او بالجارى ، او النابع غير الجارى وان لم يحصل الامتزاج ، على الاقوى وكذا بنزول المطر

والقول بانها واردة مورد الغالب من خروج الماء من المادة و حصول الامتزاج القهرى .

مدفوع بالاطلاق . والغلبة ممنوعة بل كثير من الآبار خصوصا ما كان منها من مياه المطر المخفية تحت الارض لا يخرج الماء بعد نزحها بسرعة بل يحتاج الى مدة معتد بها ، وكيف كان فاطلاق هذه الروايات كاطلاق التعليل فى صحيحة ابن بزيع ناف لا اعتبار غير التزج فى الطهارة . هذا على مختار المشهور من ان زوال التغير مطلقا غير مطهر ، بل يحتاج الى المطهر مع الامتزاج او بدونه واما بناء على ما لم نستعيده من الطهارة بذهاب التغير مطلقا ، لعدم دليل على النجاسة بعد انعدام علتها فالامر اوضح .

(مسئلة : ٢- الماء الراكذ النجس كوا كان او قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر او بالجارى) وان لم يكن الجارى كزا (او النابع غير الجارى وان لم يحصل الامتزاج) ولم يحصل القاء الكر عليه ولم يكن الالقاء دفعة (على الاقوى وكذا بنزول المطر) خلافا لظاهر المحقق فى الشرائع حيث حكم بالقاء الكر عليه دفعة واحدة ، وخلافا لمن شرط الامتزاج كالمستند وغيره وكيف كان فالماء العاصم اذا اتصل بالماء النجس طهره ان لم يكن متغيرا او الا طهر بعد زوال تغيره ، وقد اختلفوا فى ذلك فى اربعة مواضع :

الاول : فى اشتراط ان يكون الكر الذى يلقى على النجس اعلى فلا

.....

يكفى المساوات او كون الكر من تحت •

الثاني: ان يكون الذى يلقى كرا، فى قبال المقيم كرا •

الثالث: ان يكون الالقاء دفعة •

الرابع: الامتزاج •

والظاهر عدم اشتراط اى من هذه الشروط باستثناء الثانى ، حيث قد

عرفت عدم مطهريه التتميم كرا •

وجه القائل بالاشتراط ان الاصل عدم الطهارة الا فيما علم بالاستصحاب

النجاسة ، والعلم لا يحصل الا بذلك •

ووجه ما ذكرناه اطلاقات الادلة الدالة على الطهارة ، التى لا مجال

معها للاصل المذكور ، وتفصيل الكلام فى ذلك •

اما الشرط الاول : فقد نسب الى المشهور اخذا من كلام المحقق وغيره •

فعن الروضة : المشهور اشتراط طهر القليل بالكر وقوعه عليه دفعة ، وعن

التذكرة : انا نشترط فى المطهر وقوع الكر دفعة •

واستدل لذلك ان الطهارة بهذه الصورة متيقنة وبغيرها مشكوكة فالاصل

عدم الطهارة •

وفيه اما الشهرة فالظاهر انها غير حاصلة ، بل الحاصلة عدم الشهرة

فقد نقل فى الروض الاتفاق على الطهر بالمساوى ، كما لا يشك احد فى

طهارة القليل الذى يلقى على الكر ، وايد اتفاق الروض الجواهر وغيره •

وعباره الروضة ، والتذكرة محمولة على غير ذلك •

واما الاصل فهو محكوم بالاطلاقات الدالة على الطهارة مما نشير الى

بعضها فى الشرط الرابع •

واما الشرط الثانى : فقد تقدم تفصيل الكلام فى ذلك ، وان مقتضى الادلة عدم طهارة المتمم وان القول بمساوات الدفع والرفع ، فاذا لم يحمل الكر الخبث يرفع الكر الخبث الموجود خال عن الدليل .

بل ظاهر الادلة الدفع ، فان قوله اذا بلغ قدر كر لم ينجسه شئ معناه ان الكر الطاهر لا يتنجس فاللازم تقدم الكر على النجاسة او تواردهما على الاختلاف فى كفاية توارده النجاسة والكر ، كما فصلنا الكلام حوله .

واما الشرط الثالث : فربما يقال : ان المراد بهذا الشرط مقابل ان يلقى عليه نصفاً كرمثلاً .

وهذا تاويل بعيد ، فان كان المراد ذلك فلا اشكال فى ذلك لان المطهر هو الكر لا نصف الكر .

وان كان ربما يقال : اى فرق بين الامرين ، اذ فى كلتا صورتين لاقى الكر الدفعى او التدريجى للنجس .

بالاضافة الى ان الالتقاء دفعة عرفية هو فى الحقيقة تدريجى ، فإى فرق بين اتصال نصفى الكر وبين انفصالهما وفيه ما ذكرنا فى المتمم كرا من ان ، الاجتماع له مدخلة عقلا وعرفا وشرعا ، وكيف كان فظاهر اشتراط الدفعة عدم كفاية الالتقاء فى زمان ممتد .

والوجه فى ذلك انه لا دليل على تقوى السافل بالعالى فاذا حصل تدريجاً تنجس الجزء الاول ثم الثانى ثم الثالث وهكذا ، وفيه ان الدليل موجود وهو اطلاقات ادلة الاعتصام بسبب الجارى والمطر والحمام والكر وما اشبه كما سياتى الاشارة الى بعضها ، ونقل فى الجواهر والمستمسك عن المحقق الثانى ان اعتبار الدفعة تعبدى لوجود النص .

و فيه انه لم يعثر على نص في ذلك كما ذكره جماعة ، ولعلّ المحقق اراد ما فهمه من النص لان هناك نصا صريحا ، وكيف كان فلا دليل على الدفعة .

واما الشرط الرابع: فقد قيل في وجه الاشتراط:

اصالة عدم المطهرية، واستصحاب النجاسة وكون مجرد الاتصال رافعا غير ثابت والجواب: ان الاصل والاستصحاب شئ واحد لحكومة احدهما على الاخر كما قرر في الاصول .

و من المعلوم ان الاصل يرفع بالدليل .

كما ان الدليل دال على كون مجرد الاتصال رافعا .

والاقرب العدم لاطلاق ادلة الكر و الجارى والمطر كقوله عليه السلام:

كل شئ يراه ماء المطر فقد طهر .

وقوله عليه السلام: مشير الى غدیر ماء ما اصاب هذا شيئا الى طهره .

وقوله عليه السلام: ماء الحمام كما الماء النهر يطهر بعضه بعضا .

او سبيل سبيل الجارى ، الى غيرها مما مرّ فان ظاهرها الطهر بمجرد

الاتصال .

واشتراط الامتزاج كشرط آخر مدفوع بالاطلاق .

والقول بانها لا اطلاق لها ، خلاف المتفاهم عرفا ولو شرط شرط فى

التطهير لزوم بقاء الماء بعد الامتزاج مقدار ساعة يتفاعل الماء آن بعضها فى

بعض .

او لزوم فوران المائين بالنار او ما اشبه للامتزاج الحقيقى .

او لزوم ذهاب ملوحة الماء النجس المالح ، ملوحة قليلة لا توجب اضافته

الذى امتزج بالكر .

.....
 افلا يجاب بالاطلاقات ؟ فما هو الجواب هنا هو بنفسه الجواب
 • عن يشترط الامتزاج
 هذا بالاضافة الى ان هذا الشرط مما يغفل عنه العامة فلو كان
 شرطا لزم التنبيه عليه .
 وبعد هذا لا نحتاج لطهارة الماء الى التمسك بدليل : ان الماء
 الواحد ليس له حكمان والكرطاهر ، فالماء الذى كان نجسا لا بد ان نقول
 بطهارته .

وبكفاية الاتصال فى الدفع فيكفى فى الرفع .
 وبامتناع الممازجة الحقيقية ، فيكفى العرفية الحاصلة من ممازجة بعض
 الاجزاء ببعض .

وبان الممازجة تحصل بمجرد الاتصال اذ السطح العمقى المتصل يظهر
 السطح الذى يليه ، وهكذا الى الاخير .
 الى غيرها من الوجوه الاعتبارية ، مما اشار اليها الحدائق والجواهر
 والمستند وغيرهم .

كما انه لا وجه للاستدلال على المطهرية بمجرد الاتصال بالاصل ، كما
 عن بعض الافاضل الاستدلال به ، وكانه اراد اصالة عدم الاشتراط .

• ويقوله تعالى : ((وانزلنا من السماء ماء طهورا))
 • ويقوله صلى الله عليه واله وسلم : ((خلق الله الماء طهورا))
 • ويقوله عليه السلام : ((الماء يطهر ولا يطهر)) الى غيرها من
 الروايات التى يشك فى اطلاقها .

بل الظاهر انها فى مقام اصل التشريع اجمالا او اهمالا .

ثم على القول بالامتزاج كم يلزم منه ؟

مسئلة : ٣- لافرق بين انحاء الاتصال فى حصول التطهير .

هل يكفى منه القليل ، وان بقى تمايزا؟ كما اذا كان ماء الكرايبض
والماء القليل احمر ، ثم بعد الامتزاج تمايز الاحمر عن الابيض ، او كان
احدهما حلوا والآخر مالحا وبعد الامتزاج بقى التمايز .

او يلزم منه الكثير الذى يوجب توحيد الماء اشارة وحسا احتمالا ن :
من حصول الامتزاج فى الجملة .

ومن ان الامتزاج انما هو لاجل التوحيد ، وذلك لا يحصل الا بما
يوجب الوحدة ، ويحتمل التفصيل بما فيه التمايز ، فيلزم الامتزاج الكثير لاجل
التوحيد .

وبما ليس فيه التمايز ، فيكفى القليل لصدق الوحدة .

وهذا - على القول به - اشكال آخر على القول بالامتزاج والله سبحانه
العالم العاصم .

(مسئلة : ٣ - لافرق بين انحاء الاتصال فى حصول التطهير) لاطلاق

ادلة مطهريه الجارى ، والكر ونحوهما كما عرفت .

بل لا اشكال فى تطهر الماء النجس الذى يصب فى الكر والجرارى
والغدير مع ان المطهر لا يكون عاليا بل سافلا ، وكذا فى ماء البئر الذى
يطهر الماء النجس الذى فيها ، فان السنع يكون من تحت .

والقول باستهلاك النجس الذى يصب فى الكر ونحوه خلاف الوجدان .

والتمسك لذلك بالاجماع الذى ادعاه غير واحد من وحدة حكم الماء
الواحد مويد لعدم اشتراط علو المطهر ، بالاضافة الى ان الجواهر ناقش
فى هذا الاجماع ، فراجع كلامه .

.....
 فيأهر بمجرد ه وان كان الكرالمطهر مثلا اعلى والنجس اسفل ،وعلى هذا
 فاذا القى الكرلا يلزم نزول جميعه ، فلو اتصل ثم انقطع كفى .

نعم اذا كان الكرالظاهر اسفل والماء النجس يجرى عليه من فوق لا
 يطهر الفوقانى بهذا الاتصال .

مسئلة : ٤- الكوز المملو من الماء النجس اذا غمس فى الحوض يطهر .

(فيطهر بمجرد ه وان كان الكرالمطهر مثلا اعلى والنجس اسفل) او مساويا
 او بالعكس او بعضه اعلى وبعضه اسفل مع الاتصال بينهما حتى يكون كرا
 متصلا ، لكن الظاهر انه لو اتصل بنصفي كرفى طرفيه لم ينفع الا على تقدير
 القول بمسئلة المتمم كرا (وعلى هذا فاذا القى الكرلا يلزم نزول جميعه)
 على النجس دفعة واحدة ، كما ذهب اليه جماعة (فلو اتصل ثم انقطع كفى)
 لصدق ((يراه)) الموجود فى رواية الغدير .

(نعم اذا كان الكر الظاهر اسفل والماء النجس يجرى عليه من فوق لا
 يطهر الفوقانى بهذا الاتصال) بلا اشكال لعدم صدق ((يراه)) اذ هو
 منصرف الى المتعارف، ولذا لا يقول احد بطهارة ماء الابريق اذا صبينا
 منه فى الحوض .

اما ما ذكره المستمسك بقوله : لعدم صدق المادة وعدم تحقق الامتزاج
 وقد عرفت انحصار المطهر بهما ، ففيه ان المطهر الرؤية للماء العاصم سواء
 كان مادة او غير مادة ، وقد عرفت عدم اشتراط الامتزاج .

مسئلة : ٤- الكوز المملو من الماء النجس اذا غمس فى الحوض
 يطهر (الكوز والماء معا لصدق ((يراه)) بالنسبة اليهما ، وسيأتى
 ان الكثير كاف فى التطهير ، وان احتاجت الاوانى فى القليل الى

ولا يلزم صب مائه وغسله .

مسئلة : ٥- الماء المتغير اذا القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر

التعدد (ولا يلزم صب مائه وغسله) فارغا من الماء ، نعم من يشترط الامتزاج يلزمه القول بان طهارة الكوز متوقف على امتزاج ما فيه بماء الكر .
ومثله في الطهارة ، اذا اخذ الكوز النجس او ما اشبهه تحت انبوب الماء حتى اتصل مائه بماء الكوز فانه يطهر الماء ، ويطهر المقدار الذي وصل اليه الماء في داخل الكوز وان كان كل باطن الكوز نجسا .
ولا يقال انه متصل بالنجس فبعد انقطاع الماء ينجس .
لانه يقال : المكان الذي وصله الماء طهر ، والمكان الذي لم يصله الماء جاف ، والجاف لا ينجس كاليد النجسة اذا غسل بعضها فان ذلك البعض يطهر وان بقي الباقي على نجاسته .
هذا لكن ما ذكره في غير الولوغ لما تقدم من ان الكثير والمطر وشبهها لا يكفي عن الولوغ .

كما انه لا بد من صدق ((الرؤية)) عرفاء ، فاذا لم تصدق لم يطهر ، كما اذا كان الماء في انبوب طويل جدا فرأى طرف من الانبوب الكرفانه لا يصدق ((رآه)) عرفاء ، وان صدق ذلك حقيقة فان الانصراف لا ينافي الصدق الحقيقي كما لا يخفى .

(مسئلة : ٥- الماء المتغير اذا القى عليه الكر فزال

تغيره به يطهر) وكذا اذا القى هو على الكرا واتصل بالكر اتصالا موجبا لزوال التغير وذلك لصدق ((يراه)) وكذا في الجارى والبئر وما اشبه ، لصدق المادة ، وان لم يكن كرا لما حقق في محله من عدم

ولا حاجة الى القاء كراخر بعد زواله ، لكن بشرط ان يبقى الكرا الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغييره ، فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس او تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا حاله تنجس ولم يكف في التطهير والاولى ازالة التغيير اولا ثم القاء الكرا واصله به .

اشترط الكرفى ذى المادة (ولا حاجة الى القاء كراخر بعد زواله) خلافا لاحتمال اشتراط ذلك من جهة ان الكرا الملقى حاله حال الغسلة المزيله فى انه مالا تطهر ، بل يحتاج بعد ذلك الى غسلة اخرى .
وفيه الاشكال فى القياس والمقيس عليه .

بل الامر كما قال العلامة فى بعض المسائل : ان حال القذارات الشرعية حال القذارات العرفية ، فكما ان ذهاب القذارة العرفية مطهر عرفا ، كذلك حال القذارة الشرعية والسراطلاق ادلة المطهريه التى لا يقاومها استصحاب النجاسة (لكن بشرط ان يبقى الكرا الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغييره) الى حال زوال تغير المتغير (فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس) وكان بمقدار الكره ان لو كان اكثر وتغير بعضه بما بقى مقدار الكره بدون التغيير .

وكذا اذا تغير بعضه ولكن غير قبل ذلك بعض المتغير ، حتى صار مجموع الباقي من الكره والجديد مما زال تغييره بقدر الكره لم يضر تغير بعض الكره الملقا (او تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس) لانه ماء قليل لاقى النجاسة (ولم يكف فى التطهير) ان النجس بنفسه لا يطهر الا على القول بالتمم كرا وقد تقدم الاشكال فيه (والاولى ازالة التغيير اولا ثم القاء الكرا واصله به) ليتضح مطهريه الكره ، ولا تبقى موضع للشبهة ولو حصل الشك فى سبق تغير المطهر وتغيير المتطهر

مسئلة : ٦- تثبت نجاسة الماء كغيره ، بالعلم وبالبينة

تساقط الاستصحابان ، وكان المرجع اصل الطهارة •

وكذا لو حصل الشك فى سبق تفرق اجزاء المطهر وتغير المتطهر •
ثم انه لو اوصلنا الازيد من الكر الموجب لعدم تنجسه بتغير بعض اجزائه
بالتغير ، وبقي الوصل الى ان زال التغير من قبل نفسه طهر ، كما لا يخفى •
(مسئلة : ٦- تثبت نجاسة الماء كغيره) من الموضوعات (بالعلم) فعلى
من علم ان يرتب الاثر •

ومراده القطع كما لا يخفى ، لما ثبت من حجية القطع ، وان لم يكن علما فى
الواقع ، ولا فرق فى اسباب العلم ، ولا فى اقسام العالم ، وان لم تكن
اسبابه متعارفه ، او لم يكن العالم متعارفا ، بل وسوا سبب الحجية قطع الوسواسى
بالنسبة الى نفسه ، اللهم الا اذا علم بان علمه ليس طريقا بمعنى ان الشارع
لا يريد منه الحكم الذى وصل اليه بعلمه •

بل يريد الحكم الذى وصل اليه بالبينة وما اشبهه ، كما قيل فى علم الحاكم
وانه لا يجوز له ان يحكم بعلمه •

والحاصل لو انه دمت عنده الكبرى فى قولنا : ((قطع بان الماء نجس))
و ((قطع بان كل ما قطع به لزم عليه اتباعه)) سواء كان قطعاً وجدانياً ، او قطعاً
تعدياً ، اما اذا لم يقطع بالكبرى لا وجدانياً ولا تعدياً لم يكن عليه اتباع
احكام الماء النجس (وبالبينة) وهى شاهدان عدلان بلا اشكال ولا خلاف
فى المقام •

وان اشكل فيها فى بعض المقامات •

نعم ربما يحكى الخلاف عن القاضى ، وظاهر عبارة الكاتب والشيخ •
قال فى الجواهر : ولا ريب فى ضعفه كما ان المستند اختار عدم

الحجية ايضاً •

• ويدل على حجية البينة مطلقا الادلة الاربعة •

اما من الكتاب فقوله تعالى: ((ان جائكم فاسق بنباء)) وقد حقق فى الاصول ان للاية مفهوما فالمناقشة فيها مالا وجه لها والمفهوم وان كان اعم، لكنه مثبت للاخص الذى هو البينة •

بل ربما يقال بحجية خبر العدل الواحد للمفهوم المذكور وغيره ولان الموضوع ليس اهم من الحكم فاذا ثبت فى الحكم ، ثبت فى الموضوع بطريق اولى . نعم بالنسبة الى المسرافعات ، حيث تتوفر الدواعى فى غمط الحق ، و يكون الامر محتملا لطعن الطرف الاخر وما اشبه من الامور المكتنفة بالمرافعة قرر الشارع شهادة عدلين ، كما قرر فى بعض الاماكن الاخر المكتنفة بملايسات اكثر شهادة اربعة عدول •

• وكيف كان فلا وجه للاشكال فى المفهوم •

واما السنة فروايات كالمروى فى الكافى و التهذيب عن عبد الله بن سليمان عن الصادق عليه السلام فى الجبن ((كل شئ حلال حتى يجئيك شاهدان يشهدان عندك ، ان فيه ميتة)) ولا يضر ضعف سنده •
بعد روايته فى مثل الكافى ، الذى لا يودع فى كتابه الا ما هو حجة بينته وبين الله كما فصلناه فى بعض المباحث خصوصا وعمل المشهور به مما يجب ضعفه •

كما ان كون الحكم خاصا غير ضار بعد وضوح عدم الخصوصيه للمناط •

فهل يحتمل احد ان يخص ذلك بما اذا شهد شاهدان ان فيه الميتة دون ما اذا شهدا ان بعضه لبن غير الماكول او انه حرام من جهة اخرى •

.....
 وكقوله عليه السلام ، في قصة اسماعيل : اذا شهد عندك المسلمون فصدقهم
 فانه - بعد وضوح ان ليس المراد منه اكثر من الاثنتين للاجماع .
 وان المسلم الفاسق لا تفيد شهادته لاية لنباء - يدل على المطلوب .
 ان بين البينة وبين المستفاد منه عموم مطلقا كما لا يخفى والاشكال
 في ذلك بما في المستمسك ، بان المراد من التصديق فيه التصديق النفسي ولو
 ببعض مراتبه لا التعبدى بترتيب آثار الواقع شرعا ، الذي هو محل الكلام ،
 ويشهد بذلك ملاحظه موارد .
 غير تمام لان المورد لا يخص ، وظاهر الامر الوجوب بترتيب كل الاثار .
 وكالمروى عن مسعدة بن صدقه ، كل شيء لك حلال حتى تعلم انه حرام
 بعينه ، فتدعه من قبل نفسك .
 الى ان قال : والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم
 به البينة ، فان الظاهر منها ان الحلية مغياة بقيام البينة .
 ومن المعلوم ان المراد بالحيلة الاعم منها ومن آثارها ، كما انها
 شاملة للشهادة على الموضوع ، او الحكم ولو بالمناط ، او بقريئة الامثلة
 المذكورة في الرواية .
 والاشكال فيها بان المراد بالبينة الحجة ، كما قال تعالى : ((حتى
 تأتيهم البينة)) لا الشاهدان فانه معنى شرعى متاخر .
 ممنوع بان الظاهر من الادلة الشرعية ، ان البينة كانت اصطلاحا شرعيا
 خصوصا في زمان صدور هذه الرواية كما يظهر ذلك لمن راجع كتاب القضاء .
 بل عن بعض الفقهاء دعوى الاجماع على ذلك .
 الى غيرها من الروايات المذكورة في كتاب القضاء من الوسائل والمستدرك

وبالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط

• فراجع •

واما الاجماع فقد ادعى الاجماع على ذلك ، جماعة منهم النراقي •
 واما العقل فلا اشكال في ان بناء العقلاء على قبول خبر الثقة ، فكيف
 بالعادلين ، ولا يناط ذلك عندهم بالاطمينان الشخصي •
 ولذا لو يسمع العبد كلام العدلين في امر المولى لم تقبل حجته بانه لم
 يطئن بكلامهما •

نعم اذا علم خطئها كان له الامتناع •

والكلام في هذا الباب طويل ، قد ذكرنا طرفا منه في باب التقليد ، وسياتي
 بعض اطرافه الاخر في بعض المباحث الاتية انشاء الله تعالى (وبالعدل
 الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط) ذهب الى كفاية العدل الواحد
 جماعة مثل العلامة في ظاهر التذكرة ، والشهيد على تردد في الجملة ، و
 صاحب الحدائق ، والفقير الهمداني وغيرهم •
 كما ان المنسوب الى المشهور عدم القبول •

واستدل لذلك بمفهوم اية اليتيم ، وبعض الايات الاخر وبجملة من
 الروايات العامة كبعض ما تقدم •

والخاصة كما دل على جواز الصلوة باذان الثقة وثبوت عزل الوكيل باخباره
 وثبوت الوصية بقوله وثبوت استبراء الامة ، اذا كان بائعا وقوله عليه السلام ،
 ما في خبر ابي حمزة فاشتر الجبن من اسواق المسلمين من ايدي المصلين ،
 ولا تسئل عنه الا ان يأتيك من يخبرك عنه ، فان اطلاقه شامل لخبر الثقة ،
 الى غير ذلك ، والاشكال بالتنافي ، بين قوله عليه السلام : حتى يستبين •
 وبين قوله عليه السلام : او تقوم به البينة ، بتقريب انه لو كان خبر العدل
 حجة تعين الاقتصار عليه ، دون البينة كما في المستمسك غير وارد ان

ويقول ذى اليد وان لم يكن عادلا

بينهما عموم من وجه فان التبين يشمل كل ما يسمى فى العرف تبينا من العلم والشياخ وخبر الثقة وخبر العدلين وغيرها ، كما ان خبر العدلين يشمل ما اذا لم يكن تبينا عرفا ، لملاسات فى الامر ، ويحتمل ان يكون التبين مرادا به الاطمينان كما ذكرناه فى كتاب التقليد ، فيكون بين الامرين تقابلا . كما انه لا يستشكل على الموارد الخاصة التى ذكرناها باعتبار انها لا تفيد الا استقراء ناقصا ، اذ المقصود من ذكرها التأييد والا فالمستند هو الادلة العامة .

وقد سكت اغلب المعلقين كالسادة البروجردى ، وابن العم و الاصطهباناتى وغيرهم على المتن وعلق عليه السيد الجمال بما اذا كان اورث الاطمينان ، لكن الظاهر انه خارج عن محل الكلام ، اذ الاطمينان علم عادى ، ولا اشكال فى ما اذا اورث العدل العلم ، فتأمل . وكيف كان فما ذهب اليه المصنف اولى وان كان يرجح فى النظر الحجية تبعا للفقهاء الهمدانى وغيره (ويقول ذى اليد وان لم يكن عادلا) على المشهور .

بل فى الحدائق ، ان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه . بل فى موضع آخر منه ارساله ارسالا للمسلمات ، وفى المستند نسبته الى المنتهى ، والمجامع ووالده واختاره هو بنفسه ايضا . وهذا هو الاقوى ولذا سكت على المتن كل المعلقين الذين وجدت كلامهم .

وربما احتمل عدم استنادا الى منطوق آية البناء فى ما اذا كان ذو

اليد فاسقا .

- والى ادلة اعتبار البينة
- والى الاصل وما اشبهه ، لكن فى الكل ما لا يخفى
- اذ اليد اخص من المنطوق ومن ادلة البينة
- والاصل مدفوع بالدليل
- وقد استدلل لحجية قول ذى اليد بأمر :
- الاول : السيرة المستمرة ، بين المتشعبة فى الاعتماد على قول ذى اليد فى النجاسة
- بل فى سائر الاشياء
- بل جعلها المستمسك العمدة فى هذا الباب حيث اشكل على سائر الادلة
- الثانى : قوله عليه السلام : حتى يستبين ، فان قول ذى اليد نوع من الاستبانة العرفية
- الثالث : قوله عليه السلام : ((اذا شهد عندك المسلمون فصدقهم)) حيث دل على صدق هذا الجنس
- اذ ليس المراد الجمع ، فهو مثل قولهم المفسرون قالوا كذا والاطباء قالوا كذا ، حيث يراد هذا الجنس لا الجمع
- وفيه انه على تقدير الدلالة مقيد بآية النبأ وما اشبهها ، الا اذا كان استبانة وهو دليل آخر
- الرابع : المستفيضه الواردة فى عدم الحاجة الى المسئلة فى شراء الفراء والخف والجبن من سوق المسلمين
- وفيه ان الظاهر من الادلة كون ذلك لاجل السوق ، قال عليه السلام : لما قام للمسلمين سوق ولعل فى السوق تسهيفا من باب ان لا يلزم العسر

والحرج وما اشبهه .

• واستفادة المناط من ذلك ، لا تخلو من خفاء .

الخامس: ماورد في الاعتماد على قول بائع البختج بعد فهم عدم الخصوصية. ففي صحيح معاوية بن عمار ، حيث سئله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالحق بأيتيني بالبختج هو معرب ((يخته)) بمعنى العصير المطبوخ و يقول طبخ على الثلث و انا اعرف انه يشربه على النصف فاشربه بقوله و هو يشربه على النصف فقال : لا تشربه . قلت : فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا نعرفه انه يشربه على الثلث و لا يشربه على النصف يخبران عنده ((بختجا)) على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه ، يشرب منه؟ قال عليه السلام : نعم .

• فان ظاهره حجية الخبر مع عدم اتهام المخبر .

و مثله صحيح معاوية عن البختج اذا كان هو يخضب الاناء وقال صاحبه قد

ذهب ثلثاه و بقي الثلث فاشربه .

• ان الظاهر ان عدم كونه يخضب الاناء علامة عدم ذهاب ثلثيه .

السادس: ما دل على ان من اقر لغيره بعين في يده ثبت تلك العين لذلك

باقراقه ، مع ان الاقرار انما ينفي الملك عن نفسه ، اما انها لغيره فذلك انما

يثبت بقول ذي اليد .

السابع: ما دل على حجية قول المعير كالمروي في قرب الاسناد للحميري

عن رجل اعار رجلا ثوبا يصلى فيه ، وهو لا يصلى فيه قال : لا يعلمه؟ قلت :

• فان اعلمه قال : يعيد .

فان ظاهره انه ان اعلمه قبلا او بعدا و هو صلى بدون اعتناء بكلام المعير

اعاد ، وذلك ليس الا لحجية قول ذي اليد ، واطلاقه مخصص

بما دل على عدم الاعادة اذا علم بذلك بعد الصلاة •

كصحيحة العيص عن الرجل صلى في ثوب رجل اياما ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلى فيه ؟ قال : لا يعيد شيئا من صلاته •

ومما ذكرنا من اطلاق الاول وتقييد الثاني تعرف عدم تمامية كلام صاحب المستند حيث وقع التعارض بين الروایتين •

الثامن : ما دل على الاعلام بالنسبة الى ما كان نجسا اذا اراد بيعه • كصحيحة ابي بصير عن الفارقع في السمن اوفى الزيت فيموت فيه ؟ قال : ان كان جامدا فيطرحها وما حولها ، ويؤكل ما بقى ، وان كان ذائبا فليسرج به واعلمهم اذا بعته •

وموثقة معاوية في جرد مات في زيت ما تقول في بيع ذلك الزيت ؟ قال : بعه وبينه لمن اشتراه ليستصبح به •

فانه لولا حجية اخبار ذى اليد لم يكن وجه للاعلام ، لعدم الفائدة فيه وحمله على ما اذا علم المشتري من قول البائع خلاف الظاهر •

التاسع : ما دل على النهي عن السؤال كقول موسى بن جعفر عليه السلام في رواية سليمان في اشتراء جبة الفراء لا يدري اذكية هي او غير ذكية ، ايصلى فيها ؟

قال عليه السلام : نعم ليس عليكم المسئلة • ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول : ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بجهالتهم ، ان الدين اوسع من ذلك بل في رواية ابي نصر عن الرضا عليه السلام مثله وزاد : ان على بن ابي طالب عليه السلام كان يقول : ان شيعتنا في اوسع ما بين السماء والارض ، انتم مغفور لكم ، الحديث •

وفي رواية ابي نصر عن الرضا عليه السلام ، في الخفايا قال عليه

السلام : وليس عليكم المسئلة •

وفي رواية اسماعيل عن ابي الحسن عليه السلام في جلود الفراء قال
عليه السلام : واذا رأيتهم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه •
وفي رواية ابي حمزة في الجبن ، ولا تسئل عنه الا ان ياتيك من يخبرك
عنه الى غيرها من الروايات •

اذ الظاهر منها ان السئوال يوجب ترتيب الاثر ، والا فأى فرق بين
السئوال وعدمه ؟

العاشر : ما ورد في باب الحج من ان الذي يريد الاحرام يسئل الناس
الاعراب ، فانه ليس الا لانهم ذواليد على المنطقة ، وما ورد من ان النساء
مصدقات فيما يرتبط بهن •

ثم ان هذه الادلة وان كان ربما يناقش في بعضها ، لكن في المجموع
كفاية • بقى امران :

الاول : الظاهر ان قول ذي اليد حجة مطلقا في النجاسة والطهارة ،
والحرية والعبدية ، والزوجية والكرية والقلّة والقبلة والملكية والميقات وغيرها •
وذلك للنص في جملة منها والسيرة في جملة ، والمناطق في جملة فان بناء
المتشعبة على قبول قول المستولى في ان ما تحت يده طاهر او نجس ، وان
قبلة داره مستقيمة او منحرفة ، وان الذي يستصحبه عبده او صديق له ، او ان
المرئة التي معه زوجته او اخته ، او ان الماء الذي عنده كراو قليل ، وان
الكتاب الذي معه ملكه او ليس ملكه ، وان محل خبائه ميقات ام لا ؟ الى
غير ذلك ، خصوصا وان عدم الاعتماد يوجب اكبر قدر من العسر والحرج ،
وخلاف التوسعة واليسر المصرح بهما في الايات والروايات •

ويمكن ان يقال : ان بناء العقلاء على الاعتماد ، ولم يرد عنه الشارع

ولا تثبت بالظن المطلق على الاقوى

وكان هذا هو المراد بما ذكره في المستمسك من السيرة الارتكازية في باب إخبار ذى اليد بالكربة ، والا فحجية السيرة الارتكازية لا دليل عليها .

الثانى : هل حكم الكافر حكم المسلم فى قبول قوله اذا كان ذا اليد ؟ وهل غير البالغ الرشيد حكم ذلك ام لا ؟

بعد وضوح ان المجنون والطفل والبالغ السفیه ليس كذلك لا اشكال فى جريان السيرة ووجود الادلة بالنسبة الى بعض الموارد ، كالملكية وعدمها بالنسبة الى الكافر ، وكذلك الزوجية والخلية والرقية والحرية .

اما فى الموارد التى ليس فيها دليل ولا سيرة ، فمقتضى القاعدة الرجوع الى الاصول ، كاصل عدم التزكية بالنسبة الى المذبح ، واستصحاب الكربة وعدمها ، فيما كانت له حالة سابقة فيما اخبر الكافر او غير البالغ بما يخالف الاصل الى غير ذلك ، وسيأتى تنمما لكلام فى ذلك .

ثم ان الظاهر من النص والفتاوى اجراء عمل ذى اليد مجرى قوله ، فلا فرق بين ان يقول ذو اليد هنا القبلة او ان نراه يصلى الى هذه الجهة وكذلك لا فرق بين ان يقول هذا الجلد من المذكاة او ان يبيعه .

كما انه لا فرق فى ذى اليد بين ان يكون موافقا رايه ، لراى طرفه او مخالفا ، اجتهادا او تقليدا ، كما لا فرق بين ان يكون ذو اليد مؤمنا ، او مخالفا لاطلاق الادلة ، بل تصريح بعض روايات السوق بالاطلاق (و لا تثبت بالظن المطلق على الاقوى) كما هو المشهور .

بل لم ينقل الخلاف ، الا عن النهاية والحلى .

استدل المشهور :

بقوله سبحانه : ((ان الظن لا يغنى عن الحق شيئا)) .

-
- وقوله عليه السلام : والاشياء كلها على ذلك حتى يستبين او تقوم به
- البينة . ومن المعلوم ان الظن ليس استبانة .
- وبان طريق الامتثال عقلا هو العلم ، وما يقوم مقامه ، والظن ليس مما
- يقوم مقام العلم عند العقل والعقلاء .
- وبسائر ما دلّ على عدم حجية الظن .
- واستدل للقول الثاني :
- بان الشرعيات ظنية كلها او جلها .
- وبان العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل .
- وبان الصلاة ونحوها مشروطة بالثوب الطاهر ، فاللازم اما العلم بالطهارة
- او الظن بها ، فاذا حصل الظن بالنجاسة لم يكن علم ، ولا ظن بالطهارة
- فكيف يمكن الاتيان بمثل هذه الصلاة اذ لا تحصل البرائة اليقينية .
- مع ان الشغل اليقيني يحتاج الى البرائة اليقينية .
- وبالاجابة الدالة على النهى عن الصلاة ، قبل الغسل في الثوب الذي
- اعاره ، لمن ياكل الجرى ويشرب الخمر .
- كصحيحة ابن سنان ، او اشتراه من نصراني كصحيحة على ، او اشتراه
- من يستحل جلد الميتة ، ويزعم انّ دباغه ذكاته . كرواية ابي بصير . الى
- غير ذلك وفي الكل ما لا يخفى .
- اذ يرد على الاول : انه لو اراد اعتماد الشرع على الظنون الخاصة ، فلا
- اشكال في ذلك ، لكن المقام ليس من الظنون الخاصة ، وان اراد ان الشرع
- يعتمد على الظنون المطلقة ، فهو واضح المنع عند من لا يقول بالانسداد .
- وعلى الثاني : بان اصل الطهارة ارجح من الظن بالنجاسة ، لانه اصل
- مستند الى القطع بالادلة الدالة عليه ، وهذا الظن ليس مستندا الى القطع

فالعمل بالظن ، المخالف للاصل ليس تقدماً للمرجوح على الراجح .
 وعلى الثالث : بان الشرط يحرز بالاصل الحجة شرعاً ، ومثله قائم مقام العلم ، فالبرائة يقينية .

وعلى الرابع : بان هذه الاخبار محمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دل على ان النجاسة لا يحكم بها الا بالعلم ، فعن الفقيه عن علي عليه السلام قال : ما ابالي ابول اصابني ام ماء اذا لم اعلم .
 وعن معاوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الثياب السابرية يعملها المجوس ، وهم اخباث وهم يشربون الخمر ، ونسائهم على تلك الحال ، البسها ولا اغسلها ، واصلى فيها ؟ قال عليه السلام : نعم . قال معاوية : فقطعت له قميصاً وخطته ، وفتقت له ازاراراً ورداً من السابرية ، ثم بعثت بها اليه في يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكانه عرف ما اريد فخرج فيها الى الجمعة ، وعن ابي جميلة ، انه سئل ابا عبد الله عليه السلام : عن ثوب المجوس البسه واصلى فيه ؟ قال : نعم . قلت : يشربون الخمر ؟ قال : نعم ، نحن نشترى الثياب السابرية فنلبسها ولا نغسلها .

وعن عمر بن ابي يزيد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ، جعلت فداك الثوب يخرج من الحائك ايصلى فيه قبل ان يقصر ؟ فقال : لا باس به ما لم يعلم ربيته ، الى غيرها من الروايات الكثيرة .
 نعم لا اشكال في استحباب التطهير او رشه بالماء .
 فعن الحلبي قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المجوسي ؟ فقال له : يرش بالماء .

وفي رواية ابي علي البزاز عن ابيه ، عن الثوب يعمله اهل الكتاب ، اصلى

.....
 مسألة: ٧- اذا اخبر ذو اليد بنجاسة وقامت البينة بالطهارة قدمت ،

البينة

فيه قبل ان اغسله ؟ قال : لا باسء وان يغسل احب اليّ ء الى غير ذلك .
 ثم ان الاشكال فى روايات الرش ء بانه ان كان طاهرا لم ينفعه الرش ء ،
 وان كان نجسا زاد ذلك نجاسته .

مردود بان النجاسة الشرعية كالعرفية تخفف بالرش كما لا يخفى .
 (مسألة: ٧- اذا اخبر ذو اليد بنجاسته وقامت البينة بالطهارة قدمت ،
 البينة) لقوة دليل البينة ء فى قبال دليل اليد ء فان بعض الادلة اقوى
 من بعض ء وان كان كلاهما حجة والا قوائية تعرف من لحن الدليل .
 ولان الشارع قدّم البينة على مدعى الملكية الذى له يد ء بعد ضميعة عدم
 الفرق بين هذا ء وبين سائر اماكن البينة

ولان المستفاد من قوله عليه السلام : الا ان بجيئك شاهدان ء على
 ان الشاهدين مقدم على قول ذى اليد او عمله الذى هو كقوله فانه قد سبق
 عدم الفرق بين الاخبار وبين عمل يقوم مقام الاخبار .
 اما ما علّله المستمسك بقوله : لقصور دليل حجية قول المالك عن صورة
 التعارض المذكور .

ففيه انه لا تصور فى دليل الحجية ء وانما تقدم البينة بالاقوائية .
 مضافا الى ان ذا اليد اعم من المالك ء كما لا يخفى اللهم الا اذا اراد
 القصور فى مقام التعارض ء واراد بالمالك المثال .

ثم ان جملة من المعلقين كالسيد البروجردى وغيره قيدوا اطلاق المتن
 بما اذا استندت البينة الى العلم لا الى الاصل تقييد فتوى او اشكال .
 وذلك لان اخبار ذى اليد اماراة والامارة مقدمة على الاصل ء واذا بطل

• مستند الشهادة امتنع نفوذها

• لكن يرد عليه ، ان اطلاق التقييد غير تام

• اذا لو كان اخبار ذى اليد ايضا مستندا الى الاصل لم يكن وجهه

• للتقييد المذكور ، بل اللازم القول بالتساوط لتساوى الدليلين حينئذ

• والحاصل : انه ينظر الى المستنديين ، ويقع التعارض بينهما ، اذا

• ظهرهما والا لوحظ التعارض بين المستند الظاهر والامارة الاخرى ان ظهر

• مستند احدهما

• وان لم يظهر المستند اطلاقا لوحظ التعارض بين الامارتين

• وكذا في كل مورد كانت امارتان ظهر مستندهما او مستند احدهما

• او لم يظهر اى المستنديين

• ومما ذكر يعلم صورة تعارض البيئتين ، او اليد بالشياع اذا قلنا بحجتيه

• فى باب النجاسة ، من باب انه شياع ، لا من باب العلم ، اذ لو كان هناك

• علم فى البين لم يكن مجال لامارة اخرى ، كما هو واضح

• كما انه ظهر مما ذكرنا صورة تعارض اليدين ، كما اذا كان على الشئ

• يدان فقامت احدهما على الطهارة والاخرى على النجاسة ، فان لم يكن

• لاحدهما مستند تساقطتا ، وان كان لاحدهما مستندا قوى قدمت ، وان كان

• لكليهما مستندا لوحظ المستندان

• وهل يقدم الاكثر عددا ، كما اذا كان هناك ثلاث اشخاص ، لهم يد

• على الشئ ، فقام احدهما على النجاسة والاخران على الطهارة ، ام لا ؟

• احتمالان وحاله حال ما يأتى فى المسئلة الاتية

• ثم ان ما ذكره المصنف ، انما هو من باب المثال والا فعكسه ، وهو ما

• اذا اخبر ذواليد بالطهارة ، وقامت البيئتين على النجاسة ، حالحال ذاك

• لوحدة الادلة فى الطرفين

وإذا تعارضت البينتان تساقطتا ، اذا كانت بينة الطهارة مستندة الى العلم
وان كانت مستندة الى الاصل تقدم بينة النجاسة

(وإذا تعارضت البينتان تساقطتا) اذا الدليل لا يشمل كليهما •

• والاحدهما المعين ولا احدهما المردد

• ان شمول كليهما يوجب التناقض

• واحدهما المعين ترجيح بلا مرجح

• واحدهما المردد لامصداق له في الخارج

لكن قد تقدم في كتاب التقليد ان الاصل في الطريقتين المتعارضتين عدم

التساقط بل الترجيح ثم التخيير فراجع •

اما لو تعارض العدل الواحد على القول بالحجية والبينة فالمقدم هو

البينة لقوائمتها كما تقدم في تعارض البينة واليد •

ولو تعارض العدلان كان الكلام فيه كما في تعارض البينتين (اذا كانت

بينة الطهارة مستندة الى العلم وان كانت مستندة الى الاصل تقدم بينة

النجاسة) الاقسام المتصورة ثلاثة : لانه اما ان تكون كلتا البينتين مستندة

الى العلم او كلتاهما مستندة الى الاصل ، او احدهما مستندة الى العلم ،

والاخرى مستندة الى الاصل •

فالاول : كما اذا قال احدهما ان المائع الذي صب هنا هو بول

قطعا ، وقال الاخر هو ماء قطعا •

والثاني : كما اذا قال احدهما ان ذا اليد قال ان المائع كان بولا

وقال الاخر ان ذا اليد قال كان ماء •

وفي هذين القسمين يقع التعارض والتساقط على راي المصنف ، فقول

المصنف : ((اذا كانت بينة الطهارة مستندة الى العلم)) اراد به ما اذا

كانت بينة النجاسة ايضا مستندة الى العلم •

.....
 وانما ترك ذكره لغلبة كون الشهادة على النجاسة مستندة
 الى العلم .

اما فى القسم الثالث واليه اشار بقوله ((وان كانت مستندة الى الاصل
 تقدم بينة النجاسة)) فمراده ما اذا كان بينة النجاسة مستندة الى العلم ،
 وبينة الطهارة مستندة الى الاصل كما اذا قال الاول: رايت ان الطفل بال
 فى هذا المكان ، وقال الثانى هذا المكان طاهر لاصل الطهارة واقاعدتها .
 وهنا تقدم بينة النجاسة .

لانه فى الحقيقة من تعارض الاصل مع الدليل ، ومن المعلوم تقدم
 الدليل على الاصل .

كما ان فى عكس هذه الصورة وهى ما اذا كانت بينة النجاسة مستندة الى
 الاصل وبينة الطهارة مستندة الى العلم .

تقدم بينة الطهارة كما اذا قال الاول: هنا نجس لا خبارذى اليد بذلك
 وقال الثانى: طاهر لان المطر اصابه لان الدليل مقدم على الامارة ، كتقدمه
 على الاصل .

ومن هذا يعلم انه لو كانت احدى البينين مثبتة والاخرى نافية للعلم ،
 كما اذا قال احدهما اعلم طهارته وقال الاخرى لا اعلم الطهارة او قال
 احدهما اعلم نجاسته وقال الاخرى لا اعلم نجاسته قدم المثبت على
 النافى .

هذا كله مما لا ينبغى الشبهة فيه .

وانما الكلام فى انه هل يحق للبينة ان يشهد مستندا الى الاصل
 والامارة ، او اللزم عليه ان لا يشهد الا بالعلم .

ربما يحتمل الاول استنادا الى ما روى عن النبي (ص) انه قال :- و
 قد سئل عن الشهادة - ((هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد اودع)) و
 في خبر على بن غياث ((لا تشهد بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك)) .
 بل ربما زيد على ذلك بانه لا يكفي العلم فقط بل يجب الاستناد الى
 العلم الحاصل من الحس فالعلم الحاصل من المتواترات ومن الاخبار المحفوفة
 بالقرائن القطعية لا يجوز الشهادة على طبقها خلافا لما يحكى عن المقدس
 الاردبيلى الذى اجاز الشهادة المستندة الى هذه الامور .

ففي المقام ثلاثة اقوال :

- الشهادة المستندة الى العلم مطلقا
- والشهادة المستندة الى العلم الحسى
- والشهادة المستندة الى مطلق الادلة الشرعية من مطلق علم او امارة او

حس

والظاهر من الغالب الثالث .

وما فى ادلة ثبوت الزنا بروية الدخول والخروج حكم خاص بالزنا .

ويدل على ما ذكرناه جملة من الروايات .

كرواية حفص بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال له اذا رايت
 شيئا فى يد رجل يجوز لى ان اشهد انه له؟ قال عليه السلام : نعم . قال
 الرجل اشهد انه فى يده ولا اشهد انه له فلعله لغيره فقال ابو عبد الله
 عليه السلام : افيجل الشراء منه ؟ قال نعم . فقال ابو عبد الله عليه
 السلام : فلعله لغيره من اين جاز لك ان تشتريه ويصير ملكا لك ، ثم تقول
 بعد الملك ((هولى)) وتحلف عليه ولا يجوز ان تنسبه الا الى من صار

..... كتاب الطهارة
 مسئلة : ٨- اذا شهد اثنان باحد الامرين وشهد اربعة بالاخر يمكن

بل لا يبعد تساقط الاثنتين بالاثنتين وبقاء الاخرين .

ملكه من قبله اليك ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : لو لم يجز هذا لم
 يقيم للمسلمين سوق .

و موثق معاوية قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون له العبد و
 الامة قد عرف ذلك فيقول : قد ابق غلامى او امتى فيكلفونه القضاة شاهدين
 بان هذا غلامه او امته لم يبع ولم يهب افنشهد على هذا اذا كلفنا؟ قال :
 نعم .

الى غيرها من الروايات المذكورة فى باب القضاء ، وفى كتاب الشهادات
 فرجع الجواهر والمستند والوسائل والمستدرك .

بل اغلب الشهادات مستندة الى الاصول كالشهادة بانها مزوجة او
 خلية او بالعبودية والملكية وغيرها فان الغالب استصحاب هذه الامور مع
 امكان تبديل الاحوال بالطلاق والزواج والحرية والخروج عن الملك الى غيرها .
 نعم تشكل الشهادة استنادا الى قاعدة الطهارة والحلية والكلام فى
 المقام طويل مرتبط بكتاب القضاء والشهادات .

(مسئلة : ٨- اذا شهد اثنان باحد الامرين وشهد اربعة بالاخر يمكن
 بل لا يبعد تساقط الاثنتين بالاثنتين وبقاء الاخرين) لما دل على ذلك
 كصحيحة ابي بصير عن الرجل ياتى القوم فيدعى دارا فى ايديهم وقيم
 الذى فى يده الدار البينة على انه ورثها من ابيه لا يدري كيف امرها؟ فقال :
 اكثرهم بينة يستحلف ويدفع اليه .

وذكر ان عليا اتاه قوم يختصمون فى بغلة فقامت لهؤلاء البينة انهم
 انتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البينة بمثل ذلك
 ففضى بها لاكثرهم بينة واستحلفهم .

.....
 مسألة : ٩- الكرية تثبت بالعلم ، والبينة ، وفي ثبوتها بقول صاحب اليد

وجه ، وان كان لا يخلو من اشكال

وهذا هو المنقول عن الاسكافي وصاحب المفاتيح و شارحه في الجملة
 و تفصيله في كتاب القضاء والشهادات •

واختار ما في المتن جمع من المعلقين خلافا لآخرين منهم ومنهم
 المستمسك حيث قال : هذا غير ظاهر فان دليل حجية البينة كدليل حجية
 الخبر لنسبته الى الواحد والكثير نسبة واحدة وانطباقه على الجميع فى
 رتبة واحدة فاذا امتنع انطباق الدليل على المتعارضين كان مقتضاه سقوط
 الطرفين عن الحجية • انتهى •

اقول : قد عرفت عدم سقوط المتعارضين لاقى الخبر ولا فى سائر الموارد
 فاذا بنينا على ترجيح ذى المزية ، ولو من جهة المناط المستفاد من بعض
 النصوص - كما لا نستبعده - كان مقتضى القاعدة ما ذكره المصنف كما
 تقدمت اليه الاشارة فى كتاب التقليد فتأمل •

(مسألة : ٩- الكرية تثبت بالعلم) اى القطع لان الكلام فى مقام الاثبات
 لا فى مقام الثبوت (والبينة) لما عرفت من عموم ادلة البينة •

نعم مقتضى ما ذكره المستند من عدم ثبوت نجاسة الماء بالبينة ، ونقل
 ذلك عن القاضى والمفيد وبعض المتأخرين وغير واحد من مشايخه المعاصرين
 ان لا تثبت الكرية بذلك ايضا •

لانه استند فى المنع الى عدم عموم البينة ودليله غير شامل للمقام ايضا لكان
 قد عرفت عموم الادلة كما هو المشهور •

(وفى ثبوتها بقول صاحب اليد وجه) وجيه لما تقدم من عموم ما دل على
 قبول قول صاحب اليد (وان كان لا يخلو من اشكال) من جهة ان القدر

المتقين من قبول قول صاحب اليد امثال الطهارة والنجاسة والملكية والزوجية والحرية والرقية وما اشبه اما تعدى ذلك الى مثل الكرية والقبلة ونحوهما فهو محتاج الى دليل مفقود لكنك قد عرفت ان المستفاد من مجموع الادلة ولو بمعونة المناط والارتكاز اطلاق حجية ذى اليد قولاً وعملاً، وغالب المعلقين الذين وجدت كلماتهم كالسادة ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى سكتوا على المتن مما يظهر منهم نوع تردد فى المسئلة تبعاً للمصنف خلافاً للمستمسك الذى رجح الحجية استناداً الى السيرة الارتكازية التى تقدم تفسيرها فى مسئلة ثبوت النجاسة بقول ذى اليد فراجع .

ثم الظاهر انه لا يشترط العلم بمبنى ذى اليد فى مقدار الكرفيما يحتمل انه يرى كفاية الاقل مما يراه المستفهم كان يكون نظر المستفهم تقليداً او اجتهاداً ان الكر ثلاث واربعون الا كذا بينما يحتمل ان يكون راي صاحب اليد انه سبع وعشرون ، وذلك كسائر المواضع التى لا يضر فيها هذا الاحتمال فاذا قال صاحب اليد انه طاهر لا يلزم ان نستفهم منه انه غسله بالكر القليل عندنا او بالكر الموافق لرأينا وهكذا فى سائر الاماكن ، ويدل عليه ما دل على قبول قول ذى اليد مطلقاً نصاً وفتوى من غير تفصيل .

بل لعل المستفاد من ادلة الجلود وما اشبه انه يحكم بالصحة حتى مع الظن بالخلاف ، فان العامة يرون طهر الجلد بالدباغ .

ومع ذلك ابيح استعمال الطهارة معها فقد روى عبد الرحمان بن الحجاج قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام انى رجل ادخل سوق المسلمين اعنى هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فاشترى منهم الفراء للتجارة فاقول لصاحبها : اليس هى ذكية؟ فيقول : بلى فهل يصلح لى ان ابيعها على

كما ان فى اخبار العدل الواحد ايضا اشكالا .

مسئلة : ١٠ - يحرم شرب الماء النجس

انها ذكية ؟ فقال : لا ، ولكن لا بأس ان تبيعها وتقول
 قد شرط لى الذى اشتريتها منه انها ذكية ، قلت : وما افسد ذلك ؟ قال :
 استحلال اهل العراق للميته وزعموا ان دباغ جلد الميتة ذكاته ، ثم لم
 يرضوا ان يكذبوا فى ذلك الا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
 فان الظاهر انه لا يحق له الاخبار بانه واقعا مذكاة ، والا فان البيع
 والاخبار ظاهرا متلازمان نصا وفتوى ، فانه ان لم يجز الاخبار حسب الظاهر
 لم يجز البيع ايضا ، واذا اردت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع اخبار
 الوسائل والمستدرک وجامع احاديث الشيعة فى باب ما يشتري من مسلم او
 من سوق المسلمين من الجلود ، وباب انه يحكم بطهارة ما شك فى طهارته
 ونجاسته الى ان يعلم نجاسته الخ .

(كما ان فى اخبار العدل الواحد ايضا اشكالا) تقدم تفصيل الكلام
 فيه ، وانه لا يستبعد الاخذ بقوله ، ثم انه لو تلفت العين عند الاخذ
 وبعد ذلك اخبر المالك بنجاسته ففى قبول قوله احتمالان :

فعن التذكرة والنراقى الاول عدم قبول قوله واختاره المستند لان الادلة
 خاصة بما اذا كان ذا اليد ، وليس الان منه ، كما اذا اخبرت الزوجة انها
 كانت حال العقد ذات زوج وهذا هو الاقرب .

ويحتمل القبول لانه ملك فى الاول فملك الاقرار بالنسبة الى ذلك الوقت
 وفيه نظر واضح .

(مسئلة : ١٠ - يحرم شرب الماء النجس) بل كل مائع نجس بالضرورة

الا في الضرورة

والاجماع ، ومتواتر النصوص كالمروى عن سعيد الاعرج ، قال : سئلت ابا عبد

الله عليه السلام ، عن سُور اليهودى والنصرانى ؟ فقال : لا .

وفى خبره الاخر عنه عليه السلام : سئل عن سُور اليهودى والنصرانى

ايؤكل او يشرب ؟ قال عليه السلام : لا .

وفى خبره الثالث : عن ابي عبد الله عليه السلام وابي الحسن عليه السلام

قال : لا تاكل من فضل طعامهم ولا تشرب من فضل شرابهم .

وملأ رواه حريز عن من اخبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا ولغ

الكلب فى الاناء فصبه .

وفى رواية ابي بصيرة - عليه السلام : فان ادخلت يدك فى الاناء و

فيها شئ ((اى لمن بول او جنابة)) فا هرق ذلك الماء .

وفى رواية سماعة : وان كان اصاب يده ((اى المنى)) فادخل يده فى

الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله .

الى غيرها من الروايات الكثيرة المذكورة فى مختلف ابواب النجاسات ،

وفى الاطعمة والاشربة ، مما دل على اهراق المرق الذى اصابته نجاسة

((الا فى الضرورة)) لقوله سبحانه : ((الا ما اضطررت)) وقوله : صلى

الله عليه وآله : رفع عن امتى تسع وعدها الا اضطرار ، ومطلقات ادلة

الاضطرار ودليل لا ضرر ولا ضرار والمناط فى الادلة الخاصة ، والاضطرار يحصل

اما بخوف المرض او خوف الموت او خوف نقص شئ كفقده البصر والسمع او ماشبه .

كما يحصل بالعسر والحرج من العطش ، وان لم يؤد الى ضرر .

فانه لا عسر فى الاسلام .

وكذلك يحصل الاضطرار ، بما اذا كان مريضا وانحصر علاجه فى شرب

النجس .

..... وهل من الاضطرار ، ما اذا كان لاجل كمال او لرفع نقص ، مثلا كان لا يلد

له الا اذا استعمل النجس الغلانى ؟ احتملان من انه اضطرار عرفا .

ومن انه مشكوك فى كونه اضطراراً حقيقياً ، ومثله بالنسبة الى سائر المحرمات

مثلا يتعارف الاخران الاطباء يأخذون المنى لاجل معالجة العقيم ، فبماذا

لم يكن للانسان زوجة حاضرة ، ولم يتمكن من الاستمناء الحلال ، فهل من

الاضطرار الاستمناء المحرم فى نفسه ام لا ؟

وهذا المبحث محله كتاب الاطعمه والاشربة وقد ذكرنا طرفا منه

• هناك فراجع •

ثم الاضطرار لاجل الغير ، نوع من الاضطرار كاضطرار الوالدة لشرب

النجس لاجل در اللبن من جهة الولد ، فانه لا شبهة فى كونه اضطرارا

اذا لم يمكن اشباع الولد بغير اللبن اوضره ذلك •

بقى الكلام فى انه لو حصل الاضطرار الى احد شيئين :

فان علم ان احدهما اكثر حرمة من الاخر قدم الاخف كما لو اضطر الى

شرب ماء نجس او البول ، فانه يقدم الماء بلا اشكال •

وان لم يعلم تخير ، كما لو دار امره بين شرب الملقى للبول ، او الملقى

للدّم ، ففي رواية سماعة المروية فى طب الائمة عليهم السلام عن رجل كان به داء

فأمر بشرب البول ، فقال عليه السلام : لا يشربه • فقلت انه مضطر الى

شربه ولم يجد دواء له لدائه ؟ فقال عليه السلام : فليشرب بوله ، و اما

بول غيره فلا •

ثم انه اذا شرب النجس اضطرارا تنجس ملاقيه من جسده ، لان الاضطرار

لا يرفع الحكم الوضعى الا فيما استثنى نسا او جما عا كما قرر فى

• محله •

ويجوز سقيه للحيوانات بل وللاطفال ايضا

(ويجوز سقيه للحيوانات) لاصالة الجواز واختصاص الادلة بالانسان .
بل كل المحرمات محلله على الحيوان الا ما خرج بالدليل ، ولذا جاز
السفاد بينهم ، وان كن اقرباء كالابن والام والاخت والاخت ، والخارج
بالدليل امثال وطى الحيوان ، او وطيه للانسان او اطعامه وسقيه ، ما
يضره ضررا بالغايوجبالاسراف او علم من الشرع منع اضراره بمثل
ذلك الضرر .

ويدل عليه فى خصوص المسئلة خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام ،
عن البهيمه والبقرة وغيرها تسقى او تطعم ما لا يحل للمسلم اكله ، او شربه
ايكره ذلك ؟ قال نعم يكره ذلك .

وظاهره الجواز على كراهية ، كما فى المستمسك وغيره . نعم لعلى
الخمر مستثنى من ذلك ، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انه
نهى ان يعالج يا لخمروالمسكروان تسقى الاطفال والبهائم ، وقال
صلى الله عليه وآله وسلم : الاثم على من سقاها .

(بل وللاطفال ايضا) وقد اختلفوا فى ذلك ، فبعضهم قال
بالتحريم .

واستدل بامور :

الاول : قوله سبحانه ((يحرم عليهم الخبائث)) فان المحرمات خبائث
ومن الواضح ان الخبيث لا يحق للولى ، ولا لغير الولى اشرابه او اطعامه
للطفل ، لفهم وحدة الناس ؛ هذا الحكم .

الثانى: ان المحرم ضار ولا يجوز الاضرار بالطفل لدليل : لا ضرر ولا
ضوار .

الثالث: ما دلّ على اراقه الماء المتنجس والمشتبه بالنجس، وما دلّ على اراقه المرق المتنجس او اطعامه اهل الكتاب، والكلب وما دلّ على اراقه الدهن المتنجس او الاستصباح به ، الى غير ذلك مما يدلّ ولو بالملازمة العرفية ، على عدم جواز الانتفاع بها في الاطفال ، والا لم يجزا اراقه لانه اسراف حينئذ .

الرابع: ما ورد في خصوص الخمر من عدم جواز سقيها للاطفال ، فعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال : كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ومن سقاه صغيرا لا يعرف حلاله من حرامه ، كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال .

وفي رواية اخرى ، عنه صلى الله عليه واله وسلم : فعليه كوز ومن شربها الى غيرها ، وقد عقد في الوسائل والمستدرک باباً لذلك في كتاب الاطعمة والاشربة ، عنونه بباب انه لا يجوز سقى الخمر صبيا الخ ، فراجع .

الخامس: انه اذا جاز اكل الطفل وشربه ، جاز بيعه ، لان النهى عن بيع ما لا يجوز اكله وشربه انما هو لعدم جواز الانتفاع به ، قال عليه السلام : ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه .

ومن المعلوم ان المحرمات لا يجوز بيعها باى وجه ، فيدل على ذلك على انه لا يجوز سقى الاطفال واطعامهم .

السادس: سيرة المتشرعة بالاجتناب ، بل يعد ذلك من المنكرات فانه اذا راوا انسانا يسقى ابنه بولا او دما او يطعمه خنزيرا او كلبا ، لا يشكون في عده مخالفا للشرعية المطهرة .

بل لعل هذا من الضروريات ، كبداهة انهم اذا راوا انسانا يجمع بين صغرين ، في زنا او لواط عدده من فاعلى المنكرات القطعية .

وبعضهم كالمصنف وجملة من المعلقين قالوا : بالتحليل فى الجملة
كموضعنا هذا . اذ لاشك فى ان احدا لا يقول بالتحليل الكلى .
واستدل لذلك :

برفع القلم عن الصبى ، فاذا لم يكن الشرب حراما عليه ، لم يكن اشرا به
حراما وبالاصل .

وبانه لا دليل على ان كل محرم للكبير محرم للصغير .

ولذا جاز الباس الصبى الذهب والحريز ، كما ورد النص فى الاول منهما
وافتى بذلك بعض .

وللتردد بين القولين احتاط بعض فى المقام .

اقول : الماء النجس على قسمين :

الاول : ما كان ضارا او علم من الشرع عدم ارادة تناوله مطلقا ، كما اذا
كان خليطا بالخمير ، ومثل هذا لا ينبغى الشبهة فى تحريم سقيه للاطفال
للاذلة لا ضرار ، وما دل على حرمة اشراب الخمر للاطفال الى غير ذلك .

الثانى : ما لم يكن كذلك ، وهذا القسم لا باس باشرا به للاطفال لما ذكر
من ادلة الجواز الخالية عن ورد ادلة المنع عليه ، وقد جرت السيرة ان
محرمات الاطعمة والاشربة كالخمير والخنزير واللحوم المحرمة ، ومحرمات
الذبيحة وما اشبه يمنعونها عن الاطفال ، فضلا عن اعطائهم لهم ، ولا يخفى
ان السيرة مستندة الى شواهد نصا وفتوى ، بل واجماعا وضرورة فى جملة منها .
والظاهر ان مراد المصنف النجس بالملا قاة مما لا يوجب ضررا ولم يعلم
من الشرع منعا .

اما سقى المحرم لمن لا يعتقد بحرمة لانه مخالف مذهب الجواز او كافر لا

.....
يعتقد بالشريعة .

فاذا كان هناك دليل خاص على المنع كما ورد فى الخمر لم يجز .
فعن جامع الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ، انه قال فى
حديث فى الخمر : الا ومن سقاها غيره يهوديا او نصرانيا او امرئة او صبيا
او من كان من الناس فعليه كوزر من شربها .

وان لم يكن دليل خاص بالمنع ، جاز لما ورد من الزامهم بما التزموا به .
قال عليه السلام : من دان بدين لزمته احكامه .

وقال عليه السلام : الزمهم من ذلك ما الزموا به انفسهم .
وقال عليه السلام : لحكمت بين اهل التوراة بتوراتهم وبين اهل الانجيل
بانجيلهم .

وما ورد من ان يفتيهم حسب رأيهم .
التي غيرها من الروايات الواردة فى العصبية ، وميراث المجوس واخبار
القضاء والقصاص والديات .

الى غيرها مما يجدها المتتبع فى مختلف كتب الفقه .
وقوله عليه السلام : بيع ممن يستحل فيما اذا اشتبه المذكى بالميتة .
اواطعم المرق اهل الكتاب .

وما رواه التهذيب ، والاستبصار قال : قيل لابي عبد الله عليه السلام : فى
العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل اكل
الميتة .

ولذا كان يفتى السيد الحكيم ، بجواز بيع الاسماك المحرمة عندنا من
المخالفين ، واهل الكتاب وفتواه قريبة جدا .
وهذا المبحث طويل جدا ، يحتاج الى تأليف مستقل فى مختلف شئونه

• ويجوز بيعه مع الاعلام

في ابواب الفقه المختلفة التي منها مسألة ان الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم
بالاصول •

(ويجوز بيعه مع الاعلام) فيما كان البيع لاجل فائدة مشروطة بالطهارة ،
اما اذا كان البيع لاجل فائدة لا تنافى النجاسة ، فلا يلزم الاعلام كما يلزم ان
تكون له فائدة معتد بها •

• ويدل على جواز البيع عمومات ادلة البيع والوفاء بالعقد وما اشبه •
والى ذلك ذهب غير واحد من الفقهاء خلافا لما يحكى عن التهذيب و
الخلاف والنهاية ، وتبعهم المستند •
واستدل لوالذالك بالروايات المصرحة باهراق المرق والماء المشتبهة بالنجس ،
كموثقة سماعة عن رجل معه اناء أن فيهما ماء فوقع في احدهما قدر لا يدرى
ايهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ؟ قال : يهريقهما جميعا ويتيمم •
وكذلك في الماء النجس لقوله عليه السلام : وان كان اصاب يده ((اي المنى))
فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله الى غيرها
من الروايات •

لكن يرد عليه ذلك ان المستفاد من هذه الروايات ، عدم استعمال الماء
في ما يشترط بالطهارة •

• والا فهل يفتى هؤلاء القائلون بعدم جواز سقى الاشجار بهذا الماء •
واذا كانت له منفعة محللة مقصودة لم يكن مانع عن بيعه ، واجراء سائر
المعاملات عليه •
• واما لزوم ان تكون له فائدة معتد بها فانه لولا ذلك كان اكلال المال بالباطل

.....

اذ لا فائدة معتد بها لا يصدق عليه المال ، كذا ذكروا .

لكن الظاهر عدم الاشتراط لان المشتري اذا انتفع به فائدة عقلائية و ان لم يكن لها فائدة معتد بها في نفسه - لم يصدق على بيعه انه اكل للمال بالباطل مثلا اذا كان له زجاجات مكسورة تطرح عادة في النفايات ، لكن المشتري عنده عمل اكسيري يحتاج الى الزجاج المكسور ، فباعه المالك ، لم يصدق انه اكل المال بالباطل .

ويوجد جواز البيع مطلقا ، الروايات الواردة في بيع الزيت اذا كان نجسا فان الاستفادة منها عرفا ، ان ذلك لاجل وجود المنفعة المحللة لا لانه خصوصية في النجس ، وان كان بعض الاعلام الذين تقدم الاشارة الى اسمائهم جعلوا بيع الزيت مستثنى ، وكيف كان فيدل على جواز الاستعمال والبيع . الروايات المستفيضة ، كصحيحة زراة اذا وقعت الفارة في الزيت ومات فان كان جامدا فالتقها وما يليها ، وكل ما بقي وان كان ذائبا فلا تاكله ، واستصبح ، به ، والزيت مثل ذلك .

وفي صحيحة ابن وهب ، جرد مات في سمن او زيت او غسل ؟ فقال : اما السمن والغسل فيؤخذ الجرد وما حوله ، والزيت يستصبح به ، وقال : في بيع ذلك الزيت ، يبيعه ويبيئه لمن اشتراه ليستصبح به . والموتقة في جرد مات في زيت ، ما تقول في بيع ذلك الزيت؟ قال : يبيعه ويبيئه لمن اشتراه ليستصبح به .

وصحيحة : ابي بصير عن الفاريقع في السمن ، وفي الزيت فيموت فيه قال : ان كان جامدا فتطرحها وما حولها ويوكل ما بقي وان كان ذائبا فاسرج به واعلمهم اذا بعته ، الى غيرها من الاخبار . ثم الظاهر ان الاعلام طريقي لاجل اجتناب المشتري ، عن استعمال

- الطهارة فلو علم المشتري بالنجاسة او علم البائع بان المشتري لا يستعمله
 في الامور المربوطة بالطهارة لم يجب الاعلام .
- ولو علم البائع ان المشتري يستعمله في الامور المشروطة بالطهارة ، وان
 علم ، فهل يجب الاعلام؟ لا يبعد العدم .
- كما لا يشترط اعلام من يشتري الميتة اذا كان ممن يستحلها .
- اذ الظاهر من المتفاهم عرفا : ان الاعلام لاجل عدم وقوع المشتري في
 النجاسة ، فاذا يقع سواء علم او لم يعلم لم يكن وجه للاعلام ، الا التعبد و
 ذلك خلاف الظاهر .
- ولذا قال في المستمسك ، تبعا لغيره: لو علم عدم شربه للنجس لم يجب
 الاعلام ، وكذا لو علم عدم تأثير الاعلام في احداث الداعي بان كان مقدا على
 شربه على كل حال ، انتهى .
- ثم انه لو باع ولم يعلم فيما كان اعلامه موجبا لعدم وقوع المشتري في الحرام ،
 وعدم اعلامه موجبا لوقوعه في الحرام .
- فهل يبطل البيع ام لا ؟ قولان :
- الاول : البطلان وذلك لاستفادة الشرطية ، من الروايات المذكورة .
- والثاني : العدم لا ستفادة الارشاد .
- وهذا غير بعيد ، وان كان الاحتياط في الاول ، والكلام في المقام طويل
 لكن حيث ان محله كتاب البيع تكتفى منه بهذا القدر .

فصل

الماء المستعمل في الوضوء

ظاهر مطهر من الحدث والخبث

- (فصل الماء المستعمل)
 - اما مستعمل في رفع الحدث الاكبر .
 - او في رفع الحدث الاصغر .
 - او في رفع الخبث .
 - او في الاستجاء .
 - او في مثل الغسل والوضوء المستحبين .
- ثم اما ان يراد استعماله في رفع الحدث بقسميه ، او في رفع الخبث بقسميه او في الغسل والوضوء المستحبين ، فالاقسام خمسة وعشرون وكيف كان فالماء المستعمل (في الوضوء ظاهر مطهر من الحدث والخبث) بلا اشكال ولا خلاف بل اجماعا منقولاً ومحصلاً ، كما في الجواهر .
- بل ادعوا على الاول ضرورة المذهب كما في المستمسك ويدل على ذلك اطلاقات ادلة طهارة الماء ومطهريته من الكتاب والسنة ، والاجماع والعقل ، ولم يدل دليل على نجاسته ، او عدم مطهريته ، فيما اذا استعمل في الوضوء ، سواء كان الوضوء لواجب او مندوب ، وضوء تاماً ، او جبيرة ، وسواء كان الماء المستعمل في الغسلات والمسحات او في مثل المضمضة والاستنشاق .
- نعم يشترط في المطهرية بقاء المائية ، فاذا خرج ماء المضمضة مثلاً عن الحقيقة لم يكن مطهراً ، لمكان الاضافة .
- كما انه ان قلنا بنجاسة المرتد وعدم طهارته بالنوبة ، وبوجوب الوضوء

وكذا المستعمل في الاغسال المندوبة

عليه للصلوة كان ماء وضوئه نجسا ، لكن من جهة خارجية ، وكيف كان فعن ابي حنيفة ، كما في الجواهر الحكم بنجاسة ماء الوضوء نجاسة مغلظة ، وعن ابي يوسف انه نجس نجاسة مخضفة .

ثم انه يدل على طهارة ماء الوضوء ومطهريته، بالاضافة الى الاطلاقات جملة من الروايات كالمروى عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال : واما الماء الذى يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه، ويده فى شئ نظيف فلا باس ان ياخذه غيره ويتوضأ به .

وعن زرارة عن احدهما (ع) قال : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ اخذ الناس ما يسقط من وضوئه فيتوضؤون به (وكذا المستعمل فى الاغسال المندوبة) بلا اشكال ولا خلاف بل اجماعا ، كما عن القواعد، و التذكرة وفى الحدائق ، وفى جملة من المتأخرين الخلاف فيها .

وفى الجواهر قال : لا كلام فى كونها طاهرة مطهرة ، نعم نقل عن ظاهر المفيد فى المقنعة استحباب التنزه عنها ، ولعله لرواية على بن جعفر لشمول الاغتسال فيها للواجب والمندوب ، انتهى .

والمراد برواية على بن جعفر ، ما رواه عن ابي الحسن الرضا عليه السلام فى حديث قال : من اغتسل من الماء الذى اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلومن الا نفسه فقلت : لابي الحسن عليه السلام ان اهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين ؟ فقال : كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام ، والزانى والناصب الذى هو شرهما وكل من خلق ، ثم يكون فيه شفاء من العين ؟!

لكن ذيل الحديث ، مانع عن التمسك باطلاق سابقه اذ ظاهره كون

واما المستعمل في الحدث الاكبر ، فمع طهارة اليدين لا اشكال في طهارته

الكلام في غسالة الحمام °

ثم انه لو اجتمع غسلان واجب و مندوب فالحكم لاشدهما كما لا يخفى °

(واما المستعمل في الحدث الاكبر) والمراد غير غسل الميت لان بدنه

يتنجس بالموت ، كما هو المشهور فماء غسله نجس (فمع طهارة البدن لا اشكال

في طهارته) بلا اشكال ولا خلاف ، بل ادعى جملة الاجماع عليه °

بل لعله ضرورى كما في المستمسك °

خلاف لما ربما يستظهر من الوسيلة من القول بالنجاسة ، ويدل على

الطهارة اطلاقات الادلة °

وخصوص ما رواه شهاب ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، انه قال فى

الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده فى الاناء وينتضح الماء من

الارض ، فيصير فى الاناء ، انه لا باس بهذا كله °

وعن الفضيل بن يسار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : فى الرجل

الجنب يغتسل فينتضح الماء فى الاناء ؟ فقال : لا باس ما جعل عليك فى

الدين من حرج ، ومثلها غيرهما ، ثم الظاهر انه لا فرق بين كون المستعمل

قليلا او كثيرا ، وكان الغسل بنحو الارتماس او الترتيب ، وانما يصدق

المستعمل بعد الانفصال ، كما ذكره الجواهر ، نعم لو ارتمس فى القليل

فبعد تمام الارتماس يصدق المستعمل °

والظاهر عدم الفرق بين ان يكون المغتسل من حرام او حلال ، او يكون

ولد زنا او غيره ، لان ولد الزنا طاهر كما حقق فى محله °

نعم لا يستبعد كراهة استعمال مثل هذا الماء ، لما تقدم فى حديثه ،

على بن جعفر ، ومثله غيره مما يستفاد منه المضرة اذا اغتسل الجنب عن

ورفعه للخبث، والاقوى جواز استعماله في رفع الحدث ايضا

الحرام ، او ولد الزنا .

اما الناصب فماء غسله نجس ، لانه نجس كما حقق في محله (و رفعه للخبث) ادعى الاجماع على ذلك غير واحد للعمومات والاطلاقات ، نعم لا يبعد الكراهة بالنسبة الى ما ذكر في رواية على بن جعفر المتقدمة ، حيث استفيد منها ان الشارع يكره استعمال هذا الماء مطلقا (والاقوى جواز استعماله في رفع الحدث ايضا) وفاقا للمحكي عن السيد و سلار وابني زهرة وسعيد والسرائر والقواعد والمنتهى والتحرير والمختلف والذكري و المدارك وغيرهم و تبعهم الجواهر والمستمسك وغيرهما .

بل هو الاشهر ونسبه في المستند الى المشهور بين المتأخرين خلافا ،

لما حكى عن المقنعة والمبسوط والصدوقين وابني حمزة والبراج .

بل عن الخلاف انه قول اكثر اصحابنا .

استدل المشهور .

بعمومات واطلاقات طهارة الماء ومطهريته عن الحدث و الخبث .

وبا لاستصحاب .

وبما دل على النهي عن التيمم مع التمكن من الماء ، و بجملة من الروايات

كالتي تدل على عدم البأس بما ينضح في الاناء .

كصحيححة الفضيل بن يسار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في

الرجل الجنب يغتسل فينتضح الماء في الاناء ؟ فقال عليه السلام : لا بأس

ما جعل عليكم في الدين من حرج .

وعن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام اغتسل في مغتسل

يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الاناء ما ينزو من الارض ؟ فقال : لا بأس .

الى غير ذلك من الروايات الدالة على عدم البأس ، عما يقطر او ينضح من ماء الغسل فى الاناء .

والاشكال فيها بالاستهلاك غير تام لوضوح كثرة القطرات ، كما لا يخفى على من اغتسل بمثل هذا الغسل .

ومثله فى الدلالة ما دل على اغتسال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعض زوجاته من اناء واحد ، فان ادخال اليد التى فيها ماء الغسل فى الاناء دليل على ان المستعمل اذا اختلط بالماء ، لا بأس بالغسل به .
وكصحيحة محمد : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟ قال

نعم ، لا بأس ان يغتسل منه الجنب ، الحديث .

فان ترك الاستفصال عن الماء المسئول عنه يفيد العموم .

وكصحيحة على : عن الرجل يصبب الماء فى ساقية ، او مستنقع اغتسل منه للجنابة او يتوضأ منه للصلاة ؟ اذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعا للجنابة ، ولا مدا للوضوء الى ان قال عليه السلام : فان كان فى مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل ، ويرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه .

فانه كالنص فى الغسل بما استعمل ثم رجع الى محله ثم اخذ منه لغسل

سائر اعضائه .

وخبر ابن مسكان : عن الرجل ينتهى الى الماء القليل فى الطريق ، يريد ان يغتسل وليس معه اناء ، والماء فى وهدة ، فان هو اغتسل يرجع غسله فى الماء ، كيف يصنع؟ قال : ينضح بكف بين يديه وكفا من خلفه وكفا عن يمينه وكفا عن شماله ثم يغتسل .

فان الظاهر من الجواب انه لا بأس برجوع الماء والنضح .

اما على الارض لاجل تسرب الماء منه الى الوهدة بسهولة حتى يجتمع الماء المستعمل لاجل اتمام غسله .
 او على البدن لا جل تسهيل جريان الماء عليه عند الغسل ، فلا يحتاج الى زيادة ماء .

وعلى كلا التقديرين لا غبار في موضع دلالة على ما نحن فيه .
 وكصحيحة ابن بزيع عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ، ويستقى فيه من بئر فيستنجدى فيه الانسان من البول . او يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز ؟ فكتب : لا توضع من مثل هذا الا عن ضرورة اليه .
 وجه الاستدلال ان اجازة التوضي في حال الضرورة يدل على ان النهي للتنزه .

استدل للقول الثاني بخبر ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 لا بأس بان تتوضأ بالماء المستعمل . وقال : الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه .
 واما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويده في شئ نظيف فلا بأس ان يأخذه غيره ويتوضأ به .

ورواية حمزة بن احمد ، عن الحمام ؟ قال عليه السلام : ادخله بمئزر وغض بصرك ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ، ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب .

وصحيحة محمد : عن ماء الحمام فقال : ادخله بازار ولا تغتسل من ماء آخر الا ان يكون فيه جنب ، او يكثر فيه فلا يدري فيه جنب ام لا ؟ و مفهوم صحيحة محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، سئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب ؟ قال عليه السلام

.....

• اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء

لكن هذه الروايات ، يرد عليها :

اولا : ضعف بعضها سندا ، كالرواية الاولى التي اشتملت على احمد بن هلال الذي ضعفه كل من سعد بن عبد الله الاشعري ، والكشي والفهرست والتهذيب والخلاصة .

نعم ربما يقال : ان اعتماد المشايخ الثلاثة وغيرهم على روايته كاف في حجيتها .

وهذا غير بعيد لما ذكرناه غير مرة : ان مثل الكافي والفقيه يؤخذ بروايتهم ، وان كان طعن في السند لظمانهما الكاشف عن وجود قرائن على الصحة ، ومثلها كاف في الحجية .

وثانيا : ضعفها دلالة فان الغالب ان الجنب ملوث بدنه بالمنى ، فالنهي منصب على الغالب .

بل لعل ذيل خبرين سنان في قوله عليه السلام : في شيء نظيف دليل على ذلك .

وثالثا : ان مقتضى الجمع بين الاخبار السابقة وهذه الاخبار حملها على الكراهة ، اذ لولا ذلك لزم حمل الاخبار المجوزة على التخصيص او بعض المحامل البعيدة ، وكلاهما خلاف الظاهر المستفاد عرفا من الجمع بين الطائفتين .

وحيث ان طبيعة الاحداث والاعسال واحدة ، لم يفصل احد بين الجنابة وغيرها بل اللازم القول بالجواز في الجميع او المنع في الجميع ، باستثناء غسل الميت كما تقدم ، وكيف كان فما ذكره المصنف هو الاقرب

وان كان الاحوط مع وجود غيره التجنب عنه •
 واما المستعمل فى الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الآتية طاهر،
 ويرفع الخبث ايضا ، لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث ولا فى الوضوء و
 الغسل المندوبين

ان لم يكن اقوى (وان كان الاحوط مع وجود غيره التجنب عنه) لما تقدم
 من ادلة القائلين بالمنع واحوط منه الجمع بين استعماله والتيمم فيما اذا
 لم يكن غيره •

(واما المستعمل فى الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الآتية طاهر،
 ويرفع الخبث ايضا ، لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث ولا فى الوضوء و
 الغسل المندوبين) الكلام فى المقام فى اربعة مسائل :

الاولى : فى كون المراد بماء الاستنجاء اعم من البول والغائط •

الثانية : فى انه هل هو طاهر ام نجس؟ معفونه •

الثالثة : فى انه هل يزيل الخبث؟

الرابعة : فى انه هل يزيل الحدث ويصح الوضوء والغسل المندوبان به

ام لا ؟ فنقول : اما الكلام فى المسئلة الاولى فنقول : الظاهر انه لا فرق بين

البول والغائط فى هذا الحكم ، كما هو المشهور •

بل فى المستمسك وغيره انه لا يعرف فيه خلاف ، وارسله فى المستند

ارسال المسلمات •

وعن جامع المقاصد : نسبته الى الاصحاب •

وعن المدارك والذخيرة : انه مقتضى النص وكلام الاصحاب •

وفى الجواهر : انه قد يستظهر من اطلاق النص والفتوى ، كما صرح،

به بعض عدم الفرق بين المخرجين ، انتهى •

اقول: فاحتمال الاختصاص بمخرج الغائط ، مع انه خلاف ظاهرهم و صريحهم خلاف اطلاق النص ، و خلاف المتعارف من التلازم غالبا بين البول والغائط بحيث يندر جدا ان يتغوط دون ان يببول ، ومن التلازم بين تطهير المخرجين بحيث يندر ان يغسل مخرج الغائط وحده ثم يغسل مخرج البول . مضافا الى التعليل فى قوله عليه السلام : لان الماء اكثر .
 واما الكلام فى المسئلة الثانية : فقد اختلفوا فى ذلك ، فالمشهور شهرة عظيمة على طهارته . و فى المستند نسبتة الى الاكثر .
 خلافا لما يحكى عن المنتهى و الذكرى ، ونسبه الثانى الى المعبر ايضا وان استظهر الحدائق والجواهر عدم تمامية النسبة .
 وكيف كان فان القائل بهذا القول يقول : انه نجس معفوعه ، بمعنى ان الشارع عفى عنه بعض احكامه ، و بقيت الاحكام الاخر ، وبعض الفقهاء عبروا بعبارات تحتمل الامرين فى بعض العبارات : انه لا بأس به .
 وفى آخره : انه لا ينجس الثوب ، و فى ثالث : انه معفوعه .
 والاصل فى ذلك النصوص ، وان جعل المستند : الاصل فيه الاصل ، و غيره اصل طهارة كل مستعمل فى رفع الخبث .
 ويدل عليه صحيحة الاحول قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اخرج من الخلاء فاستنجى بالماء ، فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به ؟ فقال : لا بأس به ، كذا رواه فى الكافى .
 وزاد فى الفقيه فى آخره : ليس عليك شئ .
 وفى روايته المروية فى العلل عن ابي عبد الله عليه السلام قلت : جعلت فداك ، الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء الذى يستنجى به ؟ فقال : لا بأس

فسكت فقال : او تدرى لم صار لا بأس به ؟ قلت: لا والله جعلت فداك، قال :
ان الماء اكثر من القذر .

وصحيحته الاخرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجى ثم ،
يقع ثوبى فيه وانا جنب؟ فقال : لا بأس به .

وصحيحة الهاشمى قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل ،
يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به اينجس ذلك ثوبه ؟ فقال : لا .
فان الظاهر عرفا من التعليل يكون الماء اكثر من القذر طهارة الماء ، كما
ان المستفاد عرفا من سائر الروايات الطهارة لرؤية العرف المتلازم بين
(لا بأس)) وبين ((الطهارة)) .

ولذا لو سئل المقلد مجتهد ، هل فى الحديد بأس؟

فقال المجتهد : لا بأس به ، فهم من كلامه انه ليس بنجس، وليس المراد
الملازمة العقلية ، حتى يقال ان نفى البأس يلائم العفو ايضا .

هذا بالاضافة الى ان الظاهر نفى البأس مطلقا فملاقة هذا الثوب
برطوبة ، والصلاة فيه ووقوعه فى ماء قليل يتوضوء به ، او يشرب او يغسل
به . الى غير ذلك ، كلها لا بأس به ، وحينئذ لا معنى للنجاسة الا ان يراد
بها ان القذارة الموجودة فى كل نجس موجودة هنا - اذا قلنا بان النجاسة
الشرعية هى القذارة الحقيقية - .

لكن هذا بمعزل عن الفقه ، اذ همّ الفقيه الاثار العلمية ، لا الامور
الواقعية ، ويكون القول بالنجاسة هنا ، كما نقول بان السواك واجب ساقط
ويراد به ان فيه علة الوجوب .

اما حديث ان الماء بحكم الظاهر فى عدم وجوب الاجتناب عنه ، مع ترتب
بقية احكام النجس عليه . فذلك خلاف الظاهر من اطلاقات الادلة ، وبما

ذكرنا يظهر وجه الاشكال في كلام المحققين الكبيرين الشيخ الاعظم والفقير

المهداني فراجع كلامهما .

اما المسئلة الثالثة : فقد نقل عن بعض عدم رفع الخبث بهذا الماء ، و
كانه مبنى على القول بانه نجس معفو عنه ، فان النجس لا يزيل النجس وان ،
جاز استعماله في الاكل والشرب والصلاة ونحوها ، لكنك قد عرفت الاشكال
في هذا المبنى .

كما انه لوقيل : انه طاهر ، لكن لم يعلم رفع الخبث به ، فاستصحاب
النجاسة محكم .

يدفعه اطلاق مطهريه الماء ، وكيف كان فاللازم القول بكونه رافعا للخبث
ايضا ، سواء كان الخبث الموجود في نفس محل النجوة ، بان استنجى بماء الاستنجاء
ثانيا ، او في غيره .

واما المسئلة الرابعة : فقد اختلفوا في ازالة هذا الماء للحدث ، فالمحكي
عن المشهور عدم الازالة ، وعن المعتمد والمنتهى الاجماع على عدم جواز
رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقا .

وعن مفتاح الكرامة : اعترف بهذا الاجماع جماعة ، كصاحب المدارك ،
والمعالم والذخيرة وغيرهم ، انتهى . واعتمد على هذا الاجماع جملة من
المعلقين ، ومنهم المستمسك .

خلافها لما حكاه المدارك عن بعض من كون ماء الغسالة ، باقيا على ما هو
عليه من الطهورية وهو المحكي ايضا عن المقدس الاردبيلي ، واختاره
الحدائق والمستند .

وحيث ان الاجماع المذكور محتمل الاستناد ، لا يمكن الاعتماد عليه ،
فالقول بالمطهريه من الحدث والخبث هو الاقوى .

واما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى
الوضوء والغسل ، وفى طهارته ونجاسته خلاف

اما عطف المصنف الوضوء والغسل المندوبين ، فكانه لاستفادة وحدة
الملاك ، فان الغسل الرافع والغسل المستحب من باب واحد ، وكذللك الوضوء
لكن استفادة ذلك من المناط مشكل لوضوح اخفية الغسل والوضوء
المندوبين ، فاطلاقات المطهريه محكمة ، حتى ولو قلنا بمقالة المشهور فى عدم
ازالة الماء الحدث .

ولم يظهر لى وجه ما ذكره المستمسك من اسناد عدم استعماله فى الوضوء
والغسل المندوبين الى الخبر ، فراجع كلامه .

(واما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى
الوضوء والغسل) مطلقا ، لانه نجس ، والنجس لا يجوز استعماله فى
الوضوء والغسل .

بل ربما ادعى الاجماع على ذلك .

لكن الظاهر ان هذه المسئلة مبنيه على ما يأتى من الاقوال الخمسة (وفى
طهارته ونجاسته خلاف) بين الفقهاء ، وتفصيل الكلام فى المسئلة ان الماء
الملاقى لنجاسة ، فى طهارته ونجاسته اقوال ثلاثة :

الاول : النجاسة مطلقا .

الثانى : الطهارة مطلقا لعدم انفعال القليل .

الثالث : يتنجس اذ ورد الماء على النجاسة ، اما اذ وردت النجاسة على

الماء لا يتنجس الماء بذلك ، ذهب الى هذا السيد والحلى ومن تبعهما
كما ذهب الى القول الاول المشهور ، كما نسب اليهم وذهب الى القول

الثانى جمع كبير ، كما فصلناه فى مسئلة انفعال الماء القليل .

وكيف كان فاذا قلنا بالطهارة مطلقا ، فلا كلام في صحة الوضوء والغسل
بالغسالة .

اما اذا قلنا بالنجاسة مطلقا ، او بالنجاسة اذا ورد الماء على النجاسة .
فهل يصح الوضوء والغسل بهذا الماء المستعمل ام لا ؟ فيه اقوال ،
وقد ظهر بما ذكرنا ان مسألة انفعال الماء القليل ، غير مسألة الماء المستعمل
وان الاختلاف في الماء المستعمل مبني على القول بنجاسة الماء القليل مطلقا ،
او نجاسته في صورة ورود الماء على النجس ، فالقائلون بالانفعال مطلقا
والقائلون بالانفعال في صورة ورود الماء على النجاسة ، اختلفوا في طهارة
الماء المستعمل الى اقوال كما في المستند .

الاول : الطهارة مطلقا كما عن المبسوط وابن حمزة والبصرى والمحقق
الثاني ، والقاضي ، وعزاه في المعالم الى جماعة من متقدمي الاصحاب ، وفي
شرح القواعد انه الاشهر بين المتقدمين ويشعر به كلام الصدوق ويميل اليه ظاهر
الذكرى والمدارك ، واختاره بعض المتأخرين من المحدثين ايضا .
لكن عن المبسوط الاحتياط في الثياب النجاسة مطلقا ، وفي الاواني ففي
الغسلة الاولى ، وعن القاضي الاحتياط في غسالة الولوغ .

الثاني : النجاسة مطلقا ، اختاره الفاضلان ، والمحقق الثاني في شرح
القواعد ، ونقل عن الابهاح ، وظاهر المقنع والشهيد ، وما لى المحقق
الاردبيلي ، بل نسب الى اكثر المتأخرين ، وعن ظاهر المنتهى الاجماع عليه
الثالث : الطهارة مطلقا في غسل الاواني ، والنجاسة في غير الغسلة
الاخيرة في الثياب ، كما عن الخلاف .

الرابع : النجاسة مطلقا في غير الاخيرة ، اختاره النراقي الاب .

.....
 و الاقوى ان ماء الغسلة المزيلة للعين نجس ، وفي الغسلة غير المزيلة ،
 الاحوط الاجتناب .

الخامس: النجاسة بعد انفصال الماء عن المحل كما عن المختلف .
 الى غير ذلك من الاقوال التي انها بعضهم الى اثني عشر (و) منها :
 قول المصنف بان (الاقوى ان ماء الغسلة المزيلة للعين نجس) اذا كانت
 هناك عين النجاسة (وفي الغسلة غير المزيلة ، الاحوط الاجتناب) وسكت
 عليه غالب المعلقين .

استدل للقول الاول : بالاصل .

وعموماً طهارة الماء .

وخصوص صحیحة محمد فی الغسل فی المرنک .

وبالتعلیل فی رواية الاستنجاء ، ورواية المطر بان الماء اكثر من القدر .
 وبان ما اصابه من الماء اكثر .

وبالاجابة الدالة على الرش ، والنضح فيما يظن فيه النجاسة حيث انه
 لو تنجس ، لكان ذلك زيادة في المحذور .

وبالاجابة الدالة على ان ما ينزو من الارض النجسة في اناء المغتسل لا بأس
 به ، فانه يدل بمفهوم الموافقة على عدم الباس ، عما يترشح من الغسالة .

وبغلبة الترشح من الغسالة فلو كانت نجسه ، لزم العسر والجرح ، ولزم
 تنبيه الشارع ، فعدم البيان دليل العدم .

وبما ورد من تطهير النبي صلى الله عليه واله وسلم ، المسجد من بول
 الاعرابي بالقاء ذنوب من الماء عليه .

اذ لو كانت الغسالة نجسة لزم تنجيس المسجد اكثر .

وبما ورد في صحيح الاحول ، قلت له استنجى ثم يقع ثوبى فيه ، وانما

- جنب؟ قال عليه السلام : لا بأس • بناءً على انه محتمل للاستنجاء من المنى ، فترك الاستفصال دليل العموم •
- وبان الماء لا يكون مطهراً الا اذا كان غالباً والغالب لا يكون مغلوباً •
- واشكـل على الكل ، بان الاصل مرتفع با دلة القائلين بالنجاسة كما سيأتي •
- وبان العمومات مخصصة •
- وبان الغسل في المـركن يدل على طهارة المحل ، لا على طهارة الماء •
- وفيه انه لو تنجس الماء لم يكن وجه لظهر المحل فانه ملازمة عرفاً بين نجاسة الماء و نجاسة المحل •
- وبان ما دل على طهارة ماء الاستنجاء لو اخذ به لزم القول بعدم انفعال الماء القليل •
- والحال ان الكلام في المقام ، بعد البناء على انفعال القليل •
- وفيه ان المقام ماء القليل استعمل في الغسالة ، فلا ملازمة بين عدم انفعاله ، وعدم انفعال الماء القليل مطلقاً الا ترى انه لو قال اوتدرى لم صارت الصلاة اليومية واجبة لا نها مقربة الى الله تعالى ، لم يلزم من ذلك وجوب كل مقرب •
- ومنه يظهر ان هذا اخص من ادلة انفعال القليل ، لا ان ادلة انفعال القليل اخص منه ، فتأمل •
- وبان ادلة النضح والرش تعبد •
- وفيه انه خلاف الظاهر •
- وبان القائلين بالنجاسة لم يقعوا في العسر والحرج •
- وفيه انهم وقعوا ، كما شاهدناهم وقد كانوا يرون نجاسة غالب الناس ، ويتجنبون عنهم ويطلقون على انفسهم ، بالطهارة الواقعية وما اشبهه •

- والذى يرى كيفية تطهير المسلمين بالقليل ، يعرف كيف انهم ان ارادوا
- التجنب وقعوا فى العسر والحرج
 - وبان خبر الاعرابى ضعيف باى هريرة
 - وبان ظاهر صحيح الاحول ، ظاهر فى كون الاستنجاء من البول والغائط فى حال الحدث
 - وفيه منع هذا الاستظهار
 - بل الاطلاق هو الظاهر
 - وبان الغالب لا يكون مغلوبا غير تام ان الماء يحمل القدر ، بعد ازالته للقدر ، فهو غالب اولا ثم مغلوب
 - وكيف كان فما ذكر تعرف ان ادلة القول بالطهارة وان لم تسلم جميعها لكن فى سلامة جملة منها كفاية
 - بل الملاحظ لسيرة المسلمين المستعملين للماء القليل يريهم كيف يعملون مع الغسالة عمل الطاهر
 - اما القائلون بالنجاسة ، فادلتهم هى ادلة انفعال الماء القليل
 - وقد عرفت ان ادلة طهارة المستعمل اخص منها مطلقا
 - هذا مجمل كلامهم والجواب عنه وتفصيل ذلك انهم استدلوا بجملة من الادلة
 - كصحيحة البنزطى ، عن الرجل يدخل يده فى الاناء؟ قال يكفى الاناء
 - وموتقى سماعة الاولى ، وان كان اصابته جنابة فادخل يده فى الماء فلا بأس به ، ان لم يكن اصاب يده شئ من المنى وان كان اصاب يده فادخل يده الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله

والثانية: اذا اصاب الرجل جنابة ، فادخل يده في الاناء فلا بأس

ان لم يكن اصاب يده شئ من المنى .

ورواية ابي بصير ، الواردة في اهراق الماء القليل ، اذا ادخل فيه

الاصبع ، او اليد اذا كان قدرا .

وبادلة الكرفان قولهم عليهم السلام الماء اذا كان قدر كر لم ينجسه

شيئا يدل بالمفهوم على انه اذا لم يكن قدر كر تنجس اما مطلقا .

واما بكل ما من شأنه التنجيس .

وعلى كل حال يدل على المطلوب .

وبالاجماع المنقول في المنتهى .

وبرواية ابن سنان: الماء الذي يغسل به الثوب، او يغتسل به من الجنابة،

لا يجوز ان يتوضأ به ، واشباهه .

ورواية العيص ، عن الرجل اصابته قطرة من طشت فيه وضوء؟ قال عليه

السلام : ان كان من بول او قدر فيغسل ما اصاب .

وبما دل على وجوب تعدد الغسل ، واهراق الغسلة الاخيرة من الاواني

وبما دل على وجوب العصر فيما يقبل العصر .

لكن يرد على كل ذلك .

اما صحيحة البنزطي ، فانها اعم من ادخال اليد لاجل الغسل او غيره

فيخصص بادلة الغسالة .

وبهذا يجب عن روايات سماعة وابي بصير .

والقول بانه اى فرق بين قصد الغسل وعدمه .

مردود بان الشارع لا حظ في الغسل العسر اللانم من ايجابها لاجتناب

فلم يوجبها وليس كذلك ما لم يقصد به الغسل .

ولذا ورد في جملة من الروايات، الإشارة الى هذه الحكمة فعن فضيل

بن يسار، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في الرجل الجنب يغتسل
 فينتضح الماء في الاناء؟ فقال : لا بأس ما جعل عليكم في الدين من حرج .
 وفي خبره الاخر قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل
 فينتضح من الارض في الاناء؟ فقال : لا بأس هذا ما قال الله تعالى :
 ((ما جعل عليكم في الدين من حرج)) .

ثم انه لولم نقل بالتخصيص ، لزم القول بحمل اخبار النجاسة على التنزه
 بقرينة هذه الاخبار .

ولو قلنا بالتعارض ، كان اللازم التساقط والرجوع الى اصل الطهارة
 وقاعدتها .

واما روايات الكر ، فمع قطع النظر عن اضطرابها حتى لا يستبعد انها
 لمراتب التنزه .

فعن صحاح محمد وابن عمار ، الماء اذا كان قد ركر ، وفي صحيح زرارة
 وحسنه : الماء اذا كان اكثر من راوية .

وفي خبر ابن المغيرة اذا كان قدر قلتين .

بعد وضوح اختلاف روايا والقلل كبيرا وصغرا .

ومع قطع النظر عن ان الكرفس يفسر بتفسيرات مختلفة ايضا كما ذكرنا في مبحث
 الكر .

نقول : ان المفهوم يدل على النجاسة في الجملة ، كما هو مقتضى كون

الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية .

او يدل على النجاسة بالمنجسات .

وهذا مطلق قابل للتقييد بالغسالة حسب الادلة المذكورة ، كما ذكرنا

.....
 ذلك بالنسبة الى روايات الاستنجاء ، و روايات المطر ، و روايات الجارى ،
 وروايات الحمام ، وغيرها .

واما الاجماع فكيف يعتمد عليه مع مخالفة نفس العلامة له فى بعض كتبه
 الاخر ، بالاضافة الى من عرفت من القدماء و المتأخرين .

واما رواية ابن سنان فقد تقدم ضعف سندها و معارضتها بما يوجب حملها
 على التنزه ، وكذلك يجاب عن رواية العيص ، حتى ان بعض القائلين بالنجاسة
 كالمستند ردهما ولم يجعلهما من ادلته .

واما ما دل على وجوب تعدد الغسل ، ففيه ان ذلك لا يلزم النجاسة .
 ولذا ورد التعدد بما لا يقول الطرف بنجاسته .

وكذلك يجاب عما دل على العصر ، بالاضافة الى انا استشكلنا فى وجوب
 العصر مطلقا .

وكيف كان فلم يقم دليل على النجاسة ، يطمئن اليه النفس وان كان
 الاحتياط حتى عن الغسلة غير المزيلة اولى .

اما القول الثالث : فقد استدل له اما للطهارة فى مورد الطهارة
 فبعمومات ومطلقات الطهارة ، كما تقدم فى ادلتها .

واما على النجاسة فى غير الغسلة الاخيرة فى الثياب ، فان الغسلة
 الاخيرة لا يمكن القول بنجاسة مائها والالبقى الثوب نجسا ، لانه حينئذ
 ملاق للنجس .

اما الغسلة السابقة على الاخيرة ، فانها نجسة لفرض الثوب نجسا وملاقى
 النجس نجس .

لكن فيه ان الدليل المذكور جار فى الثوب وغير الثوب فلا وجه للتفصيل ،
 ولا يحضرنى الان الخلاف حتى ارى كيفية استدلاله .

واستدل للرابع : اما على النجاسة في غير الاخيرة فبأدلة انفعال الماء

القليل .

واما على الطهارة فيها فبطهر الماء المتخلف في المحل بعد الغسل
الاخير اجماعا ، فاللازم القول بطهارة الماء المنفصل ايضا ، والا لزم اختلاف
اجزاء ماء واحد .

وذلك وان كان ممكنا ان دل عليه دليل قطعي لكنه والحال انه لم
يدل عليه دليل خلاف ظاهر الأدلة ، وفيه ان اطلاقات ادلة الطهارة محكمة .
مضافا الى امكان ان يقال : انه اذا قيل بنجاسة الغسالة للاطلاقات لزم
القول بتعدد حكم الماء الواحد حيث ان دليل اليسر وما اشبهه ، استثنى
الباقى في المحل فقط .

اما ما اجابه المستند بمتع طهارة المتخلف ايضا وان لم ينجس به المحل
فاذا جف يصير المحل خاليا عن النجاسة مطلقا .

ففيه انه خلاف السيرة القطعية للمتسرعة حيث يستعملون الاناء والثوب
في مشروط الطهارة ، وان بقيت ذرات الماء ، ولازم جوابه عدم جواز ذلك .
الا بعد الجفاف .

واستدل للخامس : بان ادلة النجاسة تقتضى النجاسة مطلقا خرج عنها
صورة قبل الانفصال ، اذ لو تنجس الماء قبل الانفعال لم يكن مطهرا ، اذ فاقد
الشي لا يعطيه .

وفيه انه يمكن نجاسة الماء قبل الانفصال ، ومع ذلك يظهر كما هو الحال
في التطهير العرفي ، فان القذر يذهب بالماء ، فالماء يقدر ، والمحل يطهر
بالاضافة الى انك قد عرفت اطلاق ادلة الطهارة .

اما ما يستدل به للمصنف ، فهو ان ماء الغسلة المزيل ، حيث انه

.....
 مسئلة : ١- لا اشكال في القطرات التي تقع في الاناء عند الغسل ، ولو

قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الاكبر

• ملاق للنجاسة ، يشمله ادلة انفعال الماء •

واما الغسلة غير المزيله ، فان الماء فيها لم يلاق النجاسة فالاصل فيه
 الطهارة ، بالاضافة الى كونه مطهرا في بعض الاحوال كالغسلة الاخيرة ، و
 التلازم العرفي بين المطهر والطاهر •

لكن حيث انه لاقي المتنجس فالحوط الاجتناب عنه خروجا من خلاف
 القائل بالنجاسة ، ولا حتمال شمول ادلة انفعال القليل له •

وفيه ان اطلاقات ادلة الطهارة التي عرفتھا في ادلة هذا القول محكمة •

(مسئلة : ١- لا اشكال في القطرات التي تقع في الاناء عند الغسل ولو

قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الاكبر) بلا اشكال ولا خلاف ، كما

يظهر من ارسالهم للمسئلة ارسال المسلمات •

• نعم ربما نسب الى ظاهر المنتهى جريان الخلاف فيه •

• لكن في المستمسك انه غير واضح •

• وذلك للروايات الكثيرة ، الدالة على ذلك كالمروى عن ابن عبد ربه عن

ابي عبد الله عليه السلام ، انه قال : في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن

جسده في الاناء وينتضح الماء من الارض فيصير في الاناء ، انه لا بأس

• بهذا كله •

• وروايتي الفضيل المتقدمين في المسئلة السابقة •

• ورواية عمر بن يزيد ، قال قلت : لابي عبد الله عليه السلام ، اغتسل في

المغتسل بيال فيه ، ويغتسل من الجنابة ، فيقع في الاناء ما ينزو من الارض

فقال : لا بأس •

وفى رواية على بن جعفر عليه السلام ، فان كان اى الماء فى مكان واحد ، وهو قليل لا يفييه لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه ، فان ذلك يجزيه . الى غيرها .

بل يدل على ذلك ايضا الروايات الواردة فى غسل الرجل والمرءة من اناء واحد .

بل فى غسل الانسان ، من الاناء لتلازم ذلك مع نزو الماء فى الاناء ، بل ادخاله يده المبللة ، بماء الغسل فى الاناء يدل على ذلك .
والقول بان الماء يستهلك فى الاناء ، غير تمام لعدم الاستهلاك غالبا ، كما يلاحظه من يغتسل ، كذلك فعن محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال سئلته عن وقت غسل الجنابة كم يجزى من الماء؟ فقال : كان رسول الله (ص) يغتسل بخمسة امداد بينه وبين صاحبه ويغتسلان جميعا من اناء واحد .
وفى رواية زرارة ومحمد بن مسلم ، و ابي بصير عن ابي جعفر و ابي عبد الله (ع) ان رسول الله (ص) اغتسل هو وزوجته بخمسة امداد من اناء واحد .

وفى رواية العيص عن الصادق عليه السلام : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل هو وعائشة فى اناء واحد .

الى غيرها من الروايات المذكورة فى باب مقدار ماء الغسل .

ومن ذلك تعرف عدم الفرق بين ان تكون القطرات من غسل نفس الانسان او من غسل غيره ، كما لا فرق فى ذلك بين ان تكون القطرات ، من نفس هذا الغسل او من غسل آخر ، وكذلك لا فرق بين اتحاد الغسلين ، كما - اذا كان كلاهما عن الجنابة ، او اختلافهما كما اذا كان احدهما عن الجنابة والاخر عن الحيض ، كما لو اغتسلت عن الجنابة ثم احتفظت بالماء ثم اغتسلت به من الحيض مثلا ، كل ذلك لا لطلاق الادلة ولا لفرق فى الحدث الاكبر ان يكون من

مسئله : ٢- يشترط فى طهارة ماء الاستنجا امور :

الاول : عدم تغييره فى احد الاوصاف الثلاثة .

• الحلال والحرام

(مسئله : ٢- يشترط فى طهارة ماء الاستنجا امور:

الاول: عدم تغييره فى احد الاوصاف الثلاثة) بلا خلاف •

بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه •

و ذلك لاطلاق ادلة نجاسة الماء المتغير ولا تصلح لمعارضته نصوص

المقام لقرب انصرافها الى حيثية الملاقاة لا مطلقا كما فى المستمسك تبعاً

لغيره •

لكن فيه انه لا وجه للانصراف بعد تعارف التغير ، فالسكوت فى مقام

البيان دليل على عدم التقيد •

وربما يقال : ان بين ادلة التغير ، و ادلة الطهارة عموما من وجه ، وفى

مورد التعارض يقدم دليل التغير ، لانه من قبيل الادلة الاقتضائية ، ودليل

الطهارة من قبيل الادلة اللاقتضائية ، كالتعارض بين ادلة استحباب قضاء

حاجة المسلم ، وبين ادلة حرمة العمل الفلانى •

وفيه ان ادلة الطهارة ايضا اقتضائية •

ولو تساقتا كان المرجع عموم طهارة كلشئ •

لا يقال : المرجع عموم ادلة نجاسة الاعيان النجسة •

اذ الماء المتغير حامل لاجزاء النجاسة ، لانه يقال الحمل لاجزاء النجس

دقة ، لا يوجب صدق التلوث بالعين عرفا ، وذلك هو ميزان النجاسة المأخوذة

فى الادلة المنوطة الى العرف •

بل ربما يقال : فى وجه عدم النجاسة شيوع ذلك، بما اذا قلنا بالنجاسة لزم

- الثاني : عدم وصول نجاسة اليه من خارج
- الثالث : عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء
- الرابع : ان لا يخرج مع البول او الغائط نجاسة اخرى مثل الدم

العسر والحرج ، خصوصا وقد اشارت الادلة الى ان الطهارة لاجل الحرج •
 ولاجل ان الماء اكثر من القذر وكلاهما موجودان في المقام •
 هذا لكن الانصاف ان احتمال الطهارة بعيد جدا عن مساق الادلة فان
 العرف يرى تقدم دليل التغير على دليل الطهارة خصوصا بعد الاجتماعات
 المدعاة في كلماتهم فما ذكره المصنف في هذا الشرط هو مقتضى القاعدة •
 (الثاني : عدم وصوله نجاسة اليه من خارج) كما ذكره غير واحد ، وذلك
 لاطلاق ادلة الانفعال ، ولا اطلاق لادلة الاستنجاء ، لانها واردة بالنسبة
 الى نجاسة المخرجين ، لا مطلقا ، ولعل هذا الشرط ايضا مفروغ منه •
 (الثالث : عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء) •
 اما اصل التعدي فلا اشكال فيه ، كما افتي به المستند وغيره وذلك
 لتعارف التعدي ، فاطلاق الادلة شاملة له ، نعم اذا كان فاحشا جدا
 كما اذا وصلت النجاسة الى الفخذ والساق مثلا ، فان ادلة الاستنجاء لا
 تشمله فادلة الانفعال محكمة •

(الرابع : ان لا يخرج مع البول او الغائط نجاسة اخرى مثل الدم) وذلك
 لانه نجاسة خارجة ، وقد عرفت ان النجاسة الخارجة ليست محكومة بهذا
 الحكم •

وهذا هو المشهور بينهم لكن الظاهر عدم الباس به لتعارف خروج الدم
 مع البول والغائط ، وتعارف الدم في المرثة ، كالدماء الثلاثة ونحوها
 وتعارف وجود المنى وتعارف القيح النجس بالدم ونحوه ، فاطلاقات ادلة

نعم الدم الذى يعد جزءا من البول او الغائط لا باس به .
الخامس: ان لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث يتميز ، اما اذا كان معه
دود او جزء غير منهضم من الغذاء او شئ آخر لا يصدق عليه الغائط فلا باس به

• ماء الاستنجاء محكمة

بل لعل فى بعض نصوص استنجاء الجنب دلالة على ذلك ، خصوصا وقد
عرفت التعليل بان الماء اكثر من القذر (نعم الدم الذى يعد جزءا من البول او
الغائط لا بأس به) ان اراد كونه قليلا جدا بحيث لم يلق المخرج ، او كان
مستهلكا كان له وجه من حيث انه لم يسبب نجاسة المخرج بالدم ، فتأمل
وان اراد مطلقا ففيه سؤال الفرق بين هذا وبين سابقه .

ولذا قال المستمسك : ان لم يكن الدم مستهلكا امتنع ان يكون جزءا بل يكون
مازجا لاحدهما ، وملاقاته موجبة لنجاسة ماء الاستنجاء ، انتهى .

وكذا اشكل عليه السادة البروجردى والجمال والاصطهباناتى .

(الخامس: ان لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث يتميز) وذلك لان

الأدلة لا تشمل مثل ذلك ، فالمرجع عمومات الانفعال .

وفيه ان المتعارف وجود الذرات فاطلاق ادلة ماء الاستنجاء محكمة، اللهم

الا اذا انزى نفس الجزء على البدن والثوب ، فذلك يوجب النجاسة من جهة
ملاقاة عين النجاسة .

وكانه لما ذكرناه لم يذكر هذا الشرط كثير من الفقهاء كالمستند وغيره ، و

صرح الجواهر وغيره بعدم اشتراطه .

(اما ان كان معه دود او جزء غير منهضم من الغذاء او شئ آخر لا يصدق

عليه الغائط فلا باس به) لاطلاق الادلة بعد تعارف وجود مثل ذلك فى

الغائط ، وكذلك فى الغالب فى البول وجود الودى ويغلب وجود القيح

مسئله : ٣- لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد ، وان كان احوط .

مسئله : ٤- اذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ، ثم اعرض ثم عاد لا لباس الا اذا عاد بعد مدة ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء

ايضا فعدم التعرض لذلك في نصوص الاستنجاء دليل العدم .
ومنه يعرف ان اشكال الجواهر والشيخ الاعظم في الطهارة لانه نجاسة خارجة (مسئله : ٣- لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد) لان العادة جرت بسبق الماء تارة و سبق اليد تارة ، فعدم الاستفصال في النص والفتوى دليل الاطلاق ، (وان كان احوط) لما اشترطه بعضهم ، لانه لو سبق اليد كان كالنجاسة الخارجة .

وفيه اولا : ما عرفت من عدم الدليل ، على ضرر النجاسة الخارجية من هذا القبيل .
وثانيا : ان اليد تتنجس بملاقة النجاسة ، سواء سبقت على اليد او سبق الماء عليها ، فاذا كان ذلك مضرا كان مظرا في الحاليتين .
(مسئله : ٤- اذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ، ثم اعرض ثم عاد لا بأس)
لاطلاق الادلة ، بل لا يلزم القصد المذكور بل لو سبق بيده بقصد اللعب او تجفيف المحل .

اذ لا دليل على مدخلية القصد المذكور (الا اذا عاد بعد مدة ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء) اذ موضوع نصوص الطهارة ما اذا صدق الاستنجاء فاذا انتفى انتفى حكمه ، كما علله بذلك في المستمسك .
ومثله ما اذا تنجس كل يده ثم طهر بعضه بالاستنجاء ، ثم اراد تطهير يده باستنجاء ثان فانه خارج عن الادلة .

فبيئنفى حينئذ حكمه •

مسئلة : ٥- لا فرق فى ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى والثانية ، فى

البول الذى يعتبر فيه التعدد •

لكن ربما يقال ان اطلاق الادلة محكم ، ولا دليل على الفرق بين الفصل

القليل ، والفصل الكثير •

بل التعليل فى قوله عليه السلام ، لان الماء اكثر من القدر ، عام •

بل المناط مقطوع به •

فاطلاق الطهارة فى الفرعين فرع الفصل الطويل وفرع تعدد الاستنجاء ،

وتطهير بعض اليد عن نجاسة سابقه مع نجاسته لاحقة هو الاقرب (ف) لا

(ينتفى حينئذ حكمه) والظاهر ان نجاسة اليد ، باستنجاء انسان آخر كما

فى الزوجة والامة حكمها حكم استنجاء النفس ، لاطلاق الادلة والعلة والمناط

(مسئلة : ٥- لا فرق فى ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى والثانية ، فى

البول الذى يعتبر فيه التعدد) ان قلنا باعتبار التعدد فى محل النجو

وذلك لاطلاق الادلة •

اما ان لم نقل باعتبار التعدد •

وان معنى مثلى ما على المخرج المثان لا المرتان ، فالامرفى

الغسلة الثانية ، لا يحتاج الى ذلك ، لانها طاهرة بنفسها ، بدون

حاجة الى ان تكون مستثناة ، من جهة الاستنجاء ، وقد صرح المستند

وغيره بعدم الفرق ، قال خلافا للخلاف فى الاولى منه ، كما انه لا فرق

بين الغسلة غير المزيلة والمزيلة ، فى كل من البول والغائط ، ولا فرق بين

تلوث المحل بالغائط المتجمد الذى يحتاج ازالته الى غسلات وبين غيره

كل ذلك لاطلاق الادلة بل العلة والمناط كما عرفت •

مسئلة: ٦- اذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى فمع الاعتياد
كالطبيعى ، ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات فى وجوب الاحتياط من غسلته

- (مسئلة: ٦- اذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى فمع الاعتياد
كالطبيعى) كما صرح به المستند وغيره . (ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات)
لانصراف الادلة عنه ، فيرجع فيه الى عموم ادلة الانفعال ، اللهم الا ان يقال
اولا : بان الخارج من قرب الطبيعى ، كما اذا حدثت ثقبه قريبة من
الطبيعى حاله حال الطبيعى للقطع بعدم الفرق بين الخروج من الحشفة
مثلا او من ثقبه تحت الحشفة .
وثانيا : بان الخارج من مكان آخر ايضا حاله حال الطبيعى لاطلاق
الادلة والانصراف بدوى وللعلة و للمناط .
ولذا اطلق جمع ، بل صرح بعض بعدم الفرق .
وهذا وان لم يكن بعيدا ، الا ان الاحتياط فى الثانى لا ينبغى تركه
(ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات فى وجوب الاحتياط من غسلته) اى يكون
حكمه حكم الغسالة مطلقا فما قلنا هناك نقول به هنا .
ثم الظاهر انه لا فرق بين ان يجرى البول فى شىء الى الخارج ، كما
هو المتعارف فى المرضى الذين يجعلون انبوا لجريان البول ، وبين
ان يجرى بنفسه للعلة و المناط .
بل الاطلاق ، ولا انصراف ان كان ، فهو بدوى ، كما لا فرق بين ان يغسل
المحل بيده او بقفاز وما اشبه .
ولا بين ان يكون البول والغائط طبيعيا او غير طبيعى لاستعمال
دواء ونحوه .
ولا يخفى انه لا يجرى حكم استنجاء الانسان فى استنجاء الحيوان .

مسئلة ٧: اذا شك في ماء انه غسالة ، الاستنجاء ، او غسالة سائر
النجاسات ، يحكم عليه بالطهارة ، وان كان الاحوط الاجتناب .

• بل المرجع عموم ادلة الانفعال

(مسئلة ٧: اذا شك في ماء انه غسالة الاستنجاء ، او غسالة سائر
النجاسات) حتى يكون نجسا (يحكم عليه بالطهارة) لاستصحاب الطهارة
فان هذا الماء قبل ملاقاته للنجاسة كان طاهرا ، ولا يعلم انه بعد الملاقاة
تنجس ام لا ؟ فالاصل الطهارة .

وان منع عن الاستصحاب لتبدل الموضوع - ان قيل به في مثل المقام - او
لمحدور كان اصل الطهارة محكما (وان كان الاحوط الاجتناب) اما
لقاعدة المقتضى والمانع ، فان الملاقاة مقتضية للنجاسة وكونه ماء الاستنجاء
مانع عن ذلك .

وفيه انه قد تقرر في الاصول ، عدم صحة هذه القاعدة لعدم دليل شرعي

عليها .

• واما للتمسك بالعام في الشبهة المصداقية .

فان امثال العام يقتضى الاجتناب عن كل افرادها المتيقنة والمظنونة
والمشكوك والموهومة ، فاذا اراد المكلف اطاعة ((اجتناب الخمر)) يجب
عليه الاجتناب حتى مشكوك الخمرية وموهوم الخمرية .

وفي المقام ادلة الانفعال عامة ، فاللازم الاجتناب عن كل فرد احتمل

دخوله في العلم .

• وفيه انه تقرر في الاصول عدم صحة التمسك بالعلم في الشبهات المصداقية .

• واما من جهة ان موضوع الانفعال هو الماء الملقى للنجاسة الذي ليس

باستنجاء وقد احرز بعض الموضوع وجدانا وهو الملاقاة للنجاسة .

مسئلة : ٨ - اذا اغتسل فى كر كخزانة الحمام او استنجى فيه لا يصدق عليه
غسالة الحدث الاكبر .

وبعضه الاخرى الاصل لاصالة عدم كون الماء مستعملا فى الاستنجاء فتحقق
الموضوع ، ويترتب عليه حكمه الذى هو النجاسة .
وفيه ان الموضوع ليس مركبا بل مقيدا ، والاصل لا يثبت القيد والا كان
مثبتا .

واما من جهة ان اناطة الحكم بالامر الوجودى ، يقتضى البناء على عدمه
عند الشك فى ثبوت ذلك الامر الوجودى .
فاذا قال الشارع : القرشية تحيض الى ستين ، كان اللازم الحكم بالعدم
فى صورة الشك فى كونها قرشية .
وفى المقام انيطت الطهارة بكونه استنجاء ، فاذا شك فى ذلك ، كان
اللازم عدم الطهارة .

وفيه ان هذه القاعدة غير تامة ، وان ذكرها بعض المحققين ، فان اناطة
الحكم بموضوع يقتضى دوران الحكم وجودا وعدما مدار واقع الموضوع ، والعلم
والجهل لا يرتبطان به كسائر الاحكام .

اما موضوع القرشية فقد نقح فى مسئلته وليس الوجه ما ذكر .
بل ما ذكره الفقيه الهمداني (ره) وغيره ، فراجع .
ولذا كان الاحتياط فى المقام استحبابيا كما لا يخفى .

(مسئلة : ٨ - اذا اغتسل فى كر كخزانة الحمام او استنجى فيه لا يصدق
عليه غسالة الحدث الاكبر) كانه لا اشكال فيه عند هم ، كما يظهر من
كلمات الحدائق والمستند والجواهر والشيخ الاعظم .

بل ادعى جماعة منهم والدى العلامة ، الاجماع عليه ، ويؤيد الاجماع
عمل الناس في الاعصار والامصار من غير انكار ، انتهى .

واستدلوا لذلك :

• اولاً : بالاجماع .

• وثانياً : بالسيرة .

• وثالثاً : بان المتبادر من الادلة الماء القليل .

ورابعاً : بانه لو كان جارياً في الكثير لزم تجنب الاغتسال في البحر وهذا
خلاف الضرورة .

وخامساً : بان دليل المنع خاص بما يغتسل به لا فيه ، والكر ما يغتسل فيه

لا به .

وسادساً : بما جعله المستمسك ، العمدة تبعاً لاستدلال المستند به من
صحيح صفوان الجمال ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الحيض التي
ما بين مكة والمدينة ، تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحمير ،
ويغتسل فيها الجنب ، ويتوضأ منه ؟ قال عليه السلام : وم قدر الماء ،
قال : الى نصف الساق ، والى الركبة فقال : توضأ منه .

وصحيح اسماعيل الوارد في الغدير الذي يستنجى فيه ، ويغتسل فيه

الجنب؟ فقال عليه السلام : لا تتوضأ من مثل هذا الا في ضرورة .

فان الظاهر ان ذلك لاجل الكراهة ان لا فصل بين الضرورة وغيرها .

اقول : في مجموع الاستدلالات كفاية . وان كان في بعضها نظر ، لكن

لا ينبغي الاشكال في الكراهة لما يستفاد من الخبر الاخير وروايات ماء

الحمام والقياس بماء البحر والنهر مع الفارق .

هذا مضافاً الى وضوح تلوث الماء بسبب وساخات ابدان المغتسلين ، كما

• اوغسالة الاستنجاء او الخبث

مسئلة : ٩- اذا شك فى وصول نجاسة من الخارج او مع الغائط ، يبنى

على العدم •

هو واضح لكل احد خصوصا فى امثال الخزانات المستعملة كثيرا (اوغسالة الاستنجاء او الخبث) بلا اشكال ايضا الجملة من الادلة السابقة ، مضافا الى ماورد من جواز الوضوء بالماء الكثير الذى تكون فيه العذرة ، او البول او الجيفة اوتلخ فيه الكلاب ، او نحو ذلك ولعل الكلام فى الكراهة هنا كالللام فى الفرع السابق •

(مسئلة : ٩- اذا شك فى وصول نجاسة من الخارج) الى ماء الاستنجاء

(او مع الغائط) او البول (يبنى على العدم) لاستصحاب العدم •

وكذا اذا شك فى انه هل تغير الماء ام لا ؟ او شك فى انه هل كان التغير

قبل النزو او بعده •

وكذا اذا شك فى ان وصول النجاسة من الخارج هل كان قبل النزو او

بعده ، وياتى هنا مسئلة مجهولى التاريخ •

وكذا اذا شك فى انه هل تعدى تعديا فاحشا ام لا ؟ ثم الظاهر انه

لو تعدى تعديا فاحشا تكون غسالة المتعدى نجسا ، لا غسالة غير المتعدى

كما اذا سببت الريح تعدى الغائط الى مكان منفصل عن الشرح مثلا •

وعليه فاذا شك فى ان هذا الماء الذى استنجى به ، هل هو من الشرح

او من ذلك المكان المنفصل كان محكوما بالطهارة لانه من فروع ما لو شك

فى انه هل هو ماء استنجاء ام لا ؟

وكذا اذا شك فى انه هل كان فى الماء اجزاء متميزة من الغائط ام لا ؟

مسئلة : ١٠- سلب الطهارة والطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر ، او الخبث استنجاا او غيره ، انما يجرى في الماء القليل دون الكرفما زاد ، كخزانة الحمام ونحوها .

اما للشك في اصل وجود الاجزاء ، او للشك في ان هذه الاجزاء الموجودة هل هي اجزاء من الغائط ام لا ؟ الى غير ذلك .

(مسئلة : ١٠- سلب الطهارة والطهورية) فليس بطاهر ولا مطهر (عن الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر ، او الخبث استنجاا او غيره) فيما اذا قلنا بذلك (انما يجرى في الماء القليل دون الكرفما زاد) والمسرود بالقليل غير البئر والجارى والمطر والتبزيز والحمام .

ان الماء فيها لا يسمى قليلا .

بل حكمها حكم الكر كما حقق في محله (كخزانة الحمام ونحوها) التى

يغتسل فيها وذلك لما تقدم في المسئلة الثامنة .

ثم انه لا فرق في القليل بين ان يغتسل به او يغتسل فيه ، فاذا كان هناك ماء دون الكر ، اغتسل فيه ترتيبيا او ارتماسيا ، لم يصح الغسل به

ثانيا .

كما انه اذا لم يقصد الغسل ، لم يكن مائه مستعملا .

اذ ظاهر الادلة الغسل الذى لا يكون الابنية ، وان كان ربما احتمل ان الكراهة او الحرمة انما هي لاجل وساخة البدن وذلك يحصل في الغسل وان لم يقصد الغسل ، ولازمه انه ان نظف جسده اولا ، ثم اغتسل لم

يكن مائه غسالة .

لكن هذا الاحتمال خلاف ظاهر النص والفتوى .

اما الاستنجاا فلا اشكال في انه لا يحتاج الى القصد فاذا نظف نفسه

مسئلة: ١١ - المتخلف فى الثوب بعد العصر من الماء طاهر، فلو اخرج بعد

ذلك لا يلحقه حكم الغسالة وكذا ما يبقى فى الاناء بعد اهراق ماء

بدون قصد الاستنجاء، كان مائه استنجاء كما هوشان كل الامور التوصلية .

ثم ان الظاهر انه لو اجتمع ماء الغسالة من الحدث الاكبر حتى صار كرا

لم ينفع ذلك لما تقدم فى مسئلة المتمم كرا .

بل لعل ما ذكر فى روايات الغسل فى ماء الحمام يرشد اليه .

كما ان غسل بعض الاعضاء كاف فى كونه مستعملا فى الحدث الاكبر وان لم

يتم الغسل .

ولا اشكال فى عدم الفرق بين كون النجاسة عن حلال او حرام، اصلى كالزنا

او عرضى كما فى الصيام انزل ام لم ينزل بالنسبة اليه، او اليها او الى الذكزين

او واطى الحيوان، او موطؤه، كل ذلك لا طلاق النص، لكن ان قلنا ان موطوء

الحيوان يجنب، وان كان فيه اشكال .

اما التراب المستعمل فى التيمم، فليس حكمه حكم الغسالة للاصل، ولم

يذكره من تتبعت كلماتهم، والاغسال الاحتياطية كما فى المستحاضة ليست

كالاغسال الوجوبية للاصل وان كان الاجتناب عنها ايضا احتياطا .

(مسئلة: ١١ - المتخلف فى الثوب بعد العصر) على القول بلزومه

والافحك قبل العصر ايضا ذلك (من الماء طاهر) لا ينبغى الاشكال فى ذلك

وان احتمل بعض انه نجس معفو عنه، للاجماع على اتحاد حكم المائين

الخارج او الباقي والماء الخارج نجس، فالما الباقي نجس ايضا .

لكنه لا ينبغى الالتفات الى مثل هذا الكلام (فلو اخرج بعد

ذلك لا يلحقه حكم الغسالة وكذا ما يبقى فى الاناء بعد اهراق ماء

غسالته .

مسئلة : ١٢- تطهر اليد تبعا بعد التطهير ، فلا حاجة الى غسلها ، وكذا الظرف الذى يغسل فيه الثوب ونحوه .

مسئلة : ١٣- لو اجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى فى طهارته ، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر ، وان عدّ تمامه غسلة واحدة .

غسالته) لما تقدم وسياتى الكلام فى الفرعين فى باب التبعية .

وكذا لا ينبغى الاشكال فى ان الماء الباقي على الجسم بعد الاستنجاء او الاغتسال لا يلحقه حكمها ، فان قلنا ان ماء الاستنجاء نجس معفو عنه لا يكون الباقي على الجسم كذلك ، وذلك لانصراف الادلة عن مثله .

ثم الظاهر ان ماء الغسل الذى يغتسل به فى صبة ثانية للاستحباب ليس حاله حال المستعمل ، لانصراف ادلة المستعمل الى الغسل الواجب ولو شك ، فالاصل العدم .

(مسئلة : ١٢- تطهر اليد تبعا بعد التطهير) من غير فرق بين اقسام التطهير (فلا حاجة الى غسلها ، وكذا الظرف الذى يغسل فيه الثوب ونحوه) لما سياتى من مسئلة التبعية .

وكذا بالنسبة الى سائر انواع التبعية ، كما اذا عصر اللحاف ونحوه بالرجل او بكل الجسم او بخشبة او نحو ذلك .

مسئلة : ١٣- لو اجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى فى طهارته ، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر (لحصول الطهارة فى المحل بسبب صدق الغسل المحقق بما قبل القدر الزائد واذا تحقق طهر المحل ، فالماء الذى يلاقيه بعد ذلك يكون ملاقيا للمحل الطاهر ، فلا يشمل دليل الانفعال (وان عدّ تمامه غسلة واحدة) فانه ليس المعيار بالغسلة

ولو كان بمقدار ساعة ، ولكن مراعاة الاحتياط اولى .
 مسألة : ١٤ - يغسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلا ، اذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد ، وان كان احوط .

وانما بجريان الماء الموجب للطهارة (ولو كان بمقدار ساعة) ولا مجال لمسئلة تعدد الاكوان وعدمه .

اذ بالاضافة الى انها مسئلة عقلية ، والشرع مبنى على العرف .
 ان المقام ليس من ذلك لوضوح التعدد بين الوجود الواحد المستمر وبين الموجودات المتعاقبة .

ومثله تعدد الاكوان ، انما تجرى فى الاول لا الثانى (ولكن مراعاة الاحتياط) بالتجنب عن كل الغسلة (اولى) لاحتمال كون المعيار الغسلة وهى لا تتحقق الا بتمامها لا بالجزء الاول منها .

ومنه يعرف الكلام بالنسبة الى ماء الاستنجاء لوقلنا بانه نجس معفو عنه ، وبالنسبة الى المستعمل فى رفع الحدث الاكبر لو اجرى الماء على الجسم مدة تزيد عن مقدار الغسل .

(مسألة : ١٤ - غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلا ، اذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد) وان كانت من الغسلة الاولى ، فيما اذا قلنا بنجاسة الغسالة ، اما اذا قلنا بطهارتها فلا اشكال ولا خلاف (وان كان) التعدد (احوط) خصوصا اذا كانت من الغسلة الاولى .

ثم انهم اختلفوا فى ذلك الى اقوال :

الاول : الاكتفاء فى تطهير ما يلاقيه بالمرّة مطلقا للاصل ، ولا يرد عليه استصحاب النجاسة .

اذ يشك فى اصل الخطاب بالنسبة الى اكثر من المرّة .

ولا طلاق الغسل في رواية العيص عن رجل اصابته قطرة من طست في—ه
وضوء؟ قال: ان كان من بول او قذر فيغسل ما اصاب .

ولا طلاق ما دل على مطهريه الماء كقوله تعالى ((وانزلنا من السماء ماءا
طهورا)) وقوله صلى الله عليه واله : ((خلق الله الماء طهورا لا ينجسه)) .

ولان المرجع في كيفية التطهير العرف ، كما ان المرجع في كيفية التنجيس
العرف ، لان الكلام القى اليهم ، فيما لم يصرح الشارع بخلاف العرف ، كانوا
هم المرجع .

وهذا القول هو الاقرب ، وقد اختاره غير واحد من القدماء والمتأخرين .
الثاني : وجوب المرتين مطلقا لوجوبهما في جميع النجاسات وللإستصحاب
وللاحتياط .

وفيه ان وجوبهما في جميع النجاسات اول الكلام .

بالإضافة الى انه قياس .

ولا إستصحاب قد عرفت منعه وان الاصل الاكتفاء بالمرة والاحتياط لاموقع

له بعد الاصل والدليل .

هذا بالإضافة الى انه ربما يلزم زيادة الفرع على الاصل ، ولا يقال بمثله الا

بدليل قطعي ، وذلك ما لا يوجد في المقام .

الثالث : كون الغسالة كالمحل قبل الغسل لا إستصحاب نجاسة ما لاقتها

الى ان يعلم الطهارة ، هذا بالنسبة الى اصل النجاسة .

اما تخفيفها في الغسلة الثانية : فلاجل تخفيف النجاسة بخفة نجاسة

المحل .

ولعدم معقولية زيادة الفرع عن الاصل ، اذا الفرع مستفاد من الاصل فاذا

كان الاصل خفيفا ، لم يعط نجاسة شديدة ، والا لزم ان يكون فاقد الشيء

معطيا له .

مسئلة : ١٥- غسله الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب الاجتناب عنها .

الرابع: كون الغسالة كالمحل بعد الغسل ، اذ الحال والمحل لهما حكم واحد .

فاذا كان المحل يحتاج الى غسلة ، احتاج الحال الى ذلك .
واذا كان المحل لا يحتاج الى غسلة لم يحتج الحال الى غسلة ، وحكم الحال يتعدى الى ملاقيه .

هذا وانت تعرف ضعف سائر الاقوال مما قربناه في القول الاول ،
بالاضافة الى ظهور ضعف الاستدلالات التي استدلو بها كما لا يخفى .
(مسئلة : ١٥- غسله الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب الاجتناب
عنها) الظاهر ان مراده الاحتياط الراجح في مقابل الاحتياط الالزام ، لا
الاستحباب الشرعي .

اذ الاستحباب الشرعي يحتاج الى دليل ، اللهم الا ان يقال : ان
اطلاقات الاحتياط مثل : اخوك دينك فاحتط لدينك بما شئت وبعض
الاخبار الخاصة الواردة في تطهير ما اخذ من السوق كافية في
الاحتياط ، وكيف كان فاستحباب الاجتناب ، انما هو لما ذكره المستمسك ،
من اشتراك المناط وهو احتمال النجاسة ، مع كون الحجة على خلافه .
اقول : ومنه يظهر استحباب الاجتناب الى ان يغسل مرتين ، لان النجاسة
المحتملة لا ترتفع الا بذلك ، لما تقدم في دليل القائلين بالمرتين مطلقا .

الفهرست

الصفحة

الموضوع

٣	فصل - فى المياه
٥	فى الماء المطلق
١٥	فى الماء المضاف
٣٣	فى تنجس المضاف بالملاقة
٤١	فى عدم التنجس العالى بملاقة السافل
٤٣	فى فروع الماء المضاف
٤٥	فى مشكوك الاطلاق و الاضافة
٤٧	فى كيفية تطهير المضاف النجس
٥١	فى حصول الاضافة و الاستهلاك دفعة
٥٢	فى احصار الماء المخلوط بالطين
٥٥	فى الماء المتغير
٥٩	فى النجاسة بالمجاورة
	فى عدم التنجس بالمتنجس الا اذا غيره بالنجاسة
٦٣	الحامل لها
٦٥	فى تنجيس النجاسة و لو كانت فى ضمن المتنجس
٦٧	فى اشتراط حسية التغيير
٧٥	عدم النجاسة بالتغيير بسائر الاوصاف
٧٧	عدم اشتراط كون التغيير بوصف النجس بعينه
٧٩	زوال التغيير بدون الامتراج
٨١	فى عدم اشتراط الامتراج

٨٥	فروع التغيير
٩١	زوال التغيير من قبل نفسه
٩٤	فصل - الماء الجارى
١٠٣	الشك فى المادة وعدمها
١٠٩	فى اشتراط دوام النبع
١١١	فى الماء الجارى
١١٦	فصل - الراكد بلا مادة
١١٧	فى انفعال الماء القليل وعدمه
١٥٩	فى ما لا يدركه الطرف
١٦٣	فى عدم الفرق بين ورود النجاسة والعكس
١٦٥	فى عدم الفرق بين الوردين
١٦٧	فى مقدار الكر بالوزن
١٧١	فى مقدار الكر بالمساحة
١٨٧	فى تحويل الكر الى الكيلو وبعض الاوزان الاخر
١٨٩	فى عدم انفعال القليل فى بعض الصور
١٩٣	فى عدم الفرق بين اقسام الكر
١٩٧	فى الماء المشكوك كرىته
٢٠١	فى الحكم بطهارة مجهولى التاريخ
٢٠٩	احكام المياه
٢١٤	فصل - ماء المطر
٢١٧	فى ماء المطر

الصفحة	الموضوع
٢٣١	في احكام المطر
٢٣٦	فصل - ماء الحمام
٢٤٦	فصل - ماء البئر
٢٤٧	في كيفية تطهير الماء الراكد
٢٤٩	في اشتراط الامتزاز
٢٧١	في اشتراط الاتصال
٢٧٣	في كفاية القاء الكرعلى الماء النجس
٢٧٥	فيما تثبت به النجاسة
٢٧٧	في حجية البيئة
٢٧٩	في اعتبار قول ذى اليد
٢٨١	في حجية قول ذى اليد
٢٨٥	في عدم اعتبار الظن المطلق
٢٨٧	في تعارض الامارات
٢٨٩	في تعارض البيئتين
٢٩١	في لزوم استناد البيئة الى العلم
٢٩٣	طريق ثبوت الكرية
٢٩٥	في حرمة شرب الماء النجس
٣٠٣	في وجوب الاعلام
٣٠٥	فصل - الماء المستعمل في الوضوء
٣٠٧	الماء المستعمل في رفع الحدث
٣١٥	في الماء المستعمل في رفع الخبث

الصفحة	الموضوع
٣٢١	في الغسالة
٣٢٧	في شرائط الاستنجا
٣٣٣	في بعض احكام ماء الاستنجا
٣٣٥	في الغسالة
٣٤٣	الفهرست



